العدد الثالث
السنة الثانية ـ المجلد الأول

المحرَّم ١٤٤٠هـ
سبتمبر ٢٠١٨م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بهما من دراسات

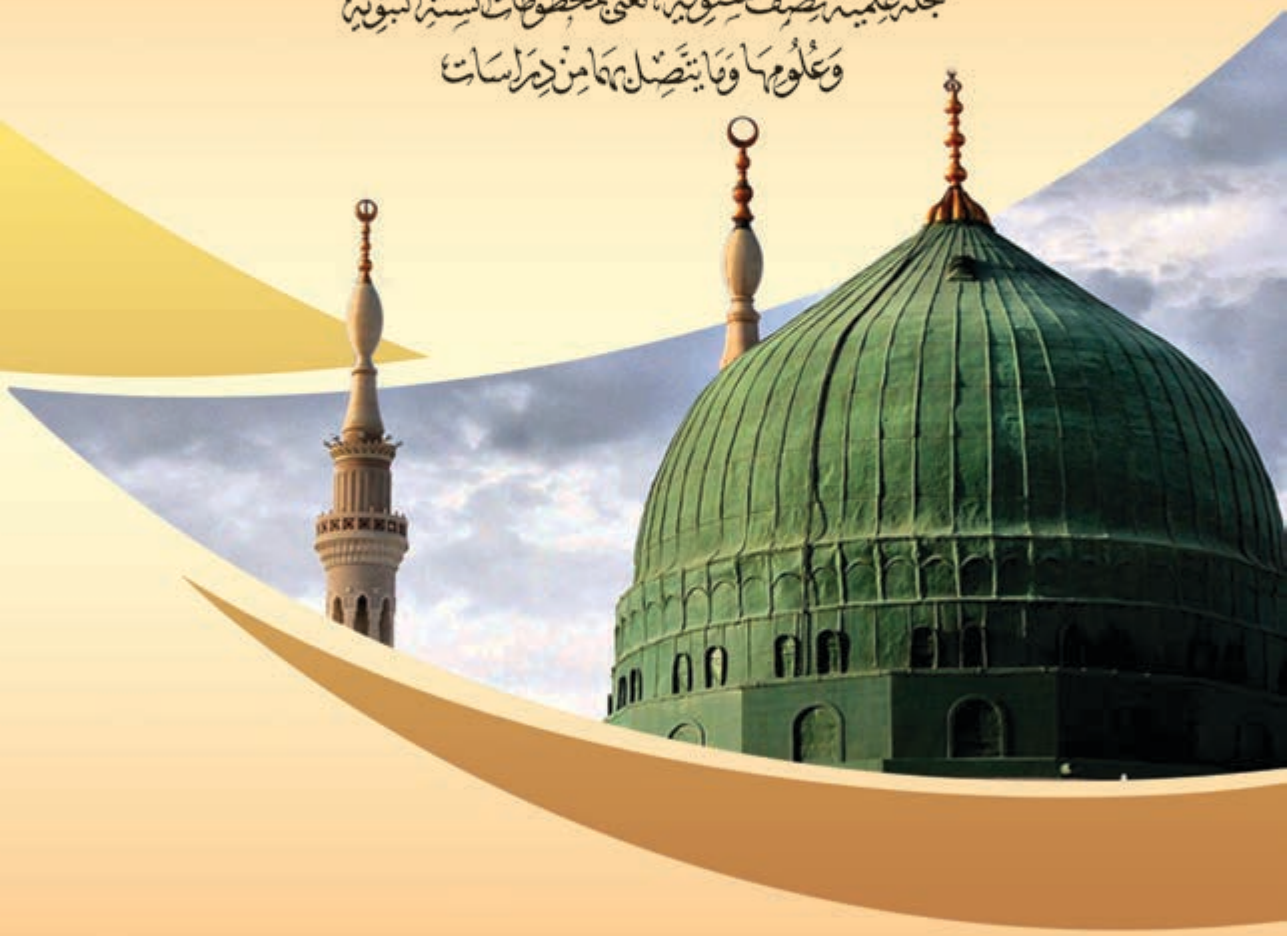

وقف السنة والتراث النبوي

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

مجلة التراث النبوي

٣

العَدَدُ الثَّالِثُ
السَّنَة الثانية ـ المجلد الأول

المُحَرَّم ١٤٤٠هـ
سبتمبر ٢٠١٨م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد شوقي بنبين (المغرب)

أ.د. بشَّار عواد معروف (العراق)

أ.د. عبد الستار الحلوجي (مصر)

أ.د. عمر بن عبدالله المقبل (السعودية)

أ. د. فيصل الحفيان (سوريا)

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

رئيس التحرير

أ.د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير

د. أشرف عبد المقصود

مساعد مدير التحرير

د. نور الدِّين الحميدي

التدقيق اللغوي

أ. محمد أحمد المعصراني

وقف السنة والتراث النبوي

قواعد النشر العامة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة ، أو غيرها من صور النشر . وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة .

٢. **مادة النص** : تُقَسَّم إلى فقرات ، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا ، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملًا ، وكذلك ما يشكل من الكلمات .بحيث يُدَقَّق المقال لغويا بشكل جيِّد .

٣. **الهوامش** : يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق ، حتى لا يكون هناك فضول كلام ، وترقم هوامش كل صفحة على حدة ، ويراعى توحيد منهج الصياغة .

٤. **ثَبَتُ المصادر والمراجع** : يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولًا ، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده ، ثم اسم البلد التي نشر فيها ، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور .

٥. **حجم المقال**: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة ، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات .

٦. **مقاس الصفحة** : أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج ورد ، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد .

٧. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى ، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر .

٨. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها ، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه ، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر .

٩. **التحكيم** : تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحَكِّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها ، وتنتظر وصولها ، فإن تأخرت تأجَّل نشرها .

١٠. **في حالة نشر المقال** : ترسل المجلة مكافأة على المقال لصاحب المقال تعدُّ حقوقًا لنشر مادة المقال بالمجلة .

المُحتَوَيَات

◉ الافتتاحية .

بقلم رئيس التحرير ٧

◉ توثيقٌ وتخريجٌ ٩

۞ «تَجلِّيَاتُ الجَمَالِ في نُسْخَةِ «الجَامِعِ الصَّحِيحِ» للبُخارِيِّ بخَطِّ النُّوَيْرِيِّ : دراسة وتحقيق» .

محمد أحمد المعصراني ١١ـ ٧٢

۞ « نسخة صحيح البخاري الأصليَّة وأشهر رواياته » .

صلاح فتحي هَلَل ..... ٧٣ ـ ١٢٤

◉ رِحْلَةُ مَخْطُوطٍ :..... ١٢٥

۞ « الأُصُـول الخطيَّة الحديثية بالمغرب والأندلس: الأصل الخطي لـ « مسند الشهاب للقضاعي » أنموذجا . دراسة تحليلية » .

د. نور الدين الحميدي ..... ١٢٧ ـ ١٨٤

◉ لغة الحديث ١٨٥

۞ « موقف أبي حيان الأندلسي من الاستشهاد بالحديث في كتابه : منهج السَّالك في الكلام علىٰ ألفيَّة ابن مالك » .

د.أحمد محمد الجندي ..... ١٨٧ ـ ٢٠٦

◉ نُصُوصٌ مُحَقَّقة :.....٢٠٩

۞ « إشراقاتُ الأُصول في عِلم حديثِ الرَّسول » لأبي محمد القايني الهروي (ت ٨٣٨هـ) .

تحقيق وتعليق : عمرو عبد العظيم الحويني.....٢١١ ـ ٢٩٨

۞ « شرحُ حديث : « إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّات » من كتاب « البَدْر المُنِير السَّاري في الكلام علىٰ صحيح البخاري » لقطب الدِّين الحلبي » (ت ٧٣٥هـ) .

تحقيق وتعليق : خالد عبد العظيم الحويني. .....٢٩٩ ـ ٣٤٣

الافتتاحيّة

بقلم رئيس التحرير

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، أحمَدُه وأشْكُرُه، وأُثْنِي عليه الخيرَ كُلَّه، وأُصَلِّي وأُسَلِّم على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِه وأصحابِه، أمَّا بعدُ:

فإنَّ مِنْ فَضْلِ الله تعالى على أهلِ العِلْمِ وطُلَّابِه، أنْ تُواليَ مجلتُنا الفتيَّة «**مجلَّة التُّراثِ النبويِّ**» إصدارَ أعدادِها بخطواتٍ ثابتةٍ، وتميُّزٍ نَوْعِيٍّ.

وها هو العددُ الثالثُ يَصْدُرُ في حُلَّةٍ قشِيبةٍ وإخراجٍ متميِّزٍ، ومحتوًى فريدٍ، حيثُ تنوَّعَتْ موضوعاتُه، ما بينَ تحقيقاتٍ لمخطوطاتٍ ترَى النُّورَ لأوَّلِ مرَّةٍ، إلى موضوعاتٍ رَصِينةٍ يُعْنَى أحدُها بالتعريفِ بالنُّسْخَةِ الأصليَّةِ لأَجَلِّ الدَّواوِينِ الحدِيثيَّةِ وأرْفَعِها مَكانًا، وأعلاها منزلةً، وهو «الجامعُ الصحيح» للإمامِ أبي عبدِ الله البُخارِيِّ، رحمه الله تعالى.

ولَئِنْ تشَرَّفْتُ برئاسةِ تحريرِ هذه المجلَّةِ المبارَكةِ ابتداءً من هذا العدد، فقدْ كان سَلَفِي فيها الأستاذَ الدُّكتور: نَجْم بن عبد الرحمن خَلَف، صاحبَ المؤلفاتِ المفيدة، والتحقيقاتِ الماتِعة، ولَعَمْرِي إنها تِرِكَةٌ ثقيلةٌ أضْعُفُ عن حملِها. والعزاءُ أنَّ فضيلتَه ما زالَ بينَنا نُفيدُ من علمِه، ونتنفعُ بتوجيهاتِه، وقبلَ ذلكَ وبعدَه ما يبذُلُه إخواني الأعزَّاءُ في هيئة التحريرِ الذين يعمَلُون في صَمْتٍ، ويُواصِلُون السَّاعاتِ الطِّوالَ في سبيلِ إخراجِ هذا العَمَلِ بالصُّورَة التي ترَوْنَها، وأَخُصُّ منهم فضيلةَ مديرِ التحرير أخي المُسَدَّد الدُّكتور: أشرف عبد المقصود، فشَكَرَ اللهُ لهم جميعًا، وبارَكَ في أعمارِهم وأعمالِهم،

وحشَرَنا وإيَّاهُمْ تحتَ لِواءِ سيِّدِنا محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم؛ لِقاءَ خدمتِهم لسُنَّتِه الشَّريفَة، ودفاعِهم عنها.

إنَّ الجائلَ بنَظَرِه في السَّاحاتِ العلميَّةِ لَيَجِدُ تنوُّعًا في المجالاتِ العلميَّةِ التي تَصْدُرُ عن المؤسَّساتِ العلميَّة الأكاديميَّة، ومِنْ ذلكمْ ما يتعَلَّقُ منها بالدِّراساتِ الحديثيَّةِ المتعَلِّقةِ بالسُّنَّة النبويَّة، ولكنَّ مجلَّتَنا هذه قدْ أخَذَتْ على عاتقِها التخَصُّصَ في مسائلَ محدَّدَة، وهو ظاهرٌ من عُنوانِها، وهذا من حُسْنِ توفيقِ الله تعالى للقائمينَ عليها.

فدُونكُمْ هذا العدد بما حواهُ من موضوعاتٍ، وما اشتملَ عليه من تحقيقاتٍ، ونحنُ في هيئة التحريرِ نتطلَّعُ إلى مشاركاتِ الباحثينَ من أهلِ الاختصاصِ مِنْ أساتذةِ الجامعاتِ، وغيرِهم مِنْ عُمُومِ الباحثينَ والدَّارِسين، ونَسْعَدُ بنَشْرِ أبحاثِهم وتحقيقاتِهم في الأعدادِ القادمة، إنْ شاءَ الله، كما يُسْعِدُنا قبلَ ذلكَ تلقِّي ملحوظاتِهم على كلِّ ما ننشُرُه من أبحاثٍ ودراسات.

وأخيرًا: فإنَّ طموحَنا لا حَدَّ له في الارتقاءِ بهذه المجلَّةِ المبارَكةِ، والسَّيْرِ بها بعيدًا، حتَّى تكُونَ مُعْتَمَدَةً في جامعاتِنا في تحكيمِ الأبحاثِ ونَشْرِها، ونحنُ ساعُونَ في هذا، وسنصِلُ إليه بتوفيقِ الله أوَّلًا، ثمَّ بعزيمةِ الرِّجالِ الذين يسهَرُون على هذا العملِ بإذنِ الله تعالى، ولا غِنًى لنا بعدَ ذلكَ مِنْ تعاوُنِ أهلِ العِلْمِ في المؤسَّساتِ العلميَّةِ الأكاديميَّةِ مِنْ جامعاتٍ، ومراكزَ بحثيَّةٍ، وكليَّاتٍ، ومَعاهد.

والحمدُ لله أوَّلًا وآخِرًا، ظاهرًا وباطنًا، وصلَّى الله وسلَّم على سيِّدِنا محمَّدٍ، وعلى آلِه وصَحْبِه أجمعين.

أ.د. محمد بن علي بن صالح الغامدي

مكة المكرمة

غرة المُحَرَّم ١٤٤٠هـ .

قال رسول الله ﷺ :

« كفى بالمرء إثمًا أن يُحَدِّث بِكُلِّ مَا سَمِع»

رواه مسلم

بابٌ يُعنىٰ بمسائل تخريج الحديث النَّبويّ

والجهود الخاصَّة بتوثيقِ كُتُبِ السُّنَّةِ وسَماعاتِها

تَجلِّيَاتُ الجَمَالِ في نُسْخَةِ «الجَامِعِ الصَّحِيحِ» للبُخارِيِّ بخَطِّ النُّوَيْرِيِّ : دِراسَة وتحقيق

محمد أحمد المعصراني

١
حِفْظُ اللهِ سُنَّةَ نبيِّه ﷺ

من الكتبِ التي تمتلئُ خزائنُ المخطوطاتِ بنُسَخٍ كثيرةٍ منها «الجامعُ الصَّحِيحُ» للإمام البُخارِيِّ (ت ٢٥٦هـ)، وهذه النُّسَخُ التي تمتلئُ بها خزائنُ المخطوطاتِ في المشرِق والمغرِب من «الجامع الصحيح» تدُلُّ على مَدَى القَبُولِ الذي وَضَعَهُ اللهُ للإمامِ البُخارِيِّ، رحمه الله، ومَدَى تقديرِ عُلَماءِ الأُمَّةِ له وللجامعِ الصَّحيحِ، وتدُلُّ كذلك على حِفْظِ اللهِ سُنَّةَ نبيِّهِ ﷺ وأنها محفوظةٌ إلى يوم الدِّين. وتُشيرُ هذه النُّسَخُ إلى الجُهْد الجَهِيد الذي بَذَلَهُ عُلَماءُ الحديثِ في الِاعتناءِ بسُنَّة النبيِّ، عليه الصَّلاةُ والسَّلام.

ما أعظمَ ما عانَوْا، وما أكثرَ ما بَذَلُوا، وما أصبرَهم على تَلَقِّي حديثِ رسولِ الله ﷺ وما أصبرَهم على نَسْخِه بالليلِ وبالنَّهار.

ودَعْكَ مِنْ هؤلاءِ المخابيلِ الذين يَطْلُعُونَ علينا مِنْ حينٍ لآخَرَ يُجَرِّحُونَ ويَنْقُدُونَ الإمامَ البُخارِيَّ وجامِعَه الصَّحِيحَ استنادًا إلى عُقُولِهم المخبولةِ، وارْمِ بأقوالِهِمْ وكُتُبِهِمْ في قاعِ البَحْر، ولا تُؤْذِ عينيكَ بالنظرِ إلى وُجُوهِهِم القَمِيئَةِ في برامجَ رَدِيئَةٍ هُنا أو هُناك.

ورحم الله العلَّامة جمالَ الدِّين القاسِمِيَّ (ت ١٣٣٢هـ) الذي بيَّنَ أيادِيَ المُحَدِّثِينَ البيضاءَ على الأُمَّة فقال[١]:

---

(١) قواعد التحديث: ص ٨٣ - ٨٤.

«مِنْ أينَ للبليغِ أنْ يُحصِيَ أيادِيَ المحَدِّثين، وهُمُ الذين عشِقُوا الهَدْيَ النبويَّ دُونَ العالَمين، فتتبَّعُوهُ ممن بَدَا وحَضَر، وكابَدُوا لأخْذِه أهوالَ السَّفَر! فكم جابُوا صَحارَى تتلظَّى تلظِّيَ الرَّمْضاء، وقَطَعُوا عن العُمْران فَيافِيَ تستدعِي اليأسَ وتُرَوِّعُ الأحشاءَ، فحَفِظُوا ووَعَوْا، ولِعَهْدِ النَّفْر للتفَقُّه في الدِّين رَعَوْا، ودَفَعُوا عن الدِّينِ صُنْعَ الوَضَّاعِين، وانتحالَ المفْتَرِين، وذَبُّوا الكَذِبَ عن كَلامِ الرَّسُولِ الصَّادِق [ﷺ]، بما مَهَّدُوهُ من تحَرِّي كلِّ راوٍ مُوافِقٍ، فدَوَّنُوا ما سمعوه بالسَّنَدِ فِرارًا عن الرَّمْيِ باتِّباعِ الأهواء، وتحكيمِ الآراء، فاسْتَبْرَءُوا لِدِينِهِمْ بجَلِيلِ هذا الاِحْتِياط، ودَرَّبُوا الأُمَّةَ علَى التثبُّتِ في توثيقِ عُرَى الاِرتِباط، رُحْماكَ اللَّهُمَّ، فالاِعترافُ بمآثِرِهم الحسَنَةِ أمرٌ واجِب، وشُكْرُ فَضْلِهِمْ لا يَقْصُرُ عنه إلا مَنْ هو عن الاِتِّباع ناكِب، أفَلَيْسَتْ دواوينُهم بعدَ القرآنِ دعائمَ الإسلامِ التي قامتْ عليها صُرُوحُه، وأَعْضادَ الدِّين التي بانَ منها صَرِيحُه؟ لا جَرَمَ لولا أخْذُهُمْ بِناصِيَةِ ما دَوَّنُوهُ مِنْ صحيحِ السُّنَّةِ لَانْثالَتْ على الناسِ جَراثيمُ الأباطيلِ المُسْتَكِنَّةِ التي رُزِئَ بها الدِّينُ في عصر الوَضَّاعِينَ المنافقين، الذين دَخَلُوا في دِينِ الله للتَّشْوِيش، فرَدَّ اللهُ كَيْدَهُمْ بتنقيبِ المحَدِّثينَ عَنْ خُرافاتِهم ودَأْبِهم في التَّفْتِيش، حتَّى أشرقتْ شُمُوسُ صِحَاحِ الأخبار، وانبعثتْ أشِعَّتُها في الأقطار، وتمزَّقَتْ عن البصائرِ حُجُبُ الجَهَالة، وأَغْشِيَةُ الضَّلَالة، فرَحِمَ اللهُ تعالى تلكَ الأَنْفُسَ التي نَهَضَتْ لتأييدِ الدِّين، ورَضِيَ عمَّنْ أَحْيَا آثارَهُمْ من اللَّاحِقِين. آمين».

٢

النُّوَيْرِيُّ الناسِخُ والغَرامُ بالجامعِ الصَّحِيح

يحفِلُ التراثُ العربيُّ المخطوطُ - الذي نعتزُّ به ونفخَرُ - بذخائرَ لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى، حتى وإنْ حاوَلَ البعضُ إحصاءَها وعَدَّها. وقدِ اصطفَى اللهُ بعضَ المكتباتِ على بعضٍ - وهذا الاِصطفاءُ مِنْ سُنَنِ الله في خَلْقِه وكَوْنِه - فمَيَّزَ بعضَها على بعضٍ، وفضَّل بعضَها على بعضٍ، كما فضَّل بعضَ الرُّسُلِ على بعض.

ومن المكتباتِ التي فُضِّلَتْ ومُيِّزَتْ مكتبةُ كُوبْرِيلِّي[١]، الكائنةُ في مدينة استانبول التركيَّة، تلك المكتبةُ الحافلةُ بنفائسَ لا تُقَدَّرُ ولا تُوصَف[٢]!

ومِنْ نفائسِها : نُسخةٌ من «الجامع الصحيح»[٣] للإمام البُخارِيِّ (ت ٢٥٦هـ) بخَطِّ شهابِ الدِّينِ النُّوَيْرِيِّ (ت ٧٣٣هـ)[٤]، صاحبِ «نهاية الأرَب في فُنون الأدَب»، وهو غنيٌّ عن التعريف، بيد أننا يجدُرُ بنَا أن نَذْكُرَ عنه كلمةً تتعلَّقُ بالنِّسَاخَة، فقد كان،

---

(١) تحتوي مكتبةُ كُوبْرِيلِّي على ثلاثة أقسام: الأول: كتب فاضل أحمد باشا. الثاني: كتب حافظ أحمد باشا. الثالث: كتب محمد عاصم بك، وهم من كبار عائلة كُوبْرِيلِّي في عاصمة الخلافة في الدولة العثمانية في القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر الهجري، وقد تولَّوْا عدَّةَ مناصبَ سياسيَّةٍ عُلْيَا، ووَقَفُوا مكتباتِهم على أهل العِلْم. انظر: فهرس مخطوطات مكتبة كُوبْرِيلِّي: ١/ ١ - ١١.

(٢) عن أهمية هذه المكتبة انظرْ: فهرس مخطوطات مكتبة كُوبْرِيلِّي: ١/ ١٤ - ١٧.

(٣) رَقْمُها في المكتبة ٣٦٢. وقد ذكر مُعِدُّو فهرس مكتبة كُوبْرِيلِّي صفاتِ النُّسْخَةِ فقالوا: «نسخةٌ جيِّدة بخَطٍّ نَسْخٍ مشكولٍ، في ٢٩٨ ورقة، بمقياس ٥ ,٢٣ × ٣٢ (١٧ × ٥ ,٢٢) سم، ومسطرتها ٣٥ سَطْرًا.. وفي الهوامش تصحيحاتٌ وتعليقات.. وفي آخِرِها قيودُ قراءاتٍ منقولةٍ بعضُها بتاريخ ٥٣٠هـ، وطبقةُ سَماعِ الحافظِ ابنِ عساكر على أبي عبد الله الفراوي في سنة ٥٣٠، وطبقةُ السَّماع على أبي الوَقْت بدَارِ الوزيرِ بنِ هُبَيْرَة في سنة ٥٥٢هـ، وطبقةُ السَّماع لأبي عبد الله الحسين بن الزبيدي وغيرِه على أبي الوَقْت في سنة ٥٥٣هـ». فهرس مخطوطات مكتبة كُوبْرِيلِّي: ١/ ١٨٣. وقد تصَحَّفَتْ كلمة «بِدَارِ» في الفهرس إلى «نزار»، مما أحْدَثَ لَبْسًا كبيرًا في المعنى!

(٤) توفي رحمه الله في ٢١ من شهر رمضان. الطالعُ السَّعيد: ص ٩٧، أعيان العصر للصَّفَدِي: ١/ ٢٨٢، والدُّرَر الكامنة لابن حَجَر: ١/ ١٩٧، والنجوم الزاهرة لابن تَغْري بَرْدي: ٩/ ٢٩٩. والنُّوَيْرِيُّ نسبةً إلى (نُوَيْرَة) مِنْ قُرَى محافظة بَنِي سُوَيْف بصَعِيدِ مصر. الطالع السَّعيد: ص ٩٦، هامش رَقْم (٣). ونُوَيْرَة تصغير (النَّار). مختار الصِّحَاح للرازي: (ن و ر)، ص ٧١٠.

رحمه الله، ناسِخًا ماهِرًا، ذكَر صاحبُه كمالُ الدِّين الأُدْفُوِيُّ[١] (ت ٧٤٨هـ) عنه أنه «كَتَبَ كثيرًا»[٢]. وقال الصَّفَدِيُّ[٣] (ت ٧٦٤هـ): «وكانَ يكتُبُ في النَّهارِ الطَّوِيلِ ثَلاثَ كراريسَ». ونقل ابنُ تَغْرِي بَرْدِي (ت ٨٧٤هـ) ما ذكره الصفديُّ فقال[٤]: «كانَ يكتُبُ في كلِّ يومٍ ثلاثَ كَراريس»، وذكر عنه أيضًا أنه «كَتَبَ الخطَّ المنسوبَ»[٥]. وتخصَّص في نَسْخ (الجامع الصحيح) للإمام البُخارِيِّ، فقد ذكَر صاحبُه كمالُ الدِّين الأُدْفُوِيُّ أنه «كَتَبَ البُخارِيَّ مرَّاتٍ»[٦]. وقال الصَّفَدِيُّ[٧]: «كَتَبَ (البُخارِيَّ) مرَّاتٍ، كتَبَه ثماني مرَّاتٍ»، وقال[٨]: «وكان يكتُبُ النُّسْخَةَ ويُقابِلُها، ويَنقُلُ الطِّبَاقَ عليها ويُجلِّدُها ويَبِيعُها بسَبْعِ مئةِ درهمٍ وبألفٍ». وقال الحافظُ ابنُ حجر (ت ٨٥٢هـ) في ترجمة النُّوَيْرِيِّ إنَّه «نَسَخَ من البُخارِيِّ ثماني نُسَخٍ، وكان يكتُبُ النُّسْخَةَ ويُقابِلُها ويَنقُلُ الطِّبَاقَ والرِّواياتِ عليها ويَبِيعُها بأَلْفٍ»[٩]، وذكر ابنُ تَغْرِي بَرْدِي نَحْوَ ما قاله الصفديُّ، فذكر عن النُّوَيْرِيِّ أنه «كانَ يبيعُ كلَّ نُسْخَةٍ من البُخارِيِّ بخَطِّهِ بأَلْفِ دِرْهَمٍ»[١٠].

وهكذا عُرِف عن الشِّهاب النُّوَيْرِيِّ أنه كان يَنْسَخُ (الجامع الصحيح)، ويَسْتَرْزِقُ من نَسْخِه هذا، ولا بدَّ أنه كان يَعْلَمُ حاجةَ طلبةِ الحديثِ إلى نُسَخٍ مُتقَنَةٍ من (الجامع الصَّحيح)؛ لذا كان يعتني بنَسْخِ طِباقِ السَّماعِ والرِّواياتِ التي على الأصل الذي يَنْسَخُ منه، كما فعلَ في هذه النُّسْخَةِ التي نتحدَّثُ عنها.

---

(١) قال الْأُدْفُوِيُّ في نهاية ترجمتِه للنويري: «وكان صاحِبَنا، رحمه الله». الطالعُ السَّعيد: ص ٩٧.

(٢) الطالعُ السَّعيد: ص ٩٦. وانظر أيضا: أعيان العصر: ١/ ٢٨١.

(٣) أعيان العصر: ١/ ٢٨١.

(٤) النجوم الزاهرة: ٩/ ٢٩٩.

(٥) نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٦) الطالعُ السَّعيد: ص ٩٦.

(٧) أعيان العصر: ١/ ٢٨١.

(٨) نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٩) الدرر الكامنة: ١/ ١٩٧.

(١٠) النجوم الزاهرة: ٩/ ٢٩٩.

٣
إشكاليَّةُ تاريخِ النَّسْخ

فرغ النُّوَيْرِيُّ من نِساخة هذه النسخة في يوم السبت لعشرٍ بَقِينَ من جُمادَى الأولَى عامَ خمسةٍ وعشرينَ وسَبْعِ مئةٍ من الهجرة النبويَّة، وذلك بمدينة القاهرة، يقولُ النُّوَيْرِيُّ في نهاية النُّسْخَة:

«كانَ الفراغُ من كتابتِه في يوم السبت المبارك لعشرٍ[١] بَقِينَ من جُمادَى الأولَى عامَ خمسةٍ وعشرين وسبعِ مئةٍ، أحسنَ اللهُ تَقَضِّيها في خيرٍ وعافيةٍ، وذلك بالقاهرة المعِزِّيَّة، عَمَرَها اللهُ تعالى بالإسلامِ والسُّنَّة»[٢].

وهذا التاريخُ يثيرُ إشكاليةً كبيرةً؛ لأنَّ كثيرًا من البلاغاتِ[٣] والسَّماعاتِ التي بهوامشِ النُّسْخَةِ كُتِبَتْ في سنةِ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ. هلْ يُمكِنُ أنْ يكُونَ النُّوَيْرِيُّ سَهَا فزادَ كلمة (وعشرين) بينَ (خمسةٍ) و(سبعِ مئةٍ)، فيكُونُ تاريخُ النَّسْخِ (عامَ خمسةٍ وسبعِ مئةٍ)؟ هذا تأويلٌ بعيدٌ، إذْ كيفَ يُخْطِئُ النُّوَيْرِيُّ في تاريخ النَّسْخ، وهُوَ مَنْ هُوَ في صَنْعَة النِّسَاخة؟ حتَّى وإنْ أخطأَ فإنَّه لن يُخطِئَ في زيادة عشْرِ سنواتٍ، مِنَ الممكنِ أنْ يُخطِئَ في زيادةِ سنةٍ، وبخاصَّةٍ إذا كان في بدايةِ سنةٍ جديدةٍ، كما يحدُثُ لبعضِنا الآنَ حين يُؤَرِّخُ لشيءٍ فيَكْتُبُ السَّنَةَ السابقةَ سَهْوًا ونِسْيانًا، إذا كانَ في بداية سنةٍ جديدة، بعدما ظلَّ سنةً كاملةً يكتُبُ هذا التاريخَ نفْسَه.

ولكنْ كانَ لا بدَّ لنا من هذا التأويلِ كي نَخْرُجَ من هذه الإشكاليَّة؛ لأنَّ كثيرًا من البلاغاتِ والسَّماعات تتعارَضُ مع هذا التاريخ. فالنويريُّ نفسُه سمع (الجامعَ

---

(١) في الأصل: لعشيران.

(٢) ٢٩٦و.

(٣) **البلاغاتُ**: تَقْيِيدٌ بالقراءةِ أوِ السَّماعِ أوْ بِهِما مَعًا على الشَّيْخ، كما سيأتي في ص ٣٨، وهذه البلاغاتُ تختلف عن البلاغاتِ التي يقولُ فيها الرَّاوي: «بَلَغَنِي»، كما في مُوَطَّأِ الإمامِ مالكٍ، وقد وَصَلَ بَلاغاتِه بعضُ أئمَّةِ الحديث.

الصحيحَ) سنةَ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ، وأبو حيَّانَ النَّحْوِيُّ (ت ٧٤٥هـ)، وعليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ (ت ٧٥٠هـ) كَتَبَا جميعَ بَلاغاتِهما على هوامشِ النُّسخةِ سنةَ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ أيضًا، وابنُ سيِّدِ الناسِ (ت ٧٣٤هـ) كتب جميعَ بلاغاتِه وسَماعاتِه سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ وسبعِ مئةٍ. وكلُّ هذه البلاغاتِ والسَّماعاتِ قبلَ تاريخِ النَّسْخ الذي كتبه النويريُّ في آخِرِ النُّسْخَة.

ولكنْ ألَا يُمكِنُ أنْ يكون النُّوَيْرِيُّ نَسَخَ - في نُسْخَتِه هذه - البَلاغاتِ التي كُتِبَتْ قبلَ سنة ٧٢٥هـ؟ وقد كان بعضُ أهلِ الحديثِ يفعلون هذا قديمًا، وقد نبَّهَ الحافظُ ابنُ الصَّلَاح (ت ٦٤٣هـ) على هذا فقال[١]: «ثمَّ إذا نَسَخَ الكتابَ فلا يَنقُلُ سَماعَه إلى نُسختِه إلَّا بعد المقابلةِ المُرْضِيَة. وهكذا لا ينبغي لأحدٍ أنْ يَنقُلَ سَماعًا إلى شيءٍ من النُّسَخ أوْ يُثبِتَه فيها عندَ السَّماعِ ابتداءً، إلَّا بعد المقابلةِ المُرْضِيَةِ بالمسْمُوعِ؛ كَيْلَا يَغْتَرَّ أحدٌ بتلكَ النُّسْخَةِ غيرِ المقابَلةِ؛ إلَّا أنْ يُبَيِّنَ مع النَّقْلِ وعندَه، كَوْنَ النُّسْخَةِ غيرَ مُقابَلَةٍ».

ومعنى هذا أنَّ الناسخَ قد يَنسَخُ السَّماعاتِ التي على النُّسْخَةِ المنسُوخِ منها، ولكنَّ خطَّ أبي حيَّان مميَّزٌ عن خطِّ النُّوَيْرِيِّ، وكذلك خطُّ ابنِ سيِّد الناسِ وخطُّ عليِّ بنِ عثمانَ المارِدِينيِّ. إذن لَمْ يَنقُلِ النُّوَيْرِيُّ بلاغاتِ وسَماعاتِ أبي حيَّانَ وعليِّ بنِ عثمانَ المارِدِينيِّ وابنِ سيِّد الناس، أو بلاغاتِ وسَماعاتِ غيرِهم ممنْ نقَلُوا بلاغاتِهم وسَماعاتِهم مِنْ نُسَخِهم إلى نُسْخَةِ النُّوَيْرِيِّ.

في تَصَوُّري أنَّ تاريخَ النَّسْخِ الذي كتبه النُّوَيْرِيُّ تاريخٌ صحيحٌ، ولكنه لم يَنسَخِ السَّماعاتِ المتقدِّمةَ على تاريخ النَّسْخِ بنَفْسِه، وإنما جعل أصحابَها أنفُسَهم ينسَخُونَها في نُسختِه التي نتحدَّثُ عنها، ونستطيعُ أنْ نتخيَّلَ حِوارًا دارَ بينَ النُّوَيْرِيِّ وأبي حيَّانَ وعليِّ بنِ عثمانَ المارِدِينيِّ وابنِ سيِّدِ الناس، وأنه طَلَبَ منهم في حِوارِه معهم أنْ ينقُلُوا بلاغاتِهم وسَماعاتِهم للجامع الصحيح من نُسَخِهِمْ إلى نُسختِه هذه المنسُوخةِ سنةَ خمسٍ وعشرينَ وسبعِ مئةٍ، فوافَقُوهُ على طلبِه.

(١) مقدِّمة ابن الصَّلاح ، ص ٣٨٩.

كانَ لا بدَّ لنا أنْ نتخيَّلَ هذا، وهو جائزٌ عقلًا؛ فقد كانوا في عصرٍ واحدٍ، وفي بلدٍ واحدٍ، وعُمْرُهُم مُتقارِبٌ، ولا يَبْعُدُ أنْ يكُونُوا أصدقاءَ، وواضحٌ أن النُّوَيْرِيَّ يُرِيدُ أنْ تكُونَ نُسختُه هذه متفرِّدةً بكَوْنِ هذه البلاغاتِ والسَّماعاتِ على هوامشِها بخَطِّ أصحابِها، ولهذا جعل أبا حيَّانَ يكتُبُ بلاغاتِه من نُسختِه في نُسْخَةِ النُّوَيْرِيِّ هذه، وكذلكَ فَعَلَ عليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ، وابنُ سيِّدِ الناس، وفعلَ النُّوَيْرِيُّ نفسُه كما فَعَلُوا، ويؤيِّدُ هذا أنَّ البلاغاتِ التي كتبَها أبو حيَّانَ وعليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ وابنُ سيِّدِ الناسِ والنُّوَيْرِيُّ على هوامشِ هذه النُّسْخَةِ نُسِخَتْ بخَطٍّ جميلٍ، مختلِفٍ تمامًا عن خُطُوطِ البلاغاتِ الأخرى في النُّسْخَةِ نفسِها. ويَغْلُبُ على البلاغاتِ أنْ تكُونَ بخَطٍّ غيرِ مُعْتَنًى به، أمَّا بلاغاتُ وسَماعاتُ النُّوَيْرِيِّ وابنِ سيِّدِ الناسِ وأبي حيَّانَ وعليِّ بنِ عثمانَ المارِدِينيِّ هُنا ففِيهَا تأنُّقٌ وجمالٌ، مما يدُلُّ على أنها لم تُكْتَبْ مُباشرةً في مَجالسِ السَّماعِ التي رُبَّما يكُونُ الاستعجالُ مُصاحِبًا لمن يَقُومُ بكتابةِ البلاغِ والسَّماعِ فيها، مما يكُونُ سببًا في عدم تأنُّقِ الخطِّ وجمالِه، وأحيانًا كثيرةً يكونُ سببًا في عدمِ مَقْرُوئِيَّةِ هذا الخطِّ لمنْ يُرِيدُ قراءتَه.

وكأنِّي بالنُّوَيْرِيِّ قد نقلَ بلاغاتِه وسَماعاتِه على هذه النُّسْخَةِ بعدَ انتهائِه من نَسْخِها، ثم تذَكَّر مَنْ كان يسمعُ «الجامعَ الصحيحَ» مِنْ أصدقائه ومُجايِليهِ، فطَلَبَ منهم أنْ يكتبوا بلاغاتِهم وسَماعاتِهم السَّابقةَ على النُّسْخَةِ التي انتهى لِتَوِّهِ مِنْ نَسْخِها.

ومما يُؤكِّدُ أنَّ النُّوَيْرِيَّ قد نقلَ سَماعاتِه من نُسخةٍ أخرَى على هذه النُّسخةِ ما افتتحَ به هذه النُّسخةَ بعدَ البسملةِ وطلبِ التوفيقِ من الله؛ بقَوْلِه[(١)]:

«أخبرَنا الشَّيْخانِ المُسْنِدانِ المعَمَّرانِ شِهابُ الدِّينِ أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ أبي طالبِ بنِ أبي النِّعَمِ نِعْمَةَ بنِ حَسَنِ بنِ عليِّ بنِ بَيَانِ ابنِ الشِّحْنَةِ الحَجَّارِ الصَّالِحِيِّ، وسَلِيلَةُ العُلماءِ سِتُّ الوُزَراءِ أُمُّ محمَّدٍ وَزِيرَةُ ابنةُ الشيخِ الإمامِ العالمِ شَمْسِ الدِّينِ

(١) ١ظ.

أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ القاضي الإمامِ العلَّامةِ وَجِيهِ الدِّينِ أَسْعَدَ بنِ المُنَجَّى التَّنُوخِيِّ، الدِّمَشْقِيَّانِ؛ قراءةً عليهما وأنا أَسْمَعُ بالمدرسةِ المنصوريَّةِ بخُطٍّ بينَ القَصْرَيْنِ بالقاهرةِ المُعِزِّيَّةِ في جُمادَى الأولَى مِنْ شُهُورِ سَنَةِ خمسَ عشْرةَ وسَبْعِ مئةٍ، قالَا: حدَّثنا الشيخُ سِراجُ الدِّينِ أبو عبدِ الله الحُسَيْنُ بنُ المبارَكِ بنِ محمَّدِ بنِ يَحْيَى الزَّبِيْدِيُّ، في شوَّالٍ سنةَ ثلاثينَ وسِتِّ مئةٍ بدِمَشْقَ، بالجامعِ المُظَفَّرِيِّ بسَفْحِ جَبَلِ قاسِيُونَ...»، إلى آخِرِ سندِه إلى الإمامِ البَخارِيِّ، رحمه الله.

فالنُّوَيْرِيُّ هُنا يَذْكُرُ سندَه المتَّصِلَ إلى الإمام البُخارِيِّ، ويَذكُرُ سنةَ سَماعِه للجامع الصحيح، وهي سنةُ ٧١٥هـ، ويَذكُرُ مَكانَ هذا السَّماعِ، وقد أفادَنا أنَّ الحافظينِ ابنَ الشِّحْنَةِ (ت ٧٣٠هـ) وسِتَّ الوُزَراءِ وَزِيرَةَ[١] (ت ٧١٦هـ) قد حدَّثا بالجامع الصَّحِيح في المدرسةِ المنصوريَّةِ بالقاهرة، وكان الملِكُ المنصورُ قَلَاوُون (ت ٦٨٩هـ)، قد أنشأَ هذه المدرسةَ في سنة ٦٨٤هـ. ولا تزالُ المدرسةُ المنصوريةُ قائمةً إلى الآن في شارع المُعِزِّ لِدِينِ الله، الذي كان يُعرَفُ قديمًا بشارعِ بَيْنَ القَصْرَيْنِ، وقد زُرْتُها مِرارًا.

ويدلُّ تاريخُ هذا السَّماعِ على أنَّ سِتَّ الوُزَراءِ وَزِيرَةَ قد حدَّثَتْ بالجامعِ الصحيحِ في المدرسةِ المنصوريةِ بالقاهرةِ وعُمْرُها إحْدَى وتِسْعُونَ سنةً، فإنها «وُلدتْ سنة ٦٢٤هـ»[٢]، وماتتْ بعدَ هذا التحديثِ بسَنَةٍ وثلاثةِ أشهُرٍ، «في ثامِنَ عشرَ شعبانَ سنةَ ٧١٦هـ»[٣]، وكانَ تحديثُها في جُمادَى الأولَى سنة ٧١٥هـ.

---

(١) ذكر الحافظ ابنُ حجر أنَّ سِتَّ الوزراء وَزِيرَةَ «حدَّثتْ بدمشق ومصر». الدرر الكامنة: ٢/ ١٢٩. وقد بيَّنَ سَنَدُ النُّوَيْرِيِّ هُنا أين حدَّثتْ تحديدًا، وربَّما تكونُ حدَّثتْ في مدارسَ أو مساجدَ أخرى في القاهرة.

(٢) الدرر الكامنة: ٢/ ١٢٩.

(٣) نفس المصدر والجزء والصفحة.

وهناكَ تأويلٌ ثالثٌ لتاريخِ النَّسْخِ، وهو أنه قد يكُونُ النُّوَيْرِيُّ قد وضع نُسْخَتَه هذه في خِزانةِ إحْدَى مدارِسِ القاهرة، فاطَّلَعَ عليها في تلكَ الخِزانةِ أبو حيَّانَ وابنُ سيِّدِ الناسِ والمارِدِينيُّ وغيرُهم من أهلِ الحديثِ ممن لهم بلاغاتٌ أو سَماعاتٌ سابقةٌ على «الجامع الصحيح»، فكتب كلٌّ منهم بلاغاتِه وسَماعاتِه على هوامشِ نُسْخَةِ النُّوَيْرِيِّ، مِنْ دُونِ طلبٍ منه، وبالطبع كان النُّوَيْرِيُّ قد كتب سَماعاتِه على هوامشِ النُّسْخَةِ قَبْلَهم.

٤
فَرْعٌ يُونِينِيٌّ فَرِيدٌ

۞ ذكرَ النُّوَيْرِيُّ في (حَرْدِ المتْنِ) أنَّ هذه النُّسْخَةَ هي النُّسْخَةُ الخامسةُ التي يكتُبُها بخَطِّه من (الجامع الصحيح)، يقولُ بعد أن ذكر أنه هو الذي نَسَخَ هذه النُّسْخَةَ، مُتَحَدِّثًا عن نفسِه بضميرِ الغائب[١]: «وهذِه النُّسْخَةُ الخامسةُ بخَطِّهِ من الجامعِ الصَّحيحِ لأبي عَبْدِ الله البُخارِيِّ، ولله الحمدُ والمنَّةُ».

تكتسِبُ هذه النُّسْخَةُ أهميَّتَها وقَدْرَها أيضًا مِنْ كَوْنِها منسوخةً من نُسخةِ «الجامعِ الصَّحيحِ» التي بخَطِّ الحافظِ شَرَفِ الدِّينِ أبي الحُسَيْنِ اليُونِينِيِّ (ت ٧٠١هـ). والنسخةُ اليُونِينِيَّةُ هيَ ما هيَ دِقَّةً وتدقيقًا ومُراجَعةً ومُقابَلةً. وهيَ غَنِيَّةٌ عن التعريف، إذْ كَتَبَ عنها الكثيرونَ من أهلِ العِلْم، ولا يَغِيبُ عنَّا أنْ نُنَوِّهَ بدَوْرِ الإمامِ جمالِ الدِّين ابنِ مالكٍ (ت ٦٧٢هـ)، رحمه الله، في إخراجِ هذه النُّسْخَةِ اليُونِينِيَّة.

۞ وبعدَ أنِ انتهَى النُّوَيْرِيُّ من كتابةِ النُّسْخَةِ وذكَر أنه هو الذي نَسَخَها وأنَّ هذه النُّسْخَةَ هيَ النُّسْخَةُ الخامسةُ التي يَكْتُبُها من «الجامعِ الصَّحيحِ» - قال[٢]:

«شاهَدْتُ على الأصل المسموعِ، وهو أَصْلُ المنقولِ منه والمقابَلِ به، بخَطِّ الشيخِ شَرَفِ الدِّينِ أبي الحسينِ اليُونِينِيِّ ما مِثالُه:

بَلَغْتُ مُقابَلةً وتصحيحًا وإِسْماعًا بينَ يَدَيْ شيخِنا شيخِ الإسلامِ حُجَّةِ العَرَبِ، مالِكِ أزِمَّةِ الأدبِ، الإمامِ العلَّامةِ أبي عَبْدِ الله محمَّدِ بنِ عَبْدِ الله بنِ مالكٍ الطائيِّ الجيَّانيِّ، أمَدَّ اللهُ في عُمْرِه، في المجلسِ الحادي والسَّبْعِينَ، وهو يُراعي قراءَتي ويُلاحِظُ نُطْقي، فما اختارَهُ ورَجَّحَه وأَمَرَ بإصلاحِه أصلحتُه، وصَحَّحْتُ به عليه، وما ذَكَرَ أنه

---

(١) ٢٩٦و.

(٢) ٢٩٦و.

يجوزُ فيه إعرابانِ[١] أو ثلاثةٌ [كَتَبْتُ عليه: مَعًا][٢] فأَعْمَلْتُ[٣] ذلكَ على ما أَمَرَ ورَجَّحَ، وأنا أُقابِلُ بأصلِ الحافظِ أبي ذَرٍّ والحافظِ أبي محمَّدٍ الأَصِيليِّ والحافظِ أبي القاسمِ الدمشقيِّ، ما خلَا الجزءَ الثالثَ عشَرَ والثالثَ والثلاثينَ؛ فإنَّهما مَعْدُومَانِ، وبأصلٍ مسموعٍ على الشيخ أبي الوَقْتِ بقراءةِ الحافظِ ابنِ[٤] منصورٍ السَّمْعانيِّ وغيرِه من الحُفَّاظِ وهو وَقْفٌ بخانقاهِ السُّمَيْسَاطِيِّ[٥]... كَتَبَهُ عليُّ بنُ محمَّدٍ الهاشِمِيُّ اليُونِينِيُّ، عفا اللهُ عنه. نَقَلَهُ كَمَا شاهَدَهُ أحمدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ بنِ محمَّدٍ البَكْرِيُّ التَّيْمِيُّ القُرَشِيُّ، عُرِفَ بالنُّوَيْرِيِّ، عفا اللهُ عنه ولَطَفَ به بمَنِّهِ وكَرَمِه».

وهذا كلامٌ نفيسٌ، يُعْطِي لنُسْخَةِ النُّوَيْرِيِّ هذه نَفاسَةً ما بَعْدَها نَفاسَةٌ، إضافةً إلى كَوْنِه دالًّا على أمانةِ ناسِخِها ودِقَّتِه، وهو أمرٌ مطلوبٌ في النُّسَّاخ جميعًا، الأمانةُ في النَّقْل والدِّقَّةُ فيه. وتأمَّلْ قولَ الحافظِ اليُونِينِيِّ وهو يقولُ عن الإمامِ ابنِ مالكٍ: «وهو يُراعي قِراءَتي ويُلاحِظُ نُطْقِي».

وتأمَّلْ ثناءَه لشيخِه ابنِ مالكٍ في قَوْلِه: «بَلَغْتُ مُقابَلَةً وتصحيحًا وإِسْماعًا بينَ يَدَيْ شيخِنا شيخِ الإسلامِ حُجَّةِ العربِ، مالِكِ أزِمَّةِ الأدبِ، الإمامِ العلَّامةِ

(١) إعرابانِ: في الأصل: الإعرابان، والتصويبُ مما ورد في مقدِّمة «الطبعة السلطانية» للجامع الصَّحِيح، المطبوعةِ على «النسخة اليونينية»: ص ٤.

(٢) ما بينَ معقوفتينِ إضافةٌ مما ورد في مقدِّمة «الطبعة السلطانية»: ص ٤.

(٣) في الأصل: فأَعْلَمْتُ، والتصويبُ مما ورد في مقدِّمة «الطبعة السلطانية»: ص ٤.

(٤) في الأصل: أبي، وهو خطأ. والمرادُ بابن منصور السَّمْعاني: الحافظ أبو سَعْد، عبدُ الكريم بن محمد بن منصور السَّمْعاني، صاحب الأنساب، المتوفَّى سنة ٥٦٢هـ.

(٥) **الخانقَاهُ السُّمَيْسَاطِيَّة**: منسوبةٌ إلى أبي القاسم السُّمَيْسَاطِيِّ، عليِّ بن محمد بن يحيى السُّلَمِيِّ، من أكابر رؤساء دمشق، توفي سنة ٤٥٣هـ. وتَقَعُ عند الباب الشَّمالي للجامع الأُمَوِيِّ، لا يفصِلُ بينها وبين الجامعِ غيرُ الحائط. وكانت وَقْفًا على الفقراء المتجرِّدِين من الصُّوفيَّة. سِيَر أعلام النبلاء للذهبيِّ: ٢٠/ ٤٢٢، هامش رَقْم (١)، والدَّارِس للنُّعَيْمِيِّ: ٢/ ١٥١ - ١٦١، ومُنادَمة الأطلال لعبد القادر بَدْران: ص ٢٧٦ - ٢٧٩.

أبِي عَبْدِ الله محمَّدِ بنِ عَبْدِ الله بنِ مالكٍ الطائيِّ الجيَّانيِّ، أمَدَّ اللهُ في عُمْرِه». وهذا مَقامُ الشيخِ عندَ تلميذِه.

ونُسخةُ اليُونِينيِّ نفسُها مُقابَلةٌ بخمسةِ أصولٍ بَلَغَتْ من النَّفاسَة ما بَلَغَتْ.

أوَّلُها: نُسْخَةُ الحافظِ أبي الوَقْتِ عبدِ الأوَّل بنِ عيسى (ت ٥٥٣هـ)، «وهو الذي جَعَلَهُ أصْلًا لسَماعِه، واعتَمَدَه أصْلًا لنُسخَتِه»[(١)].

وثانيها: أصلُ الحافظِ أبي ذَرٍّ عَبْدِ بنِ أحمدَ الهرَوِيِّ (ت ٤٣٤هـ).

وثالثُها: أصلُ الحافظِ أبي محمَّدٍ عَبْدِ الله بنِ إبراهيمَ الأَصِيليِّ (ت ٣٩٢هـ).

ورابعُها: أصلُ الحافظِ أبِي القاسِمِ عليِّ بنِ الحَسَنِ بنِ عَسَاكِر الدِّمَشْقِيِّ (ت ٥٧١هـ).

وخامسُها: أصلُ الحافظِ أبي سَعْدٍ السَّمْعَانِيِّ (ت ٥٦٢هـ)، المسموعُ على الحافظِ أبِي الوَقْتِ بقراءةِ الحافظِ أبِي سَعْدٍ السَّمْعَانِيِّ[(٢)].

وكلُّ أصلٍ مِنْ هذه الأصولِ له ما له من القَدْرِ والرِّفْعَةِ والمكانة. ثمَّ تأمَّلْ قولَ النُّوَيْرِيِّ الذي نقَلَهُ من أوَّلِ المجلَّدةِ الأولَى من نُسْخَةِ الحافظِ اليُونِينيِّ[(٣)]:

«وشاهَدْتُ على أوَّلِ المجلَّدةِ الأولَى من الأصلِ المسموعِ بخَطِّ الشيخِ جمالِ الدِّينِ بنِ مالكٍ ما مِثالُه:

سَمِعْتُ ما تَضَمَّنَهُ هذا المجلَّدُ من صحيحِ البُخارِيِّ، رضي الله عنه، بقراءة مُسنِدِه الشيخِ الإمامِ الحافظِ المحقِّقِ المتْقِنِ شَرَفِ الدِّينِ أبِي[(٤)] الحُسَيْنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ

---

(١) روايات الجامع الصحيح ونُسَخُه: د. جمعة فتحي عبد الحليم: ص ٦٧٨.

(٢) لمعرفة المزيد عن هذه الأصول انظر: روايات الجامع الصحيح ونُسَخُه: ص ٦٧٨ - ٦٨١.

(٣) ٢٩٦و.

(٤) في الأصل: أبو.

أحمدَ اليُونانِيِّ[١]، رضيَ اللهُ عنه وعن سَلَفِه. وكان السَّماعُ المذكورُ بحَضْرَةِ جماعةٍ من الفُضَلاءِ ناظِرِينَ في نُسَخٍ مُعْتَمَدٍ عليها، فكُلَّما مَرَّ بِهِمْ لَفْظٌ ذُو إِشْكالٍ بَيَّنْتُ أَمْرَهُ، وضُبِطَ على ما اقْتَضَاهُ عِلْمِي بالعربيَّة، وما كانَ مِنْ ذلك مُفتَقِرًا[٢] إلى بَسْطِ عبارةٍ وإقامةِ دِلالةٍ أَخَّرْتُ الكَلامَ عليه، ليَكُونَ في جُزْءٍ جامعٍ يَنتَفِعُ به غيرُنا، إنْ شاء الله تعالى. وكَتَبَ محمَّدُ بنُ عَبْدِ الله بنِ مالكٍ الجيَّانيُّ، والحمدُ للهِ وصَلَوَاتُهُ على محمَّدٍ وآلِه وأصحابِه».

ثم يقولُ النُّوَيْرِيُّ[٣]:

«وشاهَدْتُ على أَوَّلِ المجلَّدةِ الثالثةِ بخَطِّه[٤] أيضًا ما مِثالُه:

سَمِعْتُ ما تضَمَّنَهُ هذا المجلَّدُ من صحيحِ البُخارِيِّ، رضي الله عنه، بقراءةِ مُسْنِدِه الشيخِ الإمامِ العالمِ الحافظِ المتْقِنِ شَرَفِ الدِّينِ أبِي الحُسَيْنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ اليُونِينِيِّ، رضي الله عنه وعن سَلَفِه. وكانَ السَّماعُ بحُضُورِ جماعةٍ من الفُضَلاءِ ناظِرِينَ في نُسَخٍ مُعْتَمَدٍ عليها، فكُلَّما مَرَّ بِهِمْ لَفْظٌ ذُو إِشْكالٍ بَيَّنْتُ فيه الصَّوابَ، وضُبِطَ على ما اقْتَضَاهُ عِلْمِي بالعربيَّة، وما افْتَقَرَ إلى بَسْطِ عبارةٍ وإقامةِ دِلالةٍ أَخَّرْتُ أَمْرَهُ إلى جُزْءٍ أَسْتَوْفِي فيهِ الكَلامَ مما يُحتاجُ إليهِ من نَظِيرٍ وشَاهِدٍ؛ لِيَكُونَ الِانتفاعُ به عامًّا والبَيانُ تامًّا، إنْ شاء الله. وكَتَبَ محمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ مالكٍ، حامِدًا للهِ ومُصَلِّيًا على محمَّدٍ وآلِه. نَقَلَهُ مِنْ خَطِّهِ كَمَا شاهَدَهُ أحمدُ البَكْرِيُّ، عفَا اللهُ عنه».

وكلامُ ابنِ مالكٍ مليءٌ بنفائسَ كثيرةٍ، منها: تقديرُ العلماءِ لبعضِهم، تأمَّلْ ثناءَه

---

(١) كذا في الأصل، وهو صوابٌ أيضًا؛ لأنَّ قرية الحافظ اليونيني اسمُها «يُونَان» و«يُونِين». قال الفيروزآبادي في القاموس: «ويُونَانُ بالضَّمِّ: قريةٌ ببَعْلَبَكَّ»، وزاد الزَّبِيدِيُّ في تاج العروس: «ويُقالُ فيها: يُونِينُ أيضًا، وهو المعروفُ، ومنها: الحافظُ شَرَفُ الدِّين أبو الحسين عليُّ بن محمَّد.. اليُونِيني». يُنظر: معجم البلدان لياقوت: ٥/ ٤٥٣، والقاموس المحيط: (يَ وَ نَ)، ص ١٢٤١، وتاج العروس: (يَ وَ نَ)، ٣٦/ ٣١٤.

(٢) في الأصل: مفتقر، وهو سَهْوٌ من النُّوَيْرِيِّ، رحمه الله.

(٣) ٢٩٦و.

(٤) أيْ: بخَطِّ الإمام ابن مالك، رحمه الله.

على الحافظِ اليُونِينِيِّ - رغمَ كَوْنِه مِنْ تلاميذِه - في السَّمَاعَيْنِ الاثنينِ:

«الشيخ الإمام الحافظ المحقِّق المتْقِن شَرَف الدِّينِ أَبِي الحُسَيْنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ اليونانيِّ، رضيَ اللهُ عنه وعن سَلَفِه».

ثم: «الشيخ الإمام العالم الحافظ المتْقِن شَرَف الدِّينِ أَبِي الحُسَيْنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ اليُونِينِيِّ، رضيَ اللهُ عنه وعن سَلَفِه».

وفيه تواضُعُ العلماءِ، يتَّضِحُ ذلك من قَوْلِ ابنِ مالكٍ في السَّمَاعَيْنِ:

«وضُبِطَ على ما اقتضاهُ عِلْمِي بالعربيَّة»، وقد كان من الممكن أن يقولَ ابنُ مالكٍ جُملةً أخرَى تدُلُّ على مَكانتِه في العربية وعلى قَدْرِه في العِلْمِ بها، ولكنَّه آثَرَ هذه الجملةَ التي بَعُدَتْ تمامًا عن كلِّ ما يُقَرِّبُها من الكِبْرِ والفَخْرِ بالنَّفْس.

ثمَّ انظُرِ الإيجازَ والإجمالَ الذي في قوله: «وكان السَّماعُ بحُضُورِ جماعةٍ من الفُضَلاءِ ناظِرِينَ في نُسَخٍ مُعْتَمَدٍ عليها». ولعَلَّهُ آثَرَ الإيجازَ هُنا لأنَّ الحافظَ اليونينيَّ قد فصَّلَ في ذِكْرِ هذه النُّسَخِ فيما كَتَبَهُ قبلَ ابنِ مالكٍ مُباشَرةً.

وتأمَّلْ إشارتَه إلى كتابِه الذي كانَ تأليفُه من ثمراتِ هذه المجالسِ المبارَكة، وهو كتابُ (شواهد التوضيحِ والتصريح لمشكلاتِ الجامعِ الصَّحيح)[1]، تأمَّلْ قَوْلَه:

«وما افتقرَ إلى بَسْطِ عبارةٍ وإقامةِ دِلالةٍ أَخَّرْتُ أمْرَهُ إلى جُزْءٍ أَسْتَوْفِي فيهِ الكَلامَ ممَّا

(١) قسَّمه إلى واحدٍ وسبعين بابًا بعَدَدِ مجالسِ إسماعِ (الجامع الصحيح) التي عقدها الحافظ شرفُ الدِّين اليونيني (ت ٧٠١هـ)، في دمشق سنة ٦٦٦هـ، فكأنه جعل لكلِّ مجلسٍ بابًا في الكتاب. وقد طُبع هذا الكتابُ في الهند سنة ١٣١٩هـ = ١٩١١م، ثم طُبع في القاهرة بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨هـ)، سنة ١٩٥٧م، وقد صُوِّرَتْ هذه الطبعةُ في بيروت عدَّة مرَّات. ثم طُبع في بغداد بتحقيق الدكتور طه محسن، ط١، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، وفي القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ. ثم في دمشق وبيروت بتحقيق الأستاذ عبد الله ناصِير، سنة ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م، وهي طبعةٌ نَسَخَتْ ما قبلها من الطبعات؛ واعتمد محقِّقُها على خمس نُسَخٍ خطِّيَّة للكتاب. بيدَ أن هذه الطبعةَ قد وقعتْ في خطأ جسيم، حيث كُتبتْ سنةُ وفاةِ ابنِ مالكٍ على الغِلاف الخارجيِّ والداخليِّ للكتاب: ٦٢٧هـ!! والصواب: ٦٧٢هـ.

يُحتاجُ إليهِ مِنْ نَظِيرٍ وشَاهِدٍ». وقد كان ابنُ مالكٍ، رحمه الله، مُحِقًّا في تأخيرِ هذا الجُزْءِ (الكِتاب) الذي وَعَدَ به في هذا السَّماع، فقد كانَ في حاجةٍ إلى مُراجَعَةِ بعضِ مَصادِرِه حتَّى يَصِلَ كَلامَهُ بالنَّظائرِ والشَّواهِدِ النحويَّةِ التي تؤيِّدُه.

ولاحِظْ حِرْصَهُ على نَفْعِ الجميعِ في قَوْلِه: «لِيَكُونَ الِانتفاعُ به عامًّا والبَيانُ تامًّا». وحَقًّا كانَ كتابُه «شواهدُ التوضيحِ والتصريح لمشكلاتِ الجامعِ الصحيح» بالِغَ النفعِ حافِلَ الإفادةِ لكُلِّ مَنْ يَدْرُسُ «الجامعَ الصَّحِيحَ». ولو لم يُقَيِّدِ ابنُ مالكٍ هذا في كتابه، رُبَّما ضاعَ مع الأيام، إذْ كان سيستفيدُ من توجيهاتِه النحويَّةِ الذين حَضَرُوا مجالسَ سَماعِ «الجامع الصحيح» فقط. وهُمْ مَهْما كانَ عددُهم فإنَّه قليلٌ، بجِوارِ آلافٍ – ورُبَّما مئاتُ الألوفِ – من الأجيالِ الذين قرَؤُوا كتابَ ابنِ مالكٍ، رحمه الله.

۞ والنُّسْخَةُ كلُّها ذاتُ خَطٍّ جميلٍ، يتبدَّى الجمالُ من كلِّ صفحةٍ فيها، بلْ من كلِّ سَطْرٍ فيها، بلْ مِنْ كلِّ كلمةٍ فيها، بل من كلِّ حرفٍ فيها، بل من كلِّ نقطةٍ فيها!

وكيفَ لا يتبدَّى الجمالُ من حُرُوفِها، وهيَ الحروفُ التي نَطَقَ بها فَمُ رسولِ الله ﷺ؟!

كيفَ لا يتبدَّى الجمالُ من حُرُوفِها وقائِلُها هو الرَّسُولُ الجميلُ الذي أَرْشَدَ البشريةَ كلَّها إلى الله الجميلِ الذي يُحِبُّ الجمالَ؟

كيفَ لا يتبدَّى الجمالُ من حُرُوفِها وفيها أسماءُ أهلِ الحديثِ والسُّنَّةِ الذِينَ ملأتْ أحاديثُ رسولِ الله ﷺ أفئدتَهم وجَوارِحَهم ونُفوسَهم؟! بلْ كانوا يتنفَّسُونَ ويَحْيَوْنَ بها!

ولا بدَّ أنْ تكُونَ كُتُبُ السُّنَّةِ جميعًا مُعَبَّأَةً بالجمالِ الباذِخِ والرَّوْعَةِ الباهِرَةِ، كيفَ لا وهيَ الأثرُ الباقي لرسولِ الله ﷺ ؟ كيفَ لا وفِيهَا توجيهاتُه ﷺ لأصحابِه وأُمَّتِه مِنْ بَعْدِه؟

حَدِيثُهُ نَقْبِسُ مِنْهُ الْجَمَالْ فَنَبْتَغِي الْوَصْلَ بُعَيْدَ الْوِصَالْ
يُلْهِمُنَا بِأَلْفِ أَلْفِ ابْتِهَالْ مِنْ بَسْمَةِ الصَّبَاحِ حَتَّى الزَّوَالْ
وَلِلْأَسَانِيدِ الْعَوَالِي الْعَوَالْ تَشْتَاقُ أَنْفَاسِي طَوَالَ اللَّيَالْ
يَأْسِرُ قَلْبِي بَعْضُ هَذَا الْجَلَالْ فَأَنْتَشِي فَلَا أُرِيدُ ارْتِحَالْ
إِلَيْكَ يَا ذَا الْمُسْتَحِيلَ الْمِثَالْ وَجَّهْتُ رُوحِي وَشَدَدْتُ الرِّحَالْ[1]

ليسَ الجمالُ إذًا في جمالِ الخطِّ أو زخرفةِ بعضِ الأوراقِ فقط، هذا جمالٌ حِسِّيٌّ يُوجَدُ في المخطوطاتِ العربيَّةِ وغيرِ العربيَّةِ، أمَّا الجمالُ الحقيقيُّ الذي تتفرَّدُ به المخطوطاتُ العربيَّةُ - وبخاصَّةٍ مخطوطاتُ الحديثِ وعلومِه - فِفيمَا تحتويهِ أوراقُ هذه المخطوطاتِ؛ ففي كلماتِها جمالٌ، وفي حُرُوفِها جمالٌ، وفي الأسماءِ المذكورةِ فيها جمالٌ، وفي المعاني التي تحمِلُها كلماتُها وحُرُوفُها جمالٌ وأيُّ جمالٍ!

فما أسعدَ أهلَ الحديثِ حين يرَوْنَ خطَّ عالمٍ من علماءِ الحديث! حتَّى وإنْ كانَ خَطُّهُ غيرَ جميلٍ، أوْ غيرَ مَقْرُوءٍ، فإنه يبعَثُ في القلبِ فَرَحًا وسَعادةً لا تُوصَف! فليسَ جمالُ الخطِّ سببًا في وجود السَّعادةِ به في كلِّ حالٍ، بلْ صاحبُ الخطِّ وكاتبُه هو السَّبَبُ في وجود هذه السَّعادةِ التي تمتلئُ بها قلوبُ أهلِ الحديثِ حينَ يرَوْنَه! كيفَ لا وهو - أي الخطُّ - مُتعَلِّقٌ بأَسْعَدِ الخلقِ محمَّدٍ ﷺ ؟

وينبغي التنبيهُ هُنا على أنَّ طلَبةَ الحديثِ يسعدون أيَّما سَعادةٍ حين يرَوْنَ خطَّ الحافظِ اليُونينيِّ (ت ٧٠١هـ) - مثلًا - أو خَطَّ الحافظِ الذَّهَبِيِّ (ت ٧٤٨هـ) أو خَطَّ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ (ت ٨٥٢هـ)، ويَنْسَوْنَ في غَمْرَةِ هذه السَّعادةِ السَّعادةَ بالموضوعِ الرَّئِيسِ للمخطوطِ الذي بينَ أيدِيهم، وهو أحاديثُ رسولِ الله ﷺ ! فعَلَيْهِمْ أوَّلًا أنْ يَسْعَدُوا بهدايةِ اللهِ لهم أنْ جعلهم مِنْ أهلِ الحديث، ويسَّرَ لهم رؤيةَ هذه المخطوطاتِ الحديثيَّةِ التي تشتملُ على أحاديثِ رسولِ الله ﷺ وعلى أسماءِ رجالِ الحديثِ الذين حملُوا سُنَّةَ رسولِ الله ﷺ إلى أجيالِ الأُمَّةِ مِنْ بَعْدِهم.

(١) الأبيات لكاتبِ البحث، وهي من بحر السريع.

وكما أنَّ رؤيةَ خُطُوطِ المحدِّثينَ تملأُ النَّفْسَ والرُّوحَ سَعادةً لا تُوصَفُ، فكذلكَ أسانيدُ المحدِّثينَ تملأُ النَّفْسَ والرُّوحَ سَعادةً لا تُحَدُّ، وبخاصَّةٍ الأسانيدُ العاليَة، بلْ إنَّ الحافظَ السُّيوطِيَّ (ت ٩١١هـ) قد زعم أنَّ لها حَلاوَةً، وذلكَ في الجزْءِ الحدِيثِيِّ الذي جعلَ عُنوانَه «الْفَانِيد في حَلَاوَةِ الأَسَانِيد»، و«الْفَانِيدُ» كلمةٌ مُعرَّبَةٌ عن «پانيد» الفارسيَّة، ومعناها: «السُّكَّرُ الأبيضُ، ونَوْعٌ من الحلْوَى»[(١)]. وقد جمع السُّيوطيُّ في هذا الجُزْءِ خمسةَ عشرَ حديثًا، في إسنادِ كلٍّ منها لطيفةٌ، وهذه اللَّطِيفةُ هي التي يتوَلَّدُ عنها حَلاوَةُ الإسنادِ[(٢)].

وهذه البلاغاتُ والسَّماعاتُ التي يُسَجِّلُها أهلُ الحديثِ على هوامشِ نُسَخِهم ستُصبِحُ عند انتهاءِ سَماعِهم للكتابِ جُزْءًا من إسنادِهم عن شيخِهم الذي قرَؤُوا أو سَمِعُوا عليه الكتابَ، ومِنْ هُنا سيتوَلَّدُ عن هذه البلاغاتِ والسَّماعاتِ التي أصبحتْ جُزْءًا من الإسنادِ تلكَ الحلاوةُ التي ذَكَرَها الحافظُ السيوطيُّ.

ويُفهم من جُزْء «الْفَانِيد في حَلاوَةِ الأسانيد» أنَّ حلاوةَ الإسنادِ لا تُوجَدُ إلا بوُجُودِ لطيفةٍ فيه، بيدَ أني أرى أن الإسناد نَفْسَهُ – مجرَّدًا من أيِّ لطيفةٍ – يُوَلِّدُ حلاوةً في النَّفْس وصُوَرًا ومَشاهِدَ لا تنتهي، عند من يتخيَّلُ هؤلاءِ الذين ضَحَّوْا بأعمارِهم مِنْ أجْلِ أنْ يَسْمَعُوا أحاديثَ رسولِ الله ﷺ وجعَلُوها شُغْلَهُم الشاغل، فكُلُّ اسْمٍ في الإسناد وراءه قصَّةُ كفاحٍ وجُهْدِ دَءُوبٍ، وقصَّةُ حياةٍ مليئةٍ بحُبِّ العِلْمِ وتلَقِّيهِ وتعليمِه الناس.

(١) تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل: د. أحمد السعيد سليمان: ص ١٥٧. وفي كتاب الألفاظ الفارسية المعرَّبة لأَدِّي شِير، ص ١٢١: «الفَانِيذ [بالذَّال]: معرَّب پانيد، وهو نوعٌ من الحلوَى يُصنَعُ من السُّكَّر ودقيقِ الشعيرِ والتُّرُنْجَبين». «والتُّرُنْجَبين: طَلٌّ يُشْبِهُ المَنَّ الذي جاءَ ذِكْرُه في القرآن الكريم، وليسَ منه، وهو إفرازٌ صَمْغِيٌّ حُلْوٌ فوق النباتِ أَشْبَهُ بالعَسَل، مُعَرَّبٌ (ترنكبين)». الكلمات الفارسية في المعاجم العربية لجهينة نصر علي: ص ٨٩.

(٢) انظرْ هذه اللطائف في: الفَانِيد في حلاوة الأسانيد، ضمن: ثلاث رسائل في الحديث للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. نافذ حسين حماد.

٥
الغِلافُ والرِّواياتُ العالية

وفي صفحة الغِلافِ جاءَ العُنوانُ «كتابُ الجامعِ الصَّحِيح» بخَطِّ النَّسْخِ السَّمِيك، بينَ مجموعةٍ من الـوُرُودِ المرسُومةِ باللَّوْنِ الأحمر. وقد ذُهِّبَتْ صفحةُ الغِلافِ، وقُسِّمَتْ إلى مستطيلين، أحدُهما أعْلَى الصفحةِ وثانيهما أسفلُ الصفحةِ، ويَسَارُ كلِّ مستطيلٍ دائرةٌ بِداخِلِها وَرْدَةٌ مُذَهَّبَةٌ. وبينَ المستطيلينِ ثلاثةُ أعمدةٍ، الأوَّلُ والثالثُ عَمُودانِ صغيرانِ فارِغانِ، أمَّا العَمُودُ الأَوْسَطُ فمِساحَتُه كبيرةٌ، وفيهِ كَتَبَ النُّوَيْرِيُّ:

«المختصَر المسنَد من أُمُور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه،

جَمْعُ الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجُعْفِيِّ البُخاريِّ رضي الله عنه؛

روايةُ أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مَطَر الفَرَبْرِيِّ عنه،

روايةُ أبي محمَّد عبد الله بن أحمد بن حَمُّويَه السَّرَخْسِيِّ عنه،

روايةُ أبي الحَسَن عبدِ الرحمن بن محمَّد بن المظَفَّر الداوودِيِّ عنه،

روايةُ أبي الوقتِ عَبْدِ الأوَّل بنِ عيسى بن شُعَيْبٍ السِّجْزِيِّ الهرَوِيِّ عنه،

روايةُ أبي عبد الله الحسينِ بنِ المبارَك بنِ محمَّدِ بنِ يحيى الزُّبَيْدِيِّ عنه،

روايةُ أبي الحسينِ اليُونِينِيِّ وأبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ أبي طالبٍ الحَجَّارِ الصَّالِحِيِّ وسِتِّ الـوُزَراءِ أمِّ محمَّدٍ وَزِيـرَةَ ابنةِ عُمَرَ بنِ أسعدَ بنِ المُنَجَّى التَّنُوخِيِّ وغيرِهم عنه، رحمهم اللهُ تعالى».

وتحتَ هذه الرِّواياتِ عدَّةُ أختامٍ، هي: «إنما لكلِّ امرئٍ ما نوى»، وقد تكرَّر هذا الختمُ مرَّتين، في هذه الصفحة، وتكَرَّر عدَّةَ مرَّاتٍ في أوراقِ النُّسْخَةِ. وتَحْتَ هذه الرِّواياتِ أيضًا خَتْمٌ بوَقْفِ الكِتابِ فيه: «هذا مما وقف الوزيرُ أبو العبَّاس

أحمد ابن الوزير أبي عبد الله محمَّد عُرِفَ بِكُوپْرِيلِّي أَقَالَ اللهُ عِثَارَهُمَا». وقد تكرَّر هذا الختمُ أربعَ مرَّاتٍ في صفحة الغِلاف، وقد طُمِسَ منه جزءٌ في كلِّ مرَّة، وقد استكملتُ قراءتَه من المرَّات الأربعة. وقد خُتِم الهامشُ اليسارُ مِنْ وَجْهِ الورقة ٤٨ بهذا الختم وبالختمِ الآخَرِ أيضًا، وخُتِمَ به الهامشُ اليسارُ مِنْ وَجْهِ الورقة ٨٧، والهامشُ الأعلى مِنْ وَجْهِ الورقة ١٢٨، ١٦٧، والهامشُ اليسارُ مِنْ وَجْهِ الورقة ٢٠٥، ٢٤٤، والهامشُ الأسفلُ مِنْ ظَهْرِ الورقة ٢٩٥.

وفي المستطيلِ الذي بأسفلِ الصفحةِ كَتَبَ النُّوَيْرِيُّ بخَطِّ الثُّلُث: «بِرَسْمِ الخِزانَةِ العَالِيَةِ المَوْلَوِيَّةِ السَّيِّدِيَّةِ المالِكِيَّةِ المخْدُومِيَّةِ الصَّاحِبِيَّةِ عَمَرَها اللهُ بِدَوَامِ مَالِكِهَا».

ولعلَّ المرادَ بهذِه الخِزانةِ خِزانةُ المدرسةِ الصاحبيَّةِ التي أنشأها بالقاهرة الصَّاحِبُ الوزيرُ صَفِيُّ الدِّين أبو محمد عبدُ الله بنُ عليٍّ المعروفُ بابْنِ شُكْرٍ (ت ٦٢٢هـ)، وكانت وَقْفًا على المالكيَّة[١]. ولكنْ يُعَكِّرُ على هذا جملةُ «عَمَرَها اللهُ بدَوَامِ مالِكِها»، التي تُفِيدُ أنَّ مالِكَها كانَ حيًّا حينَ نُسِخَتْ هذه النُّسْخَةُ، وهو ما يتعارَضُ مع تاريخِ وفاةِ الصَّاحبِ ابنِ شُكْرٍ، كما يُعَكِّرُ على هذا أن النُّوَيْرِيَّ كَتَبَ في «حَرْد المتن»: «كَتَبَهُ لِنَفْسِه»[٢].

وأُرَجِّحُ أنْ يكُونَ المرادُ بهذِه الخِزانةِ خِزانةَ المدرسةِ الصاحبيَّةِ البهائيَّة، التي أنشأها الوزيرُ الصَّاحِبُ بهاءُ الدِّين عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ سَلِيمِ بنِ حنَّا (ت ٦٧٧هـ)، في سنة أربعٍ وخمسينَ وستِّ مئة[٣]، وقد ظلَّ أولادُه وأحفادُه يُدَرِّسُونَ فيها ويَلُونَ أمرَها، ومِنْ هُنا يجوزُ أنْ يُقالَ عنها: «عَمَرَها اللهُ بدَوَامِ مالِكِها»، ولا يتعارَضُ هذا مع سَنَةِ وفاةِ مُنشِئِها. يقولُ المقريزيُّ عن خِزانةِ كُتُبِها[٤]: «وكان لها خِزانةُ كُتُبٍ جليلةٌ».

---

(١) المواعظ والاعتبار للمقريزي: ٤/ ٢/ ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٢) ٢٩٦و.

(٣) انظرْ عن المدرسة الصَّاحِبِيَّة البهائيَّة: المواعظ والاعتبار: ٤/ ٢/ ٤٧٣ - ٤٧٦.

(٤) نفسه: ٤/ ٢/ ٤٧٦.

ولكنَّ هذه المدرسةَ هُدِمَتْ «في أُخْرَياتِ سنةِ سبعَ عشْرةَ وأوائلِ سنةِ ثماني عشرةَ وثمانِ مئةٍ»[١]. ويَظْهَرُ قَدْرُ هذه المدرسةِ مِنْ قَوْلِ المقريزيِّ عنها[٢]: «وكانت مِنْ أجَلِّ مدارسِ الدُّنْيا، وأعْظَمَ مدرسةٍ بمصرَ يتنافَسُ الناسُ مِنْ طلبةِ العِلْمِ في التَّنَزُّلِ بها، ويتشَاحَنُونَ في سُكْنَى بُيوتِها».

وفي الزاويةِ اليُسْرَى أعْلَى الصفحة كُتِب: «[في نَـ]ـوْبَةِ عليٍّ الأَبْشَادِيِّ الما[لِكِيِّ] بالصَّالِحِيَّة بمصر»[٣]. ولعلَّ المرادَ بـ «الصالحية»: المدرسةُ الصالحيةُ[٤] بالقاهرة، التي أنشأها الملكُ الصالحُ نَجْمُ الدِّين أيُّوب (ت ٦٤٧هـ) في سنة ٦٤١هـ.

كُتِبَتْ النُّسْخَةُ كلُّها بالقَلَم الأَسْوَد، عدَا أسماءَ كُتُبِ «الجامع الصَّحيح»؛ فقد كُتِبَتْ بالقَلَمِ الأحمرِ السَّميك. وقد امتلأتِ الحواشي برُمُوزِ الحافظِ اليُونِينِيِّ وكثيرٍ من الفوائدِ الحديثيَّة. وكُتِبَتِ الأبوابُ بالقَلَمِ الأحمرِ السَّميك، ثمَّ أعادَ عليهِ النُّوَيْرِيُّ بالقَلَمِ الأَسْوَد. ويَضَعُ النُّوَيْرِيُّ رَقْمَ البابِ فوقَ الباءِ الثانيةِ مِنْ كلمة «باب».

وقد كُتِبتْ بعضُ الهوامشِ بالقَلَمِ الأحمرِ، وهيَ بخطِّ النُّوَيْرِيِّ، وبالهوامشِ ما يَدُلُّ على مُقابَلَةِ هذه النُّسْخَةِ بالأَصْلِ الذي نُقِلَتْ عنه، في مواضعَ كثيرةٍ، منها قَوْلُ النُّوَيْرِيِّ[٥]: «بَلَغْتُ مُقابَلَةً بأَصْلِ السَّماعِ فَصَحَّ صِحَّتَهُ، والحمدُ لله»، وقَوْلُه[٦]: «بَلَغْتُ مُقابَلَةً بأصْلِه مرَّةً ثانيةً فَصَحَّ»، وقَوْلُه مرَّةً ثانيةً[٧]: «بَلَغْتُ مُقابَلَةً بأَصْلِ السَّماعِ فَصَحَّ صِحَّتَهُ، والحمدُ لله»، وقَوْلُه مرَّةً ثالثةً[٨]: «بَلَغْتُ مُقابَلَةً بأَصْلِ السَّماعِ فصَحَّ صِحَّتَهُ، والحمدُ لله».

---

(١) نفس المصدر والمجَلَّد والقِسْم والصفحة.

(٢) نفس المصدر والمجَلَّد والقِسْم والصفحة.

(٣) ما بين معقوفتين ضاعَ من المخطوطة، بسبب قصِّ أطرافِها.

(٤) انظر عن المدرسة الصالحية: المواعظ والاعتبار: ٤/ ٢/ ٤٨٥ - ٤٩٤.

(٥) ١٠و. الهامش اليمين من أسفل، بخطٍّ مائل.

(٦) ١٥ظ. الهامش الأسفل، بخطٍّ مائل.

(٧) ١٩و. الهامش اليسار من أسفل، بخطٍّ مائل.

(٨) ٩٥ظ. الهامش اليمين من أعلى، بخطٍّ مائل مقلوب.

٦
النُّسْخَةُ وفِهْرِسُها.. جَمالٌ بلَا حُدُود

۞ النُّسْخَةُ مكتوبةٌ بخَطِّ النَّسْخِ، وبِها نظامُ التعقيبة، وبِها شيءٌ من الضَّبْط بالشَّكْل. وقد كُتِبَتْ أسماءُ كتبِ «الجامع الصحيح» في الفهرس بالقَلَمِ الأَسْوَدِ السَّمِيك، وكُتِبَتْ كلمةُ «باب» بالقَلَمِ الأحمر، وكُتِبَتْ عناوينُ الأبوابِ بالقَلَمِ الأَسْوَد.

۞ وتحتوي هذه النُّسْخَةُ على ثمانٍ وتسعينَ ومِئَتَيْ ورقة، كلُّ ورقةٍ صفحتانِ، وفي كلِّ صفحةٍ خمسةٌ وثلاثونَ سَطْرًا، ومتوسِّطُ عددِ كلماتِ السُّطورِ ثلاثون كلمةً في كلِّ سَطْرٍ.

۞ كَتَبَ النُّوَيْرِيُّ عنوانَ الفهرسِ فقال: «فهرستُ كتابِ جامعِ الصحيحِ البُخارِي عليه رحمةُ الباري». ولاحِظِ التاءَ في كلمة «فهرست»، كما وردتْ في عُنوان كِتاب محمَّد بنِ إسحاقَ النَّدِيمِ (ت ٣٨٠هـ)، أعْنِي: الفِهْرِسْت، ثمَّ لاحِظِ الإضافةَ بينَ «جامع الصحيح»، حيثُ حُذِفَتْ «ال» من «الجامع»، ثم لاحِظْ وَصْفَ الصَّحِيحِ بـ«البخاري»، فالبُخارِيُّ هُنا صِفَةٌ فيها معنى المِلْكِيَّة، ولاحِظْ أخيرًا السَّجْعَ بينَ «البخاري» و«الباري». ولا يَغِيبُ عنَّا أنَّ النُّوَيْرِيَّ كَتَبَ اسْمَ الفهرس بخَطِّ النَّسْخِ بالقَلَم الأحمرِ المائلِ إلى السَّمَاكَة.

وقد ضَبَطَها هكذا «فَهْرِسْتِ»! فوضع فوقَ الفاءِ فتحةً، وفوقَ الهاءِ سُكُونًا، وتحتَ الرَّاءِ كَسْرَةً، وفوقَ السِّينِ سُكُونًا، وتحتَ التَّاءِ كَسْرَةً. ووَضْعُ فَتحَةٍ فوقَ الفاءِ مُخالِفٌ لضَبْطِها في معاجِمِ اللُّغَة، وكذلكَ وَضْعُ كَسْرَةٍ تحتَ التَّاءِ لَيْسَ له وَجْهٌ في اللُّغَة؛ لأنَّ «فِهْرِسْت» خَبَرٌ لمبتدأٍ محذُوفٍ تقديرُه «هذا».

۞ وجاءَ عُنوانُ الفهرسِ وَسْطَ مستطيلٍ زُخْرُفِيٍّ مليءٍ بأشكالٍ من الوَرْدِ الجميل، ذِي اللَّوْنِ الذَّهَبِيِّ.

۞ تبدأُ هذه النُّسْخَةُ بفِهْرِسٍ يتكوَّنُ من ستَّ عشرةَ ورقةً، فيها إِحْدَى وثلاثونَ

صفحةً، لَهُ ترقيمٌ خاصٌّ قبلَ ترقيمِ «الجامع الصحيح»، وكلُّ صفحةٍ من الفهرِس تحتوي على خمسةِ أعمدةٍ، وهيَ تُقرَأُ عَرْضِيًّا لا طُولِيًّا. فتجدُ - مثلًا - «كتابَ الإيمان» على رأس العَمُود الأوَّل، وتجدُ البابَ رَقْم (١) على رأس العَمُود الثاني، والبابَ رَقْم (٢) على رأس العَمُود الثالث، والبابَ رَقْم (٣) على رأس العَمُود الرابع، والبابَ رَقْم (٤) على رأس العَمُود الخامس، والبابَ رَقْم (٥) على رأس العَمُود الأوَّل، وهكذا.

۞ وقد فَهْرَسَ النُّوَيْرِيُّ كُتُبَ «الجامع الصحيح» مِنْ أوَّل «كتاب الإيمان»، إلى آخِرِ كتابٍ في «الجامع الصحيح» وهو «كتاب التوحيد»، فوضع تحتَ كلِّ كتابٍ في هذا الفهرسِ رَقْمَ صفحتِه في هذه النُّسْخَة. ومعنى هذا أن النُّوَيْرِيَّ لم يَذْكُرْ «كتاب بَدْءِ الوَحْي» في هذا الفهرس! ولا أدري سببًا لعَدَم ذِكْرِه في الفهرِس.

فإذا أردتَ قراءةَ أحَدِ كُتُبِ «الجامعِ الصَّحيحِ» في هذه النُّسْخَةِ فلا بُدَّ أنْ تَنظُرَ في هذا الفهرِسِ أوَّلًا؛ حتَّى تَصِلَ إلى طَلِبَتِكَ مُباشَرةً، مِنْ دُونِ بَحْثٍ أو عَناءٍ في تقليبِ أوراقِ النُّسْخَة.

۞ أمَّا الأبوابُ؛ فقد وَضَعَ لها النُّوَيْرِيُّ ترقيمًا مستمرًّا من أوَّل «الجامع الصحيح» إلى آخِرِه، أيْ أنَّ النُّوَيْرِيَّ لا يبدأُ ترقيمًا جديدًا للأبوابِ مع بدايةِ كلِّ كتابٍ من «الجامع الصحيح». بدأتِ الأبوابُ ببابِ «قَوْل النبيِّ عليه السَّلامُ: بُنِيَ الإسلامُ على خَمْسٍ»، وهو البابُ رَقْمُ (١)، وانتهتْ ببابِ «وسَلَامٌ على المرْسَلِينَ»، وهو البابُ رَقْمُ ٣٤٥٣؛ ثلاثةٍ وخمسينَ وأربعِ مئةٍ وثلاثةِ آلافٍ. وقد خَتَمَ النُّوَيْرِيُّ الفهرِسَ بقَوْلِه: «والحمدُ لله رَبِّ العالمين» بخَطِّ الثُّلُثِ الجميل.

٧
السَّماعُ والطِّبَاقُ والجمالُ الموصُول

ومِنْ جَمالِ هذه النُّسْخَةِ أيضًا ما في آخِرِها من سَماعاتٍ وطِبَاقاتٍ قديمةٍ نقَلَها الشِّهابُ النُّوَيْرِيُّ من نُسْخَةِ الحافظِ اليُونِينِيِّ، وهي:

١- «سَماعُ الحافظِ ابنِ عساكر على أبي عبد الله الفُرَاوِيِّ في سنةِ ثلاثينَ وخمسِ مئة»[١].

٢- «طبقةُ السَّماعِ على أبِي الوَقْتِ بدارِ الوزيرِ ابنِ هُبَيْرَةَ في سنة اثنتينِ وخمسينَ وخمسِ مئة»[٢].

٣- «طبقةُ سَماعِ أبي عبد الله الحسين بن الزبيديِّ وغيرِه على أبي الوَقْتِ في سنة ثلاثٍ وخمسين وخمسِ مئة»[٣].

٤- «نسخةُ خَطِّ ابنِ الحطيئةِ في سنة سبعٍ وخمسين وخمسِ مئة»[٤].

٥- «طبقةُ سَماعِ الحافظِ عبدِ الغنيِّ المقدسيِّ سنةَ تسعٍ وتسعين وخمسِ مئة»[٥].

٦- «نسخةُ خَطِّ الحافظِ عبدِ الغنيِّ، رحمه الله تعالى»[٦].

٧- «نسخةُ خَطِّ أبي عبد الله الأرياحيِّ، رحمه الله تعالى، في سنة تسعٍ وتسعين وخمسِ مئة»[٧].

٨- «طبقةُ سَماعِ الحافظِ زَكِيِّ الدِّينِ عبدِ العظيمِ المنذِرِيِّ علَى أبي القاسمِ السُّلَمِيِّ

---

(١) ٢٩٦ظ.

(٢) ٢٩٦ظ - ٢٩٧و.

(٣) ٢٩٧و.

(٤) ٢٩٧و.

(٥) ٢٩٧ظ.

(٦) ٢٩٧ظ.

(٧) ٢٩٧ظ.

في سنة أربعٍ وسِتٍّ مئة»[١].

٩- «طبقةٌ ثانيةٌ علَى أبي القاسمِ السُّلَمِيِّ أيضًا في سنة عشرٍ وسِتٍّ مئة»[٢].

١٠- «طبقةُ السَّماعِ على الحافظِ ابنِ مُلاعِبٍ البغداديِّ في سنة ثلاثَ عشرةَ وسِتٍّ مئة»[٣].

ولا يخفَى ما في هذه السَّماعاتِ والطِّباقاتِ من جمالٍ نابعٍ من أسماءِ أهلِ الحديثِ وحُفَّاظِه، وإنْ كان علماءُ الحديثِ يطلُبُون الإسنادَ المتَّصِل، فإنَّ الأسانيدَ في حقيقتِها إنَّما هي جمالٌ مَوْصُولٌ بينَ أهلِها؛ يُعَزِّزُ قِيمَةَ التَّلَقِّي والمشافَهةِ واللِّقاءِ بينَ عُلَماءِ الأُمَّة وطلبةِ العِلْم. ويحتاجُ تحقيقُ هذه السَّماعاتِ والطِّباقاتِ المذكورةِ إلى بحثٍ مستقِلٍّ، يَسَّرَنا اللهُ له.

(١) ٢٩٧ظ.

(٢) ٢٩٧ظ.

(٣) ٢٩٨و.

٨
بلاغاتٌ وسَماعاتٌ وجَمالٌ لا ينتهِي!

ومِنْ جَمالِ هذه النُّسْخَةِ ما فيها من بلاغاتٍ وسَماعاتٍ كثيرةٍ جدًّا، تحتاجُ إلى دراسة مُفصَّلة، وتَحْمِلُ هذه البلاغاتُ والسَّماعاتُ أسماءَ كثيرٍ من أهلِ الحديثِ والسُّنَّة، مما يَدُلُّ على أنَّ هذه النُّسْخَةَ قرأَها وسَمِعَها خَلْقٌ لا يُحْصَوْنَ من أهلِ الحديث. وهذا مِنْ فَضْلِ اللهِ على ناسِخِها شِهابِ الدِّينِ النُّوَيْرِيِّ.

ومِنَ المعتادِ أنْ يَكتُبَ القارئُ أوِ السَّامعُ البَلاغَ والسَّماعَ لِنفْسِه، لكنِّي لاحَظْتُ أنَّ الحافظَ زَيْنَ الدِّينِ العراقيَّ هو الذي يَكتُبُ لتَلاميذِه هذا البَلاغَ في هوامشِ هذه النُّسْخَةِ التي بينَ أيدِينا، يقولُ الحافظُ العراقيُّ في بَلاغٍ تكرَّر مِرارًا في هوامشِ هذه النُّسْخَة:

«بَلَغَ سِراجُ الدِّين عُمَرُ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ الحلبيُّ قراءةً عليَّ، وشِهابُ الدِّين أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ النِّيني سَماعًا عليَّ. كَتَبَهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ الحُسَيْنِ». وأَرَى أنَّ في هذا تقديرًا للقارئِ والسَّامعِ معًا، وهو تقديرٌ من شَيْخِهما الحافظِ العراقيِّ، وفَرْقٌ كبيرٌ بينَ أنْ يَكتُبَ الطالبُ البَلاغَ والسَّماعَ لنَفْسِه وأنْ يَكتُبَهُ لَهُ شَيْخُه! ففي الأخيرِ شَهادةٌ وتَزْكِيَةٌ وزِيادةُ توثيقٍ من الشَّيْخ لتَلاميذِه.

وهذا هو الجمالُ الحقيقيُّ، الذي نتحدَّثُ عنه، ودَعْكَ من كلِّ جمالٍ مزعومٍ آخَر! فما أجملَ أنْ تَرَى وتقرأَ بَلاغًا بالقراءةِ أو السَّماعِ بخطِّ الحافظِ زَيْنِ الدِّينِ أبي الفَضْلِ العراقيِّ (ت ٨٠٦هـ) أو بخطِّ ابنِه الحافظ وَلِيِّ الدِّينِ أبي زُرْعَةَ العراقيِّ (ت ٨٢٦هـ)! وما أجملَ أنْ تَرَى وتقرأَ بَلاغًا بالقراءةِ أو السَّماعِ بخطِّ العلَّامة أَثِيرِ الدِّينِ أبي حَيَّانَ النَّحْوِيِّ (ت ٧٤٥هـ)! ما أجملَ أنْ تَرَى وتقرأَ مئاتِ البَلاغاتِ بالقراءةِ أو السَّماعِ في نُسْخَةٍ واحدةٍ سَمِعَها وأسْمَعَها عُلَماءُ الحديثِ، وأمْسَكُوها بأيدِيهِم المبارَكة، ونَظَرُوا فيها بِعُيُونٍ مُشتاقةٍ لحديثِ رسولِ الله ﷺ!

وقد نبَّه بَدْرُ الدِّين الغَزِّيُّ (ت ٩٨٤هـ) على أهميَّة هذه البلاغاتِ فقال ناصحًا طالبَ العِلْمِ[١]: «إذا صَحَّحَ الكِتابَ على الشَّيْخِ أو في المقابلةِ علَّمَ على مَوْضِعِ وُقُوفِه بـ«بَلَغَ»، أوْ «بَلَغْتُ»، أو «بَلَغَ العَرْضُ»، أو غيرِ ذلكَ مما يُفِيدُ مَعْناهُ. فإنْ كانَ ذلكَ في سَماعِ الحديثِ كَتَبَ: «بَلَغَ في الميعادِ الأوَّلِ أوِ الثاني»، إلى آخِرِها؛ فيُعَيِّنُ عَدَدَها، فإنَّه مُفِيدٌ جدًّا».

لم يُفَصِّلْ بَدْرُ الدِّينِ الغَزِّيُّ هذه الإفادةَ، وإنَّما أجمَلَها إجمالًا، وتَرَكَ أمْرَ تفصيلِها لأمثالِنا المساكِين.

وقد وُجِّهَ طلبةُ الحديثِ قديمًا إلى كتابةِ هذِه البلاغاتِ، «قال الخطيبُ: وإنْ كانَ السَّماعُ في مجالسَ عِدَّةٍ كَتَبَ عندَ انتهاءِ السَّماعِ في كُلِّ مَجْلِسٍ علَامةَ البَلَاغِ. (وينبغي أنْ يكُونَ) ذلكَ (بِخَطِّ ثِقَةٍ مَعْرُوفِ الْخَطِّ، ولا بَأْسَ) عليه (عندَ هذا، بأَنْ لا يُصَحِّحَ الشَّيْخُ عليه)، أَيْ لا يَحْتَاجُ حينئذٍ إلى كتابةِ الشَّيْخِ خَطَّهُ بالتَّصْحِيحِ. (ولا بَأْسَ أَنْ يَكْتُبَ سَمَاعَهُ بِخَطِّ نَفْسِهِ إِذَا كانَ ثِقَةً كَمَا فَعَلَهُ الثِّقَاتُ)»[٢].

وأرَى أنَّ هذه البلاغاتِ مراحلُ نحوَ الحصولِ على الإجـازةِ مِـنْ شُيُوخِ الحديث؛ لأنها تُؤدِّي في آخِرِها إلى إجازةِ القارئِ والسَّامعِ من الشَّيْخِ في الكِتابِ المقروءِ أوِ المسموعِ، فمِنَ المعروفِ عندَ أهلِ الصَّنْعَةِ أنَّ قراءةَ الطالبِ على الشَّيْخِ وهو ساكِتٌ يَسْمَعُ، وسَماعَ الطالبِ على الشَّيْخِ بقِراءةِ غيرِه، - مِنْ أنواعِ تحمُّلِ الحديث[٣]؛ لذا تُعَدُّ هذه البلاغاتُ تَوْثِيقًا لهذا التحَمُّلِ وتأريخًا له، والقارئُ والسَّامعُ ينتظِرانِ أنْ يَحْظَى كلٌّ منهُما بالإجازةِ إثْرَ الِانتهاءِ مِنْ هذه القراءةِ وهذا السَّماعِ، وفي الإجازةِ - كما يقولُ الحافظُ السِّلَفِيُّ (ت ٥٧٦هـ)-: «دَوَامُ ما قدْ رُوِيَ

(١) الدُّرُّ النَّضِيد في أدَب المفيد والمستفيد: ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

(٢) تدريب الراوي للسيوطي: ١/ ٥٢٢.

(٣) انظرْ معرفة كيفية سَماع الحديث وتحمُّلِه وصفةِ ضَبْطِه في: مقدِّمة ابن الصَّلاَح: ص ٣١٢ - ٣٦١، وانظرْ أقسام تحَمُّل الحديث في: قواعد التحديث: ص ٣٤٢ - ٣٤٨.

وصَحَّ مِنْ أثرٍ، وبَقَاوَةُ[١] بَهائِهِ وصَفائِهِ وبَهْجَتِهِ وضِيائِهِ»[٢]، وعن أهميَّة الإجازةِ وضرورتِها يقولُ الحافظُ السِّلَفِيُّ[٣]:

«ولا يُتَصَوَّرُ أن يَبْقَى كُلُّ مُصَنَّفٍ - قدْ صُنِّفَ - كبيرٍ، ومُؤَلَّفٍ كذلكَ صغيرٍ، على وَجْهِ السَّماعِ المُتَّصِلِ، على قديمِ الدَّهْرِ المُنْفَصِلِ، ولا يَنْقَطِعُ منهُ شيءٌ بمَوْتِ الرُّوَاةِ وفَقْدِ الحُفَّاظِ الوُعاةِ، فيُحْتَاجُ عندَ وُجُودِ ذلك إلى استعمالِ سَبَبٍ فيه بَقاءُ التَّأْلِيفِ، ويَقْضي بدَوَامِهِ، ولا يُؤَدِّي بَعْدُ إلى انْعِدَامِهِ، فالوُصُولُ إذًا إلى رِوايَتِهِ بالإجازةِ فيه نَفْعٌ عظِيمٌ ورِفْدٌ جَسِيمٌ؛ إذِ المقْصُودُ به إحْكَامُ السُّنَنِ المرْوِيَّةِ في الأَحْكامِ الشَّرْعِيَّةِ وإحْياءُ الآثارِ على أَتَمِّ الإيثارِ».

وهذه البلاغاتُ دليلٌ على أنَّ أصحابَها - مِنْ أهلِ الحديثِ - قَرَؤُوا وسَمِعُوا الكِتابَ الذي نُسِخَتْ هذه البلاغاتُ على هوامشِهِ، - بالسَّنَدِ المتَّصِلِ إلى مؤلِّفِيها.

وهي تشيرُ إلى طريقٍ من طُرُقِ دَرْسِ الحديثِ، وهو طريقُ «السَّرْد، وهو أنْ يَتْلُوَ الشَّيْخُ المُسْمِعُ أو القارئُ كتابًا مِنْ كُتُبِ هذا الفَنِّ، مِنْ دُونِ تَعَرُّضٍ لمباحِثِهِ اللُّغَوِيَّةِ والفِقْهِيَّةِ، وأسماءِ الرِّجالِ ونَحْوِها»[٤].

وهذه البلاغاتُ أثرٌ من آثارِ القِسْمِ الثاني مِنْ أقسام الأَخْذِ والتَّحَمُّلِ التي

---

(١) ربَّما يريدُ الحافظُ السِّلَفِيُّ من كلمة «بَقَاوَة»: بَقاء، ولكنَّ معناها في معاجِم اللغة: النَّظَر، والحِفْظ، وهُمَا مُرادانِ مِنْ مجالسِ سَماعِ الحديثِ وإجازتِه أيضًا، فيكونُ: نَظَرُ بَهائِه.. إلخ، أو: حِفْظُ بَهائِه.. إلخ، هو المعنى الذي تقتضيه معاني اللغة. جاء في المُحْكَم لابن سِيدَهْ والقاموس المحيط للفيروزآبادي: «بَقَاهُ بِعَيْنِه بَقَاوَةً: نَظَرَ إِلَيْهِ، وقَالُوا: ابْقُهْ بَقْوَتَكَ مَالَكَ، وبَقَاوَتَكَ مَالَكَ: أي احْفَظْهُ حِفْظَكَ مَالَكَ». المُحْكَم: (ب ق و) ٦/ ٣٦٣، والقاموس المحيط: (بَقَاهُ)، ص ١٢٦٣. وأرى أنَّ «البقاء» يُرادُ أيضًا من كلمة «بَقَاوَة»؛ لأنَّ الحفظ يُرادُ به بقاءُ الشيءِ المراد حِفْظُه، فيكونُ «بقاءُ بَهاءِ الحديثِ النَّبَوِيِّ وبقاءُ صَفائِه وبَهْجَتِه وضِيائِه» هو المراد من قولِ الحافظِ السِّلَفِيِّ، رحمه الله.

(٢) كتاب الوجيز في ذِكْر المُجاز والمُجيز: ص ٣٣.

(٣) نفس المصدر: ص ٣٣ - ٣٤.

(٤) قواعد التحديث: ص ٣٩٩.

ذَكَرَها الحافظُ ابنُ الصَّلَاح (ت ٦٤٣هـ) حين قال[١]: «القراءةُ على الشَّيْخ: وأكثرُ المُحدِّثينَ يُسَمُّونَها (عَرْضًا) مِنْ حيثُ إِنَّ القارئَ يَعْرِضُ على الشَّيْخِ ما يَقْرَؤُهُ كما يُعْرَضُ الْقُرْآنُ على المُقْرِئ. وسواءٌ كنتَ أنتَ القارئَ، أَوْ قرأَ غيرُكَ وأنتَ تَسْمَعُ، أَوْ قرأتَ مِنْ كِتابٍ، أَوْ مِنْ حِفْظِكَ، أَوْ كانَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ ما يُقْرَأُ عليه، أَوْ لا يَحْفَظُهُ لَكِنْ يُمْسِكُ أَصْلَهُ هُوَ أَوْ ثِقَةٌ غَيْرُهُ».

وقد آثرْتُ أنْ أؤخِّرَ تعريفَ «البلاغ» إلى هذا الموطِنِ؛ **أمَّا «البَلاغُ» في اللُّغَة** فهو: «التَّبْلِيغُ»[٢]، قال اللهُ سبحانه: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ﴾[٣].

يقولُ ابنُ فارسٍ (ت ٣٩٥هـ)[٤]: «الْبَاءُ واللاَّمُ والْغَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ وهُوَ الْوُصُولُ إلى الشَّيْءِ».

ونستطيعُ أنْ نقُولَ: إنَّ **البلاغَ اصطلاحًا**: تَقْيِيدٌ بالقراءةِ أوِ السَّماعِ أوْ بِهِما مَعًا على الشَّيْخ. ولَعَلَّنا نَلْمَحُ صِلَةً بينَ المعنَى اللُّغَوِيِّ والِاصطلاحيِّ، فكُلٌّ منهما فيه وُصُولٌ إلى شيءٍ ما، والموصولُ إليه في اللغةِ مُتَعَدِّدٌ، أمَّا الموصولُ إليه في الِاصطلاحِ فهو رَسُولُ الله ﷺ فأهلُ الحديثِ يبتَغُونَ صِلَةَ الإسنادِ المُوَصِّلِ إلى رَسُولِ الله ﷺ وهي غايةٌ شريفة. وفي بلاغاتِ العلومِ الأخرَى يَرُومُ طلبةُ العِلْمِ الوُصُولَ بالإسنادِ إلى مؤلِّفِ الكتابِ الذي يقرَؤُونَه أوْ يَسْمَعُونَه.

وقد كنتُ أَوَدُّ أنْ أقرَأَ تعريفًا للبلاغ في كُتُبِ مُصْطَلَحِ الحديث، ولكنِّي لم أجِدْ - فيما اطَّلَعْتُ عليهِ - مَنْ عرَّفَه، أوْ بيَّنَ أهميَّتَه بالتفصيل، حتَّى نُعْفَى مِنْ مَؤُونَةِ هذا التعريفِ والبَيان.

---

(١) مقدِّمة ابن الصَّلَاح، ص ٣١٨ - ٣١٩. وانظر أيضًا: الإلماع للقاضي عِيَاض: ص ٧٠.

(٢) المعجم الوجيز: (ب ل غ)، ص ٦١.

(٣) سورة إبراهيم: الآية ٥٢.

(٤) مقاييس اللغة: (ب ل غ)، ١/ ٣٠١.

٩
تحقيقُ مئةٍ واثْنَيْ عَشَرَ بَلاغًا وسَماعًا

وأكتفي هُنا بنَسْخ وتحقيقِ مئةٍ واثْنَيْ عشَرَ بَلاغًا وسَماعًا من هذه البلاغاتِ والسَّمَاعاتِ، مُرَتَّبةً وَفْقَ وُرُودِها في هوامشِ النُّسْخَة، وجديرٌ بالبلاغاتِ والسَّماعاتِ التي بخَطِّ النُّوَيْرِيِّ وابنِ سيِّدِ الناسِ وأبي حيَّانَ وغيرِهم أنْ تُجمَعَ معًا، أيْ تُجمَعُ بلاغاتُ ابنِ سيِّدِ الناسِ معًا مُرَتَّبةً بعدَ تجريدِها مِنْ هوامشِ النُّسْخَة، وكذلك بلاغاتُ أبي حيَّانَ.. إلخ، ولكنَّ هذا الجمعَ والترتيبَ سنُؤَجِّلُه لدراسةٍ مُفَصَّلَةٍ عن هذه البلاغاتِ والسَّماعاتِ، إنْ شاءَ الله:

١- «بَلَغَ قراءةً في الجامع الأزهر[(١)] في سنة إحدى وعشرين وثماني مئة على الإمام شمس الدِّين البُوصِيري[(٢)]»[(٣)].

٢- «بَلَغَ محمد بن سيِّد الناس اليَعْمُرِيُّ[(٤)] قراءةً في الأوَّل[(٥)] بالقلعة[(٦)]»[(٧)].

---

(١) **الجامع الأزهر**: بناه جَوْهَرٌ الصِّقِلِّيُّ (ت ٣٨١هـ) بالقاهرة سنة ٣٦١هـ، وهو غنيٌّ عن التعريف. انظرْ عنه: المواعظ والاعتبار: ٤/ ١/ ٩٠ - ١٠٧، والأزهر وما حوله من الآثار للدكتور عبد الرحمن زكي.

(٢) شمس الدين البوصيري: محمد بن إبراهيم، الشافعي، توفي سنة ٨٢٤هـ. إنباء الغُمْر: ٣/ ٢٦٣.

(٣) ٨و. الهامش اليسار. ولعلَّ كاتبَ هذا السَّماع هو أحمدُ بنُ الكُلُوتَاتِي (ت ٨٣٥هـ)، فهو الذي سمع «الجامع الصحيح» على شمس الدين البوصيري، كما سيَرِدُ في سَماعٍ آخَرَ له.

(٤) ابن سيِّد الناس: فَتْحُ الدِّين أبو الفَتْح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيِّد الناس اليَعْمُرِيُّ، كان صَدِيقًا للصَّلاح الصَّفَدِيِّ، أَوْرَدَ الصَّفَدِيُّ كثيرًا من مُراسَلاتِه معه في كتابه «ألحان السَّواجِع»، توفي سنة ٧٣٤هـ. فوات الوفيات: ٣/ ٢٨٧ - ٢٩٢، ألحان السَّواجِع: ٢/ ١٥١ - ١٨٠.

(٥) هذا رَقْمُ مجلسِ السَّماع، وأحيانا يُذْكَر في «البلاغ» وأحيانا لا يُذْكَر، وذِكْرُه يُفِيدُ في توثيقِ عددِ مَجالسِ السَّماعِ وبيانِها. وهو هُنا مكتوبٌ بالحروف، وكثيرًا ما يُكتَبُ بالأرقام، كما سيأتي في كثيرٍ من البلاغات والسَّماعات.

(٦) **القلعة**: المرادُ «قلعة الجبل»، وهي التي بدأ بناءَها الملكُ الناصرُ صلاحُ الدِّين الأيوبيُّ (ت ٥٨٩هـ)، وسيرِدُ ذِكْرُها في كثيرٍ من السَّماعات. انظرْ عن بنائها: المواعظ والاعتبار: ٣/ ٦٤٤ - ٦٤٨.

(٧) ٨و. الهامش الأسفل.

٣- «بَلَغَ أحمدُ بنُ الكُلُوتَاتِيِّ[١] قراءةً على العلامة الحافظ أقضَى القُضاةِ شيخِنا وليِّ الدِّين أبي زُرْعَةَ الشافعيِّ[٢] بمنزلِ الأميرِ الكبيرِ يَشْبَك[٣]»[٤].

٤- «بَلَغَ سراجُ الدِّين عمرُ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ الحلبيُّ[٥] قراءةً عليَّ، وشهابُ الدِّين أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ النِّيني[٦] سَماعًا عليَّ. كتبه عبدُ الرَّحِيم بنُ الحسين[٧]»[٨].

٥- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي الحنفي قراءةً في (٩)١ على العلامة أقضَى القُضاةِ نُورِ

---

(١) أحمد بن الكُلُوتَاتِي: شهابُ الدِّين أبو الفَتْح أحمد بن عثمان بن محمد، الكرْمانيُّ الأصْلِ، القاهريُّ الحنفيُّ، المُحَدِّث، يُعرَفُ بالكُلُوتَاتِي، نسبةً إلى عمل الكُلُوتَات، وهي قَلانِسُ كانت تَلْبَسُها الجنودُ في عهد الدولة الجرْكَسِيَّة. قرأ صحيحَ البُخاريِّ أكثرَ من سِتِّينَ مرَّةً، وشيوخُه فيه نَحْوٌ من ذلك. توفي سنة ٨٣٥هـ. المنهل الصافي: ١/ ٣٨٨، والضوء اللامع: ١/ ٣٧٨ - ٣٨٠، والطبقات السَّنِيَّة لتقيِّ الدين الغَزِّي: ١/ ٣٩١ - ٣٩٢.

(٢) وليُّ الدين أبو زُرْعَة العراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، قاضي القضاة، ابن قاضي القضاة زين الدين العراقي، توفي سنة ٨٢٦هـ. الدَّليل الشافي لابن تَغْري بَرْدي: ١/ ٥٣، وشذَرات الذهب لابن العماد: ٩/ ٢٥١ - ٢٥٢.

(٣) الأمير الكبير يَشْبَك: يَشْبَك بن عبد الله، الأمير الكبير الساقي الأعرج الظاهري، توفي سنة ٨٣١هـ. إنباء الغُمْر: ٣/ ٤١٧.

(٤) ٩و. الهامش اليمين من أسفل.

(٥) سراجُ الدِّين عمرُ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ الحلبيُّ، المعروف بابن المُزَلِّق، توفي سنة ٨٤١هـ. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي: ٢/ ٣٥٤.

(٦) شهابُ الدِّين أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ النِّيني، الدِّمَشْقِي الشَّافِعِي، يُعْرَفُ بِابْنِ عَوْنٍ، توفي سنة ٨٤١هـ. الضوء اللامع: ٢/ ١٠٢.

(٧) عبدُ الرَّحِيم بنُ الحسين: هو الحافظ زينُ الدِّين أبو الفضل العراقي ثم المصري، الشافعي، حافظ العصر، توفي سنة ٨٠٦هـ. إنباء الغُمْر: ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٩، والدليل الشافي: ١/ ٤٠٩، وشذَرات الذهب: ٩/ ٨٧ - ٨٨.

(٨) ١٢و. الهامش اليمين من أعلى.

(٩) هذا رَقْمُ مجلسِ السَّماع، وقد سبق بيانُ مجيئِه بالحروف، وبالأرقامِ كما هُنا.

الدِّين عليّ القَرافي[١] الحنفي خارج باب زَوِيلَة[٢]»[٣].

٦- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي الحنفي قراءةً على العلَّامة قاضِي القُضاةِ علاءِ الدِّينِ عليّ بن محمود الحنبلي[٤] بمنزِلِه بالقاهرة في جَمْعٍ من أهل العلم»[٥].

٧- «بَلَغَ عليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ[٦] قراءةً من أصْلِه في الأوَّل بالجامعِ النَّاصِرِيِّ[٧] بمصر»[٨].

٨- «بَلَغْتُ سَماعًا في المجلس الأوَّل بقراءةِ الشيخ نُورِ الدِّين الهاشمي[٩] بالمدرسة

---

(١) نُورُ الدِّين عليّ القَرَافي: لعلَّه عليّ بن عبد الله المصري، الحنفي. توفي سنة ٨١٦هـ. إنباء الغُمْر: ٣/ ٢٧، والضوء اللامع: ٥/ ٢٥٤.

(٢) زَوِيلَة: بفتح الزاي، وكسر الواو، وياء مَدِّيَّة، وفتح اللام. معجم البلدان: ٣/ ١٥٩ - ١٦٠، وينطِقُها العامَّةُ - والخاصَّةُ أيضًا - بكسر الزاي. وقد تحدَّث تقيُّ الدِّين المقريزي عن «باب زَوِيلَة» في المواعظ والاعتبار: ٢/ ٢٦٧ - ٢٧١، وعن «حارة زَوِيلَة»: ٣/ ١٠.

(٣) ١٢و. الهامش اليسار.

(٤) علاءُ الدِّينِ عليّ بن محمود الحنبلي: أبو الحسن عليّ بن محمود بن أبي بكر الحموي، المعروف بابن مُغْلي، قاضي قضاة الحنابلة في الديار المصرية. توفي سنة ٨٢٨هـ. إنباء الغُمْر: ٣/ ٣٥٧ - ٣٥٨، والدليل الشافي: ١/ ٤٨١ - ٤٨٢، وشذَرات الذهب: ٩/ ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٥) ١٤ظ. الهامش اليسار.

(٦) عليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ: المعروفُ بعَلاءِ الدِّين ابنِ التُّرْكُماني الحنفي، توفي سنة ٧٥٠هـ. الدرر الكامنة: ٣/ ٨٤ - ٨٥.

(٧) الجامعُ الناصِرِيُّ: هو جامع قلعة الجبل، أنشأه الملكُ الناصر محمد بن قلاوون (ت ٧٤١هـ) في سنة ٧١٨هـ. المواعظ والاعتبار: ٤/ ١/ ٣١٣ - ٣١٨. ولا يزالُ هذا الجامعُ موجودًا إلى اليوم.

(٨) ١٥و. الهامش اليسار.

(٩) نُورُ الدِّينِ الهاشميُّ: هو عليُّ بنُ جابرِ بنِ عليّ بنِ مُوسَى، أبو الحَسَن، المعروف بنُورِ الدِّينِ الهاشميِّ اليَمَنِي، كان شيخَ الحديثِ بالمدرسة المنصورية بالقاهرة، توفي سنة ٧٢٥هـ. أعيان العصر: ٣/ ٣٢٢ - ٣٢٧، والدرر الكامنة: ٣/ ٣٥ - ٣٦.

المنصوريَّة[١] بخُطٍّ بَيْنَ القَصْرَيْنِ[٢] بالقاهرة المعِزِّيَّة، وذلك في يوم الأربعاء الرابع من جُمادَى الأُولَى سنةَ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ. وكتبه أحمدُ بنُ عبدِ الوهَّاب بن محمد البكريُّ التيميُّ القرشيُّ، عُرِفَ بالنُّوَيْرِيِّ»[٣].

٩- «بَلَغَ عبدُ الرحيم بن الحسين قراءةً في الأوَّل على سيِّدِنا قاضي القضاة بهاء الدين أبي البقاء[٤]، ثم بلغتُ إعادةً عليه»[٥].

١٠- «بَلَغَ سراجُ الدِّين عمرُ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ الحلبيُّ قراءةً عليَّ، وشهابُ الدِّين أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ النِّيني سَماعًا. كتبه عبدُ الرَّحِيم بنُ الحسين»[٦].

---

(١) **المدرسة المنصورية**: أنشأها الملك المنصور قلاوون (ت ٦٨٩هـ)، بالقاهرة، سنة ٦٨٤هـ، وكان لا يُدَرِّسُ فيها إلَّا أجَلُّ الفقهاءِ المعتبرين. وهي التي تُعرَفُ اليومَ بجامع قلاوون، ولا تزالُ قائمةً إلى الآن في شارع المعزِّ لدين الله، وهو شارعُ بين القصرين سابقًا. المواعظ والاعتبار: ٤/ ٢/ ٥١٣ - ٥٢٤، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ٧/ ٣٢٥ - ٣٢٧، هامش رَقْم (٢)، ٨/ ١٦٨، هامش رَقْم (١).

(٢) خُطٌّ بينَ القصرينِ: قال عنه تقيُّ الدِّين المقريزي: «هذا الخُطُّ أعْمَرُ أخطاطِ القاهرةِ وأنْزَهُها.. وهُمَا قصرانِ مُتقابلانِ بينهما طريقُ العامَّة والسُّوقُ، عمَّرَهما ملوكُ مصرَ المُتَعَلْوِيَةُ الذين ادَّعَوْا أنهم عَلَوِيَّة». المواعظ والاعتبار: ٣/ ٨١ - ٨٢. والخُطُّ: مَوْضِعُ الحيِّ من المدينَة. المعجم الوجيز: (خ ط ط)، ص ٢٠٣.

(٣) ١٥و. الهامش الأسفل، بخطٍّ مائل.

(٤) بهاءُ الدِّين أبو البقاء: هو محمَّدُ بنُ عبدِ البَرِّ بنِ يحيى بنِ عليٍّ السُّبْكِي. كان قاضي قضاة الشافعية بمصر، وهو ابْن عَمِّ قاضي القُضاةِ تاجِ الدِّين عبد الوهَّاب ابن قاضي القُضاة تقيِّ الدِّين السُّبْكي (ت ٧٧١هـ)، توفي بدمشق سنة ٧٧٧هـ. الدرر الكامنة: ٣/ ٤٩٠ - ٤٩١.

(٥) ١٥و. الهامش اليمين.

(٦) ١٥و. الهامش اليمين من أعلى. ومعنى ذلك أن الحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ) سَمِعَ هذه النُّسْخَةَ وأَسْمَعَها غيرَه.

١١- «بَلَغَ أحمد ابن العراقي[١] قراءةً على والدِه وابنِ الخشَّاب[٢] في ٢ سنة ٧٧٨»[٣].

١٢- «ثم بَلَغَ سليمانُ بنُ عبدِ الناصر الشَّهِيرُ بالإِبْشِيطِيِّ[٤] قراءةً في المجلس الخامس على سيِّدنا الشيخ زَيْنِ الدِّين عبد الرحيم العراقي»[٥].

١٣- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً في ٢ بمنزل الأمير الكبير يَشْبَك على العلَّامة الحافظ الحُجَّة أقضَى القُضاةِ وليِّ الدِّين أبي زُرْعَةَ ابنِ العراقيِّ الشافعيِّ»[٦].

١٤- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً بخانقاه شيخو[٧] في ٢»[٨].

١٥- «بَلَغَ أحمد بن عثمان الحنفي[٩] قراءةً في ٢ على مُفْتي المسلمين أقْضَى القُضاة نُورِ الدِّين عليّ القَرافي الحنفي»[١٠].

---

(١) أحمد ابن العراقي: هو الحافظ أبو زُرْعَةَ وليُّ الدِّين العراقي، توفي سنة ٨٢٦هـ. سبقتْ ترجمتُه.

(٢) ابن الخشَّاب: شمس الدين محمَّد بن عليّ بن عُمَر بن الخشَّاب الشافعي، المعروف بابن الخشَّاب المصري، توفي سنة ٧٨٩هـ. ذيل التقييد: ١/ ٣١١ - ٣١٢، وإنباء الغُمْر: ١/ ٣٤٤، والدرر الكامنة: ٤/ ٧٨.

(٣) ١٥و. الهامش اليمين من أعلى.

(٤) سليمانُ بنُ عبدِ الناصر الإِبْشِيطِيُّ: صدر الدين، الشافعي. مِنْ كراماتِه أنه كان يجيءُ لحضور الشيخونيَّة، فيَنْزِلُ عن بَغْلَتِه، ويُرْسِلُها ليس معها أحَدٌ، فتَذْهَبُ للرُّمَيْلَة فتُقَمْقِمُ مما تراهُ هناك، ثم ترجِعُ عند فراغ الدَّرْسِ سَواءً بلَا زيادةٍ ولا نَقْصٍ. والرُّمَيْلَة: خُطٌّ تحتَ قلعةِ الجبل بالقاهرة، وهي تصغيرُ رَمْلَة، توفي الإِبْشِيطِيُّ في سنة ٨١١هـ. ذيل التقييد لأبي الطيِّب الفاسي: ٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤، وإنباء الغُمْر: ٢/ ٤٠٩، وشذَرات الذهب: ٩/ ١٣٦ - ١٣٧.

(٥) ١٥ظ. الهامش اليمين من أعلى.

(٦) ٢٠ظ. الهامش اليمين من أعلى.

(٧) **خانقاه شَيْخُو أو شَيْخُون**: أنشأها الأمير الكبير سيف الدين شَيْخُون بن عبد الله العُمَرِيُّ (ت ٧٥٨هـ)، بالقاهرة، في سنة ستٍّ وخمسينَ وسبعِ مئة. ولا تزال باقيةً إلى اليوم، إلا أنها مخصَّصة للصلاة فقط، باسْمِ جامع شيخون القبلي، بشارع شيخون بقِسْم الخليفة بالقاهرة. المواعظ والاعتبار: ٤/ ٢/ ٧٦٠ - ٧٦٤. والنجوم الزاهرة: ٧/ ١٣١، هامش رَقْم (٦)، ١٠/ ٣٠٣، هامش رَقْم (٢).

(٨) ٢٠ظ. الهامش اليسار من أعلى.

(٩) أحمد بن عثمان: هو تاجُ الدين أحمد بن عثمان بن إبراهيم المارِديني الأصل، المعروف بابن التركماني الحنفي القاضي، أخو العلامة علاء الدين ابن التركماني. توفي سنة ٧٤٤هـ. الدرر الكامنة: ١/ ١٩٨.

(١٠) ٢١ظ. الهامش الأسفل، بخطٍّ مائل.

١٦- «بَلَغَ محمد بن محمد بن سيِّد الناس قراءةً في الثاني بالبُسْتانِ الكَرِيمي[١]، ولله الحمدُ»[٢].

١٧- «بَلَغَ السَّماعُ في الثاني بقراءةِ محمد بن عبد الله بن ظَهِيرَة[٣] على الشيخ نَجْم الدِّين بن رَزِين[٤]»[٥].

١٨- «بَلَغَ سراجُ الدِّين عمرُ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ الحلبيُّ قراءةً عليَّ، وشهابُ الدِّين أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ النِّينِي سَماعًا. كتبه عبدُ الرَّحِيم بنُ الحسين»[٦].

١٩- «بَلَغْتُ قراءةً على شيخِنا حافظِ الإسلام الشيخ زَيْنِ الدِّينِ العراقيِّ»[٧].

٢٠- «بَلَغْتُ سَماعًا في المجلس الثاني بقراءةِ الشيخ نُورِ الدِّينِ الهاشميِّ بالمدرسة المنصورية بخُطٍّ بَيْنَ القَصْرَيْنِ بالقاهرة المعِزِّيَّة، وذلك في يوم الخميس خامس جُمادَى الأولى سنة خمس عشرة وسبع مئة. وكَتَبَ أحمدُ بنُ عبدِ الوهَّاب بنِ محمَّدٍ البَكْرِيُّ التَّيْمِيُّ القُرَشِيُّ»[٨].

---

(١) **البُسْتان الكَرِيمي**: لم أصِلْ إلى تحديد هذا البُسْتان، وقد أشارَ المقريزيُّ في «المواعظ والاعتبار» إلى بساتين القاهرة، لكنْ لم أصِلْ إلى شيءٍ بعد قراءتِها. ولا أدري هل لهذا البُسْتانِ عَلاقةٌ بالخانقاهِ الكريميَّةِ بالقَرافةِ بمصر، أوْ أنَّ له عَلاقةً بالمدرسةِ الكريميَّةِ بالقُدْسِ الشريفِ أمْ لا؟

(٢) ٢٥و. الهامش اليسار.

(٣) محمد بن عبد الله بن ظَهِيرَة: جمال الدين أبو حامد، المخزومي المكِّي الشافعي، محدِّث مكَّة. توفي سنة ٨١٧هـ. إنباء الغُمْر: ٣/ ٤٥ - ٤٦. والضوء اللامع: ٨/ ٨٣، وشذَرات الذهب: ٩/ ١٨٥ - ١٨٦.

(٤) نَجْمُ الدِّين بنُ رَزِين: عبد الرحيم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم، الحمويُّ الأصلِ، المصريُّ، نَجْمُ الدِّينِ أبو محمد ابن رَزِين. توفي سنة ٧٩١هـ. ذيل التقييد: ٣/ ١٦ - ١٧، و إنباء الغُمْر: ١/ ٣٨٦، والدرر الكامنة: ٢/ ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٥) ٢٥و. الهامش اليسار.

(٦) ٢٥و. الهامش اليسار.

(٧) ٢٥ظ. الهامش اليمين.

(٨) ٢٥ظ. الهامش الأسفل، بخطٍّ مائل.

٢١- «بَلَغْتُ قراءةً والجماعةُ سَماعًا في ٣ سنة ٧٨٧. أحمد الأُشْمُوني[١]»[٢].

٢٢- «بَلَغَ عثمانُ بنُ إبراهيمَ البرماويُّ[٣] قراءةً في ٢ على شيخ الإسلام أبي الفضل العراقيِّ، فسَمِعَهُ جماعةٌ»[٤].

٢٣- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً على العلامة قاضي القضاة علاء الدين عليّ بن محمود الحنبلي بمنزِلِه بالقاهرة»[٥].

٢٤- «بَلَغَ الحافظُ أبو زُرْعَةَ بنُ شيخِ الإسلام أبي الفضل العراقيِّ قراءةً والعبدُ الفقيرُ إلى الله أبو المعالي يَلْبُغَا السَّالِمِيُّ[٦] وابنُه أبو الخير[٧] وكاتبُه عثمانُ الهادي[٨] سَماعًا على الشيخ المسنِد علاء الدين بن محمد بن أبي المجد الدمشقي[٩] في ٣

---

(١) أحمد الأُشْمُوني: هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن منصور الأُشْمُوني الحنفي النحوي، كان صديقًا لتقيِّ الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، قال المقريزي: «صَحِبْتُهُ سِنِينَ»، توفي سنة ٨٠٩هـ. المنهل الصافي لابن تغري بردي: ٢/ ١١٣، وبُغية الوُعاة للسيوطي: ١/ ٣٦٩، والطبقات السنية: ٢/ ٩٢.

(٢) ٢٥ظ. الهامش الأسفل، بخطٍّ مائل.

(٣) عثمانُ بنُ إبراهيمَ البِرْمَاوِيُّ: فَخْر الدِّين عثمانُ بنُ إبراهيمَ بن أحمد، أبو محمد، الشافعي. كان شيخَ قُرَّاء مدرسة الظاهر بَرْقُوق. توفي سنة ٨١٦هـ. إنباء الغُمْر: ٣/ ٢٦، والدليل الشافي: ١/ ٤٣٨، والضوء اللامع: ٥/ ١٢٣.

(٤) ٢٦ظ. الهامش اليمين من أعلى.

(٥) ٢٧ظ. الهامش اليمين.

(٦) أبو المعالي يَلْبُغَا السَّالِمِيُّ: هو الأمير الوزير أبو المعالي عبد الله يَلْبُغَا السَّالِمِيُّ، سيفُ الدين الحنفيُّ الصُّوفي الظاهريُّ، ذكر تقيُّ الدِّين المقريزي - في المواعظ والاعتبار وفي دُرَر العُقُود الفريدة - أنه كان صديقًا له، قال ابن حجر: «لازَمَ سَماعَ الحديثِ معنا مدَّة، وكتب بخَطِّه الطِّبَاقَ»، ولَّاهُ السلطان الملك الظاهر بَرْقُوق (ت ٨٠١هـ) نَظَرَ الخانقاهِ الصَّلَاحِيَّة، في ثامنَ عشرَ جُمادَى الآخِرَة سنةَ سبعٍ وتسعين وسبعِ مئةٍ. قُتِل خَنْقًا وهو صائمٌ في السابع عشر من جُمادَى الآخِرة سنة ٨١١هـ. المواعظ والاعتبار: ٤/ ١/ ١٥٩ - ١٦٣، ٤/ ٢/ ٧٣٠، وإنباء الغُمْر: ٢/ ٤١٧ - ٤١٨، وشذَرات الذهب: ٩/ ١٤٢.

(٧) راجع أقوال المحدِّثين في حُكْم إسماع الصَّغير ومتى يَصِحُّ سَماعُه في: الإلماع: ص ٦٢ - ٦٧، ومقدِّمة ابن الصَّلَاح: ص ٣١٢ - ٣١٥.

(٨) عثمان الهادي: لم أَصِلْ إلى ترجمته فيما اطلعتُ عليه من مصادر. وواضحٌ من «البلاغ» أنه كان كاتبًا للأمير يَلْبُغَا السَّالِمِيِّ.

(٩) علاءُ الدِّين بنُ محمَّد بن أبي المَجْد: علاء الدين أبو الحسن عليّ بن محمَّد بن أبي المجد بن عليّ الدمشقي، مُسْنِد الشام، يُعرَف بابنِ خطيبِ عَيْنِ تَرْماءَ. استدعاهُ إلى القاهرة الأميرُ يَلْبُغَا السَّالِمِيُّ؛ للسَّماع عليه، فأَسْمَعَ الصَّحِيحَ في جمعٍ حافلٍ بخانقاهِ سعيدِ السُّعَداء (الخانقاه الصَّلَاحِيَّة) بالقاهرة بقراءة قاضي القضاة وليِّ الدين أبي زُرْعَةَ العراقي، والشيخ زَيْن الدِّين عبد الرحمن بن عليّ الفارَسْكُورِي في سنة تسع وتسعين وسبعِ مئة، ثم أَسْمَعَهُ بالقلعة. توفي في سنة ٨٠٠هـ. ذيل التقييد: ٣/ ١٨٣ - ١٨٥، وإنباء الغُمْر: ٢/ ٢٧ - ٢٨، وشذَرات الذهب: ٨/ ٦٢٢ - ٦٢٣.

بالخانقاه الصلاحية[(١)]»[(٢)].

٢٥- «بَلَغْتُ قراءةً مِنْ أَصْلِهِ في الميعاد الثاني وهو المجلسُ الثالثُ بقلعةِ الجبَلِ في السابع والعشرين لصَفَر سنة خمس عشرة وسبع مئة. كتبه أبو حيَّان[(٣)]»[(٤)].

٢٦- «بَلَغَ أحمد بن أبي الفرج قراءةً من أصل السَّماع في الميعاد الثاني»[(٥)].

---

(١) **الخانقاهُ الصلاحيَّة**: هي خانقاه سعيد السعداء، أنشأها السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب (ت ٥٨٩هـ)، بالقاهرة سنة ٥٦٩هـ، برسم الفقراء الصوفية الواردين من البلاد الخارجة عن مصر، ووَقَفَها عليهم، ولا تزال قائمةً إلى اليوم، لكنها صارتْ مسجدًا، يُعرَفُ الآن بجامع سعيد السعداء بشارع الجمالية بالقاهرة. المواعظ والاعتبار: ٤/ ٢/ ٧٢٧ - ٧٣٢، والنجوم الزاهرة: ٨/ ١٤٨ هامش رَقْم (١).

(٢) ٢٨ظ. الهامش اليمين.

(٣) أبو حَيَّان: الإمام أثيرُ الدِّين أبو حَيَّانَ محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حَيَّان، الأندلسيُّ الغَرْناطيُّ، نَحْوِيُّ عصرِه ولُغَوِيُّه ومُفَسِّرُه ومُحَدِّثُه ومُقْرِئُه ومُؤَرِّخُه وأَدِيبُه. توفي سنة ٧٤٥هـ. فوات الوَفَيَات: ٤/ ٧١ - ٧٩، والدُّرَر الكامنة: ٤/ ٣٠٢ - ٣١٠، وشذَرات الذهب: ٨/ ٢٥١ - ٢٥٤.

(٤) ٣١ظ. الهامش اليمين من أعلى. يثيرُ هذا البلاغُ، وكذلك كلُّ البلاغاتِ التي بخطِّ أبي حيَّان تساؤلًا مُهِمًّا، وهو: هل كان أبو حيَّان في هذه البلاغات طالبًا للحديث أم شَيْخًا من شُيوخِه؟ فأبو حيَّان وُلِد في سنة ٦٥٤هـ، أيْ أنَّ عُمْرَه وقتَ هذا البلاغِ كان واحدًا وسِتِّينَ عامًا! في رأيي أنه قد يكون في موقف الشيخ؛ لأنه كان قد جاوز السِّتِّين، وكان عَلَمًا من أعلام عصرِه في ذلك الحين، بلْ إنه كان قد تصَدَّر لتدريس الحديث في المدرسة المنصورية التي أنشأها الملك المنصور قلاوون في القاهرة. وهذا يُؤدِّي بنا إلى تساؤلٍ آخَر، وهو: هل كان الشُّيوخُ يقرؤون الكتابَ ويكتبون بأنفُسِهم، كما يكتُبُ تلاميذُهم: بَلَغْتُ قراءةً..؟ وهذا أمرٌ يحتاجُ إلى بحثٍ وتنقيبٍ في بلاغاتٍ كثيرٍ من الكُتُب المسْنَدَة. ولكني أُرَجِّحُ أنه كان في هذه البلاغات كلِّها في موقف التلميذ الذي يريدُ عُلُوَّ الإسناد، وأرى أنَّ شَيْخَهُ هُنا هو المسْنِدُ الرحَّالةُ المعَمَّرُ شهابُ الدِّين أبو العبَّاس ابنُ الشِّحْنَة الدمشقيُّ (ت ٧٣٠هـ)، وكان قد أتى من دمشقَ إلى القاهرة بطلبٍ من الأمير سيف الدِّين أَرْغُون الناصري (ت ٧٣١هـ)، نائبِ مصر، فازدحم عليه أهلُ العلم صِغارًا وكِبارًا، يطلبون عُلُوَّ الإسناد؛ لأنَّ ابنَ الشِّحْنَةِ كان في ذلك الحين، أي في سنة ٧١٥هـ، قد جاوَزَ التسعينَ من عمره. وكان الأميرُ سيفُ الدِّين أَرْغُون الناصري قد تولَّى نيابةَ مصر في ربيع الآخِر سنة ٧١٢هـ، ولما أتى ابنُ الشِّحْنَة إلى مصر، سمع عليه الأميرُ سيفُ الدِّين أَرْغُون صحيحَ البُخارِيِّ، وكتب نُسْخَةً منه بخَطِّه بعدما سَمِعَه. انظر عن الأمير سيف الدِّين أَرْغُون: المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء: ٤/ ١٠٢، ومسالك الأبصار لابن فَضْل الله العُمَرِي: ٢٧/ ٥٠٨، وتاريخ ابن الوَرْدِي: ٢/ ٢٧١، وأعيان العصر: ١/ ٤٠٥.

(٥) ٣١ظ. الهامش اليمين من أعلى.

٢٧- «بَلَغَ أحمد بن عثمان الحنفي قراءةً في ٣ على مفتي المسلمين أَقْضَى القُضاةِ نُورِ الدِّيـ[ـنِ] القَرافي الحنفي خارجَ بابِ زَوِ[يلَةَ]»(١).

٢٨- «بَلَغْتُ قراءةً في الثالث بالقَلْعَة. محمَّد بن سيِّد الناس اليَعْمُرِيُّ»(٢).

٢٩- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي الحنفي قراءةً في ٣ بمنزلِ الأمير يَشْبَك على العلَّامةِ الحافظِ الحُجَّةِ أَقْضَى القُضاةِ وليِّ الدِّين أبي زُرْعَةَ العراقيِّ الشافعيِّ»(٣).

٣٠- «بَلَغَ أحمد الأُشموني قراءةً والجماعةُ سَماعًا في ٤ سنة ٧٨٧ على الحافظ عبد الرحيم»(٤).

٣١- «بَلَغَ أحمدُ بنُ الكُلُوتَاتِي قراءةً في سنة إحدى وعشرين وثماني مئة بجامع الأزهر على الشيخ الإمام شمسِ الدِّين البوصيري»(٥).

٣٢- «بَلَغَ السَّماعُ على الشيخ المسنِد علاءِ الدِّين بن خَطِيبِ عَيْنِ ثَرْماءَ(٦)، بقراءة الحافظ أبي زُرْعَةَ العراقيِّ في ٤ فسَمِعَه جماعةٌ منهم أبو المعالي عبدُ الله السالميُّ وعثمانُ الهادي»(٧).

٣٣- «بَلَغَ أحمد الأُشموني قراءةً على شيخنا العلَّامة زين الدين عبد الرحيم العراقي مرَّةً ثانية في ٦»(٨).

---

(١) ٣٢و. الهامش اليسار. وقد جارَ أَحَدُهم على بعض الحروف حين قَصَّ أطرافَ المخطوط، فضاعَتْ بعضُ الحروف من بعض الكلمات، كما هُنا، حيث ضاعتِ النُّونُ من كلمة «الدِّين»، وضاعتِ الياءُ واللامُ والتاءُ المربوطةُ من كلمة «زَوِيلَة»! وربما ضاعتْ كلمةُ «عَلِيّ» بعد كلمة «الدِّين»!

(٢) ٣٢ظ. الهامش اليمين.

(٣) ٣٢ظ. الهامش اليمين.

(٤) ٣٥ظ. الهامش اليمين من أسفل.

(٥) ٣٦و. الهامش اليسار من أعلى، بخطٍّ مائل.

(٦) عَيْنُ ثَرْماء: قرية في غُوطَة دمشق. معجم البلدان: ٢/ ٧٦، ٤/ ١٧٧.

(٧) ٣٨و. الهامش اليسار.

(٨) ٣٩ ظ. الهامش اليمين من أسفل.

٣٤- «بَلَغْتُ سَماعًا في المجلس الثالث بقراءةِ الشيخ فتحِ الدِّين أبي الفَتْح بن سَيِّدِ الناس اليَعْمُرِيِّ بالمدرسة المنصورية بخُطٍّ بَيْنَ القَصْرَيْنِ بالقاهرة المعِزِّيَّة، وذلك في يوم الجمعة السادس من جُمادَى الأولى سنة خمس عشرة وسبع مئة. وكَتَبَ أحمدُ بنُ عبدِ الوهَّاب بنِ محمَّدٍ البَكْرِيُّ التَّيْمِيُّ القُرَشِيُّ، عُرِفَ بالنُّوَيْرِيِّ»[(١)].

٣٥- «بَلَغْتُ قراءةً من أصْلِه في المجلس الرابع وهو الميعادُ الثالثُ بقَلْعَةِ الجبَل. كَتَبَهُ أبُو حَيَّان. وذلك في الثامن والعشرين من صفر سنة خمس عشرة وسبع مئة»[(٢)].

٣٦- «بَلَغَ أحمد بن عثمان الحنفي قراءة في ٤ على مُفْتِي المسلمين أقْضَى القُضَاةِ نُورِ الدِّين عليٍّ القَرَافِيِّ الحنفيِّ»[(٣)].

٣٧- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً على العالم العلَّامة قاضي القُضاةِ علاء الدين عليّ بن محمود الحنبلي بِمَنْزِلِهِ[(٤)] بالقاهرة»[(٥)].

٣٨- «بَلَغَ أحمد بن عثمان قراءةً بالزِّمَامِيَّة[(٦)] في ٧ على العلامة الحافظ أقضى القضاة وليِّ الدِّين أبي زُرْعَةَ الشافعيِّ»[(٧)].

---

(١) ٤١و. الهامش اليسار من أعلى.

(٢) ٤٢و. الهامش اليسار من أسفل.

(٣) ٤٢و. الهامش اليسار من أسفل.

(٤) تَدُلُّ كلمةُ «بمنزله» على شيءٍ من رحلة هذه النُّسْخَةِ التي تحتاجُ إلى دراسةٍ منذُ نَسَخَها الشِّهابُ النويريُّ بالقاهرة إلى أن استقرَّتْ في مكتبة كوپريلي باستانبول.

(٥) ٤٣و. الهامش اليمين من أعلى.

(٦) **المدرسةُ الزِّمَامِيَّة**: بناها الأميرُ الطَّواشي زَيْنُ الدِّين مُقْبِل الرُّوميُّ (ت ٨١٠هـ)، بالقاهرة، في سنة سبعٍ وتسعين وسبعِ مئةٍ، ورتَّبَ فيها دَرْسَ حديثٍ قرَّرَ فيه الحافظَ زَيْنَ الدِّينِ عبدَ الرَّحِيم العراقيَّ (ت ٨٠٦هـ). المواعظ والاعتبار: ٤/ ٢/ ٥٨٤.

(٧) ٤٤و. أعلى الصفحة بخطٍّ مقلوب.

٣٩- «بَلَغَ سَماعًا في ٣ على البرهان الشامي[١] بقراءة الفَخْرِ البرماويِّ[٢] أبو المعالي يَلْبُغَا السَّالِمِيُّ وابنه أبو الخير محمد في ٤ وآخرون، في ١٥ رجب سنة ٧٩٨ بجامع الأقمر[٣] بالقاهرة. كتبه محمَّد بن مُفْلِح اليَمَنِي[٤]»[٥].

٤٠- «بَلَغْتُ قراءةً في المجلس الخامس بقلعة الجبَل بتاريخ التاسع عشر لصفر سنة خمس عشرة وسبع مئة. كتبه أبو حيَّان. والقراءةُ من أصْلِه. كتبه أبو حيَّان»[٦].

٤١- «بَلَغَ أحمد الأُشموني قراءةً على الشيخ الإمام العلَّامة زين الدين عبد الرحيم العراقي مرَّةً ثانيةً في ٧»[٧].

٤٢- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً على العالم العلَّامة قاضي القضاة علاء الدِّين عليّ

---

(١) البرهانُ الشَّامي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التَّنُوخِي البَعْلي ثم الدمشقي، نزيلُ القاهرة، المعروفُ بالبرهان الشامي، شيخُ الإقراء ومُسْنِدُ القاهرة. انقطع بالجامع الأقمر، وهو مِنْ شُيوخ الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، قرأ عليه ابنُ حجر صحيحَ البخاريِّ والكثيرَ من الكتبِ الكبارِ والأجزاءِ. توفي سنة ٨٠٠هـ وقد جاوز التسعين. غاية النهاية لابن الجزري: ١/ ٧ - ٨، وإنباء الغُمْر: ٢/ ٢٢ - ٢٣، والدرر الكامنة: ١/ ١١ - ١٢.

(٢) الفَخْرُ البِرْماوِي: عُثْمان بن إبراهيم بن أحمد بن عبد اللَّطِيف، فَخْرُ الدِّين أبُو محمَّد البِرْماوِيُّ، كان شيخَ القُرَّاء بمدرسة الملك الظاهر بَرْقُوق، توفي سنة ٨١٦هـ. النجوم الزاهرة: ١٤/ ١٢٢، والضوء اللامع: ٥/ ١٢٣.

(٣) **الجامعُ الأقمر**: بَناهُ الخليفة الفاطمي الآمِر بأحكام الله (ت ٥٢٤هـ) في سنة ٥١٩هـ، وجدَّده الملكُ الظاهر بيبرس (ت ٦٧٦هـ)، ثم جدَّده الأميرُ الوزيرُ يَلْبُغَا بنُ عبدِ الله السَّالميُّ (ت ٨١١هـ)، المذكورُ في كثيرٍ من السَّماعات في هذه النسخة من (الجامع الصحيح)، - في شهر رجب سنةَ تسعٍ وتسعينَ وسبعِ مئةٍ. المواعظ والاعتبار: ٤/ ١/ ١٥٠ - ١٥٦. وما زال (الجامعُ الأقمر) موجودًا إلى الآن، تُقامُ فيه الصَّلواتُ، وهو في شارع المعِزِّ لدين الله (شارع بين القصرين سابقًا). ووجودُ النسخة في (الجامع الأقمر) بالقاهرة جزءٌ من رحلتها الشريفة التي ظلَّتْ تتنقَّلُ فيها بين مساجد القاهرة ومدارِسِها ومَنازِلِ عُلَمائِها حتى وصلتْ إلى مكتبة كُوبْرِيلِّي.

(٤) محمَّد بن مُفْلِح اليَمَنِي: لم أجد له ترجمةً فيما اطلعتُ عليه من مصادر.

(٥) ٤٥ظ. الهامش الأسفل من الصفحة، بخطٍّ مائل. وفي هذه الورقة (٤٥ظ - ٤٦و) ثمانيةُ بلاغات.

(٦) ٤٦ظ. الهامش اليمين، بخطٍّ مقلوب.

(٧) ٤٧ظ. الهامش اليمين، بخطٍّ مقلوب.

بن محمود الحنبلي بمنزله»[١].

٤٣- «بَلَغَ محمَّدُ بنُ سيِّدِ الناسِ اليَعْمُرِيُّ قراءةً في الرابع بالقلعة في حادي عشر شوال سنة ثلاث وعشرين، والحمدُ لله»[٢].

٤٤- «بَلَغَ أحمدُ بنُ عثمانَ الحنفيُّ قراءةً في ٧ على الحافظِ نُورِ الدِّين عليٍّ الهَيْثَمِيِّ[٣]»[٤].

٤٥- «بَلَغَ عليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ قراءةً من أصله في الثاني بقلعة الجبَل المحروسة»[٥].

٤٦- «بَلَغَ أحمد بن أبي الفَرَج[٦] قراءةً من الأصل المسموع منه في الثالث»[٧].

٤٧- «بَلَغَ أحمد بن عثمان قراءةً بالزِّمَامِيَّة على العلَّامة الحافظ أقْضَى القُضاة وليِّ الدِّينِ أبي زُرْعَةَ الشافعيِّ»[٨].

٤٨- «بَلَغْتُ إلى هُنا سَماعًا من الميعاد الرابع بالمدرسة المنصورية بقراءة الشيخ فَتْح الدِّين أبي الفَتْح بن سيِّد الناس اليَعْمُرِيِّ، وذلك في يوم السبت السابع من جُمادَى الأولَى سنة خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئة. وكتب أحمدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ بنِ محمَّدٍ البَكْرِيُّ التَّيْمِيُّ القُرَشِيُّ، عُرِفَ بالنُّوَيْرِيِّ»[٩].

---

(١) ٤٧ظ. الهامش اليمين.

(٢) ٤٧ظ. الهامش اليمين.

(٣) نُورُ الدِّينِ عليٌّ الهيْثَمِيُّ: أبو الحَسَن عليّ بن أبي بكر بن سليمان، الحافظ نُور الدِّين الهيْثَمِيُّ، المصريُّ الشافعيُّ، توفي سنة ٨٠٧هـ. إنباء الغُمْر: ٢/ ٣٠٩ - ٣١٠، والدليل الشافي: ١/ ٤٤٦، وشذَرات الذهب: ٩/ ١٠٥ - ١٠٦.

(٤) ٤٧ظ. الهامش اليمين.

(٥) ٤٩و. الهامش اليسار.

(٦) أحمد بن أبي الفَرَج: شهاب الدين أحمد بن أبي الفَرَج الحلبي، ابن البابا، الحافظ، الشافعي. توفي سنة ٧٤٤هـ. النجوم الزاهرة: ١٠/ ١٠٨.

(٧) ٤٩و. الهامش اليسار من أسفل.

(٨) ٤٧ظ. الهامش الأسفل.

(٩) ٥١ظ. الهامش اليمين.

٤٩- «بَلَغَ السَّماعُ في الرابع على الشيخ نَجْم الدِّين ابن رَزِين، بقراءةِ محمد بن عبد الله بن ظَهِيرَة المكِّيِّ بمصر»(١).

٥٠- «بَلَغْتُ سَماعًا في تَتِمَّة المجلس الرابع بقراءة علاء الدين المارِدِيني، بالمدرسة المنصورية بخُطِّ بَيْنَ القَصْرَيْنِ بالقاهرة المعِزِّيَّة، وذلك في يوم السبت السابع من جُمادَى الأولى(٢) سنةَ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ. وكتبه أحمد بن عبد الوهَّاب بن محمد البَكْرِيُّ التَّيْمِيُّ القُرَشِيُّ، عفا اللهُ عنه»(٣).

٥١- «بَلَغَ عليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ قراءةً من أصله في الثالث بالجامع الناصِريِّ بمصر»(٤).

٥٢- «بَلَغَ عبدُ الرَّحيمِ بنُ الحُسَيْنِ قراءةً على سيِّدنا قاضي القُضاةِ بَهاءِ الدِّين أبي البَقَاء»(٥).

٥٣- «بَلَغَ عليّ بن عثمان المارِدِيني قراءةً من أصله»(٦).

٥٤- «بَلَغَ أحمد الأُشْمُوني قراءةً على الإمام الشيخ زين الدين عبد الرحيم العراقي في ٧»(٧).

٥٥- «بَلَغَ أحمد بن عثمان الحنفي قراءةً في التاسع على الحافظ نُورِ الدِّينِ الهَيْثَمِيِّ»(٨).

---

(١) ٥٣و. الهامش اليسار.

(٢) معنى ذلك أن النُّوَيْرِيَّ كتب سَمَاعَيْنِ في يومٍ واحدٍ، فقد مرَّ قبل أسطُرٍ قليلةٍ سَماعٌ بخَطِّه في نفس هذا التاريخ، ولكنه كان بقراءةِ ابنِ سيِّد الناس اليَعْمُرِيِّ، أما هذا السَّماعُ فكانَ بقراءةِ علاء الدِّين المارِدِيني.

(٣) ٥٥ظ. الهامش اليمين.

(٤) ٥٥ظ. الهامش اليمين.

(٥) ٥٥ظ. الهامش اليمين.

(٦) ٥٦ظ. أقصى الهامش اليمين، على أطراف الورقة.

(٧) ٦٠ظ. الهامش اليمين من أعلى، على أطراف الورقة.

(٨) ٦١و. الهامش اليمين من أسفل، على أطراف الورقة.

٥٦- «بَلَغَ أحمد الأُشموني قراءةً مرَّةً ثانيةً»(١).

٥٧- «بَلَغَ السَّماعُ في الميعاد الخامس بقراءة محمد بن عبد الله بن ظَهِيرَة على الشيخ نَجْم الدِّين بن رَزِين بمصر»(٢).

٥٨- «بَلَغَ أحمد بن عثمان الحنفي قراءةً في ٢ على مُفْتي المسلمين أَقْضَى القُضاةِ نُورِ الدِّين عليّ القَرافيِّ الحنفيِّ»(٣).

٥٩- «بَلَغَ أحمد بن العراقي قراءةً على الشيخ علاءِ الدِّين خطيبِ ثَرْماءَ، وأبو المعالي عبد الله يَلْبُغَا السَّالِمِيُّ، وابنه أبو الخير، والجماعةُ سَماعًا في السابع»(٤).

٦٠- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً في السادس على جمال الدين بن علاء الدِّين الحنبلي، وسمع الجماعةُ خارجَ القاهرة»(٥).

٦١- «بَلَغْتُ قراءةً في المجلس السابع من أصْلِه بقلعة الجبَل بتاريخ يوم الاثنين خامسَ ربيعٍ الأوَّلِ من سنة خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ. كتبه أبو حَيَّان»(٦).

٦٢- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً على العلَّامة قاضِي القُضاةِ علاءِ الدِّين عليِّ بن محمود الحنبلي بمنزِلِه بالقاهرة»(٧).

٦٣- «بَلَغَ عليّ بن عثمان المارِدِيني قراءةً من أصله في الثالث بقلعة الجبَل المحروسة»(٨).

---

(١) ٦٢ظ. الهامش اليمين من أسفل، بخطٍّ مقلوب.

(٢) ٦٢ظ. الهامش اليمين من أسفل، بخطٍّ مقلوب.

(٣) ٦٣و. الهامش اليسار من أعلى.

(٤) ٦٤و. الهامش اليمين من أعلى، بخطٍّ مائل.

(٥) ٦٤و. الهامش اليمين من أعلى.

(٦) ٦٤ظ. الهامش اليمين من أعلى.

(٧) ٦٥و. الهامش اليمين من أعلى.

(٨) ٦٥و. الهامش اليمين من أعلى.

٦٤- «بَلَغْتُ قراءةً في الخامس بالبُسْتانِ الكَرِيمي. كتب محمد بن سيِّد الناس»[١].

٦٥- «بَلَغَ قراءةً بجامعِ الأزهر في سنة إحدى وعشرين وثماني مئة»[٢].

٦٦- «بَلَغْتُ قراءةً والجماعةُ سَماعًا على العلَّامة أبي الفضل عبد الرحيم العراقيِّ في ٦، وهو من باب «من أعطاه الله مِنْ غيرِ مسألةٍ» إلى هُنا. كتبه أحمد الأُشموني سنة ٧٨٧»[٣].

٦٧- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً بخانقاه شَيْخُون في سنة إحدى وعشرين وثماني مئة»[٤].

٦٨- «بَلَغَ أحمدُ بنُ عثمانَ الحنفيُّ قراءةً على الحافظ نُورِ الدِّينِ عليٍّ الهَيْثَمِيِّ في العاشر، وسمع الجماعةُ»[٥].

٦٩- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً على العالم العلَّامة قاضِي القُضاةِ علاءِ الدِّين عليِّ بن محمود الحنبليِّ بمنزِلِه بالقاهرة»[٦].

٧٠- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً على العلَّامة الحافظ الحُجَّة أَقْضَى القُضاةِ وليِّ الدِّين أبي زُرْعَةَ ابنِ العراقي الشافعي»[٧].

٧١- «بَلَغَ أحمد الأُشموني قراءةً والجماعةُ سَماعًا في ٧ سنة ٧٨٨»[٨].

---

(١) ٦٥و. الهامش اليمين.

(٢) ٦٦و. الهامش اليمين.

(٣) ٦٦ظ. الهامش الأسفل، بخطٍّ مائل.

(٤) ٦٧و. الهامش اليسار.

(٥) ٦٧ظ. الهامش اليمين.

(٦) ٦٩و. الهامش اليمين من أعلى.

(٧) ٦٩ظ. الهامش اليمين.

(٨) ٦٩ظ. الهامش الأسفل.

٧٢- «بَلَغَ أحمد الأُشموني قراءةً عليه في ٨»[١].

٧٣- «ثم بَلَغَ الشيخُ شهابُ الدِّين الأُشموني قراءةً عليَّ في المرَّة الثالثة»[٢].

٧٤- «بَلَغَ أحمد بن عثمان قراءةً بالزِّمَامِيَّة على العلَّامة الحافظ أقْضَى القُضاةِ وليِّ الدِّين أبي زُرْعَةَ الشافعيِّ»[٣].

٧٥- «بَلَغَ عبدُ الرحمنِ الفارَسْكُورِيُّ[٤] قراءةً في الثامن على الشيخ علاءِ الدِّين بنِ خَطِيبِ ثَرْمَاءَ، وأبو المعالي عبدُ الله السَّالميُّ، وابنُه أبو الخير، والجماعةُ سَماعًا»[٥].

٧٦- «بَلَغَ عليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ قراءةً من أصْلِه في الرابع بالجامع الناصِريِّ بمصر»[٦].

٧٧- «بَلَغَ أحمد بن العراقي قراءةً في ٨ على والده وابن الخشَّاب سنة ٧٧٨»[٧].

٧٨- «بَلَغَ عثمانُ بن إبراهيم البرماويُّ قِرَا[ءَةً] في ٧ على شيخِ الإسلامِ أبي الفَ[ـضْلِ] العراقيِّ عَوْدًا على بَدْءٍ... فسَمِعَهُ... وآخَرُونَ»[٨].

٧٩- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً في ٧ على مُفْتي المسلمين أقْضَى القُضاة نُورِ

---

(١) ٧٠و. الهامش الأعلى.

(٢) ٧٠و. الهامش اليسار من أعلى.

(٣) ٧١ظ. الهامش اليمين.

(٤) عبدُ الرَّحْمَنِ الفَارَسْكُورِيُّ: زَيْنُ الدِّين أبو المعالي عبد الرحمن بن عليّ بن خَلَف الفارَسْكُورِي المصريّ، أحَدُ فُضَلاءِ الشَّافِعِيَّة، كان مُدرِّسًا في المدرسة المنصورية التي أنشأها المنصور قلاوون، قال عنه ابنُ حجر: «وكانَ يَوَدُّنِي وأَوَدُّهُ، وسَمِعْتُ بِقِراءَتِه وسَمِعَ بِقِراءَتِي». مات في سنة ٨٠٨هـ. إنباء الغُمْر: ٢/ ٣٣٨ - ٣٣٩، والمنهل الصافي: ٧/ ١٩٤ - ١٩٥، والدليل الشافي: ١/ ٤٠٢.

(٥) ٧١ظ. الهامش الأسفل.

(٦) ٧٢و. الهامش اليمين من أسفل.

(٧) ٧٣و. الهامش الأسفل.

(٨) ٧٣و. الهامش اليسار من أسفل. وما بين معقوفتين ضاع مع أطراف النُّسْخَة.

الدِّين عليٍّ القَرافيِّ الحنفيِّ»[١].

٨٠- «بَلَغَ السَّماعُ في السادس بقراءةِ محمد بن عبد الله بن ظَهِيرَة على الشيخ نَجْم الدِّين بن رَزِين بمصر وسَمِعُ الجماعةُ»[٢].

٨١- «بَلَغْتُ قراءةً مِنْ أصْلِه بقلعةِ الجبَلِ في المجلس التاسع يوم الأربعاء سابعَ ربيعٍ الأوَّلِ سنةَ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ. كتبه أبو حَيَّان»[٣].

٨٢- «بَلَغَ عليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ قراءةً من أصْلِه في الخامس بالجامع الناصِريِّ بمصر»[٤].

٨٣- «بَلَغَ أحمدُ بنُ عثمانَ بنِ الكُلُوتَاتِي بخانقاه شَيْخُو»[٥].

٨٤- «بَلَغْتُ قراءةً في السادس بالبُسْتانِ الكَرِيمِيِّ. وكَتَبَ محمدُ بنُ محمدِ بنِ سيِّدِ الناسِ اليَعْمُرِيُّ، ولله الحمدُ والمِنَّةُ»[٦].

٨٥- «بَلَغَ أحمدُ بنُ الكُلُوتَاتِي قراءةً في الثامن خارج القاهرة على الشيخ جمال الدين عبد الله بن علاء الدين الحنبلي، وسمع الجماعة»[٧].

٨٦- «بَلَغْتُ قراءةً من الأصل المسموع منه في الخامس. كتبه أحمدُ بنُ أبي الفَرَج»[٨].

٨٧- «بَلَغَ أحمدُ بنُ الكُلُوتَاتِي قراءةً على العلَّامة الحافظ الحُجَّة أقْضَى القُضاةِ وليِّ

---

(١) ٧٣و. الهامش الأسفل.

(٢) ٧٥ظ. الهامش الأسفل.

(٣) ٨٧و. الهامش اليسار.

(٤) ٨٧ظ. الهامش اليمين.

(٥) ٨٧ظ. الهامش اليمين.

(٦) ٨٨ظ. الهامش اليمين من أعلى.

(٧) ٨٨ظ. الهامش اليمين من أعلى.

(٨) ٨٨ظ. الهامش الأعلى.

الدِّين أبي زُرْعَةَ بن العراقيِّ الشافعيِّ سنةَ تسعٍ وثماني مئة»[١].

٨٨- «بَلَغْتُ سَماعًا في المجلس السَّادس بقراءةِ الشيخ علاءِ الدِّين ابن المارِدِيني بالمدرسة المنصورية بخُطٍّ بَيْنَ القَصْرَيْنِ بالقاهرة المعِزِّيَّة، وذلك في يوم الاثنين التاسع من جُمادَى الأُولَى سنةَ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ. وكتب أحمدُ بنُ عبدِ الوهَّاب بن محمد البكريُّ التيميُّ القرشيُّ، عُرِفَ بالنُّوَيْرِيِّ»[٢].

٨٩- «بَلَغْتُ قراءةً في السابع بالبُسْتانِ الكَرِيميِّ، ولله الحمدُ. كتب محمد بن محمد بن سيِّد الناس أبو الفتح اليَعْمُرِيُّ»[٣].

٩٠- «بَلَغَ أحمد بن الكُلُوتَاتِي قراءةً في التاسع خارجَ القاهرةِ على الشيخ جمالِ الدين ابنِ علاءِ الدِّين الحنبليِّ، وسَمِعَ الجماعةُ»[٤].

٩١- «بَلَغْتُ قراءةً مِنْ أصْلِه بقلعةِ الجبَلِ في المجلس العاشر يوم الخميس من ربيع الأول سنةَ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ. كتبه أبو حَيَّان»[٥].

٩٢- «بَلَغَ عبدُ الرحمنِ الفارَسْكُورِيُّ قراءةً في الحادي عشر على الشَّيْخ علاءِ الدِّين ابنِ خَطِيبِ ثَرْماءَ، وأبو المعالي عبدُ الله السَّالِمِيُّ، وابنُه أبو الخيرِ، والجماعةُ سَماعًا»[٦].

٩٣- «بَلَغْتُ سَماعًا في المجلسِ السَّابعِ بقراءةِ الشيخ تقيِّ الدِّين السُّبْكِيِّ[٧] بالمدرسة

---

(١) ٩٣ظ. الهامش اليمين من أسفل، بخطٍّ مقلوب.

(٢) ٩٣ظ. الهامش اليمين من أعلى.

(٣) ٩٦و. الهامش اليسار من أعلى، بخطٍّ مقلوب.

(٤) ٩٦و. الهامش اليسار.

(٥) ٩٧و. الهامش اليسار من أعلى.

(٦) ١٠١ظ. الهامش اليمين من أعلى.

(٧) تقيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: أبو الحَسَن عليُّ بنُ عبدِ الكافي بنِ عليٍّ، الشافعيُّ، توفي سنة ٧٥٦هـ. الدرر الكامنة: ٣/ ٦٣ - ٧١، وشذَرات الذهب: ٨/ ٣٠٨ - ٣١٠.

المنصورية بخُطِّ بَيْنَ القَصْرَيْنِ بالقاهرة المعِزِّيَّة، وذلك في يوم الثلاثاءِ العاشر من جُمادَى الأولَى سنةَ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ. وكَتَبَه أحمدُ بنُ عبدِ الوهَّاب بنِ محمَّدٍ البَكْرِيُّ التَّيْمِيُّ القُرَشِيُّ، عفَا اللهُ عنه»(١).

٩٤- «بَلَغَ أحمدُ بنُ أبي الفَرَج قراءةً مِنْ أصْلِ هذه النُّسْخَةِ، غفر اللهُ لمالِكِها، وذلكَ في الميعادِ السَّادِسِ، ولله الحمدُ والمنَّة»(٢).

٩٥- «بَلَغَ عثمانُ بنُ إبراهيمَ البِرْمَاوِيُّ قراءةً في ٨ على حافظِ العصرِ شيخِ الإسلامِ أبي الفضل العراقيِّ بالمدرسة الزِّمَامِيَّة، فسَمِعَهُ جماعةٌ»(٣).

٩٦- «بَلَغَ عبدُ الرحمنِ الفارَسْكُورِيُّ قراءةً في السابع عشر على الشَّيْخ علاءِ الدِّين ابنِ خَطِيبِ ثَرْماءَ(٤)، وأبو المعالي عبدُ الله السَّالِمِيُّ، وابنُه أبو الخيرِ محمَّدٌ، والجماعةُ سَماعًا»(٥).

٩٧- «بَلَغْتُ قراءةً في هذه النُّسْخَةِ على شَيْخِنا الشَّيْخِ الإمامِ العلَّامةِ الحافظِ بهاءِ الدِّينِ عبدِ الله بنِ محمَّدِ بنِ أبِي بَكْرِ بنِ خَلِيلٍ المكيِّ القُرَشِيِّ العُثْمانيِّ الشافعيِّ(٦)، بِخَلْوَتِه

---

(١) ١٠٨ و. الهامش اليسار.

(٢) ١١٢ و. الهامش اليسار من أسفل.

(٣) ١١٨ و. الهامش اليسار.

(٤) كتب عبدُ الرحمنِ الفارسكوريُّ «ثرما»، بالمثلَّثة، وكان يكتُبُها من قبلُ مهملةً من النُّقَط. وهي في «شذَرات الذهب» في ترجمة علاء الدين ابن خطيب ثَرْمَاء: «ترما»، بالمُثنَّاةِ الفوقيَّة، مقصورةً، وهي هُنا أيضًا في جميع البلاغات والسَّماعات مقصورة، ولعَلَّهُم اعتادوا قديمًا على نُطْقِها مقصورةً، أوْ أنَّ قَصْرَها ناتِجٌ عن النُّسَّاخ الذين يتركون الهمزةَ في آخرِ الكلمة.

(٥) ١٥٣ و. الهامش اليسار من أسفل مع جزءٍ من الهامش الأسفل.

(٦) بَهاءُ الدِّينِ ابنُ خليل: الإمامُ بهاءُ الدِّينِ أبو محمَّدٍ عبدُ الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل القُرَشِيُّ المكِّيُّ العُثْمانيُّ - نسبةً إلى عُثمانَ بنِ عفَّانَ، رضي اللهُ عنه - الشافعيُّ، المقرئُ المحدِّث، كان يُؤثِرُ الإنقطاعَ والخُمُولَ، قال عنه ابنُ الملَقِّن (ت ٨٠٤هـ): «أعادَ بتدريسِ القلعةِ والمنصوريةِ في الحديثِ، وغيرِهما». وقال عنه الحافظُ ابنُ حجر: «نزيلُ الجامعِ الحاكِمِيِّ بالقاهرة.. وانقطعَ في خَلْوَةٍ بسَطْحِ الجامعِ الحاكِمِيِّ». توفي سنة ٧٧٧هـ. أعيان العصر: ٢/ ٧٢٠ - ٧٢١، وطبقات الأولياء: ص ٥٥٧، وإنباء الغُمْر: ١/ ١١٤ - ١١٥، والدرر الكامنة: ٢/ ١٧٧.

بسَطْحِ جامعِ الحاكمِ[١]، مِنْ «وُجُوبِ الزَّكاةِ» إلى آخِرِ هذا الكُرَّاسِ في مجالسَ كثيرةٍ آخِرُها يَوْمُ الخميسِ التاسعُ من شهرِ صَفَرٍ سنةَ سِتٍّ وسِتِّينَ وسَبْعِ مئةٍ. وكَتَبَهُ محمَّد بن عُمَر الشَّرابِيشِي[٢]»[٣].

٩٨- «بَلَغْتُ سَماعًا في المجلس السادس عشر على العلَّامة إبراهيم الشامي[٤] بقراءةِ شهابِ الدِّين أحمد بن السَّمْسَار[٥]، وابني محمَّد وآخرون، في سَلْخ رجب لسنة ٧٩٨. كتبه عبدُ الله يَلْبُغَا السَّالِمِيُّ... الحنفيُّ الملَكِيُّ الظاهريُّ»[٦].

٩٩- «بَلَغْتُ سَماعًا على العلَّامة إبراهيم الشامي بقراءةِ شهابِ الدِّين أحمد بن السَّمْسَار، وابني محمَّد وآخرون، في شعبانَ سنة ٧٩٨. كتبه يَلْبُغَا السَّالِمِيُّ... الحنفيُّ»[٧].

---

(١) **جامع الحاكم**: أسَّسَه العزيزُ بالله نِزَار (ت ٣٨٦هـ) بن المعِزِّ لدين الله مَعَدّ (ت ٣٦٥هـ)، ثم أكمله ابنُه الحاكمُ بأمر الله (ت ٤١١هـ)، وهو ثاني جامع بُنِي بالقاهرة بعد الجامع الأزهر. وفي عام ٧٠٣هـ جدَّدَه الأميرُ رُكْنُ الدِّين بَيْبَرْسُ الجاشْنكِيرُ (ت ٧٠٩هـ)، ورَتَّبَ فيه دروسًا أربعةً لإقراء الفقه على مذاهب الأئمَّة الأربعة، ودَرْسًا لإقراءِ الحديثِ النبويِّ، وكان لكُلِّ دَرْسٍ مُدَرِّسٌ وعِدَّةٌ كثيرةٌ من الطلبة. وكان فيه أيضًا دَرْسٌ للنَّحْو ودَرْسٌ للقراءات ودُرُوسٌ أخرَى. وكان الذي رُتِّبَ لدَرْسِ الحديثِ الحافظُ سعدُ الدِّين مسعود الحارِثيُّ (ت ٧١١هـ)، ولدَرْسِ النَّحْوِ أثيرُ الدِّين أبو حَيَّان (ت ٧٤٥هـ). تعرَّض جامعُ الحاكم للتخريب عدَّةَ مرَّاتٍ، وكان مهجورًا، إلى أن قامت طائفةُ البُهْرَة - من الشيعة الإسماعيلية - بإعادة بنائِه وتجديدِه وافتُتِحَ للصلاة في عام ١٩٨٠م. المواعظ والاعتبار: ٤/ ١/ ١٠٧ - ١٢٦ وهوامشها.

(٢) محمَّد بن عُمَر الشَّرابِيشِي: تاج الدين أبو الفتح محمد بن عمر بن أبي بكر بن محمد الشَّرابِيشِي، توفي سنة ٨٣٩هـ. إنباء الغُمْر: ٤/ ٣٥، والضوء اللامع: ٨/ ٢٤١ - ٢٤٢، وشذَرات الذهب: ٩/ ٣٣٨.

(٣) ١٧٧ظ. الهامش اليمين من أسفل.

(٤) إبراهيم الشامي: هو البرهان الشامي (ت ٨٠٠هـ)، سبقتْ ترجمتُه.

(٥) شهاب الدِّين أحمد بن السِّمْسَار: أحمد بن صلاح بن محمد، المعروف بابنِ السِّمْسَار. ذكرَ ابنُ حجر أنه «لازَمَ السَّالِمِيَّ فقرأ له بنَفْسِه على جمعٍ من الشُّيوخ عدَّةً من الكُتُب». توفي سنة ٨٤٠هـ. إنباء الغُمْر: ٤/ ٥٤ - ٥٥.

(٦) ٢٢٢و. الهامش اليسار.

(٧) ٢٥٥و. الهامش اليسار.

١٠٠- «بَلَغْتُ قراءةً في المجلس المُوفِي عشرينَ بالبُسْتانِ. كتبه محمَّدُ بنُ سيِّدِ الناسِ أبو الفتح اليَعْمُرِيُّ، ولله الحمدُ والمنَّة»[(١)].

١٠١- «بَلَغَ عبدُ الرحمنِ الفارَسْكُورِيُّ قراءةً في الحادي والثلاثين على الشَّيْخ علاءِ الدِّين ابنِ خَطِيبِ ثَرْماءَ[(٢)]، وأبو المعالي يَلْبُغَا السَّالِمِيُّ، وابنُه أبو الخيرِ محمَّدٌ، والجماعةُ سَماعًا»[(٣)].

١٠٢- «بَلَغَ أحمدُ بنُ العراقي قراءةً في ٣١ على والدِه وابنِ الخشَّاب»[(٤)].

١٠٣- «بَلَغَ أحمد بن منصور[(٥)] قراءةً في المرَّةِ الثالثةِ على الشيخِ الإمامِ العلاَّمةِ زَيْنِ الدِّين عبدِ الرَّحِيمِ العراقيِّ، أَحْسَنَ اللهُ إليه في الدُّنْيا والآخِرَة، في اثنينِ وأربعينَ مجلسًا آخِرُها يومُ الاثنينِ سابعَ عشرينَ رمضانَ سنةَ خمسٍ وثمانينَ وسبعِ مئةٍ بقلعةِ الجبَلِ المحروسةِ بالجامعِ، والحمدُ لله وَحْدَه»[(٦)].

١٠٤- «بَلَغَ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ منصورٍ الأشمونيُّ الحنفيُّ [قِرَا]ءَةً في المرَّةِ الخامسةِ على الحافظِ الإمامِ العلاَّمةِ أبي الفضلِ العراقيِّ [في] ستَّةٍ وثلاثينَ مجلسًا آخِرُها يَوْمُ الخميسِ سنةَ ستٍّ وثمانينَ وسبعِ مئةٍ. أحمد الأُشموني»[(٧)].

١٠٥- «بَلَغَ أحمدُ الأُشموني قراءةً والجماعةُ في المرَّةِ السادسةِ[(٨)] على العلاَّمة الحافظِ

---

(١) ٢٦٣و. الهامش اليسار من أعلى.

(٢) كتب عبدُ الرحمن الفارسكوريُّ «ثرما»، بالمثلَّثة، وكثيرًا ما يكتُبُها مهملةً من النُّقَط.

(٣) ٢٦٣و. الهامش اليسار.

(٤) ٢٦٣ظ. الهامش اليمين.

(٥) هو أحمد الأشموني الذي تكرَّرَتْ بلاغاتُه مِرارًا. وأكثرُ بلاغاتِه باسْمِ (أحمد الأشموني)، ونادرًا ما يقولُ (أحمد بن منصور)، أو (أحمد بن منصور الأشموني)، أو (أحمد بن محمد بن منصور الأُشموني).

(٦) ٢٩٦و. الهامش الأعلى، بخطٍّ مقلوب.

(٧) ٢٩٦و. الهامش الأعلى. والحروفُ التي بينَ معقوفتينِ ضاعتْ مِنْ أطرافِ النُّسْخَة.

(٨) يُثبِتُ هذا البلاغُ أنَّ أحمد الأشموني (ت ٨٠٩هـ)، قد قرأ صحيحَ البخاريِّ ستَّ مرَّاتٍ على الحافظِ زَيْنِ الدِّينِ العراقيِّ (ت ٨٠٦هـ).

أبي الفضل زَيْنِ الدِّينِ عبدِ الرَّحِيمِ بنِ الحُسَيْنِ العراقيِّ [في] واحدٍ وثلاثينَ مجلِسًا سنةَ ٧٨٧»[١].

١٠٦- «بَلَغَ أحمدُ بنُ عثمانَ ابن الكُلُوتَاتِي الحنفيُّ قراءةً لجميعِ الكِتابِ على شيخِ الإسلامِ الحافظِ زَيْنِ الدِّينِ العراقيِّ»[٢].

١٠٧- «وبَلَغْتُ قراءةً في المجلس الثالث والعشرين بالبُسْتانِ الكَرِيميِّ في تاسعِ عِشْرِي ربيعٍ الآخِرِ سنةَ خمسَ عشْرةَ على الشيخينِ[٣]، ولله الحمدُ. ثم بَلَغْتُ قراءةً في المرَّة الثانية على الشيخ أبي العبَّاس ابنِ الشِّحْنَةِ[٤] خاصَّةً في المجلس الحادي والعشرين في ثالث رمضانَ سنةَ ثلاثٍ وعشرين وسبعِ مئةٍ بالقلعة. وكتب محمد بن محمد بن سيِّد الناس أبو الفتح اليَعْمُرِيُّ. الحمدُ لله وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِه وسلَّم تسليمًا»[٥].

١٠٨- «بَلَغْتُ قراءةً من أصْلِه في المجلس الثامن عشر بالْـ[ـجامعِ] الناصريِّ بمصرَ المحروسةِ في السادس عشر من جُما[دَى] الآخِرة عام خمسة عشر وسبع مئة. ثم بلغتُ قراءةً من أصله في المجلس الثامن عشر أيضًا بقلعةِ الـ[ـجَبَلِ] المحروسةِ في السادس من شهر رجب من العام المذْ[كُورِ]. كتبه عليُّ بنُ عثمانَ المارِدِينيُّ حامِدًا لله ومُصلِّيًا»[٦].

---

(١) ٢٩٦و. الهامش الأعلى.

(٢) ٢٩٦و. الهامش الأسفل.

(٣) أحَدُ هذين الشيخينِ المسْنِدُ الرَّحَلَةُ ابنُ الشِّحْنَة (ت ٧٣٠هـ)، الآتيةُ ترجمتُه، والآخَرُ سِتُّ الوُزَراءِ وَزِيرَةُ بنتُ عُمَرَ، أمُّ عبدِ الله (ت ٧١٦هـ)، وقد استفدتُ هذا مِنْ سَنَدِ النُّوَيْرِيِّ المذكورِ في أوَّلِ النُّسْخَة. وقد أفادَنا هذا «البَلاغُ» أنَّ ابنَ الشِّحْنَة وسِتَّ الوُزَراءِ وَزِيرَةَ حدَّثا بالجامع الصحيح في مكانٍ آخَرَ غيرِ المدرسة المنصورية – التي وردتْ في سَماعِ النُّوَيْرِيِّ في أوَّلِ النُّسْخَة وفي كثيرٍ من البلاغاتِ في هوامِشِها – وفي العام نفسِه أيضًا، وهو عام ٧١٥هـ.

(٤) أبو العبَّاس ابن الشِّحْنَة: هو أحمد بن نعمة بن حسن البقاعي الدمشقي، المعروف بابن الشِّحْنَة، حدَّث بصحيحِ البُخارِيِّ بِضْعًا وسبعينَ مرَّةً بالقاهرةِ وحَماةَ وبعلبكَّ وحمص وغيرِها. توفي سنة ٧٣٠هـ. وقد جاوز المئة. أعيان العصر: ١/ ٤٠٥ – ٤٠٧، الدليل الشافي: ١/ ٩٤.

(٥) ٢٩٦و. الهامش اليسار.

(٦) ٢٩٦و. الهامش اليسار. والحروفُ التي بينَ معقوفتينِ ضاعتْ حينَ قُصَّتْ أطرافُ النُّسْخَة.

١٠٩ - «بَلَغْتُ سَماعًا في المجلسِ الحادِي والعشرينَ على الشيخينِ[١] بقراءةِ الشيخ فَتْحِ الدِّينِ أبي الفتحِ بنِ سَيِّدِ الناسِ اليَعْمُرِيِّ بالمدرسةِ المنصوريةِ بخُطِّ بَيْنَ القَصْرَيْنِ بالقاهرة المعِزِّيَّة، وذلك في يوم الثلاثاءِ الرابعَ والعشرينَ من جُمادَى الأولَى سنةَ خمسَ عشْرةَ وسبعِ مئةٍ. وكَتَبَ أحمدُ بنُ عبدِ الوهَّاب بنِ محمَّدٍ البَكْرِيُّ التَّيْمِيُّ القُرَشِيُّ، عفَا اللهُ عنه»[٢].

١١٠ - «بَلَغْتُ قراءةً لجميع الصحيح على الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل العراقيِّ في أحدٍ وعشرينَ مجلِسًا، في ثاني عِشْرِي رمضانَ المعظَّمِ... سنة ٧٩٩ وأجازَ. كتبه عثمانُ بنُ إبراهيمَ بنِ أحمدَ البِرْمَاوِيُّ»[٣].

١١١ - «بَلَغْتُ قراءةً مِنْ أصْلِه وهو المجَرَّدُ من العلامات، في الميعاد التاسعِ والعشرينَ يَوْمَ الثلاثاءِ لِثَلَاثٍ بَقِينَ مِنْ ربيعٍ الأوَّلِ سنةَ خمسَ عشرةَ وسبعِ مئةٍ. كتبه أبو حيَّان»[٤].

١١٢ - «الحمدُ لله وَحْدَهُ، قرأتُ جميعَ صحيحِ البُخارِيِّ على مَشايخي العُلَماءِ: الشيخِ سِراجِ الدِّينِ ابنِ المُلَقِّن[٥]، والشيخِ بُرْهانِ الدِّينِ الأبْنَاسِيِّ[٦]، والشيخِ زَيْنِ الدِّينِ

---

(١) يُؤكِّدُ هذا السَّماعُ ما ذهبْنا إليه مِنْ أنَّ المرادَ بالشيخينِ المسْنِدان المعَمَّران ابنُ الشِّحْنَة (ت ٧٣٠هـ) وستُّ الوُزَراءِ وَزِيرَةُ (ت ٧١٦هـ)، فكاتبُ هذا «البلاغ» هو النُّوَيْرِيُّ نفْسُه، وتاريخُه هو تاريخُ السَّنَدِ المذكورِ في بدايةِ النُّسْخَة. كما يُوضِّحُ أنَّ مجالسَ سَماعِ «الجامع الصحيح» التي سَمِعَها النُّوَيْرِيُّ وابنُ سيِّدِ الناس كانت واحدًا وعشرين مجلسًا. ويُستَفادُ هذا من البلاغاتِ والسَّماعاتِ المذكورةِ في آخِرِ النُّسْخَة.

(٢) ٢٩٦و. الهامش اليسار من أعلى.

(٣) ٢٩٦و. الهامش اليسار من أعلى.

(٤) ٢٩٦و. الهامش اليسار.

(٥) سِراجُ الدِّينِ ابنُ المُلَقِّن: أبو حَفْص عُمَرُ بن عليّ بن أحمد، الأنصاريُّ الأندلسيُّ ثمَّ المصريُّ، المعروفُ بابْنِ المُلَقِّن، توفي سنة ٨٠٤هـ. إنباء الغُمْر: ٢/ ٢١٦ - ٢١٩، والضوء اللامع: ٦/ ١٠٠ - ١٠٥، وشذَرات الذهب: ٩/ ٧١ - ٧٣.

(٦) بُرْهانُ الدِّينِ الأبْنَاسِيُّ: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهانُ الدين أبو إسحاق وأبو محمَّد الأبْنَاسِيُّ المصريُّ الشافعيُّ، أحدُ أعيانِ شيوخ الشافعية بالقاهرة. وَلِيَ مَشْيَخَةَ سعيدِ السُّعَداءِ مُدَّةً، وكان أكثرُ فضلاءِ الطلبةِ بالقاهرة من تلامذتِه، وكان أبَرَّ مشايخِ مصرَ بالطلبة، توفي سنة ٨٠٢هـ. إنباء الغُمْر: ٢/ ١١٢، والضوء اللامع: ١/ ١٧٢ - ١٧٥، وشذَرات الذهب: ٩/ ١٢، ٢٧.

العراقيِّ، وقاضي القُضاةِ عمادِ الدِّينِ الكَرَكِيِّ الشافعيِّ[١]، وقاضي القُضاةِ شَمْسِ الدِّينِ ابنِ الدَّيْرِي الحنفيِّ[٢]، وقاضي القُضاةِ جلالِ الدِّينِ البُلْقِينِيِّ[٣]، وقاضي القُضاةِ علاءِ الدِّين ابن مُغْلِي الحنبليِّ. وسَمِعْتُه على الشيخ سراجِ الدِّينِ البُلْقِينِيِّ[٤]، وقرأتُ أكثَرَهُ على الشيخ نُورِ الدِّينِ الهَيْثَمِيِّ، وقرأتُ مِنْ أوَّلِه إلى تفسيرِ سُورَةِ مَرْيَمَ، ومِنْ كتابِ اللِّباسِ إلى آخِرِ الكتابِ على شَيْخِي شَيْخِ الإسلامِ حافظِ العَصْرِ وَلِيِّ الدِّينِ ابنِ العراقيِّ، وقرأتُه عَوْدًا على بَدْءٍ على الشيخِ شَمْسِ الدِّينِ الغَزَّاقِيِّ[٥]، وكذا على الشيخِ شَمْسِ الدِّينِ البُوصِيرِيِّ، وقرأتُه على مَشايخَ مُسْنِدِينَ، وسَمِعْتُه أيضًا على مَشايخَ مُسْنِدِينَ، يَكْثُرُ تَعْدادُهُمْ؛ ما يَنِيفُ على أربعينَ شَيْخًا[٦]، وكَتَبَ لي به جماعةٌ مِنْ مَشايخِ الشَّامِ؛ خمسةَ عشرَ شَيْخًا، ولله الحمْدُ والمِنَّةُ. وكَتَبَ العبدُ الفقيرُ إلى ربِّه الرَّاجِي عَفْوَهُ ومَغْفِرَتَهُ أحمدُ بنُ عُثْمانَ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ الحنفيُّ، الشهيرُ بِابْنِ الكُلُوتَاتِيِّ، سامَحَهُ اللهُ وغَفَرَ له ولِوَالِدَيْهِ ولِمَشَايِخِه ولجميعِ المسلمين، اللَّهُمَّ صَلِّ علَى سَيِّدِ خَلْقِهِ محمَّدٍ وآلِه...»[٧].

---

(١) عمادِ الدِّينِ الكَرَكِي: أحمد بن عيسى بن موسى، أبو عيسى، قاضي القُضاة، توفي سنة ٨٠١هـ. إنباء الغُمْر: ٢/ ٦٠ - ٦٢، والمنهل الصافي: ٢/ ٥٤ - ٥٥، والضوء اللامع: ٢/ ٦٠ - ٦١.

(٢) شَمْسِ الدِّينِ ابنِ الدَّيْرِي: محمد بن سعد بن محمد بن عبد الله، المقدسي الحنفي، توفي سنة ٨٢٧هـ. إنباء الغُمْر: ٣/ ٣٣٩ - ٣٤٠، والضوء اللامع: ٨/ ٨٨ - ٩٠، وشذَرات الذهب: ٩/ ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣) جلالُ الدِّين البُلْقِينِيُّ: عبد الرحمن بن عُمَر بن رسْلان بن نصير، قاضي القضاة، جلالُ الدِّين أبو الفَضْل ابنُ شيخِ الإسلام سِراجِ الدِّين، البُلْقِينِيُّ الشافعيُّ. توفي سنة ٨٢٤هـ. إنباء الغُمْر: ٣/ ٢٥٩ - ٢٦٠، المنهل الصافي: ٧/ ١٩٧ - ٢٠٣، والضوء اللامع: ٤/ ١٠٦ - ١١٣.

(٤) سراجُ الدِّين البُلْقِينِيُّ: عُمَر بن رسْلان بن نصير، قاضي القضاة، سراج الدِّين أبو حَفْص. توفي سنة ٨٠٥هـ. إنباء الغُمْر: ٢/ ٢٤٥ - ٢٤٧، والضوء اللامع: ٦/ ٨٥ - ٩٠، وشذَرات الذهب: ٩/ ٨٠ - ٨١.

(٥) شمسُ الدِّين الغَزَّاقِي: محمد بن أحمد بن خليل، شمسُ الدِّين الغَزَّاقِي، توفي سنة ٨١٦هـ. إنباء الغُمْر: ٣/ ٣١، والضوء اللامع: ٦/ ٣٠٧ - ٣٠٨، وشذَرات الذهب: ٩/ ١٨١.

(٦) كُتِبَ في الهامش اليمين من الورقة مُقابِلَ هذه الجملةِ: «تَكَمَّلُوا على خَمْسَ[ـةٍ و] خمسينَ شَيْخًا».

(٧) ٢٩٨ظ. متن الصفحة من أسفل.

هذه البَلاغاتُ بالقراءة أو السَّماعِ كلُّها لا تُمثِّلُ إلا جُزْءًا قليلًا من البَلاغاتِ التي تَزْخَرُ بها هذه النُّسْخَةُ من «الجامع الصحيح»، مما يَدُلُّ على اعتناء أهلِ الحديثِ بها، والمتتبِّعُ لهذه البَلاغاتِ يستطيعُ أن يعرِفَ أين كانت هذه النُّسْخَةُ في مصر، منذُ كتبها النُّوَيْرِيُّ، رحمه الله، ويستطيعُ كذلك أن يتبيَّنَ الذين كانوا في مجالسِ السَّماعِ معًا، ومتى سَمِعُوا «الجامع الصحيح»، وعلى مَنْ سَمِعُوه، وأينَ سَمِعُوه، ويستطيعُ أن يعرف عددَ المجالسِ التي سَمِعُوا «الجامع الصحيح» فيها. ويتعرَّفَ من خلال هذه البَلاغاتِ على كثيرينَ من أهل الحديث، رُبَّما لم يُذكَرْ بعضُهم في كُتُب التراجِم، كما أنها تُبيِّنُ كثيرينَ من المشايخ الذين تَصَدَّرُوا للتحديث، وكثيرينَ من التلاميذ الذين تَلَقَّوْا عنهم بعضَ الكُتُبِ المسْنَدَةِ، مما أخَلَّتْ ببَعْضِه كُتُبُ التراجِم.

وتُبيِّنُ لنا هذه البلاغاتُ والسَّماعاتُ مَدَى تبجيلِ طلبةِ الحديثِ لشُيوخِهم، ومَدَى أدَبِهم معهم حين يكتُبُون أسماءَهم في البلاغ أو السَّماع، فكَمَا أنَّ طالبَ الحديثِ مُطالَبٌ أنْ يُعَظِّمَ شَيْخَهُ في خِطابِه، وأنْ يُكَنِّيَهُ إذا تكلَّم معه ولا يُسَمِّيه[1]، فأَوْلَى به أنْ يفعَلَ هذا حينَ يتحَدَّثُ عنه أو يَكْتُبُ عنه بَلاغًا أو سَماعًا أو يَذْكُرُه في كتابٍ له، أو غيرِ ذلك. وفي أدبِ الطالبِ مع شَيْخِه وفي تعظيمِه له جمالٌ في النَّفْس وفي السُّلُوك وفي الخُلُق، وأيُّ جمالٍ!

أكادُ أرَى النُّوَيْرِيَّ وابنَ سيِّدِ الناسِ وأبا حيَّانَ والحافظَ العراقيَّ ووَلَدَهُ الحافظَ وليَّ الدِّينِ العراقيَّ، وكلَّ مَنْ له بلاغاتٌ وسَماعاتٌ في هوامشِ هذه النُّسْخَةِ، – أكادُ أراهم بعَيْنِ قلبي ينظرون إليها بعدما تقدَّم بهم العمرُ، وصارُوا شُيُوخًا يُتَلَقَّى عليهمُ العِلْمُ، وهم يتأمَّلُون هذه البلاغاتِ والسَّماعاتِ ويتَذَكَّرُونَ أيَّامَ الطَّلَبِ، ويتذَكَّرُونَ المجالسَ التي قرؤوا أو سمعوا فيها «الجامعَ الصَّحِيحَ»، ويعُودُونَ بخَيالِهِم إلى

(١) قال السَّمْعَانِيُّ (ت ٥٦٢هـ) في معرِض حديثه عن آداب طالب الحديث مع شيخِه في مجالس الاستملاء: «وإذا خاطبَ الطالبُ المُمْلِيَ أو راجَعَه في شيءٍ عظَّمَه في خطابِه، مثل أنْ يقولَ له: أيها الأستاذُ أو أيها العالمُ أو أيها الحافظُ، ونحو ذلك.. ويُكَنِّيهِ في خِطابِه ولا يُسَمِّيه». أدب الإملاء والاستملاء: ص ١٥٤ – ١٥٥.

لحظاتِ التَّلَقِّي ومُتْعَةِ القراءة على الشَّيْخ، ومتعةِ الإجازةِ بُعَيْدَ الحصولِ عليها مباشرةً.

وأخيرًا أقولُ مِنْ دُونِ أدْنَى مُبالغةٍ: إنَّ دراسةَ هذه النُّسْخَةِ، ودراسةَ بلاغاتِ القراءةِ والسَّماعِ التي في هوامِشِها تحتاجُ إلى كتابٍ كبيرٍ، ولا يَكْفِيها هذا البحثُ المتواضِع.

واللهُ تعالى هو المرْجُوُّ أنْ يجعَلَ هذا البحثَ خالصًا لوَجْهِه الكريم، ومُقَرِّبًا إليه وإلى شفاعةِ نبيِّهِ محمَّدٍ ﷺ يَوْمَ الدِّين، إنه سبحانه أكْرَمُ الأكرَمِين، وغايةُ الرَّاجِينَ والسَّائِلِين.

صفحةُ الغِلاف من (الجامع الصحيح) بخطِّ الشِّهاب النُّوَيْرِيِّ، ويظهَرُ التملُّكُ في الزاوية اليُسْرَىٰ مِنْ أعلىٰ.

بداية فهرس (الجامع الصحيح) للإمام البُخارِيِّ بخطِّ الشِّهابِ النُّوَيْرِيِّ.

وَجْهُ الورقة ٢٩٦، وفيه تاريخُ انتهاءِ النَّسْخ، وكثيرٌ من السَّماعاتِ التي تُبيِّنُ انتهاءَ السَّماع، ويُقرأُ فيه سَماعاتُ أبي حَيَّان النَّحْوِيِّ، وابنِ سيِّدِ الناس، وأحمدَ الأُشْمُونِيِّ، وعليِّ بن عثمانَ المارِدِينيِّ، وغيرِهم، بخَطِّ كلِّ واحدٍ منهم.

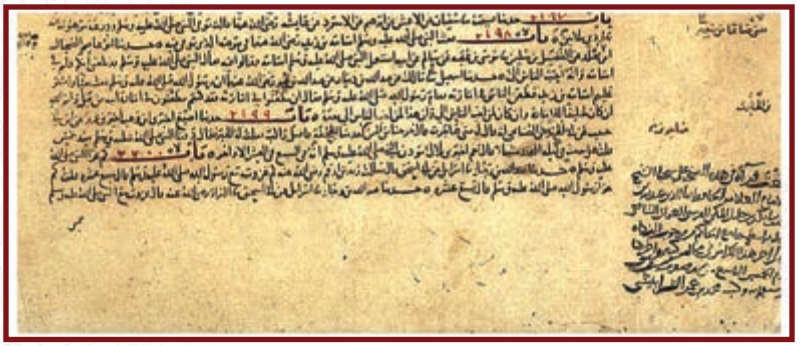

جزءٌ من ظهرِ الورقة ١٧٧، وفيه بلاغٌ بخطِّ محمد بن عمر الشَّرابيشِي (ت ٨٣٩هـ)، يذكُر فيه أنه بَلغ قراءةً علىٰ الشيخ بهاء الدين ابن خليل (ت ٧٧٧هـ) بخَلْوَتِه بسَطْحِ جامع الحاكِم، سنة ٧٦٦هـ.

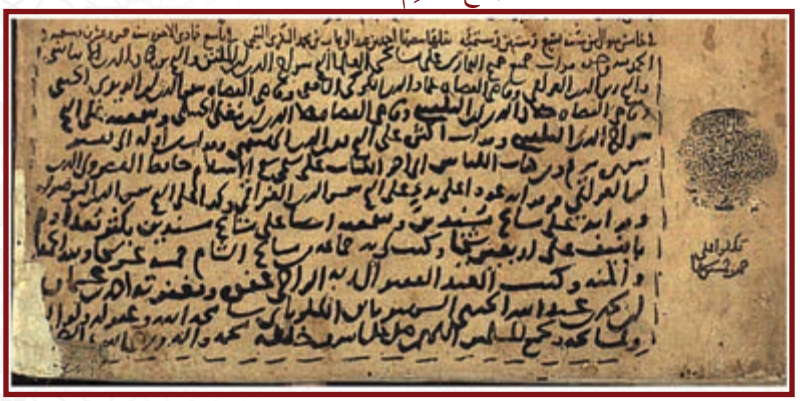

جزءٌ من ظهرِ الورقة ٢٩٨، وفيه بلاغٌ جامعٌ بخَطِّ شِهابِ الدِّينِ الكُلُوتَاتِي (ت ٨٣٥هـ) عن كثيرٍ من مشايخه.

جزءٌ من وجه الورقة ٢٢٢، وفيه بلاغٌ بالسَّماع بخَطِّ الشِّهابِ النُّوَيْرِيِّ (ت ٧٣٣هـ) سنة ٧١٥هـ،وبلاغٌ آخَرُ بالسَّماعِ بخطِّ الأمير عبد الله يَلْبُغَا السَّالِمِيِّ (ت ٨١١هـ) سنة ٧٩٨هـ.

المصادر والمراجع

١- أدبُ الإملاءِ والِاسْتِمْلاءِ: أبو سَعْد عبد الكريم بن محمد بن منصور السَّمْعَانِي (ت ٥٦٢هـ)، شرح ومراجعة: سعيد محمد اللحام، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٢- الأزهر وما حوله من الآثار: د. عبد الرحمن زكي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

٣- أعيانُ العَصْر وأعوانُ النَّصْر: صلاحُ الدِّين خَلِيل بن أَيْبَك الصَّفَدِيُّ (ت ٧٦٤هـ)، حقَّقه: الدكتور علي أبو زيد وآخرون، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدُبَيّ؛ دار الفكر، دمشق - سورية؛ دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٤- ألحانُ السَّواجِع بينَ البادِئِ والمُراجع: صلاحُ الدِّين خَلِيل بن أَيْبَك الصَّفَدِيُّ (ت ٧٦٤هـ)، عُنِيَ بتحقيقه: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٥- الألفاظ الفارسية المعرَّبة: أَدِّي شِير (ت ١٣٣٣هـ = ١٩١٥م)، دار العرب للبستاني، القاهرة، طبعة مصوَّرة عن الطبعة الأولى في بيروت سنة ١٩٠٨م، ط٢، ١٩٨٧ - ١٩٨٨م.

٦- الإلماعُ إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييدِ السَّماع: القاضي عِيَاض، أبو الفضل عِيَاض بن موسى بن عِيَاض اليَحْصُبِي السَّبْتِي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة؛ المكتبة العتيقة، تونس، ط٢، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

٧- إِنْباءُ الغُمْر بأَنْباءِ العُمْر: شهاب الدين أحمد بن عليّ بن محمد ابن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حَبَشِي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٩ - ١٤١٩هـ = ١٩٦٩ - ١٩٩٨م.

٨- بُغية الوُعاة في طبقات اللُّغويِّين والنُّحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٩- تاج العَرُوس من جواهر القاموس: محمَّد مُرْتَضَى الزَّبِيدي (ت ١٢٥٠هـ)، ج٣٦، تحقيق: عبد الكريم العَزَباوي، راجعه الدكتور: ضاحي عبد الباقي، والدكتور: خالد عبد الكريم جمعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٠- تاريخ ابن الوردي: أبو حفص زين الدين عمر بن مظفَّر بن عمر، ابن الوردي (ت ٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١١- تأصيل ما ورد في تاريخ الجَبَرْتِي من الدَّخِيل: د. أحمد السعيد سليمان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٢- التُّحْفَة اللَّطِيفة في تاريخ المدينة الشريفة: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٣- تدريبُ الرَّاوِي في شرح تقريبِ النَّواوي: الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حقَّقه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

١٤- الدارس في تاريخ المدارس: عبد القادر بن محمد النُّعَيْمِيُّ الدمشقيُّ (ت ٩٢٧هـ)، عُنِيَ بنشره وتحقيقه: جعفر الحسني، طبعةٌ مصوَّرة عن طبعة المجمع العلمي العربي المطبوعة في دمشق سنة ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م، ١٣٧٠هـ = ١٩٥١م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٥- الدُّرُّ النَّضِيد في أدب المفيد والمستفيد: أبو البركات بَدْر الدين محمد بن محمد الغَزِّيُّ (ت ٩٨٤هـ)، حققه وضبطه وعلق عليه: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، قدَّم له: أبو إسحاقَ الحُوَيْنِيُّ، مكتبة التوعية الإسلامية، الجيزة - مصر، ط٢، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

١٦- الدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: شهاب الدين أحمد بن عليّ بن محمد ابن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن - الهند، ١٣٤٩هـ.

١٧- الدَّليل الشافي على المنهل الصافي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق وتقديم: فهيم محمد شلتوت، سلسلة (من التراث الإسلامي)، الكتاب الحادي والعشرون، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكَّة المكرَّمة، ١٩٨٣م.

١٨- ذَيْلُ التقييد لمعْرِفَةِ رُوَاةِ السُّنَن والمسانيد: تقيُّ الدِّين أبو الطيِّب الفاسي، محمد بن أحمد الحَسَني المكِّي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرَّمة،١٤١١ - ١٤١٨ هـ =١٩٩٠ - ١٩٩٧م.

١٩- رواياتُ الجامع الصحيح ونُسَخُه.. دراسة نظرية تطبيقية: الدكتور جمعة فتحي عبد الحليم، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفَيُّوم - مصر، بالتعاون مع دار ابن حزم، بيروت - لبنان، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٢٠- سِيَر أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذَّهَبِي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢١- شذَرات الذهب في أخبار من ذهب: شهاب الدين أبو الفَلَاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمد

ابن العِماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، أشرف على تحقيقه وخرَّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، حقَّقه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٢٢- شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله ناصِير، مراجعة: اللجنة العلمية في دار الكَمال المتَّحِدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان؛ دار الكَمال المتَّحِدة، دمشق - سورية؛ ط١، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٢٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

٢٤- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد: أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأُدْفُوِيُّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: سعد محمد حسن، مراجعة د. طه الحاجِرِي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١م.

٢٥- طبقاتُ الأولياء: سراج الدِّين أبو حَفْص عُمَر بن عليّ بن أحمد المصريّ، ابنُ المُلَقِّن (ت ٨٠٤هـ)، حقَّقه وخرَّجه: نُورُ الدِّين شريبة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٢٦- الطبقاتُ السنيَّة في تراجِم الحنفيَّة: تقيّ الدِّين بن عبد القادر التميمي الغَزِّي المصري الحنفي (ت ١٠٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الفتَّاح محمد الحلْو، دار الرِّفاعي، الرِّياض، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢٧- غايةُ النِّهاية في طبقات القُرَّاء: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، عُنِيَ بنشره: ج. بِرْجِسْتْرَاسَّرْ Gotthelf Bergstrasser (ت ١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٣ (مُصوَّرة عن الطبعة الأولى الصادرة في سنة ١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م)، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٨- الْفَانِيد في حلاوة الأسانيد، ضمن: ثلاث رسائل في الحديث للإمام جلالِ الدِّين السُّيوطيِّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، المنصورة - مصر، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٢٩- فهرس مخطوطات مكتبة كوپريلي: إعداد: د. رمضان ششن، جواد إيزكي، جميل آقپكار، تقديم: د. أكمل الدين إحسان أوغلي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول، استانبول، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٣٠- فوات الوَفَيَات: محمد بن شاكر الكُتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣ - ١٩٧٤م.

٣١- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مركز الرِّسالة للدراسات وتحقيق التراث، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

٣٢- قواعدُ التحديث من فنونِ مصطلحِ الحديث: محمد جمال الدين القاسِمِي (ت ١٣٣٢هـ)، قدَّم له: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط، حقَّقه وعلَّق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٣٣- كتاب الوجيز في ذِكْر المُجاز والمُجِيز: تخريج الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفِي الأصبهاني ثم الإسكندري (ت ٥٧٦هـ)، علَّق عليه وحقَّق نُصُوصَه وخرَّج أحاديثَه: د. عبد الغفور عبد الحق حسين بُرّ البلُوشي، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنوَّرة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٣٤- الكلماتُ الفارسيَّة في المعاجم العربيَّة: جُهَيْنَة نَصْر عليّ، دار طلاس، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٥- المُحْكَم والمحيطُ الأعْظَم: أبو الحَسَن عليّ بن إسماعيل الأندلسي، ابن سِيدَهْ (٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السَّقَّا وآخرين، طبعة جديدة منقَّحة ومُفَهْرَسة أشرفَ عليها: د. عبد الفتاح السيد سليم، د. فيصل الحَفْيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٣٦- مختارُ الصِّحَاح: زَيْنُ الدِّين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرَّازِي (ت بعد ٦٦٦هـ)، عُنِيَ بترتيبِه: محمود خاطر، وراجعه وضبطه وصحَّحه الشيخ: حمزة فتح الله، المطبعة الأميرية، مصر، ط١، ١٣٢٣هـ = ١٩٠٥م.

٣٧- المختصر في أخبار البشر: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عليّ بن محمود، الملك المؤيَّد، صاحب حَماة (ت ٧٣٢هـ)، المطبعة الحسينية المصرية، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ.

٣٨- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فَضْل الله العُمَرِي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الله بن يحيى السريحي وآخرين، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٤٢٤ – ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦م.

٣٩- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوتُ بنُ عبدِ الله الحمَوِيُّ (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٩٥م.

٤٠- المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، القاهرة، طُبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤١- مقاييسُ اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، بتحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٣، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٤٢- مقدِّمة ابن الصَّلاح: تقيُّ الدِّين أبو عَمْرو، عثمان ابن الصَّلاح عبد الرحمن بن موسى الشَّهْرَزُورِي (ت ٦٤٣هـ)، المعروف بابن الصَّلاح، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، سلسلة ذخائر العرب، العدد ٦٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩م.

٤٣- المواعظ والاعتبار في ذِكْر الخِطَط والآثار: تقيّ الدين أحمد بن عليّ بن عبد القادر المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، قابله بأصوله وأعدَّه للنشر: أيمن فؤاد سيِّد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، ط٢، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٤٤- مُنادَمةُ الأطلال ومُسامَرةُ الخيال: الشيخ عبد القادر بَدْران (ت ١٣٤٦هـ)، المجْمَعُ العربيُّ للتأليف والدراسات والترجمة، دمشق، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٤٥- المنهلُ الصافي والمستوفَى بعد الوافي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تَغْري بَرْدي الأَتَابِكِيُّ (ت ٨٧٤هـ)، حقَّقه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين وآخرين، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب المصرية؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٧٥ - ١٤٢٧هـ = ١٩٥٦ - ٢٠٠٦م.

٤٦- النُّجُوم الزاهِرة في ملوكِ مصرَ والقاهرة: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تَغْري بَرْدي الأَتَابِكِيُّ (ت ٨٧٤هـ)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، طبعة مُصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، ٢٠٠٨م.

نسخة « صحيح البخاري » الأصليَّة وأشهر رواياته

صلاح فتحي هَلَل

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الثناء الجميل، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلِّ اللهمَّ وسلِّم وبارِك عليه، وارضَ اللهمَّ عن آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى مَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد انماز «صحيح البخاري» في انتقاله وتداوله في الأمة ووصولِه إليها؛ بالسير عبر العصور سماعًا وكتابةً، فَجَمَعَ في حِلِّه وارْتِحالِه بين طريقتَي النَّقْل المعروفتين: السَّمَاعية والكتابية، ووَجَدَتْ كلٌّ منهما مِن العناية والرعاية ما لا يمكن لأحدٍ حصرُه، أو الوقوفُ على أكثره .

وما ذاك إلَّا لتفشِّي «صحيح البخاري» في البلدان، حتى أضحتْ لكلِّ بلدٍ رواية، ولكلِّ قطرٍ نُسْخَة، يتمدَّح بها على غيره مِن الأقطار.

وسَلْ أقاصي الأرض هنا وهناك، عن أصول الجياني وابن عساكر وابن خير واليونيني والبقاعي وابن سعادة والقسطلاني وغيرها مِن النُّسَخ الأصول والفروع.

وسَلِ الناس عن آلاف المجالس التي عُقِدَتْ في سائر البلدان لسماع «صحيح البخاري» كابرًا عن كابرٍ، مُذْ وضعه البخاريُّ أول مرةٍ، وحتى يوم الناس هذا.

بل سلْهم عن عشرات النسخ الخطية التي كتبها أئمة وعلماء أجلَّاء بخطوطهم عبر الأزمان، وعلى اختلاف اهتماماتهم وانتسابهم للعلوم، ما بين حديثٍ وفقهٍ ولغةٍ أو غيرها مِن علوم الإسلام.

وقد أشرنا آنفًا إلى أسماء بعض المُحَدِّثين وشُرَّاح «الصحيح»، وستأتي الإشارةُ كذلك إلى حضور سيبويه عصره: الإمام ابن مالكٍ مجالس الحافظ اليونيني، وقصة كتاب « شواهد التوضيح » .

كما تحتفظ المكتبة الأزهرية بالقاهرة بقطعة مِن «صحيح البخاري» بخط الفيروز آبادي الإمام اللغوي الشهير صاحب «القاموس» .

فقد حرص الناسُ جميعًا على سماع «الصحيح»، وكتابته بأيديهم، ومِن ثَمَّ انتشرت نُسخ الكتاب، وفَشَتْ رواياته.

وكتب في ذلك جماعةٌ مِن الفضلاء[1]، وتركوا لمَن خلفهم ما يقوله، كما نترك نحن ما يقال خلفنا؛ لما أشرتُ إليه آنفًا مِن صعوبة حصر مفردات العناية بهذا الكتاب المبارك، في هذه الأمة المباركة.

إِذْ حَظِي «صحيح البخاري» برواة لا حصر لهم، نقلوه منذ اللحظة الأولى عن طَيِّبِ الذِّكْر: الإمام البخاري.

ومِن ثَمَّ قال الإمام النووي: « اعلم أَنَّ (صحيح البخاري رحمه الله تعالى) متواترٌ

(١) منهم: "روايات ونسخ الجامع الصحيح" إعداد د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد. "روايات الجامع الصحيح ونسخه" تأليف د. جمعة فتحي عبد الحليم. "كتابُ جَبْر، وهو التاريخ المختصر للجامع الصحيح المسند المختصر، تأريخٌ لصحيح البخاري وبيان اتصاله إلينا مِن أصله " المؤلِّف : أبو هاشم حافظ بن جبر بن ضيف الله العُتَيْبيّ.

عنه، واشتهرَ مِن رواية الفَرَبْرِيِّ [١]» [٢].

وقد اخترتُ الكلام على روايتين فقط مِن تلك الروايات، وهما: رواية الفَرَبْرِيِّ، ورواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ.

وقسمتُ ذلك كله إلى:

تمهيدٍ: فيه الكلام عن البخاري وما حَظِي به في انتقاله.

ومبحثين: أولهما: عن رواية الفَرَبْرِيِّ. وثانيهما: عن رواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ.

وأخيرًا: خاتمة فيها نتائج البحث وتوصياته.

سائلًا الله عز وجل السداد والرشاد والقبول، وراجيًا أهل العلم النصيحة فيه.

صلاح فتحي هَلَل

١٤٣٩ /٨ /٨

(١) اختُلِف في ضبط فاء الفربري، فكسرها جماعةٌ، وفتحَها آخرون، ومنهم مَنْ ذَكَرَ الوجهين معًا. وذَهَبَ الحازميُّ والتُّجِيبيُّ إلى أَنَّ الفتح أشهر، وذَهَبَ ابنُ رُشَيْدٍ إلى تصحيحه. وينظر في ذلك كله: "الإكمال" لابن ماكولا (٧/ ٨٤)، "مشارق الأنوار" (٢/ ١٦٩)، "مطالع الأنوار" (٥/ ٢٩٤)، "الأنساب" للسمعاني (١٠/ ١٧٠)، "الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه مِن الأمكنة" للحازمي (ص/ ٧٣٨)، "النهاية في غريب الحديث" (٣/ ٤٢٢)، "معجم البلدان" لياقوت (٤/ ٢٤٥)، "اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٤١٨)، "تكملة الإكمال" لابن نقطة (٤/ ٥٤٧)، "التلخيص شرح الجامع الصحيح للنووي" (١/ ٢٣٨)، "وفيات الأعيان" (٤/ ٢٩٠)، "برنامج التُّجِيبيِّ" (ص/ ٧٨)، "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ١٢) و"تاريخ الإسلام" للذهبي (٧/ ٣٧٦)، "إفادة النصيح" لابن رُشَيْد (ص/ ١١)، "الوافي بالوفيات" (٥/ ١٦٠)، "توضيح المشتبه" (٧/ ٧٠)، "تبصير المنتبه" (٣/ ١١٠١)، "تاج العروس" (١٣/ ٣١١).

(٢) "التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري" (١/ ١٩٠).

المبحث الأول

رواية الفَرَبْرِيِّ عن البخاري

ولئن كانت رواية الفَرَبْرِيِّ هي أشهر الروايات عن البخاري؛ فلم تكن هي الوحيدة، وإنَّما شاركها في الرواية عن البخاري ألوفٌ كثيرة، حصرهم الفَرَبْرِيُّ بتسعين ألف رجلٍ. فقد وردَ عن محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ « أَنَّه كان يقول: سَمِعَ كتاب (الصحيح) لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ، فما بَقِيَ أحدٌ يَرْوي عنه غيري»[(١)].

وإلى ذلك ذهب ابنُ خلكان فقال في ترجمة الفربري: « وهو آخر مَن روى (الجامع الصحيح) عن البخاري»[(٢)].

وكذلك قال الخليلي: « والذين رَوَوا عنه الجامع: إبراهيم بن مَعْقِلٍ، ومَهيب بن سليم، ومنصور بن محمد، ومحمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، وهو آخر مَن روى عنه (الجامع)»[(٣)].

لكن ذهب آخرون إلى أَنَّ البَزْدَوِيَّ هو آخر مَن حدَّث بالكتاب عن البخاري.

فقال ابنُ ماكولا: « أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة بن سويد الدّهقان النَّسَفِيُّ البَزْدِيُّ، مِن أهل بَزْدَة، حَدَّثَ عن محمد بن إسماعيل بكتاب (الجامع الصحيح) وهو آخر مَن حَدَّث به عنه، وكان ثقةً، تُوفِّي سنة تسعٍ وعشرين وثلاث مئة » اهـ.

---

(١) "تاريخ مدينة السلام" للخطيب (٢/ ٣٢٨)، "تقييد المهمل" للجياني (١/ ١٥)، "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٠)، "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٥٢/ ٧٤)، "جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة" لابن بلبان (ص/ ٣٠)، "جامع الأصول" لابن الأثير (١/ ١٨٦)، "تهذيب الكمال" للمزي (٢٤/ ٤٤٣)، "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٩٨، ٤٦٩) (١٥/ ١٢)، "إفادة النصيح" لابن رشيد (ص/ ١٨)، "تحفة الأخباري" لابن ناصر الدين (ص/ ١٨٨).

(٢) "وفيات الأعيان" (٤/ ٢٩٠).

(٣) "الإرشاد" للخليلي (٣/ ٩٥٩).

ومِن ثَمَّ قال الذهبي: « وَيُرْوَى - ولم يَصِحَّ - أَنَّ الفَرَبْرِيَّ قال: سَمِعَ (الصحيحَ) مِن البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أَحَدٌ يَرْوِيْه غيري.

قلتُ[١]: قد رواه بعد الفَرَبْرِيِّ: أبو طلحة منصور بن محمد البَزْدَوِيُّ النَّسَفِيُّ، وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاث مئة »[٢].

وهذا هو سبب قول الذهبي: « ولم يصح »؛ أي لم يصح ما حكاه الفَرَبْرِيُّ.

وفَهِمَ محقِّقو طبعة دار التأصيل - وفقهم الله - أَنَّه أراد نفي صحة الإسناد إلى الفَرَبْرِيِّ، ومِن ثَمَّ صحَّحوا ذلك بدليله[٣].

لكن الظاهر أَنَّه عَنَى بعدم الصحة هنا الاعتراض على ما قاله الفَرَبْرِيُّ لا المنازعة في صحة ذلك إليه، ومِن ثَمَّ تعَقَّبَ الذهبيُّ كلامَ الفَرَبْرِيِّ برواية البَزْدَوِيِّ، فهو ينازع في صحة الرأي لا في صحة الإسناد إلى القائل.

وقال ابن حجر: « قد أسلفنا أنَّ الناس كتبوا عنه[٤] على باب الفريابي، وهو أمرد، وما زالوا يكتبون عنه ويستفيدون منه إلى أنْ مات، وإنَّما نذكر ها هنا رُواة كُتبه، ثم مشاهير الحفاظ ممَّنْ وقعتْ لنا روايتُه عنه في المسانيد والأجزاء.

فأشهَرُهم بالرواية عنه: الفَرَبْرِيُّ محمد بن يوسف بن مطر بن صالح، روى عنه (الجامع الصحيح) وكتاب (خَلْق أفعال العباد)، وغير ذلك، وروايتُه للصحيح أتم الروايات.

وحماد بن شاكر روى عنه الصحيح إِلَّا أوراقًا مِن آخره؛ رواها بالإجازة.

وكذلك إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ الحافظ.

ومَهِيب بن سُليم.

---

(١) والكلام للذهبي.

(٢) "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ١٢).

(٣) مقدمة مُحَقِّقي " صحيح البخاري " طبعة دار التأصيل (١/ ٦٨ - ٧٠).

(٤) يعني: البخاريَّ.

وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي البَزْدَوِيُّ، وهو آخر مَنْ كان يروي (الصحيح) عن البخاري موتًا؛ قاله ابنُ ماكولا وابنُ نقطة وغيرهما، وأَطْلَق جعفر المستغفريُّ الحافظ أنَّه آخر مَن حدَّثَ عن البخاريِّ، وليس جيدًا؛ لأنَّ الحسين بن إسماعيل المحاملي عاش بعده مدةً، وكان عنده عن البخاري جملة أحاديث.

وأما قول محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ: (سَمِع الجامع مِن محمد بن إسماعيل تسعون ألفًا لم يَبْقَ منهم غيري)؛ فلعلَّه لم يشعر ببقاء البَزْدَوِيِّ المذكور» إلخ[١].

وقال في موضعٍ آخر: « تقدَّم ذِكْر (الجامع الصحيح)، وذَكَرَ الفَرَبْرِيُّ أَنَّه سَمِعه منه[٢] تسعون ألفًا وأَنَّه لم يبق مَنْ يرويه غيره، وأَطْلَقَ ذلك بناءً على ما في عِلْمه، وقد تأخَّر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة[٣] البَزْدَوِيُّ، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مئة، ذَكَرَ ذلك مِن كونه روى (الجامع الصحيح) عن البخاري: أبو نصر ابن ماكولا وغيره»[٤].

فقد مات الفَرَبْرِيُّ سنة ٣٢٠ بينما بقي البَزْدَوِيُّ بعده إلى سنة ٣٢٩.

---

(١) "تغليق التعليق" (٥/ ٤٣٥ - ٤٣٦).

(٢) كذا في مطبوع "هدي الساري"، ولعلها مصحَّفة، وتقدَّم في مصادر التخريج: « معه" وهي أشبه.

(٣) كانت في مطبوع "الهدي": " قريبة" بموحدة، والصواب ما أثبتُّه، وفي "المشتبه" و"توضيحه"(٧/ ٢٠٩): " قال: وقَرِينة بنون: منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة النَّسَفي البَزْدَوِيُّ، آخر مَن روى (الصحيح) عن البخاري، قال ابن نقطة: كذا نقلتُه مضبوطًا مِن خطِّ ابن ماكولا، ولكن ضبطه المستغفري في (تاريخ نَسَف) وغيره: مُزَيْنَة بميم وزاي وهذا أصح. قلت: لم يقل ابن نقطة كما حكاه المصنف عنه بقوله: قال؛ وإنما لفظ ابن نقطة بعد أنْ نسب منصورًا المذكور وذَكَرَ وفاتَه أنَّها في سنة تسع وعشرين وثلاث مئة فقال: (نقلتُه مضبوطًا مِن خطِّ ابن ماكولا مِن باب مُزَيْنة، وههنا أولى به، ثم رأيتُه بعد ذلك في كتاب (تاريخ نَسَف) تصنيف جعفر بن محمد المستغفري، نسخة صحيحة: منصور بن محمد بن علي بن مُزَيْنة بضم الميم وفتح الزاي، وكذلك رأيتُه في نسخةٍ بصحيح البخاري، ولكن اعتمدنا على قول الأمير وضبطه، والظاهر أنه بالميم، والله عز وجل أعلم)، هذا قول ابن نقطة بحروفه". وينظر: " التقييد" لابن نقطة (١/ ٩، ٢/ ٢٥٨ - ٢٥٩) ط: الهند (ص/ ١٣٩، ٨٠٨) ط: قطر، " تاريخ الإسلام" للذهبي (٧/ ٥٨٣)، "توضيح المشتبه"(١/ ٤٥٠ - ٤٥١)، "إرشاد الساري" للقسطلاني (١/ ٣٩).

(٤) "هدي الساري" (ص/ ٤٩١).

والذي يظهر لي أَنَّ الفَرَبْرِيَّ لم يقصد مطلق مَن روى « الصحيح » عن البخاري، وإنَّما قَصَدَ مَن حضرَ معه سماع « الصحيح »، في بلدٍ بعينها، فقد سَمِعَ الفَرَبْرِيُّ الكتاب مِن البخاري أكثر مِن مرة كما سيأتي.

وكانت مجالس البخاري عامرةً بالحضور، يحضرها آلافُ الناس.

وقد قال حاشد بن إسماعيل وغيرُه: « كان أهل المعرفة مِن أهل البصرة يَعْدُون خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ، حتى يغلبوه على نفسه، ويُجلسونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوفٌ أكثرُهم ممَّن يكتبُ عنه. قال: وكان أبو عبدالله عند ذلك شابًّا لم يخرج وجهه[١]» [٢].

وكذا وردَ أنَّ الإمام البخاري عندما «قَدِمَ بُخَارَى نُصِبتْ له القبابُ على فرسخٍ مِن البلد، واستقبلَه عامةُ أهل البلد، حتى لم يَبْقَ مذكورٌ إِلَّا وقد استقبلَه، ونُثِرَ عليه الدنانير والدَّراهم والسُّكَّر الكثير»[٣].

فلا يبعُد – والحالة هذه مِن الكثرة – أنْ يكون مرادُ الفَرَبْرِيِّ بلدًا أو مجلسًا بعينه، أو مَن سَمِعَ أو حَضَرَ معه مجالس سماع « الصحيح »، لا مطلق مَن سَمِع «الصحيح مِن البخاري» .

ويؤيِّدُ هذا أَنَّ البخاريَّ لم يتوقف عن التحديث بكتابه، ولم يصحبه الفَرَبْرِيُّ في كل رحلاته حتى يحصر مَن سَمِع منه « الصحيح »، فالفَرَبْرِيّ بهذا يتكلم عن شيءٍ يعلمه، حضَرَهُ وعاينه بنفسه.

وهذا يدلُّ على كثرة مَن سَمِع « الصحيح » مِن البخاريِّ جدًّا.

---

(١) يعني: لم تنبُت لحيته بعدُ.

(٢) "تاريخ مدينة السلام" (٢/ ٣٢٤)، "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٦)، "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٦٢)، "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٠٨).

(٣) "تقييد المهمل" (١/ ٤٢).

وقد ذَكَرَ ابنُ حجر طائفةً مِمَّنْ روى عن البخاري إلى أنْ قال: «والحسين بن إسماعيل المحاملي، وهو آخر مَنْ حدَّثَ عنه ببغداد، وأُمَمٌ لا يُحصَوْن، يكفي مِن التنبيه على كثرتهم حكايةُ الفَرَبْرِيِّ المتقدمة أنَّه سَمِع معه (الصحيح) مِن البخاري تسعون ألفًا»[١].

وقال ابن حجر في موضعٍ آخر: «ومِن رواة (الجامع) أيضًا ممَّن اتصلتْ لنا روايته بالإجازة: إبراهيم بن معقل النسفي، وفاتَهُ منه قطعةٌ مِن آخره، رواها بالإجازة.

وكذلك حماد بن شاكر النَّسَوِيُّ.

والرواية التي اتصلتْ بالسَّماع في هذه الأعصار وما قبلها: هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبْرِيِّ»[٢].

وقد سمعه الفَرَبْرِيُّ وحده مِن البخاريِّ أكثر مِنْ مرة؛ فقال الكلاباذي: «وكان سماعه محمد بن إسماعيل مرتين، مرة بفَرَبْرَ سنة ٢٤٨ ومرة بِبُخارَى في سنة ٢٥٢»[٣].

بينما قال الذهبيُّ في ترجمة الفَرَبْرِيِّ: «سمعه منه بفَرَبْرَ مرتين»[٤]، ولم يذكر بُخَارَى.

وهاتان المرتان وردتا في إسناد البِقاعي في بدء نسخته الخطِّية مِن «صحيح البخاري» (ق/ ٢/ أ) دون ذِكْر موضع السماع.

لكن وردَ عن الفَرَبْرِيِّ تأريخُ سماعِه مِن البخاري أيضًا سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين، وروى غنجار عنه سنة ٥٣، ٥٤، ٥٥ ومئتين.

---

(١) "تغليق التعليق" (٥/ ٤٣٩).

(٢) "هدي الساري" (ص/ ٤٩١ – ٤٩٢).

(٣) "رجال البخاري" للكلاباذي (١/ ٢٤)، وكذا رواه الجيَّانيُّ في "تقييد المهمل" (١/ ٦٤)، وابن خير في "الفهرس"(ص/ ١٣٢، ط: الغرب)، وابن رشيد في "إفادة النصيح" (ص/ ١٦) بأسانيدهم إلى الكلاباذي. لكن وقع عند ابن خير: «ومرة ببخارى" ولم يذكر تاريخها.

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ١٠).

كذا رواه الإمام ابنُ نقطة[١] بإسناده إلى أبي عبدالله محمد بن أحمد الغنجار في «تاريخ بُخارَى» قال: سمعت أبا عليٍّ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب - يعني: الكُشَاني - يقول: سمعتُ محمد بن يوسف بن مَطَر[٢] يقول: « سمعتُ (الجامع الصحيح) مِن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفَرَبْرَ في ثلاث سنين، في سنة ثلاثٍ وخمسين، وأربعٍ وخمسين، وخمسٍ وخمسين ومئتين».

وكذا قال السمعاني: « وسَمِع الفَرَبْرِيُّ الكتابَ مِن البخاري في ثلاث سنين: في سنة ثلاث، وأربع، وخمس وخمسين ومئتين»[٣].

وأما تأريخه سماعه سنة ٥٣ فقد وقع ذلك عند الجياني وابن خير.

فقال الإمام أبو عليٍّ الجَيَّانِيُّ: « فأمَّا كتاب أبي عبدِ الله البخاري - وسمَّاه (الجامع المختصر مِنْ أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه) - مِن رواية أبي زَيْدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، مِن طريق أبي الحسن القَابِسِيِّ: فقرأتُه على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتمٍ التَّمِيميِّ، المعروف بابن الطَّرَابُلْسِيِّ، مَرَّاتٍ، أولُها: في سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئةٍ، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبي بكرٍ القَابِسِيُّ، الفقيه، قراءةً عليه بالقيروان وأنا أسمع، سنة ثلاثٍ وأربع مئةٍ، قال: نا أبو زَيْدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيُّ، بمكة، سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ، بفَرَبْرَ، في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري رحمه الله، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[٤].

وكذلك قال ابن خير: « وأما رواية ابن السَّكَن: فحدَّثني بها شيخُنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مُغِيث، رحمه الله، قراءةً منِّي عليه، قال: حدثني بها القاضي أبو

---

(١) "التقييد" (ص/ ٢٩١ - ٢٩٢) ط: قطر.

(٢) الفَرَبْرِيّ.

(٣) "الأنساب" (١٠/ ١٧١).

(٤) "تقييد المهمل" (١/ ٥٩).

عُمَر أحمد بن محمد ابن الحذَّاء التَّمِيميُّ، سماعًا عليه بقراءة أبي عليٍّ الجَيَّاني، قال: حدثنا بها أبو محمد عبدالله بن محمد بن أسد الجُهَنِيُّ، قراءةً عليه سنة أربعٍ وتسعين وثلاث مئة، قال: حدثنا أبو عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن، الحافظ، في منزله بمصر، سنة ثلاث وأربعين وثلاث مئة، قال: حدثنا محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ، بفَرَبْرَ مِن ناحية بُخارَى، قال: حدثنا أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[(١)].

فأرَّخها سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين.

وكذلك ذكره ابنُ خيرٍ أيضًا في إسناده برواية الأَصِيليِّ.

فقال الإمام ابن خير: « وأما رواية الأَصِيليِّ: فحدثني بها الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بَقِيٍّ، رحمه الله، قراءةً منِّي عليه، والشيخُ الفقيه أبو الحسن يونس بن محمد بن مُغِيث، رحمه الله، سماعًا لجملةٍ منه ومناولةً منه لي لجميعِه. قالا جميعًا[(٢)]: حدَّثنا بها الفقيه أبو عبدالله محمد بن فَرَج، مَوْلَى محمد بن يحيى البَكْري، المعروف بابن الطَّلَّاع، - أما ابنُ بَقِيٍّ فقال: سمعتُ جميعَه عليه، وأما ابنُ مُغِيثٍ فقال: حدَّثنا به قراءةً منه علينا لأكثر الكتاب وإجازةً لسائرِه -، قال: سمعتُ جميعَه على الفقيه أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد بن عابد المَعَافِرِيِّ، في سنة ثلاثٍ وعشرين وأربع مئة، بقراءة محمد بن محمد بن بَشِيرٍ الصَّرَّاف، قال: سمعتُ جميعَها على الفقيه أبي محمدٍ عبدالله بن إبراهيم الأَصِيليِّ، سنةَ ثلاثٍ وثمانين وثلاث مئة، قال: قرأتُها على أبي زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، بمكة، سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئة، قال أبو محمد الأَصِيليُّ: وسمعتُها على أبي زَيْدٍ أيضًا ببغداد في شهر صفر سنة تسعٍ وخمسين وثلاث مئة؛ قرأَ أبو زَيْدٍ بعضَها وقرأتُ أنا بعضَها حتى كَمُل جميعُ المُصنَّف، قال أبو عبدالله محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ بفَرَبْرَ سنة ثمان عشرة وثلاث مئة، قال: حدثنا أبو

(١) "الفهرس" (ص/ ١٣٢) ط: الغرب.

(٢) ابنُ بَقِيٍّ، وابنُ مُغِيثٍ.

عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[١].

وهذه مواضع وأسانيد متفرِّقة يصعُب معها احتمالُ الوهمِ أو الخطأ، مما يدلُّ على صحة هذا التاريخ سنة ٢٥٣.

يضاف إلى ذلك ورود هذا التاريخ لدى الجياني ثم ابن خير، وقد رَوَيَا بإسنادَيْهِما إلى الكلاباذي قوله: إِنَّ الفَرَبْرِيَّ قد سَمِعَ مِن البخاري مرتين، إحداهما بفَرَبْرَ سنة ٢٤٨، والثانية ببُخارَى سنة ٢٥٢. وقد تقدَّم ذلك كلُّه.

ومِنْ ثَمَّ قال الحافظ أبو محمد عبد المؤمن الدمياطي: « قال الفَرَبْرِيُّ: أنا الإمام أبو عبدالله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري بالجامع الصحيح، في سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين، فعلى هذا يكون سماعُه للكتاب ثلاث مراتٍ، والله أعلم»[٢].

وهذا هو الظاهر، ويظهر أنَّه آخِرُ ما وقع للفَرَبْرِيِّ مِن سماع الكتاب مِن البخاري، ولعلَّه حين قال: سمعتُ الكتاب مرتين، لم يكن قد سَمِع هذه الثالثة، فنُقِلَ عنه ذلك، فلما سَمِع الثالثة نُقِلَتْ عنه أيضًا.

ويلزم مِن ذلك كلِّه أنْ تكون روايةُ الفَرَبْرِيِّ عامَّةً، ونُسْخَتَا الجَيَّانِيِّ وابنِ خيرٍ في هذه الرواية خاصَّةً؛ مِنْ آخِرِ ما سُمِع على البخاريِّ رحمه الله، قُبيل وفاته سنة ٢٥٦.

ومِنْ ثَمَّ قال الشيخ أحمد السلوم، وفقه الله: « ويستفاد مِن هذه النصوص أنَّ البخاري كان مُقْبِلًا على رواية كتابه إلى قُبيل وفاته سنة ٢٥٦؛ أيْ أنه كان يُحَدِّث بعد الفتنة التي حصلتْ له مع محمد بن يحيى الذُّهْلِيِّ، والشغب الذي صار عليه منه ومِنْ حزبه، لمَّا قَدِمَ عليهم بُخارَى سنة ٢٥٢ قبل وفاته بأربع سنين.

---

(١) المصدر السابق (ص/ ١٣٣).

(٢) في حاشية "إفادة النصيح" لابن رشيد، مخطوط الإسكوريال (ق/ ٥/ أ) ما نصُّه: " حاشية: قرأتُ بخطِّ شيخنا الحافظ أبي محمد عبد المؤمن الدمياطي: قال الفَرَبْرِيُّ " إلى آخر ما نقلناه.

وهذا النص العزيز مِنْ رواية الكُشَانيِّ عن الفَرَبْرِيِّ يُصَحِّح ما وقع في (فهرست ابن خير) في سَوْقِ إسناد رواية أبِي عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن الحافظ قال: نا محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ بفَرَبْرَ، مِن ناحية بخارى، قال: نا أبوعبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري سنة ٢٥٣ اهـ. فهذا صحيحٌ لا غبار عليهٍ وكذلك وقع مثله للغسَّاني.

فليُصَحَّحْ هذا الخطأُ الذي نفقَ على كثيرٍ مِن مشايخنا في تاريخ سماع الفَرَبْرِيِّ صحيحَ البخاريِّ.

ورواية الفَرَبْرِيِّ أشهر الروايات، وأحسنها سوقًا، وأكملها عدّة، ولها طرق كثيرة عن الفَرَبْرِيِّ» اهـ[١].

مطلب : الرواة عن الفربري:

ثم رواه خَلْقٌ كثيرٌ جدًّا جدًّا عن الفربري، حتى تَوَاتَرَ عنه كما قال ابنُ رُشَيْدٍ[٢].

واقتصر ابنُ نقطة[٣] على ذِكْر ستةٍ مِنهم.

وكذلك وقعتْ روايتُه إلى الجياني مِنْ طريق السِّتَّة المشاهير عنه.

فقال الجيانيُّ: « فمِنْ ذلك ما جاء في كتاب أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، والنَّقَلَةُ إلينا عنه:

١- أبو عَلِيٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكن.

٢- وأبو زيد محمد بن أحمد المروزي.

٣- وأبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني.

٤ - وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِيُّ.

---

(١) مقدمة تحقيق "المختصر النصيح" لابن أبي صُفْرَة (١/ ٤٧ – ٤٨).

(٢) وسيأتي نص كلامه بعد قليل قُبيل ختام الكلام على رواية الفَرَبْرِيِّ، إنْ شاء الله تعالى.

(٣) "التقييد" (١/ ١٣١).

٥ - وأبو محمد عبدالله بن أحمد الحَمُّوِيِيُّ.

٦ - وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيهَنِيُّ» اهـ[١].

بينما قال النوويُّ: « ورواه عن الفَرَبْرِيِّ خلائقُ منهم:

١ - أبو محمد الحَمُّوِيِيُّ.

٢ - وأبو زيد المَرْوَزِيُّ.

٣ - وأبو إسحاق المُسْتَمْلِيُّ.

٤ - وأبو سعيد أحمد بن محمد.

٥ - وأبو الحسن عليُّ بن أحمد بن عبد العزيز الجُرْجَانِيُّ.

٦- وأبو الهيثم محمد بن مكِّيٍّ الكُشْمِيهَنِيُّ.

٧ - وأبو بكر إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَانِيُّ.

٨ - ومحمد بن أحمد بن مَتّ - بفتح الميم وتشديد التاء المثناة فوق -

وآخرون.

ثم رواه عن كلِّ واحدٍ مِن هؤلاء جماعاتٌ، واشتهر في بلادنا عن: أبي الوقت، عن الـدَّاودِيِّ، عن الحَمُّوِيِيِّ، عن الفَرَبْرِيِّ، عن البخاري. ورويناه عن جماعةٍ مِنْ أصحاب أبي الوقت» اهـ[٢].

وقال ابن رُشَيْدٍ: « رَوَى عن الفَرَبْرِيِّ العددُ الكثير» وذَكَرَ ابنُ رُشيد سبعةً منهم ثم قال: « هؤلاء السَّبعة مشاهير أصحاب الفَرَبْرِيِّ، ووراءهم غيرُهم مِنْ أعلام وأغفال » اهـ[٣].

---

(١) "تقييد المهمل" (٢/ ٥٦٥ - ٥٦٦).

(٢) "التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري" (١/ ١٩٠ - ١٩٢).

(٣) "إفادة النصيح" (ص/ ٢١ - ٢٣).

والمقصود الإشارة إلى كثرة رواة الكتاب عن البخاري أولًا، ثم عن الفَرَبْرِيِّ، وهلم جرًّا.

قال السمعاني: « وأول مَن روى هذا الكتاب عنه[١]: أبو زيد الفَاشَانِيُّ، وآخرهم روايةً عنه: أبو عليٍّ إسماعيل بن محمد بن أحمد ابن صاحب الكِسَائِيِّ»[٢].

ولم تلبث روايةُ الفَرَبْرِيِّ طويلًا حتى استقرَّتْ في بطون الصفحات، واستمدتْ قوةً إلى قوتها، بإضافة الكتاب إلى السماع، فقُيِّدَتْ تقييدًا، وحُفِظَتْ حِفْظًا.

وبدأ هذا معها في مرحلةٍ مبكرة جدًّا، بدأ الفَرَبْرِيُّ فيها يُراجع أصلَ البخاري، ويُراجع تلامذتُه أصولَه هو.

وقد قال الإمام أبو الوليد الباجي: « وقد أخبرنا أبو ذَرٍّ عبد بن أحمد الهَرَوِيُّ الحافظ رحمه الله، ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيُّ إبراهيم بن أحمد قال: انتسَخْتُ كتابَ البخاري مِن أصلِه، كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ»[٣].

ومِن ثَمَّ قال ابن رُشَيْدٍ: « سَمِع أبو إسحاق[٤] مِن أبي عبدالله الفَرَبْرِيِّ (صحيح البخاري) وحَدَّثَ به عنه، ونَقَل أبو إسحاق فَرْعَهُ مِن أصل البخاري»[٥]. وقال في موضعٍ آخر: « وكان عنده أصلُ البخاريِّ، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيِّ»[٦].

وكذلك قال ابنُ حجر في كلامٍ له: « وهذا يؤيد ما تقدَّم مِن النقل عن أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ أنَّ أصل البخاري كان عند الفَرَبْرِيِّ»[٧].

---

(١) أي عن الفَرَبْرِيِّ.

(٢) "الأنساب" (١٠/ ١٧١).

(٣) "التعديل والتجريح" (١/ ٣١٠ - ٣١١ ط: السعودية) (١/ ٢٨٧ ط: المغرب).

(٤) المُسْتَمْلِيّ.

(٥) "إفادة النصيح" (ص/ ٢٥).

(٦) السابق (ص/ ١٩).

(٧) "فتح الباري" (٤/ ٣٠٠).

وهذا تأكيدٌ آخر - بعد تأكيد ابن رشيد - على وجود أصل البخاري لدى الفَرَبْرِيِّ، واطِّلاع غير الفَرَبْرِيِّ عليه، ونَقْلهم منه، ومعارضتهم نُسخهم التي نسخوها وسَمِعوها مِن رواية الفَرَبْرِيِّ بهذا الأصل البخاري.

وبهذه النَّقْلَة انتقلت الأصول مِن يدٍ إلى يدٍ، ومِن كابرٍ إلى كابرٍ، فسَمِعَ ونقل الفَرَبْرِيُّ عن البخاري وأصلِه، ثم سَمِعَ المُسْتَمْلِيُّ مِن الفَرَبْرِيِّ، ونقلَ مِن أصلِ البخاري الذي كان عند الفَرَبْرِيِّ آنذاك.

وكذلك جاء أبو محمد عبدالله بن محمد بن أَسَدٍ الجُهَنِيُّ، فروى « الصحيح » عن أبي عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن البغدادي، سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، قال: نا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، قال: نا أبو عبدالله البخاري.

وسَمِع الإمامان أبو عُمَر ابن عبد البر وأبو عُمَر ابن الحَذَّاء في مجلسٍ واحدٍ من أبي محمدٍ ابن أَسَدٍ، وعن ابن عبد البر وابن الحَذَّاء روى الإمام الجَيَّاني رواية ابنِ السَّكَن، وقال الجَيَّانِيُّ: « وعارَضْتُ كتابي بنسخةِ أبي محمدٍ ابن أَسَدٍ التي بخطِّه عن أبي عليٍّ ابن السكن»[(١)].

فسَمِع الجيانيُّ روايةً أخرى عن الفَرَبْرِيِّ، وعارضَ كتابه وقابَلَه على نسخةِ راويها ابنِ أسدٍ بخطِّه عن ابن السَّكَن عن الفَرَبْرِيِّ.

وثَمَّة رواية ثالثة يرويها أبو محمدٍ الأَصِيليُّ، عن أبي زَيْدٍ محمد بن أحمد، وأبي أحمد محمد بن محمد بنِ مَكِّيٍّ، كلاهما عن الفَرَبْرِيِّ، عن البخاري.

وكتب الأَصِيليُّ نسخته بخطِّه، وقد سَمِع الإمام الجَيَّانيُّ هذه النسخة عن شيخَيْه التُّجِيبِيِّ وابنِ سِرَاج، كلاهما عن الأَصِيلِيِّ، ولم يكتف بالسماع، بل قال الجَيَّاني: « وعارضتُ كتابي من أوله إلى آخره بنُسْخَة أبي محمد الأصيلي التي بخطه»[(٢)].

---

(١) "تقييد المهمل" (١/ ٦٠).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٩ -٦٠).

مطلب: انتقال الأصول، وتجدُّد الخطوط:

وتستمرُّ الأيامُ، ويدخلُ أصلٌ في أصلٍ آخر، وينتقل خطٌّ إلى خَطٍّ، وكتابٌ إلى كتابٍ، وبذا تتجدَّد الأصول، أصلًا تلو أصلٍ، وتتواصل فيما بينها.

وتمرُّ الأيام والليالي، ويرى الإمام الصَّغَانيُّ أصلَ الفَرَبْرِيِّ وعليه خطُّ الفَرَبْرِيِّ، ومِن ثَمَّ يرى ابنُ حجر العسقلاني نسخة الصَّغَانيِّ تلك، ويحتفي بها في «فتح الباري»، وينقل عنها في مواضع كثيرة جدًّا.

ويُسَمِّيها ابنُ حجر بـ«النسخة البغدادية التي صحَّحَها العلامة أبو محمد ابن الصَّغَانِيِّ اللُّغوي، بعد أنْ سَمِعَها مِن أصحاب أبي الوقت، وقابَلَها على عدةِ نسخٍ، وجعلَ لها علامات»، ويقول ابنُ حجر: « وقال الصَّغَانِيُّ في الهامش: هذا الحديث ساقطٌ مِن النسخ كلِّها إلَّا في النسخة التي قُرِئَتْ على الفَرَبْرِيِّ صاحبِ البخاريِّ وعليها خطُّه»[(١)].

وقال في موضعٍ آخر: « وكذا ثبتَ في نسخة الصَّغَانِيِّ التي ذَكَرَ أنَّه قابَلَها على نسخةِ الفَرَبْرِيِّ التي بخَطِّه»[(٢)].

ويأتي الحافظ البارع شرف الدين اليُونِينِيُّ رحمه الله، فيحمل لواء ضبط رواية «الجامع الصحيح» فيضبطه ويقابله على أصولٍ موثوقات، ونُسَخٍ عاليات[(٣)]، إذْ ضبطه كما قال القسطلانيُّ: « بأصلٍ مسموعٍ على الحافظ أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ، وبأصلٍ مسموعٍ على الأَصِيلِيِّ، وبأصلِ الحافظ مُؤَرِّخ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصلٍ مسموعٍ على أبي الوقت، وهو أصلٌ مِن أصول مسموعاته في وقف خانكاه السُّمَيْسَاطِيِّ، بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، بحضرة سيبويه وقته، الإمام جمال الدين ابن مالك، بدمشق.. مع حضور أَصْلَيْ سَمَاعَيِ الحافظ أبي

(١) "فتح الباري" (١/ ١٥٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٤٢).

(٣) ينظر: " النسخة اليونينية مِن صحيح البخاري" للعلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله، وهو مقالٌ قديمٌ للشيخ، أُعِيد نشره في مقدمة أكثر مِن طبعة لـ « الصحيح »، منها طبعة دار التأصيل (١/ ١٥٧)، وأخيرًا أعاد نشره الشيخ أشرف عبد المقصود – وفقه الله – في "مجلة التراث النبوي" العدد الأول والثاني (ص/ ١٦٦)، وقد نبَّه فيه الشيخ أحمد شاكر على خطأ كتابة تاريخ السَّماع الواقع في كتاب القسطلاني.

محمدٍ المقدسي وقف السميساطي.. فالله يُثيبه على قصده، ويجزل له مِن المكرمات جوائز رِفْدِه[١]، فلقد أبدع فيما رَقَم، وأتقن فيما حرر وأَحْكَمَ، ولقد عَوَّل الناسُ عليه في روايات الجامع، لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة، وكثرة ممارسته له، حتى إنَّ الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنَّه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، ولكونه مِمَّن وُصِف بالمعرفة الكثيرة، والحفظ التام للمُتُون والأسانيد؛ كان الجمال ابنُ مالك لما حضرَ عند المقابلة المذكورة إذا مَرَّ مِن الألفاظ ما يَتَرَاءَى أَنَّه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونينيِّ: هل الروايةُ فيه كذلك؟ فإنْ أجاب بأنَّه منها؛ شَرَعَ ابنُ مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومِن ثَمَّ وضعَ كتابَه المُسَمَّى بـ (شواهد التوضيح)»، ثم ذَكَرَ القسطلانيُّ أنَّه قد وقف «على فروعٍ مقابَلَةٍ على هذا الأصل الأصيل»، منها الفرعُ المنسوبُ للإمام المحدِّث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي، وقد وصفه القسطلانيُّ بقوله: « الفرع الجليل الذي لعلَّه فاقَ أصلَه»، ومِن ثَمَّ اعتمدَ القسطلانيُّ على هذا الفرع، فقال: « فلهذا اعتمدتُ في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه، ورجعتُ في شكل جميع الحديث وضبطه إسنادًا ومتنًا إليه، ذاكرًا جميعَ ما فيه مِن الروايات، وما في حواشيه مِن الفوائد المهمَّات»، ولم يكن القسطلانيُّ قد وقف على أصل اليونينيِّ، وهو في جزأين، فلمَّا وقف على الجزء الأول منه ورأى عليه تعليقةً للإمام ابن مالك، نقلها القسطلانيُّ ثم قال: « وقد قابلتُ متن شرحي هذا إسنادًا وحديثًا على هذا الجزء المذكور مِن أوله إلى آخره، حرفًا حرفًا، وحكيتُه كما رأيتُه حسب طاقتي، وانتهتْ مقابلتي له في العشر الأخير مِن المحرم سنة سبع عشرة وتسع مئة، نفع الله تعالى به، ثم قابلتُه عليه مرةً أخرى»، ولما وَجَد القسطلانيُّ الجزء الآخَر مِن أصل اليونينيِّ، قام بمقابلته أيضًا، وقال: « فقابلتُ عليه متن شرحي هذا

---

(١) "الرِّفْد: المعونةُ بالعطاء وسَقْي اللَّبَن والقول وكلّ شيء"؛ قاله الخليل، وقال ابن دريد: : الرِّفْد: العطاء" قال: " ورَفَدْتُ الرجلَ وأرْفَدْتُه؛ إذا عاونتُه على أموره". قال ابن فارس: " رَفَدَ: الراء والفاء والدال أصلٌ واحدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، وهو المعاونة والمُظَاهَرَةُ بالعطاء وغيرِهِ، فالرَّفْدُ مصدرُ رَفَدَهُ يَرْفِدُهُ؛ إذا أعطاهُ، والاسمُ الرِّفْدُ"."العين"(٨/ ٢٤- ٢٥)، "جمهرة اللغة" (٢/ ٦٣٤)، "مقاييس اللغة" (٢/ ٤٢١).

فكملتْ مقابلتي عليه جميعِه حسب الطاقة، ولله الحمدُ» اهـ[١].

ثم شاء الله عز وجل وله الحمد والفضل والمِنَّة أنْ يتم طبع «صحيح البخاري» على فرعٍ مُهِمٍّ[٢] عن هذا الأصل الأصيل الخاص بالحافظ الإمام شرف الدين اليونيني، كما طُبِعتْ نسخةُ القسطلاني مع شرحه « الصحيح »، وكلُّ ذلك الآن مشهور متداول في أيدي الناس، فالحمد لله رب العالمين.

وتوالت المِنَنُ الإلهية، والعطايا الربانية، فظهرتْ الفروعُ العالية، والنُّسَخ الخطية، الواحدة تلو الأخرى، مثل نسخة البقاعي التي انتشرت الآن في أيدي طلبة العلم، وقام الشيخ نظام يعقوبي بنشرها مؤخَّرًا، فشكر الله صنيعه وأجزل له الأجر والمثوبة.

وقد وصفها الحافظ ابنُ حجر العسقلاني في ترجمة البقاعي، فمدحها وعَظَّمها، فقال ابنُ حجر: « إسماعيل بن علي بن محمد البِقَاعِيُّ، ثم الدِّمشقي، النَّاسخ، كان يشتغل بالعلم، ويصحب الحنابلة ويميلُ إلى معتقدهم، وينصحُهم، ويُعَظِّمُهم، ويُكَتِّبُ الناسَ، مع الدِّين والخير، وله نَظْمٌ حَسَنٌ أنشدني منه بدمشق، وقد كتبَ بخطِّه (صحيح البخاري) في مجلدةٍ واحدةٍ معدومةِ النَّظير، سَلِمَتْ مِن الحريق إِلَّا اليسيرَ مِن حواشيها فَبِيعَتْ بأزيد مِن عشرين مثقالًا» اهـ[٣].

وقال الشيخ نظام اليعقوبي في تصديره عليها (ص/ ٥): « وهي نسخة مضبوطة بالشكل شبه الكامل، قد لُوِّنَتْ عناوين الكتب والأبواب باللون الأحمر، وقد حُلِّيَتْ هوامشُها بصنوف الإيضاحات والاستدراكات والتصويبات، وشرح غامض الكلمات، وذِكْرِ الرائق مِن المنظومات، فيما يَصْعُبُ حصرُه، ويَقِلُّ عند الكثير ضبطُه، وفي كل ذلك يذكر مَرْجِعه فيه في الغالب؛ ومِن ذلك ما ذَكَرَهُ مِن نظم شيخه ابن الموصلي لـ (مطالع

---

(١) "إرشاد الساري" (١/ ٤٠ - ٤١).

(٢) وهو فرع العلامة "عبد الله بن سالم البصري"، كما حرَّرْتُه في «تحرير الأصل المعتمد في (الطبعة السلطانية) من (صحيح البخاري)»، الناشر: معهد المخطوطات العربية، المكتبة الإلكترونية المحكَّمة، بحوث تراثنا (٣)، السنة الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، رقم توثيق الألكسو: ط/ ٠٠٩ / ٠٥ / ٢٠١٨.

(٣) "إنباء الغمر بأنباء العمر"لابن حجر العسقلاني (٢/ ٢٧٣)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

الأنوار)، وكذا كان يذكر نَظْمَه في غالب الأحيان، وقد نقل مِن كلام ابن الأثير في (النهاية في غريب الحديث)، ثم مِن كلام القاضي عياض في (مشارق الأنوار) جملةً وافرةً في هوامش الكتاب. وحشَّاه بنقول كثيرةٍ مِن خَطِّ الإمام اليونيني رحمه الله. ثم إنَّ قيمة النسخة تظهر في اعتماد ناسخها على نسخةٍ أصلية مِن أوثق نُسخ البخاري وأصَحِّها على الإطلاق، ومِن هذه النُّسَخ التي ذَكَرَها الناسخُ رحمه الله نقلًا عن الأصل:

١ - نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني ثم المصري، والتي وقفها بجامع عمرو بن العاص بمصر.

٢- نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله.

٣- نسخة خانقاه السُّمَيْسَاطِي» اهـ.

ولا يقف الأمرُ على دمشق والقاهرة وغيرها مِن بلدان المشرق، فما مِن بلدٍ أو مكانٍ دخله «صحيحُ البخاري» إلَّا وبادَرَ أهلُه بكتابته وانتساخه، ومقابلته ومعارضته بأدق وأوثق الأصول، وسماعه على أكابر أهل العلم، ومِن ثَمَّ اتخاذ أصلٍ لهم، يُولونه عنايتهم ورعايتهم، كما هو حال المغاربة مع نسخة ابن سعادة.

واركبِ الفُلْكَ وانطلقْ صوبَ أندلسٍ، فهناك أصولٌ مُنيراتٌ، فاستمِعْ لابنِ رُشَيْدٍ وهو يتحدَّث عن أبي عبدالله ابن منظور، فيقول: « محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن منظور بن عبدالله ابن منظور القيسي الإشبيلي، مِن بيوتها النبيهة، يكنى أبا عبدالله، رَاوِيةٌ فاضلٌ، حَسَن الضبط، اعتمدَه الأندلسيُّون، وعَوَّلوا عليه في (صحيح البخاري)، رواية[1] أبي ذَرٍّ، لصحبته له، ومجاورته معه، حتى كتب (الجامع الصحيح) للبخاري، وعارَضَ فرعَه بأصله، وفرغَ مِن نَسْخِه بمكة، في رجب مِن سنة إحدى وثلاثين وأربع مئة، وقابلَه مع أبي عبدالله الورَّاق محمد بن عليٍّ بن محمود»، قال: « وكانت رحلته إلى المشرق مِن إشبيلية بلده في شعبان سنة ثمانٍ وعشرين وأربع مئة، وحجَّ حجَّتين

(١) في المطبوع: " راوية" - خطأ، والذي في مخطوط الإسكوريال (ق/ ١٣/ أ): " رواوية" وضرب على الواو الثانية فصارت كالدائرة، لتصبح الكلمة"رواية".

سنتي ثلاثين وإحدى وثلاثين، فسمِعَ (صحيح البخاري) بمكة - شرَّفها الله - على أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ عند باب الندوة، سنة إحدى وثلاثين في محرَّم، وانتهى في سماعه في هذه المرة الأولى إلى بعضٍ مِن كتاب الأَيْمَان والنُّذور»، قال: « قال أبو عبدالله ابن منظور: وقُرِئ عليه أيضًا مرةً ثانية وأنا أسمع، والشيخ أبو ذَرٍّ ينظر في أصله، وأنا أُصْلِحُ في كتابي في المسجد الحرام عند باب الندوة، كان ابتداء هذا السَّماع الثاني الذي كمل فيه جميعُ الكتاب في شهر شوال مِن سنة إحدى وثلاثين المذكورة، وتمامه في ذي القعدة منها.. وانصرف إلى الأندلس فدخل إشبيلية سنة أربع وثلاثين»، إلى أنْ قال ابن رُشَيدٍ: « حدَّثَ عنه الجِلَّةُ مِن الأندلسيين، وأجلُّهم:

أبو الحسن شُرَيْح ابن محمد.

والقاضي أبو القاسم أحمد بن محمد ابن منظور.

وأبو محمد عبد الرحمن بن عبدالله بن محمد بن عثمان التُّجِيبِيُّ القَيْظِيُّ السَّرَقُسْطِيُّ المعروف بمَلَّاطَش، وكتب عنه (صحيح البخاري)، وقرأَهُ مرةً، وسمِعَه أخرى بقراءة أبي محمد ابن العربي.

وكان أصلُ القَيْظِيِّ هذا مِن الأصول المعتمدة في الأندلس مُحَبَّسًا بجامع العدَبّس مِن إشبيلية - طهَّرها الله مِن دنس الكفر، وأعادها الله دار إسلام -، وهذا الأصل - جبره الله - مِن الأصول التي اعتمدها ضابطُ الأندلسيين في وقته أبو بكر ابنُ خيرٍ، وعارَضَ كتابه الحافل به، الذي بخطِّ أبيه خيرٍ، رحمهما الله، وفيه كان سماعي وسماعُ بُنَيَّ محمد - هداه الله - مع الجماعة، على شيخنا الفقيه الفاضل العدل أبي فارس - أبقاه الله -، والشيخُ أبو فارس يمسك أيضًا أصلَه الذي بخطِّ أبيه رحمه الله، وفيه سَمِع على شيخه أبي مروان رحمه الله» اهـ[1].

(١) "إفادة النصيح" (ص/ ٤٦ - ٥٠).

فانظر ولادة أصلٍ مِن أصولٍ عديدة، وكم عدد الذين سَمِعوا وكتبوا وحضروا، ومنزلتهم وجلالتهم، وإمامتهم في الدين؟

فهذه أصولٌ راسيات، وعلامات ظاهرات، على ما وَهَبَهُ الله عز وجل لهذه الأمة عامة، وللبخاري خاصة، مِن حِفْظٍ، على مدار الليالي والأيام، فالحمد لله رب العالمين.

وبذا انمازتْ نسخةُ الفَرَبْرِيِّ عن البخاري بمزايا عديدة، مِنها الجَمْع بين سماع الأكابر وخطوطهم، فوصلتْ لنا عن طريق السَّماع كابرًا عن كابرٍ، كما وصلتْ كذلك نقلًا بالخطِّ والكتابة، أصلًا عن أصلٍ، ونسخةً عن نسخةٍ.

ولهذه المزايا وغيرِها مما لم أذكره في هذا الموضع؛ فقد صارت هي عمدةَ المسلمين اليوم في تَلَقِّي «صحيح البخاري».

ومِن ثَمَّ قال ابن رُشَيْد: « محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ: الثقة الأمين، وسيلةُ المسلمين إلى رسول الله ﷺ، في كتاب البخاري، وحَبْلُهُم المتين»[(١)]. قال: « وأبو عبدالله الفَرَبْرِيُّ هذا عُمدة المسلمين في كتاب البخاري، وشهرتُه مُغْنيةٌ عن التعريف بحاله، ولْنُورِدْ في ذلك - مختصرًا - قولَ بعض العلماء في الثناء عليه، نفعًا لغُمْرٍ[(٢)] جاهلٍ، ودَفْعًا لذي غِمْرٍ[(٣)] على أهل الإسلام متجاهل»[(٤)]، ونقل ابن رشيد عن الإمام أبي الوليد الباجي قال: « والفَرَبْرِيُّ: ثقةٌ مشهورٌ»، وعن أبي بكر السمعاني قال: « كان ثقةً وَرِعًا»، وعن أبي محمد الرشاطي قال: « وعلى الفَرَبْرِيِّ العمدةُ في رواية كتاب البخاري»، ثم قال ابن رشيد: « فما ظنُّكَ بمَن جعلَه المسلمون عمدتَهم؟»[(٥)]. قال: « ومَدَّ اللهُ تعالى في عُمْرِ أبي عبدالله الفَرَبْرِيِّ وبارَكَ فيه حتى انفردَ برواية (الصحيح) زمانًا؛ لذَهابِ رُواتِه، فرُحِلَ إليه في روايته عنه، وتُنُوفِسَ في سماعه

(١) المصدر السابق (ص/ ١٠).

(٢) في "العين" (٤/ ٤١٦): " والغُمْرُ: مَن لم يُجَرِّب الأمورَ، وجمعُه: أغمارٌ، ودارٌ غامرةٌ: خرابٌ".

(٣) قال الفيومي في "المصباح المنير" (٢/ ٤٥٣): « غ م ر: الغِمْرُ الحِقْدُ وزنًا ومعنًى».

(٤) "إفادة النصيح" (ص/ ١٤).

(٥) المصدر السابق (ص/ ١٥).

منه»[(١)]. قال: «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتِّصالِ السماع: طريقُ الفَرَبْرِيِّ، وعلى روايته اعتمدَ الناسُ؛ لكمالها وقُرْبِها وشُهرة رجالها، وكان عنده أصلُ البخاريِّ، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيِّ، فكان ذلك حُجَّةً له عاضدةً، وبصِدْقِه شاهدةً، ثم تواتَر الكتابُ مِن[(٢)] الفَرَبْرِيِّ؛ بل زاد، حتى كأنَّما عناه القائلُ: [الطويل]

تَوَاتَرَ حتَّى لمْ يَدَعْ لِيَ رِيبةً وَلَمْ يَكُ عَمَّا خَبَّروا مُتَعَقَّبُ

فَتَطَوَّقَ به المسلمون، وانعقد الإجماعُ عليه، فَلَزِمَت الحجَّة، ووضحت المحجَّة، والحمد لله. ورواه أيضًا عن البخاري مِن المعروفين: أبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيُّ»[(٣)].

وروايَتَا الفَرَبْرِيِّ والنَّسَفِيِّ هما أشهر الروايات عن البخاري، بل لم يدخل المغربَ والأندلسَ إلى زمن القاضي عياضٍ غيرُهما.

فقد قال عياض: «وأما الكتاب الجامع المسند الصحيح المختصر مِن آثار رسول الله ﷺ، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاريِّ، المولدِ والمنشأِ والدَّارِ، الجُعْفِيِّ النَّسَبِ بالولاء؛ فقد وصلَ إلينا مِن رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، وأكثرُ الرواياتِ مِن طريقه، ومِن رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ، عن البخاري، ولم يصل إلينا مِن غير هذين الطريقينِ عنه، ولا دخل المغربَ والأندلسَ إلَّا عنهما، على كثرة رُوَاة البخاري عنه لكتابه، فقد رَوَيْنا عن أبي إسحاق المُسْتَمْلِيِّ أَنَّه قال عن أبي عبدالله الفَرَبْرِيِّ أَنَّه كان يقولُ: روى (الصحيح) عن أبي عبدالله تسعون ألف رجل ما بقي منهم غيري»[(٤)].

فحَسْبُنا ما مضى في كلامنا عن رواية الفَرَبْرِيِّ، ولنذكرْ شيئًا عن رواية النَّسَفِيِّ.

---

(١) المصدر السابق (ص/ ١٧).

(٢) كذا في المطبوع، وكذا في مخطوط الإسكوريال (ق/ ٧/ ب).

(٣) السابق (ص/ ١٨ - ١٩).

(٤) "مشارق الأنوار" (١/ ٩).

المبحث الثاني

رواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ عن البخاريِّ

وقد وقعتْ هذه الرواية للإمام الخطابي، وعليه العُمدة في معرفتها، لاعتماده عليها في شرحه للبخاري، قبل أنْ ينتقل اللواءُ بعد ذلك للجَيَّانِيِّ.

فقد قال الخطابيُّ في مقدمة «أعلام الحديث»: « وقد تأَمَّلْتُ المُشْكِلَ مِن أحاديث هذا الكتاب والمُسْتَفْسَرَ منها؛ فوجدتُ بعضَها قد وقع ذِكْرُه في كتاب (معالم السنن) مع الشرح له والإشباع في تفسيره، ورأيتُني لو طويتُها فيما أُفسِّره مِن هذا الكتاب وضربتُ عن ذِكْرها صفحًا - اعتمادًا منِّي على ما أَوْدَعْتُه ذلك الكتاب مِن ذِكْرها - كنتُ قد أخللتُ بحقِّ هذا الكتاب، فقد يقع هذا عند مَن لا يقع عنده ذاك، وقد يرغب في أحدهما مَن لا يرغب في الآخر، ولو أَعَدْتُ فيه ذِكْر جميع ما وقع في ذلك التصنيف؛ كنتُ قد هَجَّنتُ هذا الكتاب بالتكرار، وعرَّضْتُ الناظر فيه لِلْمَلال، فرأيتُ الأصوب أنْ لا أُخْلِيَها مِن ذِكْر بعض ما تقدَّم شرحُه وبيانُه هناك، متوخِّيًا الإيجازَ فيه، مع إضافتي إليه ما عسى أنْ يتيسَّر في بعض تلك الأحاديث مِن تجديد فائدةٍ وتَوْكِيد معنًى، زيادةً على ما في ذلك الكتاب، ليكون عِوَضًا عن الفائت وجبرًا للناقص منه، ثم إنِّي أشرح بمشيئة الله الكلامَ في سائر الأحاديث التي لم يقع ذِكْرُها في (معالم السنن) وأوفيها حقَّها مِن الشرح والبيان» اهـ[(١)].

ومفادُ كلام الخطابي أَنَّه لم يَدَعْ شيئًا مِن كتاب البخاري، بل ذَكَرَه وضَمَّنَه كله ضمن كتابه، فشرح بعضَه مستوفًى، واختصرَ بعضَه الذي سبق له شرحُه في كتابه الآخر «معالم السنن».

إلى أن قال الخطابيُّ: « وأما استنادُ هذا الكتاب وسماعُه؛ فإنَّا لم نَلْحَقْ مِن أصحاب محمدِ بن إسماعيل الذين شاهدوه وسَمِعوا منه؛ لِقِدَمِ موتِه، فإنَّه ماتَ رحمه الله - على ما بَلَغَنَا - سنة ستٍّ وخمسين ومئتين.

(١) "أعلام الحديث" (١/ ١٠٤ - ١٠٥).

وقد سَمِعْنا معظم هذا الكتاب مِن رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِي، حدَّثَنَاهُ خَلَف بن محمد الخَيَّام قال: حدثنا إبراهيم بن مَعْقِلٍ، عنه.

سَمِعْنا[١] سائرَ الكتاب إلاَّ أحاديثَ مِن آخرِه مِن طريق محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، حدَّثَنِيه محمد بن خالد بن الحسن قال: حدثنا الفَرَبْرِيُّ، عنه.

ونحن نُبَيِّنُ مواضعَ اختلاف الرواية في تلك الأحاديث إذا انتهينا إليها إنْ شاء الله » اهـ[٢].

فقد أشار الخطابيُّ إلى أنَّ ثمَّةَ اختلاف في الرواية سيتولى هو الإشارة إليه في مواضعه.فكان مِن ذلك قوله على حديث «الأعمال بالنيات»: « هكذا وقع في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ عنه، مخرومًا، قد ذهبَ شطره، ورجعتُ إلى نسخ أصحابنا فوجدتُها كلها ناقصة، لم يُذْكر فيها قوله: (فمَن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله؛ فهجرتُه إلى الله وإلى رسوله). وكذلك وجدتُه في رواية الفربري أيضًا، فلستُ أدري كيف وقع هذا الإغفال، ومِن جهة مَن عرض مِن رُوَاته؟ وقد ذَكَرَهُ محمد بن إسماعيل في هذا الكتاب في غير موضع مِن طريق الحُمَيْدِيِّ فجاء به مُستوفًى»[٣].

وقال على حديثٍ آخر: « وهذا الحديث وما يتلوه من طريق حفص بن ميسرة من رواية الفربريِّ ليس من رواية ابن معقل»[٤].

وقال أيضًا: « وهذا من رواية الفربري، ليس عن ابن معقل»[٥].

وقال أيضًا: « وقوله: قَرَّ الدَّجَاجَة هكذا رواه في هذا الحديث مِن هذا الطريق،

---

(١) كذا في مطبوع "الأعلام"، ولعل صوابه: "وسَمِعْنا".

(٢) المصدر السابق (١/ ١٠٥ – ١٠٦).

(٣) السابق (١/ ١٠٨).

(٤) السابق (١/ ٥٢٨).

(٥) السابق (٢/ ١٣٦٧).

وقد رواه فيما تقدَّمَ: (كما تُقَرُّ القارورة)، فلستُ أُبْعِد أنْ يكون الصواب مِن الرواية: (قَرَّ الزُّجَاجة) ليلائم معناه معنى القارورة في الحديث الآخر.

وإنْ صحَّت الرواية في (الدَّجاجة)؛ فمعناه صوتُ الدجاج، مِن قَرَّتِ الدجاجةُ تَقِرُّ قَرًّا وقَرِيرًا وقد قَرَّتْ: قطعتْ صوتَها؛ كقول الشاعر[١]: [الطويل]

وإنْ قَرْقَرَتْ هَاجَ الهوى قَرْقَرِيرُها

ورواه الفَرَبْرِيُّ، عن أبي عبدالله: (قِرُّ الدَّجاجة) بكسر القاف؛ كأنَّه حكايةُ صوتها » اهـ[٢].

وهذه النصوص جميعها تدلُّ على أنَّ الخطابي إنَّما يسوق « الصحيح » في كتابه مِن رواية ابن مَعْقِلٍ، ثم يقارن بينها وبين رواية الفَرَبْرِيِّ، ويذكر ما يقع بينهما مِن اختلافٍ في الرواية.

وأَنَّه كذلك ربما راجع نُسَخ أصحابه الخاصة برواية ابنِ مَعْقِلٍ، بدليل قوله السابق: « هكذا وقع في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ عنه، مخرومًا، قد ذهبَ شطره، ورجعتُ إلى نسخ أصحابنا فوجدتُها كلها ناقصة»، أي نُسَخهم مِن رواية ابنِ مَعْقِلٍ؛ بدليل ذِكْره رواية الفَرَبْرِيِّ عقب كلامه هذا، والكلام يعود إلى أقرب مذكور سابق وهو رواية ابنِ مَعْقِلٍ.

وقال الخطابي تعليقًا على قول يهوديٍّ في طعام أهل الجنة: « إِدَامُهُمْ بَالَامٌ ونُونٌ، قالوا: وما هذا؟ قال: ثَوْرٌ ونُونٌ، يأكل مِن زيادة كبدهما سبعون ألفًا»، قال الخطابي: « هكذا رَوَوْهُ لنا، وتَأَمَّلْتُ النُّسَخَ المسموعة مِن أبي عبدالله مِن طريق حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِلٍ والفَرَبْرِيِّ، فإذا كلُّها متفقةٌ على نحوٍ واحدٍ بالام ونون»[٣].

---

(١) ذَكَرَهُ الخطابي في كتابه الآخر "غريب الحديث" (١/ ٦١١). وكذا ذَكَرَه في "العين" (١/ ٢١٤، ٥/ ٢٢)، و"تاج العروس" (١٣/ ٣٩٩، ٢١/ ١٨١).

(٢) "أعلام الحديث" (٣/ ٢٢١٧ – ٢٢١٨).

(٣) السابق (٣/ ٢٢٦٦).

وهذا يفيد أنَّ الخطابي لم يكن يعتمد على روايته للكتاب سماعًا فقط؛ بل كان يملك نُسَخًا مكتوبة مِن هذه الروايات عن البخاري أيضًا، بل كان يملك نسخًا مِن تلك التي سُمِعَتْ على بعض تلامذة البخاريِّ مِمَّن لم تقع للخطابيِّ الروايةُ عنهم في هذا الكتاب، كما هو الحال في نسخة حماد بن شاكر، التي أشار إليها هنا، حيثُ لم يذكر الخطابي - في كلامه السابق - فيما سَمِعه واعتمد عليه في شرحه سوى روايَتَي ابن مَعْقِلٍ والفَرَبْرِيِّ.

بل لم يذكر الخطابي رواية ابن شاكر سوى في هذا الموضع اليتيم، لم أَرَ له غيره في كتابه.

ونبَّه الخطابيُّ على تلك الأحرف التي لم يسمعها مِن طريق الفَرَبْرِيِّ؛ فقال مثلًا: « ومِن كتاب الفتن، ممَّا لم أسمعه مِن طريق الفَرَبْرِيِّ: باب قول النبي ﷺ: (سَتَرَوْن بعدي أمورًا تُنكِرُونها)»[(١)]، فذكر الخطابي أربعة أحاديث حتى وصل إلى «كتاب الأحكام»[(٢)].

فهذا يعني أنَّه لم يأخذ هذه الأربعة مِن طريق الفَرَبْرِيِّ سماعًا، وإِنْ كانت لديه مِن طرقٍ أخرى عن البخاريِّ سماعًا.

ومِن جهةٍ أخرى فقد نبَّه الخطابيُّ على الفوات المذكور في رواية ابن مَعْقِلٍ.

فقال الخطابيُّ: « ومِن (كتاب التفسير)، قلتُ: إلى ها هنا انتهتْ رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ. وحدثنا بما بعده مِن الكتاب[(٣)] محمد بن خالد بن الحَسَن قال: (باب ما جاء في فاتحة الكتاب) حدثنا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال»[(٤)]. فذكرَ ثلاثين حديثًا وخَبَرًا إلى أنْ وصل إلى «كتاب فضائل القرآن»[(٥)].

---

(١) السابق (٤/ ٢٣٢٧).

(٢) السابق (٤/ ٢٣٣٣).

(٣) يعني: " كتاب التفسير" لا " الجامع الصحيح".

(٤) السابق (٣/ ١٧٩٥ - ١٧٩٦).

(٥) السابق (٣/ ١٨٦٠).

وظاهر كلامه أَنَّ هذا الفوات في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ ينتهي بنهاية كتاب «التفسير»[١]، ثم تعود رواية ابن مَعْقِلٍ ثانية مِن أول «كتاب فضائل القرآن»، ويؤيِّد ذلك أيضًا: قول الخطابي في موضعٍ لاحقٍ تعليقًا على قول اليهودي المذكور آنفًا: «هكذا رَوَوْهُ لنا، وتَأَمَّلْتُ النُّسَخَ المسموعة مِن أبي عبدالله مِن طريق حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِلٍ والفَرَبْرِيِّ» إلخ[٢].

ومما يدلُّ على أنَّ رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ لم تنته عند «كتاب التفسير»:

ما ذَكَرَهُ أبو عليٍّ الجيَّانيُّ قال: « ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ؛ أنَّ البخاريَّ أجاز له آخرَ الديوان[٣]، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ[٤] من (الجامع)؛ لأنَّ في رواية إبراهيم النَّسَفِيِّ نقصانَ أوراقٍ مِن آخر الديوان عن رواية الفَرَبْرِيِّ، قدْ عَلَّمْتُ على الموضع في كتابي[٥]، وذلك في (باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلامَ اللهِ﴾ [الفتح: ١٥]). روى النَّسَفِيُّ مِن هذا الباب تسعةَ أحاديث، آخرُها بعض حديث عائشة في الإفك، ذَكَرَ منه البخاريُّ كلماتٍ استشهدَ بها، وهو التاسعُ مِن أحاديث الباب، خَرَّجَهُ عن حَجَّاجٍ عن النُّمَيْرِيِّ عن يُونُسَ عنِ الزُّهْرِيِّ بإسناده عن شيوخِه عن عائشةَ. ورَوَى الفَرَبْرِيُّ زائدًا عليه مِن أول حديث قُتَيْبَةَ عن مُغِيرة عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: (إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فلا تَكْتُبُوهَا) إلى آخر ما رواه الفَرَبْرِيُّ

---

(١) خلافًا لما فَهِمَه د. جمعة فتحي عبد الحليم في كتابه "روايات الجامع الصحيح ونُسَخه" (ص/ ١٤١)، مِن كون روايته قد انتهتْ إلى هذا الحدِّ، وليس كذلك كما يدلُّ عليه كلامُ الخطابيِّ وغيرِه.

(٢) "أعلام الحديث" (٣/ ٢٢٦٦).

(٣) يعني: " صحيح البخاري".

(٤) يعني: ابن مَعْقِلٍ.

(٥) يعني: مِن نسخته مِن "صحيح البخاري".

عن البخاري مِن الدِّيوان، وهو تسعُ أوراقٍ مِن كتابي»[١].

ومما يجدر ذِكْرُه أَنَّ رواية ابن مَعْقِلٍ لم تقع للجيَّاني مسموعةً، إنما وقعتْ له بالإجازة.

وقد صرَّح بذلك فقال: « وقد نَبَّهْنَا أيضًا على مواضعَ مِن رواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحجاج النَّسَفِيِّ، عن أبي عبدالله البخاري، وانتقلتْ إلينا هذه الرواية على جهة الإجازة، مِن قِبَلِ أبي صالحٍ خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام البخاري.

ومِن قِبَل أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عنه»[٢]. أي عن ابنِ مَعْقِلٍ عن البخاري.

وكلام الجياني في هذا الموضع يُفَسِّر قوله في أول كتابه: « وما كان في كتابي مِن رواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ عن البخاري: فأخبرني بها أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَم الجُذَامِيُّ، قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهروي، بمكة سنة اثنتين وثمانين وثلاث مئةٍ، قال لي: سمعتُ بعضَه وأجازَ لي سائرَه، قال: نا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل البخاري[٣]، قال: نا إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ، قال: نا أبو عبدالله البخاري»[٤].

---

(١) "تقييد المهمل" (١/ ٦٢). واختصر كلامه هذا القاضي عياض، فقال: « إلاَّ أَنَّ النَّسَفِيَّ فاته مِن آخر الكتاب شيءٌ مِن كتاب الأحكام، إلى باب قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلامَ اللهِ ﴾ فإنَّه إجازةٌ مِن البخاريِّ للنَّسَفِيِّ، ثم ما بعده لم يكن في رواية النَّسَفِيِّ إلى آخر الكتاب، وذلك نحو عشرة أوراق، لم يَرْوِ منها إلَّا تسعةَ أحاديثَ أوَّلَ الكتابِ، آخِرُها: طرف مِن حديث الإفك" اهـ.

(٢) "تقييد المهمل" (٢/ ٥٦٦).

(٣) وهو المعروف بالخَيَّام، وهو الذي يخيط الخِيَم. ترجم له الذهبي في كتابَيْه: " التاريخ" (٨/ ١٩٤) و"السِّيَر" (١٦/ ٧٠، ٢٠٤).

(٤) "تقييد المهمل" (١/ ٦١).

فلم يذكر الجياني في أول كتابه كيفية تلقِّيه رواية ابن مَعْقِلٍ، لكنَّه ذكرَ في موضعٍ لاحقٍ مِن كتابه أنَّه قد تلقَّاها بالإجازة، وهذا يُفسِّر المراد بقوله في أول كتابه: « فأخبرني بها أبو العاصي» أي أخبره بها إجازة، وبعض العلماء يستخدم الإخبار في التعبير عمَّا أخذه إجازةً.

وفي هذا يقول القاضي عياض: « وذهبَ جماعةٌ إلى إطلاق (حدَّثنا) و(أخبرنا) في الإجازة، وحُكِي ذلك عن ابن جريج وجماعةٍ مِن المتقدمين، وقد أشرنا إلى مَن سَوَّى بينهما وبين القراءة والسَّماع على ما تقدَّم[١]، وحكى أبو العباس ابن بكر المالكي في كتاب (الوجازة) أنَّه مذهبُ مالكٍ وأهلِ المدينة.

وحَقٌّ ما قال عن مالكٍ؛ فإنَّه إذا جعل المناولة سماعًا كالقراءة كما تقدم فيما روينا عنه قَبْلُ؛ صحَّ فيه (حدثنا) و(أخبرنا)، فإذا رُوعي كما قدَّمنا معنى النقْل والإذن فيه وأنَّه لا فرق بين القراءة والسَّماع والعرض والمناولة للحديث في جهة الإقرار والاعتراف بصحَّته وفَهْم التحديث به؛ وَجَبَ استواء العبارة عنه بما شاء.

وقد ذهبَ إلى تجويز ذلك مِن أرباب الأصول: الجويني؛ لكن قال: (ليس حدَّثني وأخبرني مطلقًا في الإجازة خلفًا؛ لكن ليست عندي عبارة مرضية لائقة بالتحفُّظ والصَّوْن فالوَجْهُ البَوْحُ بالإجازة)[٢].

ومنعَ إطلاق (حدَّثنا) في الإجازة غيرُه من الأصوليين جملةً.

---

(١) أي عند القاضي عياض.

(٢) وعبارة الجويني في "البرهان" (١/ ٤١٥): " ومما يتعلق بتتميم الكلام في هذا: أنَّ الذي مستنده الإجازة يعمل بما يتلقَّاهُ، ويعمل غيرُه بما رواهُ على هذه الجهة، ولكن اللائق به أنْ يذكر جهةَ تلقِّيه الإجازة؛ فإنَّ ذلك أدفعُ للَّبْسِ، وأرفع للرَّيْب. فإنْ قال: حدَّثني فلانٌ، أو أخبرني مطلقًا؛ فلستُ أرى ذلك خَلْفًا محضًا لتحقُّق الثقة. وقد تقدَّم أنَّ نفس لفظ الشيخ ليس شرطًا، وليس قولُه (حدَّثني) في الإجازة عبارة مرضية لائقة بالتحفُّظ والتصوُّن، فالوجه البوح بالإجازة. وللمحدِّثين مواضعاتٌ يرتِّبونها ويقولون في بعضها: أخبرني، وفي بعضها: حدَّثني، وليستْ على حقائق، وليسوا ممنوعين مِن اصطلاحهم، ولكلِّ طائفةٍ في الفنِّ الذي تعاطَوْه عباراتٌ مُصْطَلَحَةٌ" اهـ.

وقال شعبةُ في الإجازة مرةً: تقول: (أنبأنا)، ورُوِي عنه أيضًا: (أخبرنا).

واختار أبو حاتم الرازي أنْ تقول في الإجازة بالمشافهة: (أجاز لي)، وفيما كتب إليه: (كتب إِلَيَّ).

وذهب أبو سليمان الخطابي إلى أنْ يقول في الإجازة: (أخبرنا فلانٌ أنَّ فلانًا حدَّثه) ليبين بهذا أنه إجازة.

وأنكر هذا بعضُهم. وحقُّه أنْ ينكر، فلا معنى له يتفهَّم به المراد، ولا اعْتِيد هذا الوضع في المسألة لغةً ولا عرفًا ولا اصطلاحًا.

وذكر أبو محمد ابن خَلَّاد في كتابه (الفاصل) مثلَ هذا عن بعض أهل الظاهر. قال: (ولا تَقُلْ: إنَّ فلانًا قال: حدَّثنا فلانٌ)؛ لأنَّ هذا يُنبئ عن السماع.

وهذا مثلُ الأول، وكلامُ مَن اصطلح فيما يريده مع نفسِه؛ إِلَّا لو اجتمعَ أهلُ الصنعة على هذا الوضع ليجعلوه فصلًا وعَلَمًا للإجازةِ؛ لما أُنْكِر» اهـ[1].

والمقصود الإشارة إلى تَلَقِّي الجيَّاني روايةَ ابنِ مَعْقِلٍ إجازةً، وليس سماعًا كما هو الحال بالنسبة لبقيَّة الروايات، فقد قال فيها: « فأمَّا كتابُ أبي عبدالله البخاري – وسماه (الجامع المختصر مِن أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه) – مِن رواية أبي زيدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، مِن طريق أبي الحسن القابسي:

فقرأتُه على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتمٍ التميميِّ المعروف بابن الطَّرَابُلْسِيِّ، مرَّاتٍ، أوَّلُها في سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئةٍ، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبي بكرٍ القابسيُّ الفقيه، قراءةً عليه بالقيروان وأنا أسمعُ سنة ثلاثٍ وأربع مئةٍ، قال: نا أبو زيدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيُّ، بمكة سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ، بفَرَبْرَ في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم

(١) "الإلماع" (ص/ ١٢٨ – ١٢٩).

الجُعْفِيُّ البخاري رحمه الله، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين[١].

وأما روايتُنا فيه مِن طريق أبي محمد عبدالله بن إبراهيم الأَصِيلِيِّ:

فحدَّثنا بها أبو شاكرٍ عبد الواحد بن محمد بن موهب التُّجِيبِيُّ المعروف بالقَبْرِيِّ، والقاضي أبو القاسم سراج بن عبدالله بن سراجٍ. قالا: نا أبو محمد عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جعفرٍ الأَصِيلِيُّ، قال: نا أبو زيدٍ، بمكة سنة ثلاثٍ وخمسين، وببغداد سنة تسعٍ وخمسين وثلاث مئةٍ. وقَرَأَهُ أبو محمد[٢] أيضًا على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف بن مكِّيٍّ الجرجاني. قال أبو زيدٍ محمد بن أحمد، وأبو أحمد محمد بن محمد بن مكِّي، جميعًا: نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطرٍ الفَرَبْرِيُّ، نا البخاري.

وعارَضْتُ كتابي مِن أوَّله إلى آخره بنسخةِ أبي محمدٍ الأَصِيلِيِّ التي بخطِّه[٣].

وقرأتُ روايةَ أبي عليٍّ ابن السكن سعيدِ بن عثمان البغداديِّ - سكن مصر - على القاضي أبي عُمر أحمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن الحَذَّاء.

وأخبرني بها - أيضًا - أبو عُمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النَّمَرِيُّ، إجازةً.

قالا جميعًا: نا أبو محمد عبدالله بن محمد بن أسدٍ الجُهَني، بقرطبة - وكان ثقةً ضابطًا - سنةَ أربعٍ وتسعين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي الحافظ، في منزله بمصر سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، قال: نا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، قال: نا أبو عبدالله البخاري.

---

(١) والمعروف أنَّ الفَرَبْرِيَّ سَمِعَ مِن البخاري سنة ٢٤٨، وسنة ٢٥٢، فتكون هذه المرة سنة ٢٥٣ هي المرة الثالثة، وقد مضى بيانُ ذلك في الكلام على رواية الفَرَبْرِيِّ.

(٢) عبدالله بن إبراهيم الأَصِيلِيُّ.

(٣) وهذه إحدى مزايا نسخة أبي عليٍّ الجيَّاني مِن "الصحيح" كونها قد عُورِضَتْ على أصل الأَصِيلِيِّ بخطِّه.

وكان سماع شيخنا أبي عُمر النَّمَرِيِّ وأبي عُمر ابن الحَذَّاء في مجلسٍ واحدٍ مِن أبي محمد ابن أسدٍ.

قال أبو عَلِيٍّ[١]: وعارَضْتُ كتابي بنسخةِ أبي محمد ابن أسدٍ التي بخطِّه عن أبي عَلِي ابن السَّكَن[٢].

أما رواية أبي ذَرٍّ عَبْد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الهَرَوِيِّ الحافظ:

فأخبرني بها أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العُذْرِيُّ، مناولةً مِن يَدِه إلى يدي، وقال لي: سمعتُه مرارًا يُقْرَأُ على أبي ذَرٍّ، بمكة، أولُها[٣] في سنة ثمانٍ وأربع مئةٍ، قال: أخبرني أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حَمُّويَةَ السَّرْخَسِيُّ[٤]، بهراة، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود المُسْتَمِلِيُّ ببَلْخٍ – وكان مِن الثقات المتقنين رحمه الله –، وأبو الهيثم محمد بن المكي بن زُرَاعٍ الكُشْمِيهَنِيُّ بها قراءةً عليه في المحرم سنة تسعٍ وثمانين وثلاث مئةٍ.

قالوا: نا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، نا البخاري» اهـ[٥].

فقد صرَّح الجيانيُّ في هذه الأسانيد بما يدلُّ على سماعه صراحةً، عدا الإسناد الأخير فقد قال فيه: « فأخبرني بها أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العُذْرِيُّ، مناولةً

---

(١) الجيَّاني.

(٢) وهذه مزيَّةٌ أخرى لنسخة الجياني مِن « الصحيح ».

(٣) أي أول هذه المرات.

(٤) قال ياقوت الحموي في "معجم البلدان" (٣/ ٢٠٨): " سَرْخَس: بفتح أوَّله، وسكون ثانيه، وفتح الخاء المعجمة، وآخره سين مهملة، ويقال: سَرَخْس، بالتحريك، والأوَّل أكثر".
قال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٨/ ٥٢٠): « سمع سنة ست عشرة وثلاث مئة مِن الفَرَبْرِيِّ (صحيح البخاري)" إلىٰ أَنْ قال الذهبي: « وله (جزءٌ) مفيدٌ، عَدَّ فيه أبواب (الصحيح)، وعَدَّ ما في كلِّ كتابٍ مِن الأحاديث، فأوردَ ذلك الشيخ محيي الدين في مقدمة ما شرح مِن (الصحيح). وأَعْلَىٰ شيءٍ يُرْوَىٰ في سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة حديثُ الحَمُّوِيِّ هذا، وقعتْ لنا الكتبُ المذكورةُ مِن طريقه".

(٥) "تقييد المهمل" (١/ ٥٩ – ٦١).

مِن يَدِه إلى يدي»، فصرَّح هنا بعدم السماع، وأنَّه إنَّما تلقَّاه مناولةً لا سماعًا، وقال في أول الإسناد: « أخبرني»، فيُشْبِه أن يكون قولُه في إسناده إلى مَعْقِلٍ كقوله في هذا الإسناد، إجازةً ومناولةً، وليس سماعًا.

وقد سَمِع الجيانيُّ رواية الفَرَبْرِيِّ مِن غير وجهٍ، فلا يضيره أَنْ يُكْثِر مِن الطرق بعد ذلك إليها، مناولةً كانت أو غير ذلك، تأكيدًا للسماع، وتشَرُّفًا بالرواية، واحتياطًا مِن وقوع الغلط والسهو، ومزيد عناية، خدمةً للسُّنَّة عامة، ولكتاب البخاري خاصة، ثم إبرازًا لمكانة الجياني وسعة مرويَّاته، وشمولها لهذه الأسانيد العديدة، بأكثر مِن طريق مِن طُرُق التحمُّل.

وبذا يظهر الفارقُ بين ما تلقَّاه الجيانيُّ سماعًا، وما تلقَّاه إجازةً مثل رواية ابنِ مَعْقِلٍ.

ولذا ربما احتاج أبو عليٍّ الجيانيُّ في بعض المواضع إلى النَّقْل عن رواية ابن مَعْقِلٍ بواسطة الخطابي[(١)]؛ إذْ قد وقعتْ للخطابيِّ مسموعةً.

وما ذَكَرَهُ الجيانيُّ مِن نقصان رواية ابن مَعْقِلٍ مِن آخرها؛ قد وافقه عليه ابنُ حجر.

وكانت رواية ابن مَعْقِلٍ قد وقعتْ لابن حجر إجازةً كما وقعتْ للجيانيِّ.

فقال ابنُ حجر العسقلانيُّ: « ومِن رُواة الجامع أيضًا ممن اتصلتْ لنا روايتُه بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفيُّ، وفاتَهُ منه قطعةٌ من آخره رواها بالإجازة»[(٢)].

وكما نقل الجيانيُّ عن رواية ابن مَعْقِلٍ أحيانًا بواسطة الخطابي، فكذلك نقل ابنُ حجر عنها أحيانًا بواسطة الجياني[(٣)]، لكنْ قال ابن حجر في نفس الموضع بعد قليل: « ثم راجعتُ رواية النسفي »[(٤)].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٦١).

(٢) "هدي الساري" (ص/ ٤٩١).

(٣) "فتح الباري" (٢/ ٤٧٣).

(٤) السابق (٢/ ٤٧٤).

وابنُ حجر إنما يرويها مِن طريق الجياني كما سيأتي، لكنَّه قد رجع إلى «تقييد» الجياني أيضًا، وقال: « ومِن طريق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ، وكان مِن الحفاظ، وله تصانيف، وكانت وفاتُه سنة أربع وتسعين ومئتين، وكان فاتَهُ مِن (الجامع) أوراقٌ رواها بالإجازة عن البخاريِّ، نَبَّه على ذلك أبو عليٍّ الجياني في (تقييد المهمل)»[(١)].

وكذلك نقل ابنُ حجر عنها بواسطة عياض[(٢)]، لكنه تَعَقَّبَ عياضًا في موضعٍ آخر، ودَلَّتْ عبارتُه على رجوعه إليها مباشرةً[(٣)]، كما دَلَّ كلامُه في مواضع أخرى على مراجعته لها كذلك[(٤)].

مطلب : في ترتيب النسخة :

وكلامُ الخطابيِّ السابقُ صريحٌ في سياقته نسخته التي ضمَّنها شرحه على رواية ابن مَعْقِلٍ، مع بيان الاختلاف بينها وبين رواية الفَرَبْرِيِّ في مواضعه، واستدراك الزيادات التي في رواية الفَرَبْرِيِّ، على حسب ترتيب البخاري لكتابه.

وقد صرَّح الخطابيُّ بذلك في تعليقه على بعض الأحاديث قال: « قد وقع أطرافٌ مِن هذا الحديث في مواضع متفرقة مِن هذا الكتاب، على حسب ترتيب مُصَنِّفِه، وذكرتُ معانيها في مواضعها»[(٥)].

وكذلك قال الخطابي في نهاية كتابه: « هذا مُنْتَهَى القولِ فيما تَيَسَّر مِن تفسير أحاديث (الجامع الصحيح)، وقد اختصرنا الكلامَ في عامَّتها إِلَّا في مواضع لم نجد

(١) السابق (١/ ٥).

(٢) السابق (٣/ ٢١٦).

(٣) السابق (٣/ ٦١٣).

(٤) يُنظر على سبيل المثال: المصدر السابق (٣/ ٦٢٤) (٤/ ٦٥، ١٠٢، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٥).

(٥) "أعلام الحديث" (٣/ ١٤٧٩).

مِن إشباع القول فيها بُدًّا؛ لإشكالها وغُموض معانيها، ووجدتُ صاحب الكتاب لم يُرتِّب ما وضعَ فيه مِن الأحاديث ترتيب الكتب المُصَنَّفة في أبواب الفقه والعلم، فيَضمُّ كلَّ نوعٍ منه إلى الفقه ويضعه في بابه ولا يخلطه بغيره، كما فعلَه أبو داود في كتابه، فوقعَ كلامُنا في تفسيرها على حسب ذلك؛ اتِّباعًا لمذهبه وحِفْظًا لرسْمه»[(١)].

وهذا صريحٌ في التزام الخطابي ترتيبَ البخاري، حسْبما وصله، خاصة مِن رواية النَّسَفِيِّ، التي اعتمدها في كتابه أصلًا له، وقابلَها برواية الفَرَبْرِيِّ، وأشار للاختلافات فيما بينهما، واستدركَ مِن رواية الفَرَبْرِيِّ ما فات روايةَ النَّسَفِيِّ.

وقد وقفتُ على اختلافٍ في الترتيب بين رواية ابن مَعْقِلٍ التي ضمَّنها الخطابي كتابه، وبين رواية الفَرَبْرِيِّ المشهورة المتداولة في الناس اليوم مِن «الصحيح» المطبوعة على نسخة الحافظ اليُونِينِيِّ التي قابَلَها بأصولٍ راسخَات، ونُسَخٍ موثوقاتٍ[(٢)].

ويمكننا الإشارةُ إلى أرقام بعض الأحاديث الدالَّة على هذا الاختلاف.

فقد ذكرَ الخطابيُّ حديثَ عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه (٢٣٧٥)، وأتبعه بحديثِ أبي هريرة رضي الله عنه (٢٣٧١)، ثم بحديث ابن عباس رضي الله عنهما (٢٣٧٠)، ثم حديث أنس رضي الله عنه (٢٣٧٦)، ثم حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٢٣٩٣).

وظاهرٌ مِن تسلسل الأرقام مدى الاختلاف بين ما في كتاب الخطابي، وما هو متداول في نسخة الفَرَبْرِيِّ المتداولة بين الناس.

وقد ظهر هذا الاختلافُ سريعًا مِن بداية كتاب الخطابي، حيثُ ذكر الحديث (١، ٢، ١٥٣٦، ٣، ٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٥).

---

(١) السابق (٤/ ٢٣٥٨).

(٢) وقد مضى الكلام على هذه النسخة في أثناء الكلام على رواية الفَرَبْرِيِّ.

وفي كتاب الصلاة مثلًا: حديث (٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢).

ويلاحظ أن الحديث (٣٤٧) في التيمُّم ضربةً، بينما الحديث (٣٤٩) في فرض الصلاة، ولم يَرِدْ عند الخطابي فيما بينهما الحديث (٣٤٨) في التَّيَمُّم أيضًا، لكنْ ليس فيه: « عليك بالصَّعِيد فإنَّه يكفيك» ولم يذكر صفة التيمُّم.

ولم يذكر الأحاديث بين الرقمين (٣٤٩ - ٣٥٨) مِن رواية الفَرَبْرِيِّ وهي أبواب وأحاديث مهمة في بابها.

وفي كتاب الزكاة: حديث (١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٥، ١٤٠٧، ١٤١٠، ١٤١٦).

ويلاحظ هنا أنَّ الحديث (١٤٠٣) في رواية الفَرَبْرِيِّ مِن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فيمَنْ كَنَزَ مالًا ولم يُؤَدِّ زكاته، وكذلك الحديث (١٤٠٤) مِن حديثِ ابنِ عُمَر رضي الله عنهما، في الأمرِ نفسه، بينما الحديث (١٤٠٥): « ليس فيما دون خمس أواقٍ صدقة»، بينما الحديث (١٤٠٦) فيمَنْ لم يُؤَدِّ زكاةَ كَنْزِه.

وهذه الأحاديث التي لم يوردها الخطابي في كتابه «أعلام الحديث» نقلًا عن رواية النَّسَفِيِّ؛ لم نجد أكثرها في «سنن أبي داود» ومِن ثَمَّ لم تَرِدْ في «معالم السنن» للخطابي، فلا يُمكن الظنُّ بإسقاط الخطابي لها مِن شرح البخاري لتَقَدُّمِها في كتابه الآخر «معالم السُّنَن»، لأنها لم تسبق في «المعالم» أصلًا، فانتفى بذلك هذا الظن الذي قد يقع فيه بعضُهم.

وإنَّما التزم الخطابيُّ بنقل نسخة النَّسَفِيِّ كما هي، دون تصرُّفٍ في متنها، إسنادًا ومتنًا، عملًا بترتيب البخاري ورَسْمِه كما صرَّح بذلك الخطابيُّ فيما نقلناه عنه آنفًا.

لكنْ قد يُفهم مِن بعض كلام الخطابي أَنَّه قد تصرَّف في ترتيب النسخة، وأن الاختلاف الحاصل في ترتيبها مِن تصرُّفه لا مِن روايته.

حيثُ قال الخطابي في كلامه على حديث ابن عمر رضي الله عنهما (٢٥) مرفوعًا:

« أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ الناسَ حتى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَه إِلَّا الله وأَنَّ محمدًا رسولُ الله»الحديث، قال الخطابي: « قد رُوِي هذا الحديث بألفاظٍ مختلفة مِن زيادةٍ ونقصان، وكلُّها صِحاح.

منها: حديثُ أبي هريرة الذي رواه عن عُمر في مُحَاجَّتِه أبا بكرٍ في قتال مانعي الزكاة وهو قوله: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا لا إله إِلَّا الله، فإذا قالوها عَصَمُوا منِّي دماءَهم وأموالَهم إِلَّا بحقِّها)، وهو حديثٌ مختصرٌ، ليس فيه ذِكْرُ الصلاة والزكاة.

ومنها: حديثُ أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتل الناسَ حتى يشهدوا أنْ لا إله إِلَّا الله، وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، وأنْ يَسْتَقْبِلُوا قِبْلَتَنا، وأنْ يأكلوا ذبيحتَنا، وأنْ يُصَلُّوا صلاتَنا، فإذا فعلوا حَرُمَتْ علينا دماؤُهم وأموالُهم إِلَّا بحقِّها».

ومنها: حديثُ ابن عُمر هذا، وقد زاد فيه ذِكْر الزكاة.

وقد اجتمعتْ هذه الأحاديث بأسانيدِها في كتابِ الزكاة مِن هذا الكتاب[١]، ورَتَّبْتُهَا هناك، وبَيَّنْتُ وجوهَها على اختلافِها؛ لأَنَّ ذلك الموضع كان أَمْلَكَ تِبْيانِ وجوهِها، وإشباعِ القولِ فيها»[٢].

فقد يُفهم مِن قوله عن اجتماع الأحاديث المذكورة بأسانيدها في كتاب الزكاة مِن هذا الكتاب؛ أنها قد اجتمعتْ كذلك كما ساقها البخاري، أو أنها كذلك وقعتْ عند البخاري مجموعةً في الموضع المذكور، فناسب ذلك بيانها هناك، وليس كذلك.

بل لم يذكر الخطابي هناك نقلًا عن نسخة البخاري سوى حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١٣٩٩ - ١٤٠٠) موافقًا بذلك لما هو معروف في نسخة الفَرَبْرِيِّ المتداولة بين الناس، ثم تكلَّم عليه الخطابي، وأشار لحديث أنسٍ وغيره في أثناء كلامه على معنى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، لكن لم يورد الأحاديث، ولم يُرَتِّبها هناك بأسانيدها نقلًا عن البخاري كما يتبادر للذهن مِن كلامه السابق، وإنما

---

(١) يعني: " صحيح البخاري".

(٢) المصدر السابق (١/ ١٥٧ – ١٥٨).

قال: « وأولُ ما يُحتَاجُ إليه مِن بيان هذه الأمور معرفةُ القصة فيها، كيف كانت؟ وصورةُ الأمر كيف جرتْ؟ فنحتاجُ مِن أجل ذلك إلى ذِكْر الروايات وتتبُّع طُرُق النَّقْل فيها، لِتَتَكَشَّفَ الحقيقةُ منها، ونحن فاعلون لذلك بمشيئة الله وعونه»[١]. ثم بدأ الخطابي بإيراد روايات القصة بأسانيده هو، مُرَتَّبةً مُفَصَّلة، إلى أنْ قال بعدها: « وفي الألفاظ اختلافٌ يسير لا يتغيَّر له المعنى، ثم إنَّا قد روينا مِن طريقٍ صحيح، عن أبي هريرة، مِن غير اختصارٍ، فذَكَرَ فيه الصلاة والزكاة»[٢]، وساق الخطابي أسانيده بذلك مِن طريق ابن خزيمة، وغيره، وتكلَّم على الحديث.

فظهرَ مِن خلال ذلك كله مرادُه بكلامه السابق عن ترتيب الروايات، وأنه إنَّما عَنَى بذلك ما سيقوم به هو مِن جمع الروايات وتفصيلها وشرح معانيها في أثناء شرحه للحديث الذي أورده البخاري، وأنه لم يقصد بذلك ترتيب أحاديث البخاري، وإنما قصد ترتيب أحاديث الباب بأسانيدها وألفاظها التي سيقوم هو بجمعها في أثناء شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه، الذي أوردَه البخاري في «صحيحه».

والعمدة في ذلك على كلام الخطابي الصريح، في التزامه بترتيب ورَسْم البخاري.

وكلام الخطابي - كما أسلفناه - في مقدمة كتابه؛ ظاهرٌ في ذلك كله، فقد ذكرَ أنَّ جماعةً مِن إخوانه سألوه بعدما فَرَغَ مِن «معالم السنن» أنْ يشرح لهم «كتاب (الجامع الصحيح) لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري»[٣]، فتوقَّف عن الإجابة إلى ما التمسوه مِن ذلك، واستَصْعَبَ ذلك، لجلالة شأْن «صحيح البخاري»، ولما يشتمل عليه « الصحيح » «مِن صعاب الأحاديث وعضل الأخبار في أنواع العلوم المختلفة التي قد خَلَا عن أكثرها كتاب (المعالم)»[٤]، لكنَّه ذَكَرَ مِن الأسباب ما

(١) المصدر السابق (١/ ٧٣٤).

(٢) السابق (١/ ٧٣٨).

(٣) السابق (١/ ١٠١).

(٤) السابق (١/ ١٠١ - ١٠٢).

يدفعه لإجابتهم، ورأى أن يجيبهم بمَيْسُور ذلك «مِن تفسير المُشْكِل مِن أحاديث هذا الكتاب وفَتْق معانيها»[١]، قال: « وقد تأَمَّلْتُ المُشْكِلَ مِن أحاديث هذا الكتاب والمُسْتَفْسَرَ منها؛ فوجدتُ بعضها قد وقع ذِكْرُه في كتاب (معالم السنن) مع الشرح له والإشباع في تفسيره، ورأيتُني لو طويتُها فيما أُفَسِّره مِن هذا الكتاب وضربتُ عن ذِكْرِها صفحًا اعتمادًا منِّي على ما أودعتُه ذلك الكتاب مِن ذِكْرِها كنتُ قد أخللتُ بحقِّ هذا الكتاب»إلى أنْ قال: « فرأيتُ الأصوبَ أنْ لا أخليها مِن ذِكْر بعض ما تقدم شرحه وبيانه هناك متوخِّيًا الإيجازَ فيه»[٢].

فهو يتكلم عن جملة أحاديث الكتاب كله، وليس المُشْكِل فقط، ورأى أنْ يشرح كل ذلك، فيُشْبِع القول فيما لم يسبق له شرحُه في «المعالم»، ويوجزه فيما سبق له شرحُه.

لكنَّه لم يذكر أي تصرُّفٍ له في مادة رواية ابنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ بل حافظ عليها ونقلها ورواها كما وقعتْ له، على ما فيها مِن نقصٍ واختلافٍ في ترتيب أحاديثها عن رواية الفَرَبْرِيِّ الأشهر والأكمل والأتم رواية وسياقًا.

فإنْ يكن الأمر كذلك؛ فالظاهر أَنَّ رواية النَّسَفِيِّ كانت الإخراج الأول للبخاري، وقد ظل يُؤَلِّف فيه ست عشرة سنة[٣]، وكان مِن عادة البخاري أنْ يُدِيمَ النظرَ في كتبه، ويراجع فيها، وقد ذَكَرَ أنَّه قد صنَّفَ «تاريخه» ثلاث مرات[٤]، فليس بمُسْتَغْرَبٍ أنْ يُخرج البخاريُّ « الصحيح » كذلك على مراتٍ، فيسمع النَّسَفِيُّ الإخراجَ الأول، ويرويه، ويُنْقَل عنه؛ بل هذا هو الظاهرُ كما سبق.

---

(١) السابق (١/ ١٠٤).

(٢) السابق، نفسه.

(٣) "تاريخ مدينة السلام" (٢/ ٣٣٣)، "تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٧٤)، "تهذيب الكمال" (٢٤/ ٤٤٨ - ٤٤٩)، "جزءٌ فيه ترجمة البخاري" (ص/ ٤١) و"تاريخ الإسلام" (٦/ ١٤٣) و"سير أعلام النبلاء" للذهبي (١٢/ ٤٠٥)، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (٢/ ٢٢١).

(٤) "تاريخ مدينة السلام" (٢/ ٣٢٥)، "تقييد المهمل" (١/ ١٣)، "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٧٥)، "تهذيب الكمال" (٢٤/ ٤٤٠).

بينما تبقى روايةُ الفَرَبْرِيِّ؛ هي الرواية الأخيرة والكاملة والتامة عن البخاري، فقد ظلَّ الفَرَبْرِيُّ يروي عن البخاري حتى قُبَيْل وفاته، ونقلنا آنفًا سماعَ الفَرَبْرِيِّ مِن البخاري في المرة الأخيرة سنة ٢٥٥ أي قُبيل وفاة البخاري سنة ٢٥٦، فرواية الفَرَبْرِيِّ قطعًا هي الرواية الكاملة والنهائية عن البخاري.

ولهذه الأسباب وغيرها مما وَهَبَهُ الله للفَرَبْرِيِّ؛ صارتْ روايتُه عمدة المسلمين في رواية «صحيح البخاري»، دون غيرها مِن الروايات.

مطلب : الاعتماد على الجياني لاحقًا دون الخطابي في «رواية النَّسَفِيِّ»:

ومرَّت الأيام، ووصلتْ نسخةُ ابنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ إلى الإمام الجَيَّانِيِّ، فانتقلَ اللواءُ مِن الخطابيِّ إليه، وصار هو عمدة اللاحقين عليه، في نَقْل رواية النَّسَفِيِّ.

بل لم يرجع الجيانيُّ نفسُه لما ذَكَرَه الخطابيُّ في كتابه سوى في موضعٍ واحدٍ فقط، لم أَرَ له في «التقييد»[١] غيرَه.

وعلى رواية الجيانيِّ:

اعتمد ابنُ عطية فقال: « قال لي أبي رضي الله عنه: وأخبرني أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ رحمه الله برواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ عن البخاريِّ. قال[٢]: حدثني[٣] أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَم، قال: حدثنا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَوِيُّ، بمَكَّة، قال: حدثنا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام، عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ، عن البخاري»[٤].

---

(١) "أعلام الحديث" للخطابي (١/ ٤٥٤)، "تقييد المهمل" للجياني (٢/ ٣٦١).

(٢) أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ الجَيَّانِيُّ.

(٣) وفي نسخة: " حدثنا" كما أشار محقق "الفهرس" في حاشيته.

(٤) "فهرس ابن عطية" (ص/ ٦٧).

وابن خير:

قال: « وأما رواية النَّسَفِيِّ: فحدثني بها الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القَيْسِيُّ رحمه الله، قال: حدثنا أبو عَلِيٍّ حسين بن محمد بن أحمد الغَسَّانِيُّ، قال حدثني بها أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَمٍ الجُذَامِيُّ، إجازةً[١]، قال: حدثنا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَوِيُّ، بمكة سنة ٣٨٢، سمعتُ بعضَه وأجازَ لي سائرَه، قال: حدثنا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّامُ البخاري، قال: حدثنا إبراهيم بن مَعْقِل بن الحَجَّاج النَّسَفِيُّ، قال: حدثنا البخاري.

قال أبو عَلِيٍّ[٢]: ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ أنَّ البخاريَّ أجازَ له آخر الدِّيوان، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ عن البخاري، مِن الديوان؛ لأنَّ في رواية محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ زيادةً على رواية النَّسَفِيِّ نحوًا مِن تسعِ أوراقٍ مِن نسختي، وقد أَعْلَمْتُ على الموضع مِن كتابي.

قال أبو عَلِيٍّ: وهذه الروايات كلُّها متقاربة، وأقرب الروايات إلى روايةِ أبي ذَرٍّ: رواية أبي الحسن القابسي عن أبي زيدٍ المَرْوَزِيِّ»[٣].

ومِن هذا الوجه أيضًا: رواه القاضي عياض[٤].

وابنُ حجر[٥].

والروداني[٦].

---

(١) وهذا يُؤَكِّد ما ذهبنا إليه آنفًا بهذا الخصوص، قبل رؤية هذا الموضع، فالحمد لله رب العالمين.

(٢) الجياني.

(٣) "فهرس ابن خير" (ص/ ١٣٤ – ١٣٥ ط: الغرب) (ص/ ٨٤ ط: العلمية).

(٤) "مشارق الأنوار" (١/ ١٠).

(٥) "المعجم المفهرس" (ص/ ٢٧)، "فتح الباري" (١/ ٧).

(٦) "صلة الخلف بموصول السلف" (ص/ ٤٩).

جميعًا مِن طريق أبي عليٍّ الجياني بإسناده المذكور له آنفًا، عن شيخه أبي العاصي الجُذَامِيِّ، عن أبي الفضل الهَرَوِيِّ، عن خَلَف الخَيَّام، عن ابنِ مَعْقِلٍ عن البخاري، به.

وله رواية أخرى عن ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ:

ذَكَرَها الجيانيُّ آنفًا في قوله: « ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ أنَّ البخاريَّ أجازَ له آخر الدِّيوان، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ عن البخاريِّ، مِن الديوان».

وقد وقعتْ هذه الرواية الثانية لأبي القاسم أَصْبَغ بن قاسم بن أَصْبَغ.

فقد قال ابنُ الفَرَضِيِّ في ترجمته: « ورحل إلى المشرق فسمع بمكة: مِن أبي جعفر العقيلي، وابن الأعرابي، ومِن أبي محمد صالح بن محمد الأصبهاني، سَمِع منه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، حدَّثَه به عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ - مِن أهل نَسَف - عن البخاري»[(١)].

وبهذا الطريق يُتَعَقَّب على قول الشيخ الفاضل محقق كتاب ابن أبي صُفْرَة: « وقد اتصلتْ روايةُ النَّسَفِيِّ مِن طريقٍ واحدٍ وهو: أبو الفضل خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام البخاري»[(٢)].

على أَنَّه لم ينفرد الجياني أيضًا بروايته مِن طريق أبي صالحٍ الخَيَّام عن ابن مَعْقِلٍ.

فقد وقعتْ هذه الرواية أيضًا للإمام الحاكم أبي عبدالله الحافظ صاحب «المستدرك» وشيخ الإمام البيهقي، فوقعتْ للحاكم عن أبي صالحٍ الخَيَّام مباشرةً.

---

(١) "تاريخ علماء الأندلس" لابن الفرضي (١/ ٩٦).

(٢) "المختصر النصيح" مقدمة المحقق (١/ ٤٠).

وقد وقفتُ على أربعة مواضع مِن هذا الوجه:

أولها: ما رواه البخاري[١] قال: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثُونِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ، أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بَلْ لاَ يُوقِنُونَ، أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ المُسَيْطِرُونَ﴾»، قَالَ: كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ. قَالَ سُفْيَانُ: فَأَمَّا أَنَا، فَإِنَّمَا سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّور» وَلَمْ أَسْمَعْهُ زَادَ الَّذِي قَالُوا لِي.

فهذا الحديث قد رواه الحاكم أبو عبدالله الحافظ وقال: زادني أبو صالحٍ عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ عن محمد بن إسماعيل البخاري، فذكره نحوه.

كذا قال البيهقي[٢]: أخبرَناه أبو عبدالله الحافظ، فذكره.

الموضع الثاني: قال البخاري[٣]: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا، قَالَتْ: « يَرْحَمُ اللهُ نِسَاءَ المُهَاجِرَاتِ الأُوَلَ، لَـمَّا أَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] شَقَّقْنَ مُرُوطَهُنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهَا ».

وقد أخرجه البيهقي[٤] قال: أَخبَرنا أَبو عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ، أَخبَرنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، قَالَ: قَالَ أَحمَدُ بن شَبِيبٍ، فذكره بإسناده.

---

(١) "صحيح البخاري" (٤٨٥٤).

(٢) "الأسماء والصفات" (٢/ ٢٧٠/ ٨٣٤).

(٣) "صحيح البخاري" (٤٧٥٨).

(٤) "السنن الكبير" (١٣٦٣٧) طبعة: دار هجر.

الموضع الثالث: وقال الإمام البخاري[١]: حَدَّثَنَا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَمِّي القَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ - وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ -، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: « أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَلاَعَنَا، كَمَا قَالَ اللهُ، ثُمَّ قَضَى بِالوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ المُتَلاَعِنَيْنِ».

وقد أخرجه الإمام البيهقي[٢]: وَأَخبَرنا أَبو عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ، أَخبَرَنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، حَدَّثَنِي مُقَدَّمُ بن مُحَمَّدٍ، بإسناده.

الموضع الرابع: رواه الإمام البخاري[٣] أيضًا قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: « نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ، وَإِنَّ فِي المَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ مَا فِيهَا شَرَابُ العِنَبِ».

وقد رواه الإمام البيهقي[٤] قال: أَخبَرنا أَبو عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ - يَعْنِي: خَلَفَ الخِيَامَ -، حَدَّثنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بن إِبرَاهِيمَ، فذكره بإسناده.

(١) : صحيح البخاري " (٤٧٤٨).

(٢) "السنن الكبير" (١٥٤٢٩).

(٣) " صحيح البخاري " (٤٦١٦).

(٤) "السنن الكبير" (١٧٤٣٤).

خاتمة

فيها نتائج البحث وتوصياته

وقد ظهرت لي من خلال البحث عدة نتائج وتوصيات؛ أهمها:

أولًا: اتصال الرواية من البخاري حتى عصرنا هذا، سماعًا وكتابةً، وانتقال كتابه عبر العصور، محمولًا في صدور الرجال، على اختلاف مشاربهم ومنازلهم العلمية، مشفوعًا ذلك بخطوط أكابرهم.

ثانيًا: انماز «صحيح البخاري» بالاتصال الكتابي والخَطِّي، مُذْ وضعَهُ البخاري وحتى عصرنا الحالي، بما يمكن أنْ نُطلقَ عليه «الإسناد الكتابي – أو الخَطِّي – لصحيح البخاري»، فقد كتبه البخاري، ومِن خَطِّه نَقَلَهُ الفَرَبْرِيُّ، ومِنْ ثَمَّ تَتَابَعَ الناسُ، ينقل اللَّاحقُ عن خَطِّ السَّابِق، وبذا تَجَدَّدَ خطٌّ مِن خَطٍّ، ووُلِدَ أصلٌ مِن أصلٍ.

ثالثًا: مرور «صحيح البخاري» بعشرات المقابَلات والتصحيحات المتتالية، على يد علماء أجلاء، مِنْ مختلِف التخصُّصات العلمية، حرصوا على كتابته بأيديهم، وسماعِه وتَسْمِيعه، ورَعَـوْا ضَبْطَه وتدقيقَ ألفاظِه حقَّ رعايته، ثم وضعوا حولَه مُصَنَّفاتهم الكاشفة عن معانيه، وضبط حروفه، حرفًا حرفًا، فضلًا عن أبوابه ورجاله وأسانيده، وهلمَّ جرًّا.

رابعًا: ورغم ما أسلفناه فما يزال «صحيح البخاري» بحاجة لمزيد مِن الدراسات الكاشفة عن جوانبه المختلفة، روايةً ودرايةً، وما يزال البحث العلمي بحاجة لجمع مزيدٍ مِن الأصول النفيسة التي تظهر تباعًا، ودراستها، وإمعان النظر فيها، والاستفادة من خطوط كبار العلماء، في جوانب «الصحيح» المختلفة، وهنا ينبغي الإشادة بالجهود الجبارة التي بذلتها بعضُ الهيئات والمؤسسات ودور النشر في خدمة هذا الكتاب المبارك، أجزل الله مثوبتهم جميعًا وتقبَّل منَّا ومنهم صالحَ الأعمال.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، الناشر: المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، المحقق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٣- الأسماء والصفات، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٤- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٥- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، المؤلف: محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد السبتي الفهري الأندلسي، المحقق: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: الدار التونسية للنشر.

٦- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رشيد، مخطوط الإسكوريال.

٧- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المؤلف: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشران: دار التراث، القاهرة؛ والمكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.

٨- الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، المؤلف: الإمام الحافظ محمد بن موسى الحازمي، أعدَّه للنشر: حمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٩- إنباء الغُمْر بأنباء العُمْر، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: د. حسن حبشي، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

١٠- الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد السمعاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،

الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م.

١١- البرهان في أصول الفقه، المؤلف: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المحقق: الدكتور عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

١٢- تاج العروس، المؤلف: محمد مرتضى الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: وزارة الإعلام بالكويت.

١٣- تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٣ م.

١٤- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، المؤلف: أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي، المحقق: السيد عزت العطار الحسيني، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٥- تاريخ صحيح البخاري = كتاب جبر.

١٦- تاريخ مدينة السلام (= تاريخ بغداد)، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م.

١٧- تاريخ مدينة دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٨- تجريد أسانيد الكتب المشهورة، والأجزاء المنثورة، لابن حجر العسقلاني = المعجم المفهرس لابن حجر.

١٩- تحفة الأخباري بترجمة البخاري، لابن ناصر الدين، المحقق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٢٠- تحفة الأخباري بترجمة البخاري، لابن ناصر الدين، مخطوط وزارة الأوقاف، الكويت.

٢١- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: أحمد لبزار، الناشر: وزارة الأوقاف، المغرب.

٢٢- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٣- تغليق التعليق على صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشران: المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢٤- تقييد المهمل وتمييز المشكل، المؤلف: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، المحققان: علي العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٢٥- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الغني، الشهير بابن نقطة، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢٦- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني الحنبلي، المعروف بأبي بكر ابن نقطة، المحقق: شريف بن صالح التشادي، الناشر: وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

٢٧- تكملة الإكمال، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة، المحقق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٢٨- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، المؤلف: الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٩- تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، عنيت بنشره: إدارة الطباعة المنيرية، وقامت بتصويره: دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٣١- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٣٢- جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشرون: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٣٣- جزءٌ فيه ترجمة البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: أبو هاشم إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٣٤- جزءٌ فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة، خرَّجها من مسموعاته: الحافظ علاء الدين أبو القاسم علي بن بلبان، رواية: عبد المؤمن بن عبد الحق، المحقق: رياض حسين الطائي، الناشر: دار المغني، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٣٥- جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، المحقق: د. رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٣٦- رجال صحيح البخاري، المسمى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، المؤلف: أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٧- روايات الجامع الصحيح ونسخه، تأليف: د. جمعة فتحي عبد الحليم، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي، ضمن إصدارات وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٣٨- روايات ونسخ الجامع الصحيح، إعداد د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد، الناشر: دار إمام الدعوة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٣٩- السنن الكبير، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، الناشر: دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١ م.

٤٠- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٤١- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٢- صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

٤٣- صحيح البخاري، نسخة البقاعي، مخطوط كوبريلي، تركيا.

٤٤- صحيح البخاري، نسخة ابن سالم البصري، مخطوط تركيا.

٤٥- صحيح البخاري، نسخة القيصري، مخطوط تركيا.

٤٦- صلة الخلف بموصول السلف، المؤلف: محمد بن سليمان الروداني، المحقق: د. محمد حجي، الناشر: دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٤٧- طبقات الحنابلة، المؤلف: القاضي: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٤٨- طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، المحققان: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٤٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للشيخ الإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، الناشر: دار الفكر، مصورًا عن الطبعة المنيرية.

٥٠- العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المحققان: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة الهلال.

٥١- غريب الحديث، المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٢- غريب الحديث، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، المحقق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٥٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قرأه وأشرف عليه: الشيخ ابن باز، رقَّم أبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وأشرف على طبعه: محبُّ الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.

٥٤- فهرس ابن عطيَّة، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي، المحققان: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

٥٥- فهرسة ابن خير الإشبيلي، المحققان: د. بشار عواد، محمود بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٥٦- فهرسة ابن خير الإشبيلي، المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٥٧- كتابُ جَبْر، وهو التاريخ المختصر للجامع الصحيح المسند المختصر، تأريخٌ لصحيح البخاري وبيان اتصاله إلينا مِن أصله، المؤلِّف: أبو هاشم حافظ بن جبر بن ضيف الله العُتَيْبيّ، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٩هـ.

٥٨- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المؤلف: المهلب بن أبي صفرة، المحقق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشران: دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٥٩- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، الناشران: المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٦٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المؤلف: أحمد بن محمد الفيومي بن علي، الناشر: المحقق: د. عبد العظيم الشناوي، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

٦١- معالم السُّنَن وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المحقق: محمد راغب الطباخ، الناشر: المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ = ١٩٣٤م.

٦٢- معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٦٣- المعجم المفهرس = تجريد أسانيد الكتب المشهورة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي أمرير الميادييني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٦٤- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٦٥- النسخة اليونينية من صحيح البخاري، مقال للعلامة أحمد محمد شاكر، تحقيق أشرف عبد المقصود ، مجلة «التراث النبوي» العدد الأول والثاني ، السنة الأولى ١٤٣٩هـ = ٢٠١٧م .

٦٦- هَدْيُ الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قام بإخراجه: محبُّ الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة.

٦٧- وَفَيَاتُ الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان، المحقق: د. إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

رِحْلَةُ مَخْطُوطٍ

بابٌ يُعنىٰ بتتبع رحلة مخطوط من كتب السُّنة المطهرة

مع توثيقه وأين حطَّت رحاله الآن في مكتبات العالم

الأُصُول الخطيَّة الحديثيَّة بالمغرب والأندلس

« مسند الشهاب للقضاعي » أنموذجًا

دراسة تحليلية

د. نور الدِّين الحميدي

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد :

فقد اعتنى المغاربة والأندلسيون بسماع كتب السنة ودواوينها، وحرصوا على جَلْبِ نُسَخِها وحفِّها بضروب من الضبط والتصحيح، درءًا لعوارض التصحيف والتحريفِ الناشئةِ عن السهو والغفلة، خاصة الكتب الستة، التي عليها مدار الأحكام وقيام الشرائع،فكانت منها أصول خطية معدودة، نواصيها بعَلِيِّ رُتَبِ الإتقان معقودة، وإليها أيادي طَلَبَةِ الحديثِ ونَقَلَتِه ممدودة،ومن كل حاضرةٍ بالعناية والتَّحَفِّي مقصودة،فصارت عمدةً في السَّماع والإقراء والانتساخ، وتنافس الحفاظ في اعتمادها والانتساخ منها، وتغالَوْا في تملكها لمن استطاع إليها سبيلا، وتبوأت من مراتب الصحة والإتقان محلا بحيث صار غيرها عالة عليها، ولعل أشهر هذه الأصول الحديثية؛ الأصلُ الخطيُّ لـ« صحيح البخاري »لابن سعادة المرسي، والذي اعْتُنِيَ

به دراسة وطبعا دون غيره في العقود الأخيرة[١]، ونتغيَّى بدرس هذا الموضوع، أن نبرز شفوف المغاربة[٢] في هذا الشأن، وأنهم جارَوُا المشارقة فيه، بل تفرَّدُوا بأصولٍ يعِزُّ مثلها عند المشارقة نفاسةً وصحَّةً، فإن احتفى المشرقيون بالنسخة اليونينية من « صحيح البخاري » ، ونسخة الخطيب البغدادي من « السنن لأبي داود »، فإن المغاربة شاءوهم بنسخة ابن سعادة من « الصحيح »، ونسخة الحافظ أبي عليٍّالجيَّاني من « السنن لأبي داود »كما سيأتي بيانه بنوع تفصيل، وألخص كون هذا الموضوع قَمِنٌبإسالة الحِبْر في لـمِّ مُتَفَرِّقِه، وإجالةِ الفكر في جمع شَعَثِه، في التالي:

أ_ إظهار حرص المغاربة والأندلسيين على ضبط نُسَخِ كتب الحديث، مثل الكتب الستة وغيرها من دواوين السنة النبوية، التي جلبوها من المشرق، ونبوغهم في هذا الباب.

ب _ الكشف عن الأعلام والحفاظ الذين قيَّدُوا سماعاتهم وإجازاتهم على تلك الأصول الحديثية، وبيان أسانيدهم في تلك الكتب، ولا يخفى القيمة التاريخية لتلكم السماعات والتقييدات.

ج _ تتبُّع رحلة تلك الأصول الحديثية جغرافيا؛ ابتداءً من موطن النسخ – والذي يكون بالمشرق أو بالأندلس أو المغرب – مرورا بالحواضر التي كان إسماع الكتاب فيها، ومكتبات العلماء التي حلت بها عن طريق التملكات، انتهاءً بالمكتبة التي استقر بها، وذلك من خلال السماعات أو قيود الانتساخ والاستفادة والتملك.

د_الوقوف على خطوط مشاهير أعلام الأندلس وحَفَظَتِه، مما يبدي لنا جانبا من شخصيتهم العلمية.

---

(١) خصَّه العلامة عبد الحي الكتاني بتأليف مفرد سماه: (التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة)، وطبع المستشرق ليفي بروفنصال السفر الثاني منها بفرنسا، وكتبت حولها عدة أبحاث.

(٢) إطلاق اصطلاح المغاربة، أقصد به المغرب الإسلامي بما يندرج تحته جغرافيا؛ المغرب الأدنى والأوسط والأقصى والأندلس.

٥ــ السعي لإخراج وتحقيق تلك الكتب الحديثية اعتمادا على هذه الأصول المغربية والأندلسية، لإظهار مدى عناية علمائنا بتصحيح أصولهم وشفوفهم في هذا الباب، وذكر ما تميزت به هذه الأصول المغربية والأندلسية عن الأصول المشرقية ضبطا ورسما وشكلا.

ومن الكتب الحديثية التي اهتمَّ بها المغاربة روايةً ونَسْخًا وشرحًا، كتاب « مسند الشهاب »[1] لأبي عبدالله محمد بن جعفر بن سلامة القضاعيِّ المصري (ت: ٤٥٤هـ)، ومعقدُ هذا البحثِ الكشفُ عن عنايةِ المغاربة بنسْخِ هذا الكتاب الحديثي، والذي يتمثل في أصل خطي عتيق نفيس، نُسِخَ بخط إمام أندلسي جِهْبِذ ؛ هو أبو بكر جُمَاهِرُ بن عبد الرحمن الحَجْرِي الطليطليُّ (ت:٤٦٦هـ) رحل للمشرق، ونسخ الكتاب وضبطه، وتحمَّله عن مؤلِّفه وعليه خطُّه، وقد تدبجت هذه النسخة العتيقة بخطوط جملة من كبار علماء الأندلس والمغرب سماعا وتملكا ومقابلة عليها، من أشهرهم: الحافظ ابنُ بَشْكُوال، والحافظ أبو عمرو ابن دحية السبتي، والحافظ ابن رُشيد السبتي، فأحطتُها بهذه الدراسة التحليلية،متحريًا إبداء مكامن النفاسة فيها واستشفاف أمارات الجودة والضبط منها، **فقسمت الدراسة على النحو التالي**:

مقدمة: خصصتها لبيان أهمية موضوع الأصول الحديثية بالأندلس والمغرب، والدواعي الحاضَّة على الاعتناء به.

الفصل الأول: ضمنته المقصود باصطلاح « الأصول الخطية الحديثية »، وبعض الأصول التي اعتنى الباحثون بها في العصر الحالي، وجملة من الأصول الحديثية الأندلسية والمغربية التي تستحق الدراسة والتتبع، مثل: أصل سنن الترمذي لأبي الحسن ابن كوثر الغرناطي، وأصل المسلسلات لابن الجوزي التي كانت بمراكش،

(١) وأنبه على أن أصل تأليفِ القضاعيِّ لـ"الشهاب" كان خلوًا من الإسناد، ثم خرَّج المؤلف أسانيده، فصار اسمه « مسند الشهاب ».

وأصل ابن أسد القرطبي من سنن النسائي، وأصل ابن عفير الإشبيلي من صحيح مسلم، وإشادات العلماء بهذه الأصول، ومكانتها عند علماء المغرب والأندلس جيلا بعد جيل.

الفصل الثاني: الوصف الكوديكولوجي للأصل الخطي « مسند الشهاب »[(١)]، وتتبع رحلة الأصل من المشرق إلى الأندلس والمغرب، إلى أن استقر بالمكتبة الزيدانية التي آلتْ نَهْبًا إلى دير الإسكوريال بمدريد.

ثم إيراد أسماء العلماء الذين تملكوا هذه النسخة.ثم أسماء العلماء الذين انتسخوا نسخا لهم بالاعتماد على هذه النسخة. ثم أسماء العلماء الذين أسمعوا هذه النسخة وسمعوها ورووا الكتاب من طريقها. مع وجوه أخرى من عناية علماء الأندلس والمغرب بهذا الأصل.

الفصل الثالث: صور خطوط العلماء على الأصل، مع نبذة يسيرة عنهم.

خاتمة: اشتملت على خلاصات هذا البحث، مع الإشارة إلى أهمية الاعتناء بموضوع الأصول الحديثية، ومحاولة إخراج تلك الكتب الحديثية محققة على هذه الأصول الأندلسية والمغربية.

(١) ولا أغفل التنبيه على اعتناء المغاربة والأندلسيين بـ" الشهاب" و "مسنده" اعتناءً خاصا فاقوا به المشارقة، حيث عارضوه بتواليف على منواله، ونظموا أشعارا في مدحه واحتفوا بسماعه وروايته، وهذا حري ببحث مستقل، لا يتسع له هذا البحث.

الفصل الأول

اصطلاح الأصول الخطية الحديثية

ونماذج من الأصول الخطية الحديثية المفتقرة للعناية والدرس

إن إطلاق الأصل على النسخ الخطية، يتوجه إلى النسخة الخطية التي بخط المؤلف أو التي كانت من تصحيحه، وعليها يكون سماع تلامذته ومنها ينتسخون نسخهم، فتتفرع عن أصل المؤلف نسخ عدة تشتهر وتنتشر، وأما المراد بالأصول الخطية الحديثية في هذا البحث، فهو: ما نسخه أعلام المغرب من كتب السنة للمتقدمين أو لأشياخهم، ثم صارت عمدة عند المغاربة في الرواية والنساخة. والنسخة الحديثية العتيقة بمجردها لا تصير أصلا إلا بأربعة شروط هي كالتالي:

أ_ كونها لعالم مشهور بجودة الضبط وصحة السماع، وأن تكون مقابلةً على أصل شيخه ومطرَّزة بالسَّماع عليه، كما هو مقرر عند أهل العلم بالرواية والنقل، وفي ذلك قال القاضي عياض: « ولا يحل للمسلم التقيِّ الروايةُ، ما لم يُقابِلْ بأصل شيخه أو نُسخةٍ تحقَّقَ ووَثِقَ بمقابلتها بالأصل،... » [(١)].

ب_ اعتمادها في السَّماع والرواية، من جملة من مشاهير الحفاظ والأعلام على مر القرون.

ج_ حرص العلماء وأهل الرواية على اتخاذها تُكَأَةً في الانتساخ منها، أو مقابلةِ نُسَخِهِم عليها.

د_ سعي الأعلام والحفاظ في تملكها وحيازتها في خزائنهم الموصوفة بالنفاسة والندرة.

وهذا يستفاد من كلام الحافظ ابنِ مرزوق التلمساني الخطيب، عند وصفه لبعض

(١) (الإلماع، ص: ١٥٩).

الأصول التي تصيَّرتْ إليه، حيث قال في إحداها: « وتصَيَّرَ إليَّ أصلُ ابنِ أسد الذي قرأه على حمزة، وهو أصْلُ سماعِ ابنِ موهب عن ابن عبد البر، وأعلامِ الأندلس وعليه خطُوطُهم، ونقصني منه سفر - جبره الله - ».(١)

وقال في أصل آخر: « وقد استقرَّتْ على مِلْكي نسخةٌ بخطِّ الكَرُوخي المذكور، وهي التي وهَبَها لأبي الحسن ابنِ كوثر الغرناطيِّ، وهي الأصل الذي اعتمده أهل المغرب، وخصوصا أهل الأندلس، وعليه خطوطُ المُعْتَبَرِين من مشايخِهِم ».(٢)

فهاتان العبارتان من ابن مرزوق الخطيب -وسيأتي من عبارات أهل العلم ما يماثلها -، تدلان على ما سبق ذكره من شروط لاعتبار النسخة الخطية أصلا وعمدة عند أهل قطر من الأقطار، وإلا فمجرد كون النسخة الخطية عتيقة ومصححة ومسندة لا يُصيِّرُها أصلًا عند الحفاظ والعلماء، إلا إذا توارد عليها أجيالُ العلماء بذلك القطر اعتناءً واحتفاءً.وأُلِمُّ بنماذج من الأصول الخطية لكتب السنة بالمغرب والأندلس، تنبيها على عناية الأوائل بهذا الموضوع الذي غُفِل عنه بحثا وتفتيشا ودرسا عند المعاصرين، فأفتتح بالكتب الستة، وأقدِّم الصحيحين منها:

۞ فأما « صحيح البخاري »:

أ_ فمن أصوله الخطية المعتمدة عند المغاربة، **أصل الفقيه الحافظ الرَّحَلة أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عيسى ابن منظور القيسي، الإشبيلي** (تـ:٤٦٩هـ)(٣)، وابن منظور الإشبيلي أحد أشهر رواة صحيح البخاري عن أبي ذر الهروي نزيل مكة، شدَّ الرحال للحج سنة: ٤٢٨هـ، وحجَّ حجَّتين، الأولى سنة: ٤٣٠ هـ، والثانية سنة:

(١) (واسطة العقد الثمين، ص:١٢٢).

(٢) (واسطة العقد الثمين، ص:١٧٦).

(٣) تُنظر ترجمته في (الصلة،١/ ٥٢٠) لابن بشكوال.

٤٣١هـ، وكان سماعه على أبي ذر الهروي في حجته الثانية عند باب الندوة من البيت الحرام، حيث انتسخ عن أصل أبي ذر نسخةً من الصحيح، ثم أخذ يقابل نسخته بأصل أبي ذر عند السماع، وهو يصلح نسخته ويصححها إلى أن انتهى السماع[١]، ثم أصبحت هذه النسخة أصل المغاربة وعمدة الأندلسيين، وعنها يقول الحافظ ابنُ رشيد السبتي: « وكان أصل [القيسي][٢] هذا من الأصول المعتمدة في الأندلس، محبَّسًا بجامع العَدَبَّس من إشبيلية ».[٣]

وقال عنه في موطن آخر: « بالأصل العتيق أصل أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عيسى ابن منظور القيسي الذي عليه اعتماد الأندلسيين ».[٤]

ومما يظهر علوَّ قدرِ هذا الأصل، أن الحافظ أبا بكر ابنَ خير قابل به نسخته من «صحيح البخاري»، نصَّ على ذلك ابنُ رُشيد فقال: « وهذا الأصل – جبره الله –من الأصول التي اعتمدها ضابط الأندلسيين في وقته أبو بكر ابن خير، وعارض كتابه الحافل به ».[٥]

ومما يظهر نفاسة هذا الأصل، أنه حُبِّس بجامع العدبس بإشبيلية، فصار بذلك قبلةً لطلبة الإسناد وحملة الحديث لكي يعتمدوه في الانتساخ وتصحيح نسخهم عليه، وقد نبه شيخ شيوخنا العلامة محمد المنوني رحمه الله على بعض النسخ الخطية المتفرعة

---

(١) استفدته من (الصلة،١/ ٥٢٠)، حيث قال ابنُ بَشكوال: « ولقي بمكة: أبا ذر عبد بن أحمد، وصحِبه وجاور معه مدة، وكتب عنه الجامع الصحيح للبخاري، وغير ما شيء». ومن (إفادة النصيح، ص:٤٧).

(٢) في (إفادة النصيح، ص:٤٩): (القيظي)، وراجعت النسخة الخطية، فوجدته كذلك، وهو يوهم أن الأصل لتلميذ ابنِ منظور، أبي محمد التجيبي السرقسطي، وليس لابن منظور، والذي يدفع هذا الوهم، أن ابنَ رُشيد سيبينه في (ص:١٠٩)، كما أن ابنَ رُشيد في (ص:٤٧) سينقل حاشية لابن خير، تُفيد أنه رمزَ لنسخة ابن منظور بحرف (ظ)، فإثبات (القيظي) وهمٌ من الناسخ يقينًا.

(٣) (إفادة النصيح، ص:٤٩).

(٤) (إفادة النصيح، ص:١٠٩).

(٥) (إفادة النصيح، ص:٥٠).

عن هذا الأصل، وهي قليلة، كما أفاد أن هذا الأصل في حُكْم الفَقد والضياع.[١]

ب_ **أصل أبي بكر ابن خير الإشبيلي** (تـ:٥٧٥هـ)[٢] من « صحيح البخاري » ؛ ويكفي في بيان جلالة أصول الحافظ ابن خير عامةً، قولُ ابنِالأبار عنه: « وكانت كتبه- أي ابن خير - في غاية الصحة والإتقان، لكثرة ما عاناها، وعالج تصحيحها بحسن خطه، وجودة تقييده وضبطه، وفي ذلك قطع دهره وأنفق حياته، فلحق بالمتقدمين، وأربى على المتأخرين، وأدى ذلك إلى المغالاة فيها بعد وفاته، حتى بلغت أثمانها الغاية، ولم يكن له نظير في هذا الشأن ».[٣]

أخبر الحافظ ابنُ رُشيد عن نشأة هذا الأصل، فقال: « وهذا الأصل -إشارة لأصل ابن منظور - جبره الله من الأصول التي اعتمدها ضابط الأندلسيين في وقته أبو بكر ابن خير، وعارض كتابه الحافل به الذي بخط أبيه خير، رحمهما الله».[٤]

فهذا الأصل من انتساخ والد ابن خير، وفي هذا نكتة تربوية تُبدي مدى حرص الآباء على توجيه أبنائهم للعلم وطلبه بانتساخ الكتب لهم، وهذه البذرة التي غرسها خيرٌ لابنه محمد، ستتفرع عن شجرة وارفةِ الظلال، جَنِيَّةِ الثمار - كما سنقف عليه -، ووَصْفُ ابنِ رُشيد لأصل ابن خير بـ"الحافل" يدل على مقامه في الصحة والضبط وبيان فروق الأصول المعتمدة، إذ ابنُ خير قابَل نسختَه على أصول عديدة كما أفاده كلامُ ابنِ رُشيد، ويُعزز ابنُ رُشيد احتفاءه بأصل ابنِ خير بمدح وثناء يبلغ الغاية، فيقول: « وكان السَّماع في الأصل العتيق الذي يعز نظيره، وهو أصل الراوية المحدث الضابط المتقن أبي بكر ابن خير الذي بخط أبيه رحمهما الله، ومعاناة أبي بكر بالأصل العتيق، أصل أبي عبدالله ابن منظور القيسي، الذي عليه اعتماد الأندلسيين، وأتقنه الضابط أبو

---

(١) يُنظر (قبس من عطاء المخطوط المغربي،١/ ٩٥ و١٢٤).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،٢/ ٤٩) لابن الأبار.

(٣) (التكملة،٢/ ٥٠) لابن الأبار.

(٤) (إفادة النصيح، ص:٤٩-٥٠).

بكر ابنُ خير إتقانا لا مزيد عليه، وقابله بالأصل المذكور مرات».[١]

فهذا الأصل، أحاطه صاحبه من العناية والاهتمام بما جعله حريا بالاقتناء والحيازة، حيث لم يمكث بموطن نشأته إشبيلية طويلا، حتى غُرِّبَ عنها إلى سبتة من بَرِّ العُدوة، حيث اغتنمه الحافظ المتقن أبو الحسن الشاري (ت:٦٤٩هـ)[٢] عِلْقًا نفيسا ومِلكا ثمينا ضمن خزانته العامرة، وهو الذي وصفه ابنُ الأبار بقوله: « واقتنى من الدفاتر والدواوين شيئا عظيما ونافس فيها وغالى في أثمانها وربما رحل في ذلك حتى حصل منها علي ما أعجز أهل بلده»[٣]، وعنه قال ابنُ رشيد: « وعُنيَ بطريقة الرواية واقتناء الأعلاق الثِّمان، ونافس فيها، وبذل فيها الأثمان ما يَعْجَبُ منه ذو الأموال الطائلة، وكانت له في ذلك همة عالية حتى ربما رحل في تحصيلها فيما بلغنا، وكثيرا ما تُلفى الكتب النفيسة من كل فن بخطه عليها بالمِلك والمطالعة، وحبَّس منها جملة وافرة نافعة بالمدرسة التي ابتناها بسبتة».[٤]

ونصَّ على تملك أبي الحسن الشاريِّ لهذا الأصل، تلميذه أبو الحسن الرُّعيني، فقال: « قرأت عليه – أي أبي الحسن الشاري – بالجامع الأعظم بسبتة كتاب الجامع الصحيح للبخاري،...، وأمسك عليَّ حين القراءة أصل أبي بكر ابن خير – رواية أبي ذر – بخط أبيه رحمهما الله، وبمعاناة أبي بكر وتصحيحه».[٥]

ونصَّ على ذلك الحافظ ابنُ رُشيد، فقال: « سمع عليه جميع الجامع الصحيح للبخاري بقراءة الكاتب أبي الحسن الرُّعيني...، وكان السَّماع في الأصل العتيق الذي يعز نظيره، وهو أصل أبي بكر ابن خير».[٦]

---

(١) (إفادة النصيح، ص:١٠٩).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ٢٥١).

(٣) (التكملة،٣/ ٢٥٢).

(٤) (إفادة النصيح، ص:١٠٥).

(٥) (برنامجه، ص:٧٥).

(٦) (إفادة النصيح، ص:١٠٩) باختصار.

ثم انتقل هذا الأصل - على الأرجح - إلى مِلك الحافظ ابنِ رُشيد السبتي، والذي سيعتمده في السَّماع على شيخه أبي فارس الجزيري السبتي (تـ:٧٠١هـ)، والذي احتفى بإسناده في الصحيح بتأليف مستقل هو « إفادة النصيح » ، ولم أجزم بتملك ابنِ رُشيد السبتي للأصل؛ لأن عبارته غير صريحة في ذلك، فقد قال: « وفيه كان سماعي وسماع ابني محمد - هداه الله - مع الجماعة على شيخنا الفقيه الفاضل العدل أبي فارس».[١]

وقال: « ..، وفي هذا الأصل نفسه كان سماعنا على الشيخ أبي فارس وفيه كانت القراءة».[٢]

فلعله استعار الأصلَ من خزانة أبي الحسن الشاريِّ أو كان السَّماع بالخزانة حيث حبَّس الشاريُّ أصولَه، فمسألة انتقالِ الأصلِ لابن رُشيد السبتيِّ غير مقطوع بها، وهو ممن اشْتُهِرَ بحيازة نفائس الأصول الحديثية.

ومما يُحزن له أن هذا الأصل، لا ذكر له في كتب الفهارس والمعاجم والحديث بعد الحافظ ابنِ رُشيد، ولا ندري ماذا صنعتْ به النكباتُ التي حلت بسبتة، وما جرى عليه من تصاريف الأيام وغِيَر الزمن، ولا ندري عن نسخة خطية متفرعة عن هذا الأصل، تُنبئ بشيء من جودة ضبطه ودقة إتقانه، وهو من الأصول التي فاتَ شيخ مشايخنا العلامة محمد المنوني - رحمه الله - ذِكْرُها في بحثه النفيس عن روايات البخاري وأصوله بالمغرب[٣]، وهو على شرطه، وتبقى الإحاطة لله تعالى.

---

(١) (إفادة النصيح، ص:٤٩-٥٠).

(٢) (إفادة النصيح، ص:١٠٩).

(٣) نشره بعنوان (صحيح الإمام البخاري في الدراسات المغربية، من خلال رواته الأولين، ورواياته، وأصوله)، نُشر ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج٢، مجلد٤٩، سنة: ١٩٧٤م، وذيَّل عليه بذيل نشره بمجلة دعوة الحق، س١٧، ع٢-٣ (مزدوج) سنة: ١٩٧٥م، وهذه المقالات وغيرها ضمها كتاب (قبس من عطاء المخطوط المغربي).

ج_ **أصل أبي القاسم ابن ورد التميمي ألمريي** (ت:٥٤٠هـ)[١]؛ وهذا الأصل اعتمد فيه صاحبه على رواية القابسي لـ« الصحيح »، كما يخبرنا عن ذلك أبو الحسن الشاري، فقال: « ...، وفي مجلس السَّماع حفيدي يحيى بن أبي عبدالله محمد بن محمد البَطَرْني، وهو ممسك الأصل المحبَّس بمدرسة سبتة أصل أبي القاسم أحمد ابن ورد الذي كُتِبَ له من أصل أبي القاسم المهلَّب بن أبي صفرة، وهو رواية القابسي».[٢]

وقد بيَّن أبو الحسن الشاريُّ مظاهر بذاخة وجلالة أصل أبي القاسم ابنِ ورد في الوجوه التالية:

أ_ أنه مُنْتَسَخٌ من أصل أحد كبار حفاظ ألمرية، بل كبار حفاظ الأندلس، المهلب بن أبي صفرة (ت:٤٣٦هـ)، الذي أحيا كتاب البخاري بالأندلس كما قال ابن سهل القاضي[٣]، وهوتلميذ مباشر لأبي الحسن القابسي، رحل إليه للسماع منه بالقيروان، فأصله إذًا منتسخٌ من أصل القابسي.

ب_ تصحيحه لأصله بأصلِ الحافظ أبي عليٍّ الجياني[٤]، عندما رحل إلى قرطبة في رحلته الثانية سنة: ٤٩٧ أو ٤٩٨هـ، وسمع عليه البخاري وناوله إياه حينها، ولا شك أن نسخة قوبلت على أصل الحافظ المتقن الضابط أبي عليٍّ الجياني، حازت من الشرف والفضل ما أهَّلها لتكون قمينة بالصون والحفظ؛ لأن أصل الحافظ الجياني جامع بين شتى روايات البخاري المشهورة بالأندلس، مع بيان فوارقها والتنبيه على اختلافها والزيادات والنواقص التي فيها، يدل على ذلك، قولُ أبي عليٍّ الجياني: « لأن

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة،١/ ٨٤) لابن بشكوال، و(معجم أصحاب الصدفي،١/ ٢٣) لابن الأبار.

(٢) (إفادة النصيح،١١٠).

(٣) (ترتيب المدارك،٨/ ٣٦).

(٤) أفاده أبو الحسن الشاري كما في (إفادة النصيح، ص:١١٠).

في رواية محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ زيادة على رواية النسفي نحوًا من تسع أوراق من نسختي وقد أعلمت على الموضع من كتابي».[١]

ولا شك أن ابنَ ورد استفاد من تلك الطُّرَروالتعليقات الكاشفة عن الفروق بين روايات البخاري في أصله.

ج_ تصحيحُهُ لأصله على أصل أبي محمد ابن عتاب القرطبي (ت:٥٣١هـ)[٢] وناوله إياه[٣]، الذي بخط والده الحافظ أبي عبدالله ابنِ عتَّاب، وأصلُ ابنِ عتاب هذا مُنْتَسَخٌ من أصل الأصيلي، فهو تلميذه ولزيمه، وكان قصدُ ابنِ ورد من مقابلة نسخته بأصلٍ من رواية الأصيلي إثبات الفروق التي بينه وبين رواية القابسي التي بُنِيَ عليها أصلُهُ، ويُخبرُ ابنُ ورد عن ذلك بقوله: « ومن كتاب أبي محمد ابن عتاب اتفقت رواية الأصيلي، فإن أبا عبدالله ابن عتاب كتبها من أصل الأصيلي الذي بخطه وقابلها به».[٤]

د_ قراءة أصله على شيخه الفقيه أبي القاسم أصبغ بن محمد الأزدي القرطبي (ت:٥٠٥هـ)[٥]، أخبر بذلك أبو الحسن الشاري فقال: « وهو رواية القابسي وقراءة ابنِ ورد على أبي القاسم أصبغ بن محمد الأزدي».[٦]

هـ_ مقابلةُ أصلِهِ على أصْلِ الحافظ المتقن الإمامأبي الحسن طاهر بنِ مُفَوِّز

---

(١) (الفهرسة، ص:٨٤) لابن خير، وهناك نقل آخر يدل على ذلك لا أطيل بذكره.

(٢) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٣٣٢).

(٣) أفاده أبو الحسن الشاري وأبو القاسم ابنُ ورد نفسُه كما في (إفادة النصيح، ص:١١٠).

(٤) (إفادة النصيح، ص:١١٠).

(٥) (الصلة، ص:١١٠).

(٦) (إفادة النصيح، ص:١١٠).

الشاطبي (ت:٤٨٤هـ)[١]، في سنة: ٥٠١هـ[٢]، وعلى الأرجح أن ابنَ ورد رحل إلى شاطبة للمقابلة على أصل ابنِ مُفَوِّز لما عُرفَ عنه من الإمامة في الحديث رواية وصَنعة، عند أحد ذرية ابن مُفَوِّز الذين اشتهروا بالعلم والرواية، وهذا يدل على أن أصل ابن مُفَوِّز كان مشهورًا ومُحْتَفًى به ومَقْصودًا لضبط النسخ عليه.

فتأمل كيف طوَّف أبو القاسم ابنُ ورد بأصله بين حواضر الأندلس، حتى يصححه على الأصول العتيقة والنفيسة، ولا يبعد أن يكون ابنُ ورد ألمريي قابل أصله – من رواية القابسي – على أصل ابن الغرديس الفاسي–رواية أبي ذر– قبل أن يرحل لقرطبة ليقابله على أصليْ الجيانيِّ وابنِ عتَّاب، حيث كانت رحلته لسجلماسة سنة: ٤٩٣ أو نحوها[٣]، فيكون أصل ابنِ ورد مقابَلا على هذه الرواية، وهذا أوردته على الاحتمال لا الجزم. ولا أغفل التنبيه على أن ابنَ ورد التميمي من شُرَّاح البخاري إن لم يكن من أجلهم، حيث ذكر الحافظ الذهبيُّ أن شرحه قد يكون في مئتي مجلد[٤]، وقد وقف على مجلد منه، وممن نقل من شرحه الحافظ ابنُ دحية، فقال: « وقد أوضح ذلك عالمُ أهل زمانه القاضي أبو القاسم ابنُ وَرْدفي « شرحه لصحيح البخاري» بأوضح البيان، حدثني عنه جماعة، منهم: عالم المغرب قاضي القضاة أبو موسى عيسى بن عمران »[٥]، ولعل هذا يكشف لنا سببًا من أسباب عنايته بتصحيح أصله من صحيح البخاري، إذ شرح مثل هذا الكتاب لا يتأتى إلا على نسخة مصححة مضبوطة على الأصول العتيقة والمتضمنة للروايات المختلفة.

---

(١) (الصلة، ص:٢٣٥)، وهناك سفر من هذا الأصل محفوظ بخزانة جامع القرويين، تحت رقم: ٩٤، وهو حرِيٌّ بالدراسة.

(٢) نصَّ عليه أبو الحسن الشاري كما في (إفادة النصيح، ص:١١٠).

(٣) (معجم أصحاب الصدفي، ص:٢٤).

(٤) (تاريخ الإسلام،١١/ ٧٢٥).

(٥) (التنوير، ق٢٢٤/ أ).

فلما كان أصلُ ابنِ ورد على هذا المثال من الجلالة ودقة الضبط والإتقان، اعتُنِيَ بتحصيله وتملُّكِه بعد وفاة صاحبه، فسِيمَ حُرقة التغريب عن ألمرية، حيث ظَفرَ به الحافظ أبو الحسن الشاري وحبَّسهبمكتبة مدرسته العامرة بسبتة[١]، وكان مُعتَمدًا في مجالس إسماعه بسبتة، ومنها المجلس الذي تقدم الإشارة إليه والذي حضره أعيان الطلبة والحفاظ منهم أبو الحسن الرعيني وأبو فارس الجزيري السبتي سنة: ٦٣٨هـ، ومما يؤسف له أن خبر هذا الأصل مجهول بعد هذا التاريخ، كما لا يعرف فرع عن هذا الأصل، وضياع مثل هذه الذخائر التي قضى أصحابُها في تصحيحها وضبطها واقتنائها وحفظها، أعمارهم وأموالهم وجهودهم رُزء لا سُلُوَّ عنه، وخسرانٌ لا عوض له.

وهناك أصول كثيرة لصحيح البخاري، ليس هذا موطن التفصيل في ذكرها، منها أصل أبي عمر الطلمنكي من رواية ابن السكن، وأصل أصبغ بن راشد الأندلسي، وأصل أبي علي الصدفي، وأصل أبي الوليد ابن الدباغ، وأصل ابن سعادة وهو مشهور، وأصل أبي ذر الهروي نفسِهِ الذي اقتناه الأمير المرابطي ميمون بن ياسين ولم يشتهر، وجلُّ هذه الأصول يُلتقط عنها إفادات وإشارات في كتب المعاجم والتراجم، وبعضها لا زالت فروع عنها محفوظة بالخزائن.

◉ ومن أصول « صحيح مسلم » :

أ_ أصل أبي القاسم ابن عفير الأموي الإشبيلي توفي قبل ٥٨٠ هـ[٢] بيسير، وقد تعانى تصحيحها ومقابلتها شيخه وقرينه أبو بكر ابن خير الإشبيلي، نصَّ على ذلك العلامة عبد القادر بن علي الفاسي في إجازته لولده، حيث قال: « وأما صحيح مسلم ففي النسخة التي بخط الكاتب أبي القاسم ابن عفير الأموي، وتولَّى مقابلتها وتصحيحها الحافظ الضابط المتقن أبو بكر محمد ابن خير الأموي الإشبيلي، وفي

(١) (إفادة النصيح، ص:١١٠).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ٣٠).

المنتسخة منها وهي مثل المتقدمة في المقابلة والصحة».[١]

وأسوق نصَّ ما ختم به الحافظ أبو بكر ابنُ خير هذه النسخة عند انتهائه من تصحيحها: « كمل جميع الديوان، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى جميع النبيين والمرسلين وسلام عليه وعليهم في الآخرين. وكتبه بخط يده الشيخ الأديب الكاتب أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن عُفير الأموي، وفَّقَه الله وسدَّدَه، وفرغ منه في شعبان المبارك من سنة ثلاث وسبعين وخمس مئة.

وتولَّى معارضة هذا الديوان وتصحيحه وتقييده بأصل كتابه محمد بن خير بن عمر بن خليفة المقرئ، عفا الله تعالى عنه، وغفر ذنوبه، وعارض كتابه بأصول ثلاثة معارضة بكتاب الشيخ الفاضل الفقيه المحدث الراوية الحافل أبي عليٍّ حسين بن محمد بن أحمد الغساني ثم الجياني رضي الله...».[٢]

ولا زال هذا الأصل محفوظا -بفضل الله تعالى- بخزانة جامع القرويين الزاخرة، وهي حرية بدراسة مفصَّلة، وهناك أصول أخرى لصحيح مسلم تحتاج للبحث عن إفادات عنها، منها أصل أبي العباس العذري الدلائي، وأصل أبي عمر ابن الحذاء، وأصل ابن خير الإشبيلي.

◉ ومن أصول « سنن أبي داود السِّجِسْتاني» :

أ_ **أصل الحافظ الإمام المتقن أبي عليٍّ الجياني**؛ وهذا الأصل يعد من عجائب الأصول الحديثية لهذا الكتاب، ولعله أصح أصل للسنن على وجه البسيطة، حيث

---

(١) (ل١/ ب) عن نسخة مؤسسة مكتبة الملك عبد العزيز بالبيضاء، وممن نوَّه بهذا الأصل العلامة عبد الحي الكتاني في (فهرس الفهارس).

(٢) عن نسخة خطية من صحيح مسلم بخط العلامة الفضيلي الشبيهي الزرهوني (ج٨، ل١٩٦/ أ) محفوظة بخزانة جامع الملك سعود بالرياض رقم: (٢١٣ , ٤)، متفرعة عن فرع لنسخة ابن عفير بخط ابن الرثوث التطواني؛ لأن النسخة المصورة من نسخة ابن عُفير طال الأوراق الأخيرة منها الطمسُ والخرم.

جمع فيه الجياني بين جميع روايات السنن مع بيان الفوارق بينها وزوائدها ونواقصها، وتفصيل القول عن هذا الأصل ليس هذا محله، فخبره طويل الذيل، وأكتفي بقول القاضي عياض عنه: « وقرأتُ عليه - أي على ابن العواد القرطبي - في داره جميع كتاب المصنف لأبي داودالسجستاني في « السنن» ، وهو يمسك عليَّ أصل شيخنا أبي علي الحسين بن محمد الجياني الذي أتقنه».[١]

ب_ **وأصل أبي سعيد ابن الأعرابي البصري، ثم المكي** (ت:٣٤٠هـ)[٢]، تلميذ أبي داود وأحد رواة السنن عنه، هذا الأصل النفيس، لا ندري عن خبره الكثير، حيث لم نقف على من نقله من مكة إلى الأندلس، وكيف كان تنقُّلُه تملُّكًا عند علماء الأندلس، إلى أن استقر به المطاف في مِلك الفقيه الإمام أبي الحسن يونس بن محمد بن مغيث القرطبي (ت:٥٣٢هـ)[٣]، والذي سيحدِّث به أبا بكر ابنَ خير مناولة، وقد أخبر بذلك ابنُ خير، فقال: « وحدثني بها أيضا الشيخ أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رحمه الله مناولة منه لي في أصل كتابه وكان بخط ابن الأعرابي رحمه الله».[٤]

وهناك أصول عديدة لسنن أبي داود، وفي غاية القدم والجلالة، تستفاد من كتب الفهارس والتراجم، دالة على عناية خاصة أولاها المغاربة والأندلسيون بهذا الكتاب، أعرض عن ذكرها اختصارا.

۞ ومن أصول «السنن أو الجامع» لأبي عيسى الترمذي :

أ_ **أصل الحافظ الوزير أبي حفص الهوزني الإشبيلي** (ت:٤٦٠هـ)[٥]؛ ومما يُبدي

---

(١) (الغنية، ص:٢١٧).

(٢) تُنظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء،١٥/ ٤١٠).

(٣) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٦٥٠).

(٤) (الفهرسة، ص:٨٨).

(٥) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٣٨١)، وأخبر ابنُ سعيد الغرناطي في (المغرب،١/ ٢٣٩) أن له الفضل في نشر سنن الترمذي بالمغرب، وهذا لا يعني أنه أول من أدخل الكتاب للأندلس.

سموَّ هذا الأصل أن الهوزنيَّ قابله على أصل شيخه أبي بكر الشهرزوري بمكة سنة: ٤٤٥هـ[١]، وهو ممن كان يتصدى لإسماع سنن الترمذي بالبيت الحرام، وجلبه إلى إشبيلية، ثم انتقل هذا الأصل إلى مِلْكِ ابنه الوزير أبي القاسم الهوزني (ت:٥١٢هـ)[٢]، ثم انتقل هذا الأصل إلى الحافظ أبي محمد ابن يربوع الإشبيلي (ت:٥٢٢هـ)، حيث نصَّ ابنُ خير على أن ابنَ يربوع أخذه من أبي القاسم الهوزني، والأخذ هنا يحتمل الإهداء والابتياع، وعلى الأرجح أن هذا الأصل بقي مُحَبَّسًا بإحدى الخزائن أو المساجد بإشبيلية – ولا أستبعد أن يكون محبَّسًا على خزانة جامع العَدَبَّس –، حيث سيعتمده في السَّماع والرواية أبو عبدالله محمد بن عبد الرزاق الكلبي الإشبيلي (ت:٥٦٣هـ)[٣]، وكذا المحدث أبو بكر ابن رَيدان القرطبي ثم الإشبيلي (ت:٥٦٦هـ)[٤]، وعنهما يتحمله أبو بكر ابن خير الإشبيلي بالمناولة[٥]، مما يُظْهِر الاتكاء على هذا الأصل النفيس في الإقراء والإسماع.

ب_ **أصل أبي الحسن ابن كوثر الغرناطي** (ت٥٨٩هـ)[٦]، ويُعَدُّ هذا الأصل عمدة الأندلسيين والمغاربة في القرن السادس الهجري وما يليه، وكأن اعتمادَ هذا الأصل أدى لإهمال الأصول الأخرى العتيقة، لما تميَّز به من دقة الضبط وما وُصِفَ به ناسخه من التَّهَمُّم بضبط سنن الترمذي رواية ونسخا، وناسخ هذا الأصل هوالحافظ المسند أبو الفتح الكَرُوخي البغدادي، ثم المكي مجاورةً ومَماتًا(ت: ٥٤٨هـ)[٧]، كان يتعيَّش بانتساخ جامع الترمذي، وهو أحد أشهر رواة السنن.

---

(١) لم أقف على ترجمته بعد البحث، وقد أغفله التقي الفاسي في (العقد الثمين).

(٢) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:١٣٧).

(٣) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٥٦٠).

(٤) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:١٧٢).

(٥) (الفهرسة، ص:٩٩).

(٦) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ٢١٧).

(٧) تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام،١١/ ٨٣٢).

وأما عن خبر هذا الأصل، فإن أبا العباس ابنَ كوثر الغرناطي، رحل للحج رفقة ابنِهِ أبي الحسن، سنة: ٥٤٦هـ، وكان سماعه لسنن الترمذي - هو وابنه - على أبي الفتح الكروخي سنة: ٥٤٧هـ بمكة[١]، على أصلٍ انتسخه له أبو الفتح الكروخي اشتراها منه على الأرجح، واستقر أبو العباس صحبةَ ابنِهِ في طريق عودته بمصر مدةً يأخذانِ عن أعلامها وحُفَّاظها، وتوفي أبو العباس بالمشرق على الأرجح، وتصدَّى لإسماع سنن الترمذي بمصر[٢]، ثم دخل ابنُهُ أبوالحسن[٣]غرناطة سنة: ٥٥٦هـ[٤]، وأدخل معه أصلهمن الترمذي، فقُصِدَ للسماع عليه لعلوِّ سنده وللانتساخ منه لصحة أصله، ومما يجلي جلالة هذه النسخة وسموَّ قدرها اعتمادُ أعيان حُفَّاظ الأندلس في السَّماع عليها، وهم قطب رحى الرواية بالأندلس، ومنهم: الفقيه المحدث أبو بكر محمد بن عمر ابن واجب القيسي البلنسي (ت: ٥٨٣هـ)[٥]،وكان سماعه سنة: ٥٧١هـ، وممن سمع عليه هذا الكتاب المؤرخ المسند، أبو جعفر ابن عميرة الضبي المرسي (ت:٥٩٩هـ)، صاحب (بغية الملتمس)، والمقرئ أبو الحسن ابن أبي قوة

---

(١) كما أُثبت على الورقة الأولى من الأصل الخطي، المشتملة على سماع أبي العباس وابنه على الكروخي، وهذا السَّماع بخط المحدث أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الأنصاري الأندلسي، لا يُعرف عنه شيء سوى ما ورد في هذا السماع، وعليه اعتمد ابن الحاج التجيبي في ترجمته، والتي نقلها ابنُ الأبار في (التكملة،٤/ ٢٠٨)، والنسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس، كما سيأتي بيانه.

(٢) يدل على ذلك سماع مثبت على الأصل الخطي، وهو السَّماع الوحيد على أبي العباس في الأصل.

(٣) لم ينص ابنُ الأبار في ترجمة أبي العباس أو ترجمة ابنه على عودة أبي العباس ابن كوثر إلى الأندلس، كما لم يتعرض لتاريخ وفاته، فأرجح أنه توفي في مدة استقراره بالمشرق، واكتفى ابنُ الأبار بذكر رجوع أبي الحسن وتصدره للإسماع دون والده، والسماعات الأندلسية التي على أصل ابن كوثر المحفوظ، ليس فيها ذكر لأبي العباس، مما يرجح كون وفاته بالمشرق، ويعزز هذا أن النسخة اشتهرت بنسبتها لأبي الحسن عند الأندلسيين والمغاربة دون أبي العباس، مما يرجح أنه ورثها عن أبيه عند وفاته في الرحلة، فنُسِبَتْ إليه؛ لأنه من أدخلها وأشاعها، وأنبه على أن هناك سماعا واحدا على أبي العباس بمصر.

(٤) أفاده ابنُ الأبار في (التكملة،٢/ ٢١٧)، وأول سماع على أبي الحسن ابن كوثر مؤرخ بهذا التاريخ، كما هو مثبت على النسخة.

(٥) تُنظر ترجمته في (التكملة،٢/ ٥٩).

الأزدي الداني (ت:٦٠٨هـ)[١]، وكان سماعه سنة: ٥٧٢هـ، والإمام الحافظ المتقن أبو سليمان داود بن سليمان ابن حوط الله البلنسي (٦٢١ه)[٢]، أحد أركان الرواية بالأندلس في القرن ٧ هـ، وكان سماعه بعد سنة: ٥٧٠هـ[٣]، وكذا أخوه أبو محمد، ومن أركان الرواية في هذا العصر أبو محمد ابن القرطبي الغرناطي (ت: ٦١١هـ)[٤]، وكان سماعه سنة: ٥٨٨هـ، ووصف ابنُ القرطبي هذا الأصل بـ"الأم العتيقة"، وهناك غيرهم من الأعلام والحُفَّاظ أُعرض عنهم اختصارا.

وممن اعتمد هذه النسخة في الانتساخ منها والمقابلة عليها، الحافظ ابنُ رُشيد السبتي، حيث جاء على ورقة العنوان منها بخطه: « أكمله نقلا ومقابلة محمد بن رشيد، أرشده الله، داعيًا لمالكه وشاكرا، والحمد لله».

ولم يخرج هذا الأصل النفيس عن بيت ابنِ كوثر، حيث سينتقل لابن أبي الحسن، أبي إسحاق ابن كوثر المحاربي، والذي سيسمع الكتاب على تلميذ والده أبي محمد ابن اليسر الغرناطي (ت:٦٢٠هـ)[٥]، وأبو إسحاق لا نعرف عنه كبير شيء سوى أنه لم يتهيأ له سماع هذا الكتاب عن والده، فسمعه عن تلميذه ولزيمه المتقدم، وتاريخ السَّماع حسب ما يظهر سنة: ٦١٤هـ، والظاهر أن هذا الأصل انتقل إلى مِلك الإمام الحافظ أبي الحسن ابن سهل الغرناطي (ت:٦٤٠هـ)[٦]، أحد أعيان غرناطة وأعلامها، حيث يقول الحافظ ابنُ أبي الأحوص الغرناطي عُرِفَ بابن الناظر: « وقد ناوَلَنِيه الفقيه العالم الخطيب أبو الحسن سهل بن مالك، في أصل أبي الفتح الكروخي بخطه، الذي

(١) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ٢٢٥).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،١/ ٢٥٧).

(٣) نصُّ السَّماع غير واضح، واسم ابن حوط الله تبينته بعد طول نظر واستعانة بمصادر ترجمته.

(٤) تُنظر ترجمته في (التكملة،٢/ ٢٨٦).

(٥) تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام،١٣/ ٦١٣).

(٦) تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام،١٤/ ٣١٧).

أعطاه لأبي الحسن ابن كوثر».[١] .

مع التنبيه على أن هذه العبارة ليست صريحة في تملُّك ابنِ سهل الغرناطي لهذا الأصل، إذ تحتملُ أن يكون محبَّسًا على إحدى جوامع غرناطة ليَعُمَّ النفع به، وابنُ سهل من تلاميذ أبي الحسن ابن كوثر، ولا ندري بعد هذه الإشارة المحتملة لحيازة ابن سهل لهذا الأصل إلى من انتقل، إلا أن الأصل لم يخرج عن حاضرة غرناطة، حيث أفادنا ابنُ رُشيد في آخر النسخة عند نهاية انتساخه منه بقوله: « نقل جميعَه لنفسه وعارض به، والحمد لله حمد الشاكرين، وصلواته على محمد خاتم النبيين، محمدُ بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن رُشيد الفهري، أرشده الله، وذلك بحضرة غرناطة، حماها الله تعالى»[٢]، وقد عارض كتابَه على هذا الأصل ثلاثَ مراتٍ كما أفاده.

وأفاد في نصٍّ تقدَّم سَوْقُه أن الأصل كان مملوكا لأحدهم، ولم يذكر لنا ابن رُشيد مالك النسخة في قيد الانتساخ السابق، وقد كان تاريخ ورود ابنِ رُشيد على غرناطة سنة: ٦٩٢هـ[٣]، واستقر بها محدِّثًا وخطيبًا، ففي هذه السنة ونحوها كان الأصل قابعًا بغرناطة.

ثم نقف على انتقال هذا الأصل إلى مِلك الحافظ ابن مرزوق التلمساني الخطيب (ت:٧٨١هـ)، ولا نقف كيف تأتَّى له حيازة هذا الأصل النفيس، إلا أن الذي نعلمه أن ابنَ مرزوق انتقل لغرناطة سنة: ٧٤٨ ومكث بها إلى سنة: ٧٥٤هـ[٤]، عزيزَ الجانب، مُكَرَّمَ الإقامة، مُتَرَسِّما بخطبة جامع غرناطة، ومدرسًا بمدرستها، ولا شك أن في هذه الفترة، تهيأ لابن مرزوق تحصيلُ هذه الذخيرة الثمينة، فضمَّها إلى خزانته العامرة بتلمسان،وقد صرَّح بذلك فقال: « وقد استقرَّتْ على مِلْكي نسخةٌ بخطِّ الكَرُوخي المذكور، وهي التي وهَبَها لأبي الحسن ابنِ كوثر الغرناطيِّ، وهي الأصل الذي اعتمده

(١) (واسطة العقد الثمين، ص:١٢٢).

(٢) (ل٢٧٣/ أ).

(٣) (الإحاطة،٣/ ١٠٣).

(٤) (الإحاطة،٣/ ٧٦).

أهل المغرب، وخصوصا أهل الأندلس، وعليه خطوطُ المُعْتَبَرِين من مشايخِهِم، ولله المنة والفضل».[١]

ونصَّ على ذلك في موطن آخر، فقال: « وهو الأصل الذي قدمت أنه استقر عندي».[٢]

فأصل أبي الحسن ابن كوثر بقي في موطن استقراره مَحُوطًا بالحفظ والعناية، مقصودا للانتساخ منه والرواية، إلى أواسط القرن الثامن الهجري، حيث سامه الحافظ ابنُ مرزوق التغريب والتبعيد إلى تلمسان. وهناك احتمال أن الأصل ناله ما نال صاحبه ابنَ مرزوق من نواكب الطرد والنفي إلى تونس ثم إلى مصر، حيث مات ودُفِن، ومما يوهم تقوية هذا الاحتمال أن ورقتين ألحقتا بالمخطوط وهما غريبتان عنه وليستا منه جَزْمًا، بهما سماع لسنن الترمذي على ثلاثة أشياخ دمشقيين بدمشق في الجامع الأموي سنة: ٧٨٨هـ، ولكن الجزم بأن السَّماع كان على هذا الأصل بعيدٌ، فلم يأت في السَّماع إشارة إلى هذا الأصل، كما لم يرد في خوارج النص وتقييداته وطُرَره ما يدل على انتقال هذا الأصل إلى دمشق، فأكاد أجزم أن هاتين الورقتين أُلصِقَتَا بالأصل، ولعل مفهرسي الخزانة الباريسية أو غيرهم ألحقوها بالأصل ظنًّا منهم أنها تتناسب مع موضوع الكتاب، على كلٍّ فنَفْيِي لهذا الاحتمال لا أقطع به.

وأرجِّحُ أن الأصل مكث بإحدى خزائن الجزائر، قبل أن يتم نقلُه إلى خزانة أحد ملوك فرنسا، إذ الكتاب عليه خاتمُ المكتبة الملكية، ثم نُقل إلى المكتبة الوطنية بباريس تحت رعاية الفِرنجة ليظل شاهدًا على مجد أندلسي أثيل، وتاريخ حافل بين مكة ومصر وغرناطة ثم تلمسان.

وهناك أصول كثيرة لسنن الترمذي، منها أصل الصدفي وأصل ابن مَسَرَّة القرطبي وأصل أبي بكر ابن العربي، ويطول المقام بالخوض فيها.

---

(١) (واسطة العقد الثمين، ص:١٢٢).

(٢) (واسطة العقد الثمين، ص:١٢٥).

۞ أصول « السنن الكبرى» لأبي عبد الرحمن النسائي :

إذ المغاربة لم يعتنوا بالسنن الصغرى رواية وتحملا، فمن طالع فهرسة ابن خير والحجري وابن عطيةوالتجيبي السبتي لا يجد للسنن الصغرى ذكرا في المرويات المغربية، والعلة في ذلك ظاهرة إذ السنن الصغرى مختصرة من الكبرى، فاستعاضوا عنها بالكبرى، ومن طالع (واسطة العقد الثمين) وبرنامجيْ التجيبي والواديآشي من المتأخرين يلفي أن أسانيدهم في السنن الصغرى مشرقية وليست مغربية.

أ ـ أصل أبي محمد ابن أسد الجهني الطليطلي، ثم القرطبي (ت:٣٩٥هـ)[١]، وهو من روايته عن حمزة الكناني المصري عن النسائي، ومما يكشفعن نفاسة هذا الأصل، قول تلميذه ابنِ مغيث القرطبي: « ...،ما رأيتُ أضبطَ لكتبه وروايته منه، ولا أشدَّ تحفُّظًا بها ورعايةً لها».[٢]

وقد اطلع الحافظ ابنُ عبد البر – وهو تلميذ ابن أسد – على هذا الأصل، وكان عمدته في إسماع الكتاب بعد وفاة صاحبه، كما يفيد كلام ابن مرزوق الخطيب الآتي. وممن اطلع عليها واعتمدها الحافظ أبو علي الجياني، والذي سيقارنها بأصل الأصيلي، فيقول: « وفي نسخة أبي محمد بن أسد، عن حمزة أسماء لم تقع في رواية أبي محمد الأصيلي عنه، منها: مناقب الصحابة أربعة أجزاء، وكتاب النعوت جزء، وكتاب البيعة جزء، وكتاب ثواب القرآن جزء، والتعبير جزء، والتفسير خمسة أجزاء ».[٣]

وعبارة ابنِ مرزوق الآتية، قد تحتمل أن هذا الأصل أصبح ملكا للحافظ أبي الحسن ابن موهب ألمريي (ت:٥٣٢هـ)، فيُحكم إن صحَّ هذا أن الأصل تمَّ نقلُه إلى ألمرية من قرطبة، ولكن الذي نتيقنه أن هذا الأصل، بَقِيَ محفوظا إلى أواخر القرن الثامن الهجري

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٢٤٠).

(٢) (الصلة، ص:٢٤١).

(٣) (فهرسة ابن خير، ص:٩٥).

على نقصٍ فيه، حيث آل إلى خزانة ابن مرزوق بتلمسان، مع عدم علمنا بتقلبات الأصل وتنقلاته بين حواضر الأندلس والمغرب، وأخبر بذلك ابنُ مرزوق فقال: « وتصَيَّرَ إليَّ أصلُ ابنِ أسد الذي قرأه على حمزة، وهو أصْلُ سماعِ ابنِ موهب عن ابن عبد البر، وأعلام الأندلس وعليه خطوطهم، ونقصني منه سفر - جبره الله - ».(١)

وكلام ابن مرزوق ينبئ بأن هذا الأصل حافل بسماعات وتقييدات أعلام الأندلس وحفاظها، ولكننا لا نعلم عن وجوده شيئا ولا وجود فرع عنه.ومن أصول السنن الكبرى، أصل ابن الأحمر أحد رواتها عن النسائي، وأكتفي بما تقدم.

ومن أجَلِّ دواوين السنة التي احتفى المغاربة بأصولها، كتاب الموطأ للإمام مالك رضي الله عنه، وأعرضت عن ذكر نماذج من أصوله لكثرتها وتعددها، وبعضها مما تم دراسته في طبعات متعددة للموطأ، واعتناء المغاربة بأصول الموطأ الخطية مما لا يُحتاج للشرح والاستدلال.

وأما الأصول الخطية للكتب الحديثية الأخرى، مثل مسند البزار ومصنف ابن أبي شيبة والسنن للدارقطني وكتب تراجم الرواة وتواريخ المحدثين وكتب المصطلح والأجزاء، فللمغاربة فيها أصول خطية حظيت بالقَبول والاحتفاء غربا وشرقا، وقد وصلتنا من هذه الأصول ما يجدر دراسته وبحثه، وأختم بأصل خطي لـ « مسلسلات ابن الجوزي»[٢]، هذا الأصل نسخه أبو علي الجنزي ببغداد سنة: ٥٨١هـ، وقرأه على ابن الجوزي وعليه خطه، انتقل بعد مدة يسيرة إلى مراكش، بخزانة الموحدين على الأرجح، حيث اطلع عليه الحافظ أبو محمد ابن حوط الله البلنسي(ت:٦١٢هـ) وكتب عليه ما نصُّه: « نقل منه: عبدالله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري، وفقه الله، بمراكش حرسها الله». ثم لم يلبث هذا الأصل إلا يسيرا حتى نجده مستقرا بجنوب الأندلس بمالقة حيث وقف عليه أبو بكر الطنجالي في أواخر القرن الثامن الهجري،

(١) نسختُه محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجاميع العمرية رقم: (٣٧).

(٢) (واسطة العقد الثمين، ص:١٧٦).

فقال: « وكذلك نقل منه: أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن عمر بن يوسف الهاشمي الطنجاليبمالقة حرسها الله، وناولني هذه النسخة شيخنا (بياض بالأصل)[١]». وهو يروي هذا الأصل عن شيخه أبي جعفر الطنجالي، حيث قال:حدثني شيخي أبو جعفر الطنجالي عن الحاج الراوية أبي عبدالله ابن اليتيم عن أبي الفرج (الجوزي)[٢]

قاله العبد الفقير إلى الله الغني (..): أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن عمر الهاشمي».

والغريب أن هذا الأصل سيعود من حيث أتى، فيحل بدمشق من بلاد الشام، إذ نجد العلامة ابنَ المِبْرد (ت:٩٠٩هـ)، يعتمد عليه في السماع، وفي غضون هذا التطواف شرقا وغربا أخبار وتقلبات طُوِيَتْ عنا وأسماء رجال وعلماء غُيِّبتْ دوننا، بحيث لا ندري عنها وعنهم شيئا.

(١) يقصد شيخَه أبا جعفر الطنجالي، كما نصَّ عليه في الورقة الأولى.

(٢) غير واضحة بالأصل، ولكن يقتضيها سياق النسب.

الفصل الثاني

وصف الأصل الخطي لـ « مسند الشِّهاب »

وتتبع رحلته وما عليه من سماعات وتقييدات

۞ وصف الأصل الخطي:

أفتتح الحديث عن هذا الأصل الحديثي لكتاب «مسند الشهاب» للقضاعي بالوصف الكوديكولوجي، مع تساهل في إطلاق هذا الاصطلاح على هذا الوصف، إذ إنني أستند على مصورة بالأبيض والأسود في الوصف، بحيث لا تتيح لي وصف كل تفاصيل الأصل الخطي، ولكن أفرغت جُهدي لتحصيل المراد.

فالأصل الخطي محفوظ بدير الإسكوريال قرب مدريد تحت رقم: (١٥٩٢)، عدد أوراقه ١٢١ ورقة، تتراوح سطور صفحاته بين ١٧ سطرًا و٢٠ سطرًا، خطه خط نسخي سريع مهمل الإعجام والشكل، تلوح على رسم حروفه ملامح الخط الأندلسي، وهو على نسق الخطوط التي تكتب بها الأجزاء الحديثية العتيقة، كتبت عناوين الأبواب بخط عريض، تمييزا لها عن الأحاديث، وختمت الأحاديث بدائرة منقوطة بالوسط إشارة إلى مقابلة الكتاب بأصله على طريقة المحدِّثين.

والكتاب مُجَزَّأٌ إلى أربعة عشر جزءا على تجزئة أصل المؤلف أبي عبدالله القضاعي، ضاعت منها الأجزاء الستة الأولى، وحُفِظَتْ ثمانية أجزاء هي المقصودة بهذه الدراسة، كل جزءٍ منها في كراس يتكون من ثِنْتَي عشرة ورقة،وكلها مدبَّجة بتقييدات السَّماع والقراءة والتملك، تواطأت على كل جزء من أجزائها، على عادة المحدثين في الضبط وتأكيد السماع، حتى لا تتطرق إلى المحدث الظنة والتهمة بعدم سماعه لجزء من أجزاء الكتاب بإغفاله لإثبات السَّماع على جزء من الأجزاء، أو باستغنائه بتقييد السَّماع بآخر الكتاب دون أجزائه.

إلا أن الصفحة الأخيرة المشتملة على نهاية الكتاب وحرد المتن، تَقطَّعت كما أخبر ملحقها ومُرمِّمها، والظاهر أنه الحافظ ابنُ بشكوال؛ فخطُّها شبيهٌ بخطه على الكتاب، وقد أخبر مُرمِّمها بذلك، فقال: « نسختُ هذا الصَّفْحَ من الورقة التي تقَطَّعَتْ آخر هذا الديوان بخط الفقيه الجليل المالكي السني المشاوَر أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر الحجري التي كان فيها سماعه، وفي الورقة أنه كتب جميع الديوان بفسطاط مصر بخط يده في دار قيصر، فتم جميع الديوان ليلة الأربعاء لاثني عشر يومًا خلون من شهر جمادَى الآخِرة الذي من سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة، وكتبه من كتاب القاضي أبي عبدالله القضاعي رضي الله عنه، وبه قابل الجميع، فصَحَّ بحمد الله وعونه. وفيه انتهت المعارضة بكتاب القاضي أبي عبدالله، من أول الديوان إلى آخره جهدي، فصح جميعه بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما، نقلته من خطه حرفا بحرف».

❁ رحلة الأصل الخطي :

ابتدأتْ قصة هذا الأصل برحلة الحافظ أبي بكر جماهر الحجري إلى الحج من معقد تميمته طليطلة مفتتح سنة: ٤٥٢هـ، وصاحَبَه في هذه الرحلة ابنُ أخيه محمد بن محمد الحجري، فبلغَا مكة المكرمة في آخر هذه السنة، حيث سيؤديان مناسك الحج ثم يقفلان آيِبَيْن إلى الأندلس، وفي اجتياز جماهر بن عبد الرحمن الحجري على مصر نلفيه متهمِّمًا بالأخذ عن أعلامها وحفاظها، ومن أجَلِّهم وأعلاهم قدرًا: الحافظ أبو عبدالله القضاعي المصري (تـ:٤٥٤ هـ)، حيث استقر بفسطاط مصر لينتسخ كتب القضاعي ويسمعها عليه، ومن بينها كتاب « مسند الشهاب »الذي أقام على نسخه بدار قيصر من فسطاط مصر، فانتهى منه في الثالث عشر من جمادى الثانية من سنة: ٤٥٣هـ، فانتهض بعدها من غير إبطاء لقراءته على مؤلفه في نفس الشهر، ولكن تقييدات السَّماع ضاعت فيما ضاع من الأجزاء الأُوَل للأصل، وأول سماع

يطالعنا فيما بَقِيَ من الأصل، كان من العشر الأخيرة من شهر رجب من سنة: ٤٥٣هـ بفسطاط مصر – قرب القاهرة –، وتفيد السماعات أن مكان السَّماع كان بجامع مصر العتيق[١]، ونصُّ أحدها: « بلغ السَّماع لصاحبه أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر، وسمعه معه خلف بن محمد الإشبيلي [...]، وأبو القاسم عياش بن سعيد بن عياش بن الهيثم القضاعي الإشبيلي في الجامع العتيق بمصر في شهر شعبان سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة، على القاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي وصح».[٢]

وقد مكث جماهر ما ينيف على أربعة أشهر لسماع الكتاب على مؤلفه، إذ نقف على آخر سماع في أواخر شهر شوال من نفس السنة، وهذا يكشف مدى حرص جُمَاهر على السَّماع والرواية، وتحمل حرقة الغربة من أجل الرواية والسماع، ولم يمنع تخلل شهر رمضان هذه المدة عن ترك مجالس السماع، إذ نقف على سماعه للكتاب في مجالس عدة في شهر الصيام، ولا شك مُقام جماهر بمصر طال حتى تهيأ له انتساخ مؤلفات القضاعي وروايتها عنه، ومن الكتب التي تم التنصيص على سماعها من القضاعي كتاب «الشهاب» وكتاب «الفوائد».[٣] .

ثم عاد جماهر بأصله من « مسند الشهاب »إلى طليطلة في سنة: ٤٥٤هـ على الأرجح، إذ أول سماع على جماهر الحجري بطليطلة كان سنة: ٤٥٥ه، كما هو مُثْبَتٌ بالأصل، ومكث هذا الأصل بطليطلة يُسمع على صاحبه إلى أن وافته المنية سنة:

---

(١) ورد في السَّماع الذي في (ل٧٥/أ)، أن السَّماع كان على المؤلف بتاج الجوامع، فظننته جامعا آخر غير الجامع العتيق، إلى أن نبَّهني المصحِّح مشكورًا على أن تاج الجوامع هو نفسه الجامع العتيق.

(٢) (ل٥١/أ).

(٣) (الصلة، ص:١٣٢).

٤٦٦هـ[١]، ثم انتقل الأصل إلى ابنِ أخيه محمد بن محمد ابن جماهر - وهو يرويه عن مؤلفه مباشرة[٢] - على الأرجح حيث نجد سماعا عليه يُقرأ منه التالي: « تمَّ لي جميعُه سماعًا من الفقيه أبي بكر محمد بن محمد ابن جماهر بلفظه (في)...».[٣]

ولا يبعد أن يكون هذا الأصل استقر عنده إلى وفاته سنة: ٤٨٨ه، وطليطلة حينها تحت حكم النصارى، ثم بعدها انتقل هذا الأصل إلى أحد أعلام طليطلة، وهو: أبو عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل الطليطلي، وهو الذي سيُدْخِلُ هذا الأصل إلى قرطبة موطن استقراره، وسيُسْمَع عليه بها، وعن أبي عامر يقول تلميذُه ابنُ بشكوال:«وكان معتنيًا بلقاء الشيوخ، جامعًا للكتب والأصول، وكانت عنده جملة كثيرة من أصول علماء طليطلة وفوائدهم».[٤]

وقال عنه تلميذُه القاضي عياض: « وكان صاحبَ أصولٍ، عنده أعلاقٌ من أصول شيوخ بلده،وكان عارفًا برجال بلده وأخبارهم».[٥]

وعلى الأرجح أن هذا الأصل ظلَّ في ملك أبي عامر الطليطلي إلى وفاته بقرطبة سنة: ٥٢٣هـ، وأول سماع على أبي عامر في هذا الأصل كان بقرطبة في سنة: ٥١٢هـ[٦]، وآخر سماع كان سنة: ٥٢٢هـ[٧]، أيقبل وفاته بسنة.

وممن سُمع عليه هذا الأصل من أقران أبي عامر، أبو الحسن ابن عفيف الطليطلي

---

(١) (الصلة، ص:١٣٢).

(٢) فقد نصَّ ابنُ بشكوال على إقامته بمصر مدة للسماع على أبي عبدالله القضاعي وغيره، يُنظر (الصلة، ص:٥٣١)، وقال: « وسمع بمصر: على أبي عبدالله القضاعي كثيرا».

(٣) (ل١٢٣/ ب).

(٤) (الصلة، ص:٥٤٨).

(٥) (الغنية، ص:٣٧).

(٦) (ل٣/ ب).

(٧) (ل٣/ ب).

(تـ:٥٢١هـ)[١] حيث سمعه عليه ابنُ بشكوال سنة: ٥١٨هـ[٢]، وإنما تنكب ابنُ بشكوال عن سماعه على أبي عامر لكلام في روايته أفضى لترك الناس الرواية عنه[٣]، وهذا يفيد أن أبا عامر كان يأذن بالسَّماع من غيره باعتماد أصله في مجالس الرواية.

ثم نلفي الأصلَ يُعْتَمَدُ في السَّماع على قاضي الجماعة بقرطبة أبي عبدالله ابن الحاج التُّجيبي، وكان السَّماع عليه سنة:٥٢٤هـ[٤]، وكان له مجلسٌ بجامع قرطبة، مما قد يفيد أن هذا الأصل حُبِّسَ على جامع قرطبة أو كان مِلكًا لأحد أعلامها، ويغيب هذا الأصل عن مجالس السَّماع بقرطبة نحوا من خمسين عاما كما يدل عليه خلوُّ الأصل من السماعات وتقييدات الانتساخ والإجازة بعد التاريخ الآنف، إلى أن يرحل الحافظ أبو سليمان داود بن سليمان ابن حوط الله البلنسي (تـ: ٦٢١هـ) من بلنسية إلى قرطبة، فيلازم ابنَ بشكوالويعتمد في سماع كتاب « مسند الشهاب » منه على هذه النسخة العتيقة، وكان ذلك سنة: ٥٧٦هـ، والتحق في السنة التالية أبو محمد ابن حوط الله البلنسي بأخيه أبي سليمان ليشاركه في الأخذ عن ابنِ بشكوال، وممن حضر مجلس السماع؛ أبو عمرو ابن دحية الكلبي السبتي، وذلك سنة: ٥٧٧هـ [٥] بقرطبة، كما تقدم التنبيهُ عليه، وآخر سماع على ابنِ بشكوال كان في سنة: ٥٧٨هـ – وهي سنة وفاته – بحضور موسى بن ملول الزودي وأبي عمرو ابن دحية وأبي عبدالله ابن عبد الودود.

وبهذا السَّماع تقف سلسلة السماعات المُثْبَتَةِ على الأصل، منذ قدوم جماهر من مصر، فلا نقف على ذكرٍ للسماع بالاعتماد على هذا الأصل بعد سنة: ٥٧٨ه، كما

---

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٣٣٤).

(٢) (الصلة، ص:٥٤٩).

(٣) (الصلة، ص:٥٤٨).

(٤) (ل٣٩/ أ).

(٥) (ل٦٣/ ب).

طُويت عنا أخبار تنقُّل هذا الأصل من قرطبة، ومن أخرجه منها وأين حلَّ بحواضر الأندلس، إلى أن يدخل في مِلك الحافظ ابنِ رُشيد السبتي بمكتبته العامرة بسبتة، فهذا الشوط الذي قضاه الأصل زمانا ومكانا من قرطبة إلى سبتة لا ندري عنه شيئا للأسف.

وهناك أصل آخر للحافظ جماهر الحجريِّ دخل سبتة واستقر بها، ولكن قبل أصله من « مسند الشهاب »، وهو أصله من كتاب «الإخوان» لابن الأعرابي، فهو كان مع أصل مسند الشهاب من ممتلكات أبي عامر الطليطلي المتقدم، وقد سمع الكتاب عليه القاضي عياض بقرطبة على أصل جماهر، ثم لم يلبث هذا الأصل إلا يسيرا حتى دخل في ملك القاضي عياض بسبتة[١]، مما يدل على أن أصول أبي عامر تفرَّقتْ بعد موته سنة: ٥٢٣هـ شَذَر مَذَر، وتُنُوفِسَفي اقتنائها وتحصيلها.

والظاهر أن ابنَ رُشيد السبتيَّ جلب معه أصل « مسند الشهاب » مع غيره من أصوله العِتاق إلى فاس، حيث استقر فيها آخر عمره ودفن بها، ثم آوت إلى خزانة المولى زَيدان السعدي شأنها شأن كثير من نفائس خزائن العلماء بفاس، وقد كانت صفوة من نفائسها مما يحمله معهالأمير في حله وترحاله، إلى أن نهبت في القصة المشهورة حوالي سنة: ١٠٢٢هـ[٢]، وينقلها الناهبون إلى دير الإسكوريال قرب مدريد بإسبانيا، فآب أصلُ جماهر الحجريإلى الأندلس وهي دار كفر وإشراك، بعد أن خرج منها وهي دار إسلام وإيمان.

تقييدات السَّماع :

يمكن تقسيم طباق السَّماع بهذا الأصل إلى قسمين؛ سماعات مثبتة على كل جزء من أجزاء الكتاب الأربعة عشر، وهناك سماعات وردتْ في أجزاء دون أخرى، وهناك

(١) (الغنية، ص:٣٧).

(٢) يُنظر خبر القصة في (تاريخ المكتبات الإسلامية، ص:٢٠٨) لعبد الحي الكتاني، و(دور الكتاب في ماضي المغرب، ص:٨٦) للعلامة محمد المنوني.

سماع واحد ورد بآخر جزء متضمن التنصيص على سماع جميع أجزاء الكتاب، وسأبدأ بالسماعات الأولى زمنيًّا، مع الاقتصار على ذكر تاريخها وأهم من حضر مجلس السماع.

١ - السَّماع على المؤلف أبي عبدالله القضاعي المصري:

أول تقييد يطالعنا، هو قيد تصحيح السَّماع بخط المؤلف بورقة العنوان، ونصُّهُ: «قرأ عليَّ هذا الجزء من أوله إلى آخره الشيخ أبو بكر جماهر بن عبد الرحمن الفقيه حرسه الله، وكتب محمد بن سلامة بن جعفر في رجب سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة»[(١)]. وهذا القيد مثبت على جميع أجزاء الكتاب.

وهذا مثال على قيد مجلس السَّماع على المؤلف، ونصُّه: « بلغ السَّماع من أوله إلى آخره لصاحبه الفقيه الجليل أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر الأندلسي بقراءته على القاضي الأجل أبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي، أدام الله نعمته، وسمعه معه أبو الحسن علي بن الحسن بن إبراهيم العاقولي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المخزومي النحاس [....]، وجعفر بن علي بن الحسن المالكي، وعياش بن سعيد بن عياش بن الهيثم القضاعي، وذلك في العشر الأخير من رجب سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة».[(٢)]

ويتبين في تقييدات السَّماع الموالية، حضور أعلام آخرين غير المُدَوَّنِين في هذا السماع، وتخلُّفُ بعض المُثْبَتِين فيه، ومثال ذلك: « بلغ السَّماع لصاحبه أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر، وسمعه معه خلف بن محمد الإشبيلي، و[...]، وأبو القاسم عياش بن سعيد بن عباش بن الهيثم القضاعي الإشبيلي في الجامع العتيق بمصر في شهر شعبان سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة على القاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة بن

(١) (ل٣/ ب).

(٢) (ل١٥/ أ).

جعفر بن علي القضاعي وصَحَّ ».[١]

وورد في أحد السماعاتأن مجلس القراءة على القضاعي انعقد بمكان قضائه وحكمه من الجامع العتيق، وذلك حيث قال: « بلغ السماعُ على القاضي الأجلِّ أبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي، أدام الله نعمته، في مجلسِ حُكمِه وقضائه بمصر بتاج الجوامع...».[٢]

ويأتي السَّماعُ على أحد أجزاء الكتاب بحضور جماهر وعياش الإشبيلي فقط، وهو قيد فيه إضافة تنصُّ على إمساك المؤلف بأصله حين السماع، ونصُّه: « بلغ السَّماع بقراءتي على القاضي أبي عبدالله، رضي الله عنه، وسمعه عياش بن سعيد بن عياش الإشبيلي في الجامع العتيق بمصر في شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة، والقاضي يُمسِكُ كتابَه بيده».[٣]

ويلاحظ أن من الحضور الذين التزموا جميع مجالس سماع الكتاب، ولم يتخلفوا عن واحد منها؛ عياش بن سعيد بن عياش الإشبيلي الأصل، المصري الاستقرار، وهذا العَلَم لا نعرف عنه كبير شيء، سوى أن والده رحل من الحج إلى إشبيلية ثم استقر بمصر[٤]، وهو من شيوخ جماهر الحجري، وهذه السماعات تُنبئ بنزر عن ترجمته. ومما لا يُغفل كذلك أن ابنَ أخي جماهر؛ محمد بن محمد بن جماهر، لا ذكر له في جميع تقييدات السَّماع المُثْبَتَةِ على الأصل، مع أنه رافق عمَّهُ أبا بكر في رحلته وسمع من القضاعيِّ في هذه الرحلة، وسيأتي ذِكْرُه في السَّماع على عمِّهِ بطليطلة.

---

(١) (ل٥١/ أ).

(٢) (ل٧٥/ أ).

(٣) (ل٨٦/ ب).

(٤) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٢١٧).

٢- السَّماع على صاحب الأصل أبي بكر جماهر الحجري الطليطلي:

وكان السَّماع عليه حين رجوعه إلى منبت غرسه طليطلة، وكان القارئ عليه في هذه المجالس هو عبد الجبار بن هدبة بن مالك [السهلي]؛ لم أهتد لترجمته بعد البحث، وهو كاتب السَّماع بخطه، وقد استمرت مجالس سماع الكتاب ما يزيد على شهرين، حيث يطالعنا أول مجلس في الجزء الخامس في شهر ذي الحجة من سنة: ٤٥٥هـ، بينما مجلس سماع الجزء الأخير كان في شهر محرم من سنة: ٤٥٦هـ، وقد أتت طباق السَّماع في جميع الأجزاء خلوًا من ذكر مكان السماع، بل درج كاتب السَّماع على إثبات أسماء الحضور دون ذكر ما يميزهم من النِّسَبِ والأنساب، ويقتضب أسماءهم اقتضابا شديدا، بحيث لم أهتد لتراجمهم، سوى ابنِ أخي جماهر، محمد بن محمد ابن جماهر، وقد تقدم ذكره. ولا شك أن هذه الطباق تفيدنا في بيان طبيعة المجالس العلمية بطليطلة، وكذا عن طريقة المغاربة في كتابة تقاييد السَّماع على أصولهم، وهي قليلة الإفادة كما تقدم، وهذان نموذجان من تلكم السماعات:

« قرأ جميع هذا الكتاب على الفقيه أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر، رضي الله عنه،في ذي الحجة عام خمسة وخمسين وأربع مئة، عبد الجبار بن هدبة بن مالك، وشاهد سماعه: عبد الرحمن بن عبدالله، وأحمد بن محمد، وهشام بن فرج، وخلف بن موسى بن [أبين]، ومحمد بن [سعيد]، وأحمد بن منتيل، وتياح بن سعيد، وأحمد بن عيسى، وسليمان بن أحمد بن حارث، وأحمد بن علي، ومسعود بن سليمان، وجماعة سواهم، وسمعوا في التاريخ.

وسمعه: [عمر] بن محمد، وعيسى بن الحسن، وعبد الرحمن بن أحمد بن الشاط معهم، وأجازه ما فاته في الثاني».[(١)]

والثاني نصه: « قرأ جميع هذا الكتاب عبد الجبار بن هدبة بن مالك [السهلي]،

(١) (ل٢٧/ أ).

على الفقيه أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر، رضي الله عنه، في المحرم عام خمسة وخمسين وأربع مئة، وحضر سماعه: هشام بن فرج، وعبد الرحمن بن عبدالله، وأحمد بن محمد، وخلف بن موسى بن أبين، وسعيد بن محمد،وفتح بن يونس، ومحمد بن يحيى، وتياح بن سعيد، وجماعة سواهم، سمعوا في التاريخ».[١]

٣- السَّماع على محمد بن محمد ابن جماهر:

الورقة الأخيرة والمتضمنة للسماع على محمد بن محمد بن جماهر، لم تسعفنا بنص السَّماع كاملا لرداءة التصوير، وهذا ما أمكنني قراءته من السماع: « تم لي جميعُه سماعا على الفقيه أبي بكر محمد بن محمد ابن جماهر بلفظه في [....] ست وثمانين وأربع مئة، وحملناه عن[....] ».[٢]

وهذا السَّماع يفيد أن محمد بن محمد ابن جماهر، كان مقصودا للسماع والرواية بطليطلة.

٤- السَّماع على أبي عامر الطليطلي (ت:٥٢٣هـ):

ويلاحظ في السَّماع على أبي عامر الطليطلي الذي آل إليه الأصل ونقله إلى قرطبة، أنه لم يكن بمجالس السَّماع العامة، بحيث يحضرها طلبة العلم، بل السامعون عليه هم آحاد الأعلام، كل واحد سمع الكتاب عليه على حدة، وسماعاتهم مقيدة على جميع أجزاء الكتاب، وأرتب السَّماع على أبي عامر حسب الأعلام الذين سمعوا منه، مبتدئًا بأقدمهم سماعًا:

الأول:عبدالله بن إبراهيم بن إسماعيل بن معزول الأَلْشِيُّ، وكان سماعه على أبي عامر سنة: ٥١٢هـ، وهذا العَلَم الأندلسي الذي رحل من مدينة أَلْش قرب غرناطة إلى قرطبة للرواية والسماع، لم أجد له ترجمة بعد البحث، وتقييدات السَّماع تُنبئ

---

(١) (ل٦٣/ ب).

(٢) (ل١٢٣/ ب).

بأنه كان من أهل الطلب والتحصيل، والذي تفيده تقييدات السَّماع أن سماعه كان في شهرٍ واحدٍ، وهو شهر رمضان، وسيتفرد بالسَّماع على أبي عامر في جميع المجالس سوى المجلس الأخير، حيث يحضره الفقيه أبو عبدالله محمد بن سوار بن موسى الحميري، لم أقفْ على ترجمته بعد البحث، وهذان نموذجان من سماعاته:

«قرأ جميعَه على الفقيه القاضي أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل – أيده الله –: عبدُ الله بن إبراهيم بن إسماعيل بن معزول الألشي،في شهر رمضان المعظم سنة ثنتي عشرة وخمس مئة، والحمد لله حق حمده، وصلاته على محمد نبيه وعبده».(١)

«قرأ جميعَه على الفقيه القاضي أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل:عبدُ الله بن إبراهيم بن معزول الألشي، وسمع الفقيه أبو عبدالله محمد بن سوار بن موسى الحميري، في رمضان سنة ثنتي عشرة وخمس مئة».(٢)

الثاني: أحمد بن محمد بن أيوب بن يحيى بن خطاب القيسي، وكان تاريخ سماعه للكتاب في شهر شوال سنة: ٥١٤هـ، إلا أن سماعه غير مثبت على جميع الأجزاء، بل بعضها فقط، وفي بعضها التصريح بسماع جميع الديوان على أبي عامر، وهذا العَلَم الذي يظهر أنه من أهل العلم والرواية، لم أقف على ترجمته بعد التنقيب، وقد استفرد بالسَّماع على أبي عامر إلا في مجلسين؛ حيث يشاركه في السَّماع الفقيه الإمام أبو محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن القطان، والذي لا نعرف عن ترجمته شيئا كذلك، وأورد نصًّا من سماعه الأخير:"قرأ جميعَه على الفقيه الأجلِّ القاضي أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل: أحمدُ بن محمد بن أيوب بن يحيى بن خطاب القيسي، وذلك في شوال سنة أربع عشرة وخمس مئة، جعله الله لوجهه خالصًا بمنِّه ولطيفِ صُنعِه، وسمعه [....] أبو محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن القطان في التاريخ المؤرَّخ».(٣)

---

(١) (ل٢٧/ ب).

(٢) (ل١١١/ ب).

(٣) (ل٨٧/ ب).

الثالث: محمد بن حفصون،هذا العَلَم من العلماء الأغفال، لم أقفْ على ترجمته بعد التفتيش، وكان سماعُه على أبي عامر في شهر رجب سنة: ٥١٤هـ، ولم يقيد سماعه على كل الأجزاء، بل في بعضها فقط، وحضر سماعه في بعض الأجزاء الإمام الفقيه أبو الوليد إسماعيل بن يوسف بن [ناتر] وكناه في مجلس آخر بأبي القاسم، ولا ندري عن هذا العالم شيئا، فإني لم أقفْ عليه في كتب التراجم، وهذان نصَّانِ من سماعات ابنِ حفصون، حيث قال في الأول: « قرأ محمدُ بنُحفصون هذا الجزءَ على الفقيه الأجلِّ القاضي أبي عامر – نضر الله وجهه –، في رجب سنة أربع عشرة وخمس مئة».[(١)]

وقال في الثاني: « قرأ محمدُ بنُحفصون هذا الجزءَ على الفقيه الأجلِّ القاضي أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل – نضر الله وجهه –، وسمعه بقراءته الفقيهُ الإمامُ أبو الوليد إسماعيل بن يوسف بن [ناتر]، في رجب سنة أربع عشرة وخمس مئة».[(٢)]

الرابع: إبراهيم بن أحمد بن محمد بن وصول الهاشمي، وكان سماعه على أبي عامر سنة: ٥٢٢هـ، أي قبل وفاته بسنة، مما يدل على طول تصَدُّر أبي عامر للإقراء والتحديث، وإبراهيم ابن وصول الهاشمي هذا لا نعرف عنه كبير شيء، سوى ما ورد في هذه السماعات المفيدة بكونه من أهل العلم والتحصيل،ويشترك سماع ابنِ وصول الهاشمي مع ابن معزول الألشي في كونهما مثبتينِ على جميع أجزاء الكتاب، وقد استمر سماعُ ابن وصول للكتاب على أبي عامر نحوا من ثلاثة أشهر، حيث ابتدأ في شهر جُمادَى الأولى، وتوقف السماعُ في جُمادَى الآخِرة، ليكمله في شهرَيْ رجب وشعبان، مع استفراده بمجلس السَّماع في جميع الأجزاء دون أن يشاركه أحدٌ، وقد قرن سماعه للكتاب بمعارضة نسخته على هذا الأصل، وهذا نصٌّ من أسمعته على الأصل: « قرأ جميعَه على الفقيه القاضي الأجلِّ أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل –رضي الله عنه – وعارض به كتابه: إبراهيمُ بنُ أحمد بن محمد بن وصول

(١) (ل١٥/ ب).

(٢) (ل٦٣/ ب).

الهاشمي، بحمد الله وعونه، في عقب جمادى الأولى سنة ثنتين وعشرين وخمس مئة، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم».[١]

فهؤلاء أربعة أعلام تواطؤوا على السَّماع من أبي عامر بالاعتماد على هذا الأصل، وقد حضر سماعَهُم بعضُ أهل العلم والحديث، وهؤلاء الأعلام لولا طباقُ السَّماع التي قيدوها بأيديهم على هذا الأصل، لما عُرِفُوا ولما عُرِفَ عنهم شيء، لخلوِّ كتب التراجِم والتواريخ من تراجمهم حسب ما أفاده البحث والتنقير، ولا زالت الأندلس تنثال علينا بأعلامها ورجالها الذين أُغْفلوا بما يدل على عُظْم من طالهم الإهمال والإغفال من الأندلسيين والمغاربة. والذي يُتعَجَّبُ منه أن الحافظ ابن بَشكوال مؤرخ الأندلس وحافظها صاحَبَ هذا الأصل أزيد من خمسين سنة - بل دخل في حيازته على الأرجح - لا شك أنه عاين أسماء هؤلاء الأعلام وطالع سماعاتهم، ومع ذلك فإنه لم يأت على ذكرهم في «صلته» .

٥- السَّماع على أبي الحسن ابن عفيف الطليطلي (ت:٥٢١هـ):[٢]

وكان القارئ عليه الحافظ الناقد أبو القاسم ابن بشكوال القرطبي (ت:٥٧٨هـ)، وذلك سنة: ٥١٨هـ، حيث اكتفى ابنُ بشكوال بتقييد سماع جميع الكتاب، دون تقييده لسماع كل جزء على حدة، ونصُّه: « كمل لخلف بن عبد الملك بن بشكوال [..] هذا الديوان قراءةً على الشيخ الصالح أبي الحسن عبد الرحمن بن عبدالله في سنة ثمان عشرة وخمس مئة، والحمد لله كثيرا».[٣]

ويطالعنا هذا القيد في أول ورقة من الكتاب: « قرأتُه على أبي الحسن رحمه الله»[٤]، ويظهر أن صاحب هذا القيد هو ابنُ بشكوال، وكان تسطيره له بعد وفاة شيخه.

---

(١) (ل٣/ ب).

(٢) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٣٣٤).

(٣) (ل١١١/ ب).

(٤) (ل٣/ ب).

وينصُّ ابنُ بشكوال على أن هذا الكتاب يرويه سماعا بخط مُتَأنِّقٍ ومجوَّدٍ على آخر جزء منه، فقال: « سماع لخلف بن عبد الملك بن بشكوال، نفعه الله به».[١]

وكثرة تقييدات ابنِ بشكوال على هذا الأصل، قد تُفيد أنه صار من ممتلكاته كما سيأتي الإيماء إليه. وقد تقدم التنبيهُ على أن أبا عامر الطليطليَّ من شيوخ ابن بشكوال، ولكن لضعفه في الرواية عدَلَ ابنُ بشكوال عن الرواية عنه؛ ولهذا حرص على سماع هذا الكتاب باعتماد هذا الأصل على أبي الحسن ابن عفيف الطليطلي، وهو من تلاميذ جماهر الحجري كذلك، لكنه كان عدلًا وثقةً على ضعفٍ في ضبطه، بخلاف أبي عامر الذي يُفهم من كلام ابنِ بشكوال أن عدالته مجروحة.

٦- السَّماع على أبي عبدالله محمد بن خلف ابن الحاج التجيبي القرطبي (ت:٥٢٩هـ):[٢]

كان أبو عبدالله ابن الحاج التجيبي قاضي الجماعة بقرطبة، وأحد كبار أعيانها، ولا شك أن مجلس سماعه سيكون مقصودا من الطلبة وحملة الآثار، وعلى الأرجح أن مجالس سماع « مسند الشهاب » كانت بجامع قرطبة حيث كان درسه وتحديثه،وجامع قرطبة حينها قبلة العلماء ووجهة الحفاظ والمحدثين، وهذا ما يؤاخَذ على طباق السَّماع بالأندلس والمغرب؛وهو خلوُّها من ذِكْر مكان السماع، بخلاف العادة عند المشارقة، وأما تاريخ السَّماع فكان سنة: ٥٢٤هـ،ولا ريب أن مجلس السَّماع كان غاصًّا بالأعيان وكبار الحفاظ، كما تُنبئ به أسماؤهم المُقيَّدة في الطباق، وهذا إيراد لمثال من تلكم السماعات:

« يقول محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن الأصيلي: قرأتُ على الفقيه الأجلِّ المشاوَر الحافظ الأكمل القاضي الزاهد الأعدل أبو

---

(١) (ل١١١/ب).

(٢) (ل١١١/ب).

عبدالله ابن الحاج - رضي الله عنه - وسمعه بقراءتي، الفقيهان أبو عبدالله وأبو الوليد ابنا الفقيه الأجلِّ المشاور أبي الحسن عيسى بن أصبغ الأزدي - رضي الله عنه -، والوزير أبو عامر أحمد بن ربيع، وأبو العباس وأبو بكر عبد الكريم بن غليب،وأبو الحسن سعد بن خلف بن سعيد، وأبو الحسن يحيى محمد بن يحيى، وأبو الحكم عبد الرحمن بن عبد الملك بن غشليان، وغيرهم، والحمد لله حق حمده، والصلاة على محمد خيرته من خلقه وسلم»[(١)] .

ونبدأ بكاتب السَّماع وقارئ الكتاب محمد بن أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الأصيلي، والظاهر أنه قرطبي، وخطه خط نسخي مغربي واضح، لم أهتد إلى ترجمته بعد البحث، وقد يكون ممن طاله الإغفالُ من الأعلام، وهو القارئ والمقيِّد للسماع في جميع المجالس، مما يدلُّ على مكانته لدى شيخه ابن الحاج القاضي، وإنما اقتصر ابنُ الأصيلي على بعض الحاضرين، وإلا فقد نصَّ على حضور غيرهم ممن يطول السماعُ بذكرهم، وقد جرت العادة في طبقة السَّماع عند المتقدمين الاقتصارُ على الأعيان والمشاهير وأبناءِ الوجهاء، وأُعرِّفُ ببعض من ورد ذِكْرُهم في هذا السماع:

أ_ أبو الوليد ابن الفقيه أبي الحسن عيسى بن أصبغ الأزدي، وهي أسرة قرطبيَّة علميَّة عُرفت فيما بعدُ بابن المناصف، ولد أبو الوليد هذا سنة: ٥٠٢هـ ظنًّا، أي كان حين عقد هذا المجلس ابن ثنتي وعشرين سنة. وبه يكنى والده عيسى، مما يدل على أنه الابن الأكبر، وتوفي بإشبيلية سنة: ٥٨٠هـ .[(٢)]

ب_ أخوه أبو عبدالله محمد بن أصبغ الأزدي، لم أهتد لترجمته بعد طول البحث، ولعلي لم أهتد لمظنتها، ذكره ابنُ الأبار في ترجمة والده، فقال: « وكان له ابنان محمد

(١) (ل١١١/ ب).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ١٠) وهي مقتضبة.

وأبو الوليد من أهل العناية والرواية».[١] وحفيده هو أبو عبدالله ابن المناصف صاحب المنظومات الشهيرة.

ج ـ **أما الوزير أبو عامر أحمد بن ربيع**، فلم يتبين لي شخصُه إلا أن يكون، أبو عامر ابن ربيع الأشعري القرطبي (ت:٥٤٩هـ)[٢]، إلا أنه لم يوصف بتولِّي الوزارة في ترجمته.

د - أبو بكر وأبو محمد عبد الكريم بن غُليب القرطبي[٣]، لم تُذكر سنة وفاته، وترجمته مقتضبة في مظانها، ترجم له ابنُ الأبار وأبو القاسم ابن بقيٍّ في «برنامجه» وابن فرتون الفاسي وابن الزبير الغرناطي، وكلهم أغفلوا روايتَه وأخْذَه عن أبي عبدالله ابن الحاج التجيبي، وهو من شيوخه الجِلَّة، وإنما استفدنا هذه الإفادة من جهة هذا السَّماع الجليل.

هـ - **أبو الحسن سعد بن خلف بن سعيد القرطبي المقرئ** (ت:٥٤٢هـ)[٤]، وكان من أعيان قرطبة وأئمتها في زمنه، وكان يحرص على حضور ابنِه في هذه المجالس، ولم أقف على ترجمة ابنِه.

و - **أبو الحسن يحيى بن محمد بن يحيى**، الراجح أنه: أبو بكر يحيى بن محمد بن يحيى ابن رَيدان الفهري القرطبي (ت:٥٦٦هـ)[٥]، إنما تعددت كناه، وهو من مشاهير الأعلام والعلماء.

ز - **أبو الحكم عبد الرحمن بن عبد الملك غشليان السرقسطي، ثم القرطبي**

---

(١) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ١٠).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،١/ ٥٥).

(٣) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ١٣٤)، و(صلة الصلة،٣/ ٢١٣).

(٤) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ١٠٦)، و(تاريخ الإسلام،١١/ ٨٠٥).

(٥) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ١٧٢).

(تـ:٥٤١هـ)[١]، وهو من أعلام الرواية والعلم في زمنه، ولم يعرض ابنُ بشكوال في ترجمته لمشيخته، وأفادنا هذا السماعُ بأنه تتلمذ لأبي عبدالله ابن الحاج التجيبي.

ومن الأعلام الذين حضروا أغلبَ مجالسِ هذا السماع، وتقيَّد اسمه في الطباق:

حـ - أبو جعفر أحمد ابن نُميل الأنصاري المرسي، ثم القرطبي[٢]، ترجم له ابنُ عبد الملك ترجمة مقتضبة، ولم يذكر أبا عبدالله ابنَ الحاج ضمن مشايخه، وهذا ما استفدناه من هذا السماع.

وقد استغرقتْ مجالسُ سماع هذه الأجزاء على أبي عبدالله ابن الحاج التجيبي أزيدَ من أربعة أشهر، حيث أُرِّخَ مجلس الجزء الثاني منها في شهر محرم المعظم من سنة: ٥٢٤هـ وأُرِّخَ آخر مجلس في ١١ من شهر ربيع الأول من نفس السنة، ولا شك أن الأجزاء المفقودة من الكتاب كان ابتداءُ سماعها قبل التاريخ المحفوظ بشهر أو شهرين، مما يدل على أن مجالس سماع الكتاب استمرت لمدة ستة أشهر، وبهذه الطباق نستفيدُ لمحةً عن مجالس العلم بقرطبة ومن كان يحضرها من أهلها وأعلامها.

٧- السَّماع على أبي القاسم ابن بشكوال القرطبي (تـ:٥٧٨هـ):

غاب اعتمادُ هذا الأصل في مجالس السماع، نحوا من ثلاثة وخمسين عاما، إلى أن رحل الحافظ المتقن أبو سليمان داود بن سليمان ابن حوط الله البلنسي (٦٢١هـ)[٣] إلى قرطبة، حيث لازم ابنَ بشكوال لمدة سنتين، فأكثرَ السماعَ عليه، ومن بين ما سمعه منه هذا الكتابُ، وكان سماعه سنة: ٥٧٦هـ، ولازمه إلى سنة: ٥٧٧هـ، وهذا ما استفدناه من طباق السَّماع لا نلفيه في ترجمته من المصادر، حيث لم يعينوا تاريخ رحلته لقرطبة وسَنَتَيْ ملازمته لابن بشكوال، وكان رفيقُه في السَّماع على ابن

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة،ص:٣٣٦).

(٢) تُنظر ترجمته في (الذيل والتكملة - السفر الأول -،٥٤٣ و٥٩٧)، كأنه المترجم في (الصلة، ص:٨٤).

(٣) تُنظر ترجمته في (التكملة،١/ ٢٥٧).

بشكوال أبا جعفر أحمد بن محمد بن فرح[١]، ولم أهتد لترجمته، وهذا نصٌّ لإحدى سماعاته: « قرأ هذا الجزءَ وما قبله من الأجزاء على الشيخ [الإمام المحدث] الناقد أبي القاسم ابن بشكوال - رضي الله عنه -، داودُ بنُ سليمان بن داود بن عبد الرحمن، وسمع بقراءته: أبو جعفر أحمد بن محمد بن فرح، في شوال سنة ست وسبعين وخمس مئة، والحمد لله وحده».[٢]

ثم بعد ذلك التحق بهما للسماع على ابنِ بشكوال أخوه: أبو محمد ابن حوط الله (تـ:٦١٢هـ)[٣]، في سنة: ٥٧٧هـ، وانضم إليهم الحافظ اللغويُّ أبو عمرو ابنُ دحية الكلبي (تـ:٦٣٤هـ)[٤]، والحافظ المقرئ أبو بكر غالب بن عبد الرحمن الشراط القرطبي (تـ:٦٠٠ هـ)[٥]، وهذا مجلسُ سماعٍ في غاية الاحتفال ومنتهى الجلال، فقد ضمَّ أعيانَ الحفاظ، وصفوةَ المتأدبين النحاة، وجلَّةَالقَرَأَة المجوِّدين، فيكفي هذا الأصل فخرا وشرفا انتظام هذه الأسماء في سلك طروسه، واسمُ واحد منهم يرفع من قدر الأصول والنسخ المزيَّنة بأسمائهم المُنيفة، وأسوق نصَّ هذا السَّماع الباذخ: « قرأ جميعَ هذا الجزء، على الفقيه المحدث الحافظ الثقة الناقد أبي القاسم خلف بن بشكوال الأنصاري - رضي الله عنه -: الفقيه أبو بكر غالب بن الشيخ الفقيه المقرئ أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن غالب الأنصاري، وسمعه بقراءته: الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ أبو محمد عبدالله بن سليمان بن حوط الله الأنصاري، وقرأه أخوه قبل هذا التاريخ؛ الفقيه الأستاذ أبو سليمان داود بن سليمان

---

(١) أظنه المُترجم في (الذيل والتكملة - السفر الأول -،ص:٦٤٤) في سطر، ونص ترجمته: أحمد بن محمد بن فرج بن الحسن بن عيسى الأنصار أبو جعفر، روى عن أبي القاسم ابن بشكوال، بينما الوارد في السماعات: فرح بالحاء المهملة.

(٢) (ل٥١/ ب).

(٣) تُنظر ترجمته في (التكملة،٢/ ٢٨٨).

(٤) تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام،١٤/ ١٤٧).

(٥) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ٥٢).

المذكور، وسمع جميعَه كاتبُ القراءة، عثمانُ بنُ حسن بن علي الدِّحْيِي - عفا الله تعالى عنه -، وذلك في صفر عام سبعة وسبعين وخمس مئة، والحمد لله وحده كثيرا، وصلى الله على سيدنا محمد [...]».[(١)]

وبقيَ السماعُ على ابنِ بشكوال في هذا الأصل إلى سنة وفاته، سنة: ٥٧٨هـ، ولازمه في هذه المدة الحافظ اللافظ أبو عمرو ابنُ دحية السبتي، مما يدل على مكثه بقرطبة مدة طويلة للرواية والتحصيل، وهذا مما استفدناه من السَّماع الأخير المثبت على الورقة الأخيرة الملحقة بالأصل ترميمًا بعد تمزقها: « قرأ [جميع] مسند الشهاب للقضاعي، على الشيخ الحافظ الفقيه الأجلِّ المحدِّث العدل أبي القاسم ابن بشكوال - رضي الله عنه -: موسى بن ملول بن عبدالله الزودي سوى جزأين، فإنه سمعهما بقراءة الفقيه أبي عمرو عثمان بن حسن الكلبي، وسمع جميعه الفقيه أبو عبدالله بن عبد الودود وفق الله جميعهم وسددهم، في السابع عشر من ربيع الأول عام ثمانية وسبعين وخمس مئة، والحمد لله وحده».[(٢)].

وموسى بن مَلُّول بن عبدالله الزَّوْدي - أو الصَّوْدي بالصاد المُشَمَّة -، لا يُعرف من ترجمته سوى أنه يروي عن ابن بشكوال، وهذا السَّماع أفادنا بتاريخ سماعه عن ابن بشكوال، وتاريخ طروئه على الأندلس من بر العدوة، وبعض أقرانه الذين صحبوه في الأخذ عن ابن بشكوال، وكون مسند الشهاب من مروياته، وأبو عبدالله ابن عبد الودود[(٣)]، له ترجمة في غاية الاختصار، يمكن أن يُفاد من هذا السَّماع في ترجمته على نحو ما ذكرتُه في رفيقه.

فهذا آخر ما أمكن تتبُّعُه من تقييدات القراءة والسَّماع المسطَّرة على هذا الأصل،

---

(١) (ل٦٣/أ).

(٢) (ل١٢٣/أ).

(٣) الظاهر أنه هو الذي ذكره ابنُ عبد الملك، فقال: محمد بن عبد الودود الأنصاري القرطبي أبو عبدالله، روى عن أبي الحسن ابن الفقاص، وأبوي القاسم: ابن بشكوال وابن الطيلسان، وفي هذا نظر، يُنظر (الذيل والتكملة - السفر الرابع -،ص:٤٥٨)، وهي ترجمة مقتضبة جدا.

وقد بذلتُ وسعي في استنطاقها والإفادة منها، لإظهار قيمتها التاريخية والتراجِمِيَّة، واستجليتُ بعضًا مما اكتنزَتْه من الإفادات والإشارات بما يدلُّ على أنها مصدرٌ ثَرٌّ للتعريف بالحركة العلمية في حواضر الأندلس، والتعرف على أعلامها ممن لا ذكر لهم في كتب التواريخ والرجال.

◉ تقييدات الانتساخ والمعارضة على الأصل :

أعني بقيود الانتساخ؛ من نسَخَ نسخته من كتاب « مسند الشهاب » عن هذا الأصل، وصححها عليه، وأما قيود التصحيح والمعارضة على هذا الأصل، فمن صرَّح بتصحيح نسخته ومعارضتها على هذا الأصل من الأعلام، ولا يلزم من ذلك أن تكون نسختُه منتسخةً من هذا الأصل، وأشرع في إيراد من اعتمد هذا الأصل في الانتساخ والمقابلة.

⊙ عبدالله بن عبد العزيز بن أبي الخصال الغافقي القرطبي.[١]

عبدالله ابن أبي الخصال هـذا، لا نعرف عنه كبير شيء، وهو من أسرة علم ووجاهة، وقد كان تاريخ نسخه للأجزاء الموجودة من الكتاب في العشر الأول من جُمادَى الآخِرة سنة: ٥٢٣هـ، وانتهى من نسخه ومقابلته في شهر شعبان المكرَّم من نفس السنة، مما يدلُّ على أنه استغرق في انتساخ الكتاب كاملًا أربعة أشهر مع مقابلته وتصحيحه، وقيد انتساخه ومقابلته مثبتة على جميع أجزاء الكتاب، وهذا نصُّ إحداها: « انتسخ جميعَه وقابلَ به عبدُ الله بن عبد العزيز بن أبي الخصال الغافقي، وذلك في العشر الأول من جمادى الآخرة الذي من سنة ثلاث وعشرين وخمس مئة، وصلى الله على محمد وآله وسلم».[٢]

---

(١) عبدالله هذا، رَجَّحْتُ أنه ابنٌ لعبد العزيز بن أبي الخصال القرطبي، ترجم له ابنُ الأبار في سطر في (التكملة،٣/ ٩٣)، ولكن لما وجدتُ ترجمتَه في (صلة الصلة،٣/ ١٧٩) لابن الزبير، ذكر أنه توفي سنة: ٥٨٨هـ، فهو قريبُ الطبقة من عبدالله، فيستحيل أن يكون عبد العزيز المشار إليه والده، وزاد ابنُ الزبير في نسبه: عبد العزيز بن عبدالله، فقد يكون ممن قُلب اسمه على بُعْدِ هذا الاحتمال.

(٢) (ل٣/ ب).

۞ أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم ابن الأمين الطليطلي، ثم القرطبي (ت:٥٤٤هـ)[١]:

وهو أحد أعيان الحفاظ في زمنه، وهو الطليطليُّ الوحيد الذي نلفيه يعتمد هذا الأصل في الانتساخ، ونصُّ قيدِ انتساخه بخطه: « نسخه إبراهيمُ بن يحيى بن إبراهيم وقابَلَه ».[٢]

ولو وقفنا على الأجزاء الأولى من الكتاب، لأفادت كثيرا حول تاريخ انتساخ ابنِ الأمين من هذا الأصل، ولا شك أن اعتماد ابنِ الأمين – وهو من الحفظ والإتقان بمنزلة عالية – يكشف عن علوِّ هذا الأصل المتأثِّل في القِدَم والنفاسة.

۞ الإمام الحافظ أبو القاسم ابنُ بشكوال القرطبي (ت:٥٧٨هـ):

وهو ممن عارض نسخته على هذا الأصل، ودأب على إثبات قيد المقابلة على كل جزء بحدته، وأورد نَصَّيْنِ من هذه القيود، الأول: « عارض به ابنُ بشكوال كتابَه، والحمد لله وحده »[٣]، والثاني نصُّه: « عارض به ابنُبشكوال كتابَه، والحمد لله كثيرا ».[٤] ولم يؤرخ ابنُ بشكوال لتاريخ معارضته، وأُرجِّحُ أنها كانت حين قراءته للأصل على ابن عفيف الطُّلَيْطُلِيِّ سنة: ٥١٨هـ أو قريبة من هذا التاريخ.

۞ إبراهيم بن أحمد بن محمد بن وصول الهاشمي:

وكانت معارضته لنسخته على الأصل حين قراءته للكتاب على أبي عامر الطُّلَيْطُلِيِّ سنة: ٥٢٢هـ ،وقد تضمَّن تقييدُ القراءةِ التنصيصَ على معارضته نسختَه بالأصل حين القراءة حيث قال: « قرأ جميعَه على الفقيه القاضي الأجلِّ أبي عامر

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص: ١٠١)، و(معجم أصحاب الصدفي، ص:٦٣).

(٢) (ل٣٩/ ب)، هذا الاسم لا يمكن حمله إلا على ابن الأمين الطليطلي وإن جاء مهملا، لقرائن عدة.

(٣) (ل١٥/ ب).

(٤) (ل٥١/ ب).

محمد بن أحمد بن إسماعيل - رضي الله عنه -،وعارض به كتابَه: إبراهيمُ بنُ أحمد بن محمد بن وصول الهاشمي، بحمد الله وعونه، في عقب جمادى الأولى سنة ثنتين وعشرين وخمس مئة، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم » .[١]

وجاء هذا مُثْبَتًا على جميع أجزاء الكتاب، وسبق التنبيهُ على أن إبراهيم ابن وصول الهاشمي لا نعرف عن ترجمته شيئًا.

۞ تقييداتُ التملُّك :

۞ تملُّك أبي بكر جماهر الحجري الطُّلَيْطُلِيِّ (تـ٤٦٦هـ):

أول من تملَّك هذه النسخة، هو ناسخها وجالبها من مصر أبو بكر جماهر الحجري الطُّلَيْطُلِيُّ، وهذا لا يُحتاج في بيانه إلى التطويل.

۞ تملُّك ابنِ أخيه أبي بكر محمد بن محمد بن جماهر الحجري (تـ:٤٨٨هـ):

أستأنس في كون هذا الأصل انتقل لأبي بكر محمد الحجري، بالسَّماع الوارد في الورقة الأخيرة، والمؤرخ بسنة: ٤٨٦هـ، وقد تقدم ذِكْرُه، ولو تيسَّرَ الكشفُ عن الأجزاء الأولى للأصل لأسعفتْ في البحث.

۞ تملُّك أبي عامرٍ الطُّلَيْطُلِيِّ (تـ:٥٢٣هـ):

والذي آلتْ إليه طائفةٌ من أصول جماهر الحجري، من بينها أصلُه من كتاب "الإخوان" لابن الأعرابي والـذي تصيَّر إلى القاضي عياض كما سبق إيـرادُه، وتقييداتُ السَّماع الكثيرة على أبي عامر قاطعةٌ بحيازته لهذا الأصل، وقد سبق سَوْقُها. ولا ندري بعد أبي عامر أين حلَّ هذا الأصلُ، إلا أنني أُرجِّحُ أنه دخل في

---

(١) (ل٣/ ب).

مِلْكِ بعض الأعلام[١]؛ لأنَّ تنقُّل أصل "الإخوان" لابن الأعرابي من قرطبة إلى سبتة في وقت قصير، يفيدُ أن خزانة أبي عامر توزَّعتْ بعد وفاته، إلا أن هذا الأصل بقي قابعًا بمدينة قرطبة، بخلاف غيره مما غُرِّب عنها.

۞ تملُّك أبي القاسم ابن بشكوال (ت:٥٧٨هـ):

مما يُقَوِّي أن هذا الأصل صار لملك ابن بشكوال، اعتمادُه في مجالس السَّماع لمدة الثلاث سنوات الأخيرة من عمره وهي: ٧٦ و٧٧و٧٨ وخمس مئة، فأرى أن هذا الأصل لا يتهيأ له أن يعتمده في مجالس تحديثه إلا بدخوله في ملكه،وكذا تقييدُه لكون هذا الكتاب سماعًا له بهذه العبارة في آخر أجزائه: « سماع لخلف بن عبد الملك بن بشكوال، نفعه الله به ».[٢]، وعادة هذه العبارات تكون لمن يتملَّك الأصلَ المسموعَ عليه.

ويطالعنا هذا القيدُ في أول ورقة من الكتاب: « قرأتُه على أبي الحسن رحمه الله»[٣]، مما يدل على أن هذا الأصل آل إليه بعد حوالي خمسين عامًا من سماعه على شيخه أبي الحسن ابن عفيف الطليطلي، وكما سلف فما ضاع من الكتاب لو وجد لأفاد في كثير مما أورده على الاحتمال.

۞ تملُّك الحافظ ابنِ رُشيد السبتي (ت:٧٢١هـ):

تقدم أن آخر ذِكْرٍ لهذا الأصل بقرطبة كان سنة: ٥٧٨هـ، ولا ندري بعدها كيف قلَّبته صروفُ الدهر وعوادي الزمن إلى أن حلَّ عِلقًا ثمينا بيد الحافظ ابنِ رُشيد السبتي الذي يدري حقَّ الدراية أن هذا الأصل المُوَشَّى بخط المؤلف وخطوطِ أعلامِ الأندلس وحُفَّاظِها مما يُتنافَس فيه ويُتَغالى في اقتنائه، فنجد التنصيص على

---

(١) وسبق التنبيه على احتمال تحبيسه بجامع قرطبة.

(٢) (ل١١١/ ب).

(٣) (ل٣/ ب).

تملُّك ابنِ رُشيد السبتي على كل جزء بحدته من أجزاء المجموع بصيغة تملكه الشهيرة والموجودة على بعض أعلاق الإسكوريال، وهي: « لمحمد بن رُشيد أرشده الله تعالى».

وعلى الأرجح أن هذا الأصل مما نقله المؤلف من نفائس أصوله،إلى فاس حيث ارتسم ببعض الوظائف هناك إلى أنْ وافته المنية بها.

۞ تملُّك السلطان زيدان بن الناصر السعدي (تـ:١٠٣٧هـ):

لم يرد في الأصل التنصيص على تملُّك السلطان زيدان كما هو شأن كثير من مخطوطات الإسكوريال[١]، ولكن الراجح أن هذا الأصل صار إليه، ثم انتقل نهبا إلى الإسكوريال ضمن ما نقل من نفائسه ونوادره التي كان يحملها في تنقلاته وتَطوافه، وقد كان السلطان زيدان من أهل العلم والدراية، ألَّف تفسيرًا للقرآن الكريم، وله محاوراتٌومجاذباتٌ مع بعض أهل العلم في عصره.[٢]

وبانتهاء رحلة هذا الأصل العتيق إلى دير الإسكوريال، تنتهي رحلتُنا مع هذا المخطوط وَصْفًا وكَشْفًا وقراءةً وتحليلًا، وهذه من غرائب المفارقات أن يعود هذا الأصلُ من حيث خرج بعد سنوات طويلة من التجوال بحواضر المغرب الأقصى.

(١) من قيود تملكه ما جاء على الورقة الأولى من مخطوط برقم: (٧٨٨): « الحمد لله؛ تملك هذا المجموع عبدالله: زيدان بن أحمد بن محمد بن محمد أمراء المؤمنين والخطباء على المسلمين».

(٢) يُنظر (الاستقصا،٦/ ٧٠-٧١).

الفصل الثالث

صور خطوط العلماء على الأصل[١]

وهذا مسردٌ بصور من خطوط الأعلام الذي زيَّنوا طُرُوسَ هذا الأصل بخطوطهم، التي تحلِّيها تحلية الدرر والآل بجيد الحسناء، وبعضُهم ممن لا تُعرَف خطوطُهم إلا من جهة هذا الأصل، ولا يخفى ما يفيده الوقوفُ على الخط عن شخصية العالم وملامح تكوينه، وهذا مسردٌ لهم بدءًا بالأقدم.

۞ خط الحافظ الإمام أبي عبدالله القضاعي المصري (ت: ٤٥٤هـ).

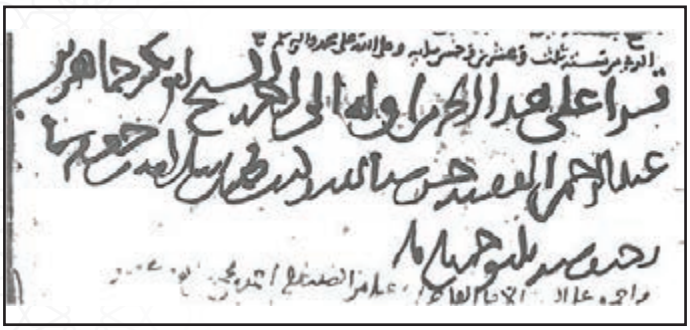

خطه بتقييد تصحيح القراءة عليه (ل٣/ ب)

۞ خط الحافظ الفقيه أبي بكر جماهر الحجري الطليطلي (ت: ٤٦٦هـ).

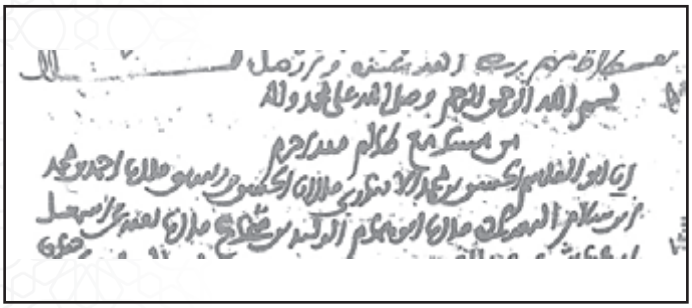

خطه بانتساخ نص مسند السماع، وهو خط سريع مهمل (ل٤/ أ)

(١) لم ألتزم بذكر نبذة عن الأعلام أصحاب الخطوط؛ لأن المقام يطول بذلك، وبعضهم من المشاهير وتقدم التنبيه على مصادر ترجمتهم، وبعضهم من الأَغْفال، كما تقدمت الإشارة إليه.

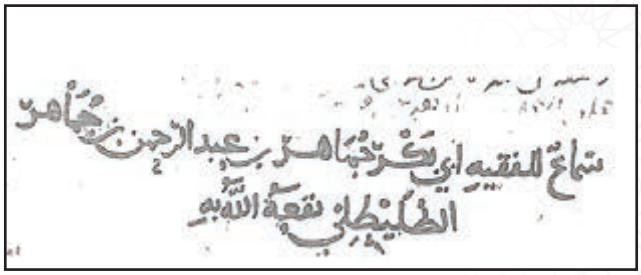

خطه المشرقي بإثبات السَّماع على الورقة الأولى لكل جزء، وهو خط جميل مجود (ل٣/ ب).

⊙ خط عبد الجبار بن هدبة بن مالك النعلي – تلميذ لجماهر –.

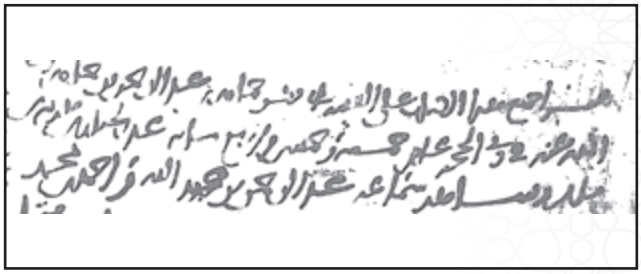

خطه بتقييد القراءة (ل٢٧/ أ)

⊙ خط عبد الله بن إبراهيم ابن معزول الألشي كان حيا سنة: ٥١٢هـ.

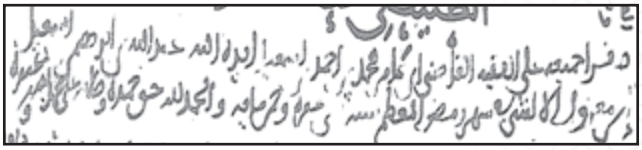

خطه بقيد القراءة على أبي عامر الطيلطلي (ل٢٧/ ب)

⊙ خط أحمد بن محمد بن أيوب بن يحيى بن خطاب القيسي كان حيا سنة: ٥١٤هـ.

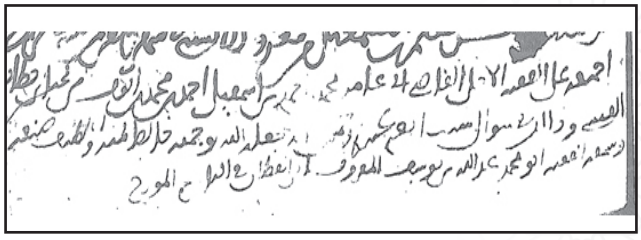

خطه بقيد القراءة على أبي عامر (ل٨٧/ ب)

۞ خط محمد بن حفصون كان حيا سنة: ٥١٤هـ.

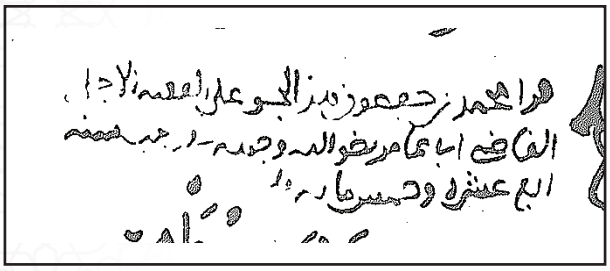

خطه بقيد القراءة علىٰ أبي عامر

۞ خط إبراهيم بن أحمد بن محمد بن وصول الهاشمي كان حيا سنة: ٥٢٢هـ.

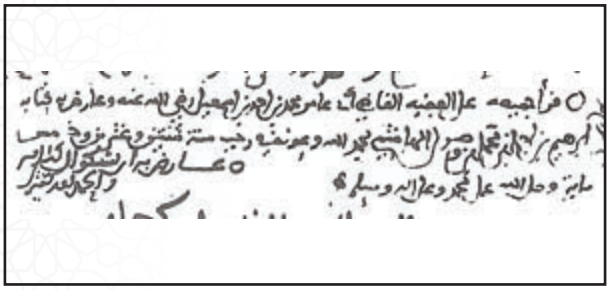

خطه بقيد القراءة علىٰ أبي عامر (ل٨٧/ ب)

۞ خط عبد الله بن عبد العزيز بن أبي الخصال القرطبي كان حيا سنة: ٥٢٣هـ.

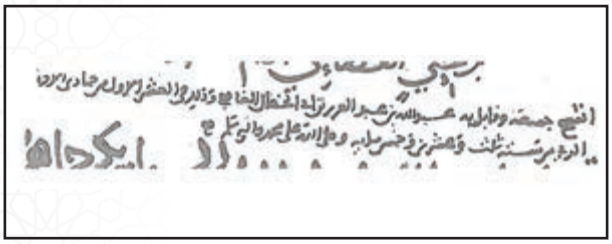

خطه بتقييد انتساخه من الأصل ومقابلته به(ل١٥/ ب)

۞ خط محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن الأصيلي كان حيا سنة: ٥٢٤هـ.

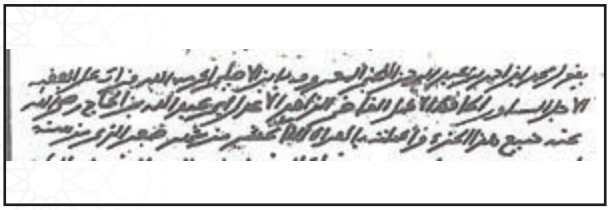

خطه بقيد القراءة علىٰ ابن الحاج التجيبي (ل٣٩/ أ)

خط الحافظ أبي سحاق ابن الأمين الطليطلي (ت:٥٤٤هـ)

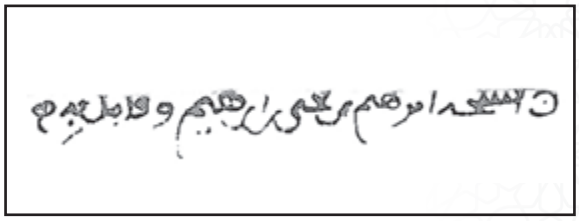

خطه بالانتساخ من هذا الأصل والمقابلة عليه (ل٣٩/ ب)

خط الحافظ الإمام أبي القاسم ابن بشكوال (ت:٥٧٨هـ)

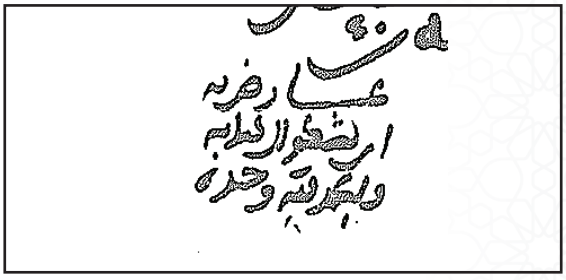

خطه بقيد المعارضة على الأصل (ل١٥/ ب)

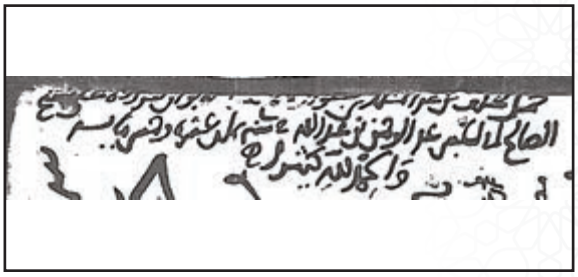

خطه بقراءته للكتاب كاملا على ابن عفيف الطليطلي (ل١١١/ ب)

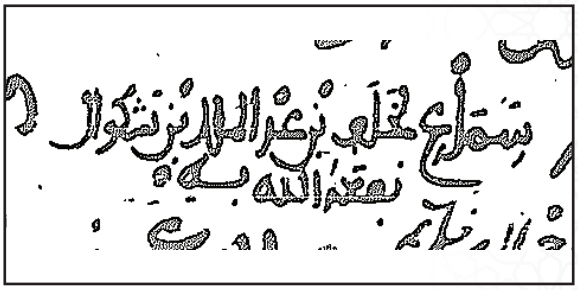

خطه بقيد روايته للكتاب سماعا، ولعله كان في آخر عمره، فخطه حسن مجود (ل١١١/ ب)

۞ خط أبي سليمان ابن حوط الله البلنسي (ت:٦٢١هـ)

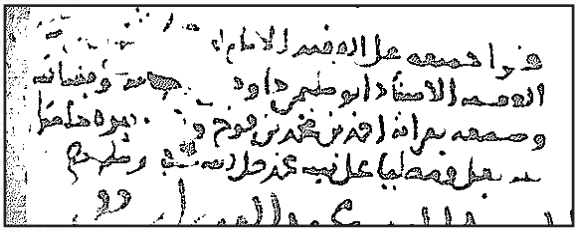

خطه بقيد القراءة علىٰ ابن بشكوال (ل١٥/ ب)

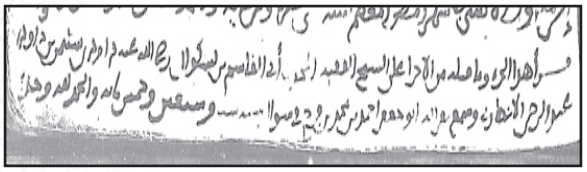

أنموذج آخر (ل٢٧/ ب)

۞ خط أبي عمرو ابن دحية السبتي (ت:٦٣٤هـ)

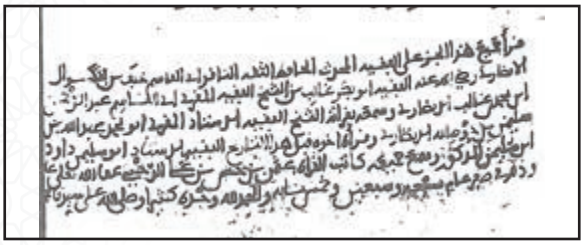

خطه بقيد القراءة علىٰ ابن بشكوال (ل٦٣/ أ)

۞ خط موسى بن ملول بن عبد الله الزودي – تلميذ لابن بشكوال –.

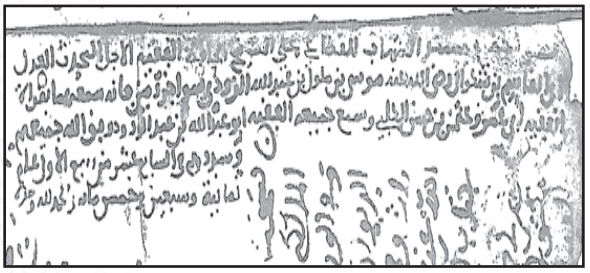

أرجح أن قيد القراءة الأخير علىٰ ابن بشكوال بخط يده، وهذه صورته (ل١٢٣/ ب)

۞ خط الحافظ ابن رشيد السبتي (ت:٧٢١هـ)

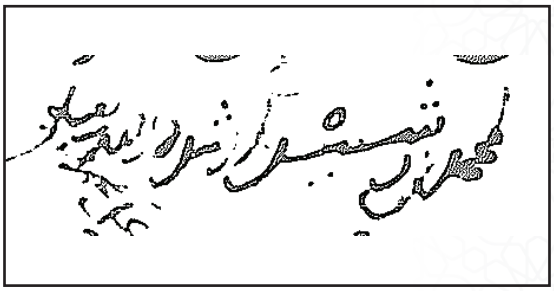

خطه بقيد تملك النسخة (ل١٥/ ب)

هذا ما تم استخراجه من خطوط العلماء الأعلام والحفاظ الكبار على هذا الأصل، وهذا كافٍ في بيان أن هذا الأصل باذخٌ جليلٌ، احتلَّ الذروة من النفاسة والعتاقة.

خاتمة

إن كان هذا الأصل الحديثي جادَ بإفادات تاريخية وعلمية جمَّة عن بعض الأعلام وبعض الحواضر بالأندلس، فلا شك أن العناية بغيره من الأصول الحديثية ستكشف عن جانب مهمل من تاريخ المغرب والأندلس بحواضرهما وأعلامهما ومجالس العلم فيهما، وأُجْمِل ما توصَّل إليه البحثُ المعقودُ لدرس هذا الأصل وفَلْيِه في التالي:

١ــ الوقوفُ على نبذة من رحلة الإمام جُماهر الحجري إلى الحج، وتاريخ دخوله لمصر وسماعه على القضاعي ومن حضر معه السماع، وهذا لا ذِكْرَ له في ترجمته.

٢ــ التعرُّف على أعلامٍ أندلسيين ومغاربةٍ رحلوا لقرطبة من مدن شتى للسماع على شيوخها بالاعتماد على هذا الأصل، ولا ذِكْرَ لهم في كتب التراجِم والصِّلات والبرامج والمعاجم وغيرها، أو تراجِمهم في غاية الاختصار.

٣ــ تعيين تاريخ ارتحال الحافظ أبي سليمان ابن حوط الله البلنسي لقرطبة ومدة ملازمته لابن بشكوال، مع تعيين تاريخ سماع أخيه الحافظ أبي محمد والحافظ أبي عمرو ابن دحية على ابن بشكوال.

٤ــ تسطير صورة ناطقة بحال مجالس السَّماع بقرطبة، من خلال السماعات التي قيَّدَها ابنُالأصيلي، وهي مجالسُ كان يحضرها الوزراءُ والعلماءُ والصِّغارُ وغيرُهم.

٥ــ الكشفُ عن خطوط ثلَّة من العلماء ممن لم تُعرَف خطوطُهم إلا بالوقوف على هذا الأصل.

فهذا أهمُّ ما يمكن إيجازُه من نتائج هذه الدراسة، والتي تحض الدارسين والباحثين على مزيدِ عنايةٍ بالأصول الحديثية بالمغرب والأندلس، لكونها منبعًا ثَرًّا لما تمَّ إغفالُه من تاريخنا المجيد، فإنْ كان المشارقة أبْدَوُا العناية بأصولهم الحديثية وما اشتملت عليه من تقييدات السَّماع والقراءة والإجازة وغيرها، فإن المغاربة لم

يحتفوا بهذا الشأن على نحوٍ يخدم تراثهم ورجالهم. كما ينبغي أن يتمثل هذا الاعتناءُ في إخراجِ تلكم الأصول العتيقة المتقنة محقَّقة؛ ليُفِيد منها أهلُ العلم والتحصيل، ويظهرَ بذلك عنايةُ المغاربة بنُسَخِهم من الكتب الحديثية بشتى أنواعها نَسْخًا وضَبْطًا وروايةً، وإظهارِ ما تميَّزَتْ به تلكم الأصولُ التي من روايتهم وضبطهم عن رواية المشارقة وضبطِهم. وأسألُ الله تعالى أن يتجاوز عما اشتمل عليه هذا الجهدُ من نقص وقصور، وأختمُ بالحمد لله رب العالمين، والصلاةِ والسلامِ على خيرِ المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١- (الإحاطة في أخبار غرناطة) للسان الدين ابن الخطيب، ط: دار الكتب العلمية سنة: ١٤٢٤هـ.

٢- (الاستقصا بتاريخ المغرب الأقصا) لأبي العباس الناصري، تحقيق جعفر الناصري ومن معه، ط: دار الكتاب بالدار البيضاء.

٣- (إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح) لأبي عبدالله ابن رشيد السبتي، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط: الدار التونسية للنشر.

٤- (برنامج) أبي الحسن الرعيني، تحقيق إبراهيم شبوح، ط: وزارة الثقافة السورية، سنة: ١٩٦٢م.

٥- (تاريخ الإسلام) لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ٢٠٠٣م.

٦- (تاريخ المكتبات الإسلامية وما أُلِّفَ فيها) لعبد الحيِّ الكتاني، تحقيق أحمد شوقي بنبين ومن معه، ط: مركز الرابطة المحمدية، سنة: ٢٠١٣م.

٧- (ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك) للقاضي عياض السبتي، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، سنة: ١٤٠٣هـ.

٨- (التكملة لكتاب الصلة) لأبي عبدالله ابن الأبَّار، تحقيق عبد السلام الهراس، ط: دار الفكر، سنة: ١٤١٥هـ.

٩- (التنوير في مولد السراج المنير) لأبي الخطَّاب ابن دحية السبتي، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

١٠- (دور الكتاب في ماضي المغرب) للعلامة محمد المنوني، تقديم: أحمد شوقي بنبين، ط: الخزانة الحسنية بالرباط، سنة: ٢٠٠٥م.

١١- (الذيل والتكملة لكتابَي الموصول والصِّلَة) لأبي عبدالله ابن عبد الملك المراكشي، تحقيق: إحسان عباس ومحمد بنشريفة وبشار معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ٢٠١٢م.

١٢- (سير أعلام النبلاء) لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومن معه، ط: مؤسسة الرسالة، سنة: ١٩٩٣م.

١٣- (الصِّلَة) لأبي القاسم ابن بشكوال، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة: ١٤١٤هـ.

١٤- (صِلَة الصِّلَة) لأبي جعفر ابن الزبير الغرناطي، ط: مكتبة الثقافة الدينية بمصر، سنة: ٢٠٠٨م.

١٥- (الغنية) للقاضي عياض السبتي، تحقيق ماهر جرار،ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ١٩٨٢م.

١٦- (فهرس الفهارس) لعبد الحي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ١٩٨٢م.

١٧- (قبسٌ من عطاء المخطوط العربي) للعلامة محمد المنوني، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ١٩٩٩م.

١٨- (معجم أصحاب القاضي الصدفي) لأبي عبدالله ابن الأبارالبلنسي، ط: المكتبة الثقافية الدينية، سنة: ١٤٢٠هـ.

١٩- (المغرب في حلى المغرب) لأبي الحسن ابن سعيد الغرناطي، تحقيق شوقي ضيف، ط: دار المعارف سنة: ١٩٥٥م.

٢٠- (واسطة العقد الثمين بأسانيد الأمير أبي عنان في الكتب الستة) لابن مرزوق التلمساني، تحقيق نورالدين الحميدي، ط: دار البشائر الإسلامية، سنة: ٢٠١٦م.

٢١- (الوجيز في ذكر المجاز والمجيز) لأبي طاهر السلفي، تحقيق محمد بقاعي، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ١٩٩١م.

لُغَةُ الحَدِيثِ

بابٌ يُعنىٰ بالمَسَائل اللغوية المُتَعلِّقة

بالحديث النَّبويِّ

موقف أبي حيان الأندلسي من الاستشهاد بالحديث في كتابه :

(منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك)

د. أحمد محمد الجندي

عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر بمصر ، وجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به في مسائل اللغة والنحو من القضايا التي أثارها بعض النحويين المتأخرين؛ لما رأوا بعض النحويين كابن خروف وابن مالك قد أكثروا في كتبهم من الاستشهاد به، مما دفع بعضهم إلى الاعتراض على صنيعهما هذا، ومن أبرز هؤلاء المعترضين: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي.

وهذه القضية وإن كانت قد تناولها كثيرون بالبحث والدراسة[(١)]، فلا مانع من عرض موقف هؤلاء وأولئك بشيء من الإيجاز قبل أن أعرض لموقف أبي حيان الأندلسي من الاستشهاد بالحديث في كتابه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك).

---

(١) **ينظر في قضية الاستشهاد بالحديث الشريف**: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية للدماميني، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٤٠١: ٤٠٥، والاقتراح ص ٥٢: ٥٩، والخزانة ١/ ٩: ١٥، وفيض نشر الانشراح ١/ ٤٤٦، والاستشهاد بالحديث في اللغة للشيخ محمد الخضر حسين بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة ٣/ ١٩٧ وما بعدها، وفي أصول النحو للأفغاني ص٤٦: ٥٨، وأصول النحو العربي للدكتور/ محمد خير الحلواني ص٤٨: ٥٥، ومقدمة تحقيق التسهيل لابن مالك للدكتور/ محمد كامل بركات ص ٤٦: ٤٨، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٦١، وكلاهما للدكتورة/ خديجة الحديثي، وأصول التفكير النحوي للدكتور/ علي أبو المكارم ص ٤٧، ٤٨، والقياس في اللغة العربية ص ٨٥.

◉ وللنحويين في هذه القضية ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: جواز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقًا.

ومن أبرز مَنْ رَأَى ذلك: السهيليُّ، وابنُ خروف، وابنُ مالك[١]، فكُتُبُهُمْ تَدُلُّ على ذلك.

أما السهيليُّ فإن كتابه « الأمالي » -على صغره- قد حوى ما يربو على سبعين حديثًا وأثرا[٢].

وأما ابنُ خروف فإنه استشهد في « شرح جمل الزجاجي » بثلاثةٍ وأربعين حديثا وأثرا[٣].

وأما ابن مالك فإن القارئ لكتبه يجد سيلًا من الأحاديث والآثار التي ساقها على سبيل الاستشهاد، ويكفي للدلالة على ذلك أن كتابه «شرح التسهيل» وحده قد حوى أحد عشر ومئتي شاهد من الأحاديث الشريفة والآثار، كما حوى كتابه "شرح الكافية الشافية" أكثرَ من سبعين حديثًا[٤].

كما يدلُّ على اعتناء ابن مالك بتلك القضية كتابه (شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح)، الذي اشتمل على واحد وسبعين بحثًا[٥]، أَوْضَحَ فيها

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي ص٥٣، ٥٤، وأصول النحو عند ابن مالك ص ٧٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: فهارس أمالي السهيلي للأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا ص ١٤٣: ١٤٥.

(٣) ينظر: فهارس الحديث في القسم الأول ٢/ ١٠٨٩، ١٠٩٠، وفهارس الحديث في القسم الثاني ص ١٩٠، وفهارس الحديث في القسم الثالث ص ١٥٩، وكلاهما مطبوع في جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

(٤) ينظر: فهارس الحديث في شرح التسهيل ٤/ ٢٠١: ٢١٥، وفهارس الحديث في شرح الكافية الشافية ٤/ ٥٥: ٥٩، أما شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ فقد حوى أكثر من خمسين حديثًا وأثرًا، ينظر: فهارس الحديث ٢/ ١٠١٦: ١٠١٨. وللتفصيل في موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي ينظر: أصول النحو عند ابن مالك ص ٨٤ وما بعدها.

(٥) ينظر: فهارس شواهد التوضيح والتصريح ص ٢٢٣: ٢٣٠.

ما جاء في صحيح البخاري من مشكلاتٍ نحوية، رآها دالَّةً على جواز بعض الوجوه في العربية مما منعه النحويون أو بعضهم، أو مُؤَكِّدَةً على جواز بعض ما حكوه.

وقد حكى البغدادي قول مَنْ مَنَعَ الاستدلال بالحديث، وحكى ردَّه، ثم قال[١]: « والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويُلْحَقُ به ما رُوِيَ عن الصحابة وأهل البيت ».

وقال أيضًا[٢]: « وأما الاستدلال بحديث النبي ﷺ فقد جوَّزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت ﷺ».

والحقُّ أن الرضيَّ لم يزد على ابن مالك في ذلك، فقد استدلَّ ابنُ مالك بأقوال الصحابة وأهل البيت[٣]؛ بل لعل كثيرا ممن استشهدوا بالحديث النبوي قد أوردوا بعض الآثار المروية عن الصحابة، ولذا رأينا كثيرًا من المحققين والباحثين يضمُّون الأحاديث والآثار في فهرس واحدٍ[٤].

المذهب الثاني: مذهب من منع الاستدلال بالحديث الشريف مطلقا.

ويمثله أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي، فقد نعى كل منهما على مَنْ أكثروا من الاستشهاد بالحديث، كابن خروف وابن مالك.

ولهؤلاء المانعين حجتان:

إحداهما: أن الأحاديث لم تُنْقَلْ بألفاظها عن النبي ﷺ، وإنما رُويتْ بالمعنى.

---

(١) الخزانة ١/ ٩، ١٠.

(٢) الخزانة ١/ ٩.

(٣) ينظر: فهرس الآثار في كتاب شرح عمدة الحافظ ٢/ ١٠١٨.

(٤) ينظر مثلاً: فهرس الأحاديث الشريفة والآثار لكتاب الكامل للمبرد ٤/ ٩٦: ١٠٦، وفهرس الأحاديث النبوية والآثار لكتاب الحجة للفارسي ٧/ ٨٨: ٩١، وفهرس الأحاديث والآثار لكتاب المقاصد الشافية للشاطبي ١٠/ ٦٣: ٧٢، وفهارس الحديث والأثر والخبر في خزانة الأدب ١٢/ ٦٨: ٧٦، وغيرها.

والثانية: أن أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَيْنِ لم يحتجُّوا بشيءٍ منه[١].

وقد نقل البغداديُّ ردود المجيزين على هاتين الحجتين، فقال[٢]: « ورُدَّ الأولُ -على تقدير تسليمه- بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظٍ، يصح الاحتجاج به؛ فلا فرق. على أن اليقين غير شرط، بل الظنُّ كافٍ، ورُدَّ الثاني بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدمُ صحة الاستدلال به ».

هذا مجمل ما ذُكِرَ عن ابن الضائع وأبى حيان، أما تفصيل قولهم في ذلك فقد حكاه السيوطي والبغدادي[٣].

ولكن موقف أبي حيان من الاستشهاد بالحديث النبوي في منهج السالك يختلف عن هذا الموقف السابق ذكره، فإنه استشهد فيه بتسعة وعشرين حديثًا للنبي ، وسبعة آثار للصحابة، بل إنه يُفهم من كلامه في منهج السالك توسُّطُه في المسألة، وميلُه إلى تجويز الاستشهاد بما صحت روايتُه، وأنه من لفظ الرسول ﷺ.

يدل على ذلك ما ذكره أبو حيان من مقاصد لتأليف هذا الكتاب، وذكر فيها: «وربما اختار [يعني ابن مالك] ما ليس بالمختار ولا المشهور، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور، مقتفيًا في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال، أو بصري لم يُنسَجْ له -لشذوذه- على منوال، وبانيًا قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس، خارج

---

(١) هذا القول فيه نظر؛ فقد ورد في كتاب سيبويه بضعة أحاديث، وكذلك استشهد الفراء بأحاديث في معاني القرآن، وكذلك المبرد في المقتضب والكامل.

(٢) خزانة الأدب ١/ ٩، ١٠.

(٣) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص ٥٢: ٥٦، والخزانة ١/ ١٠: ١٢، وأبو حيان النحوي، وغيرها من المصادر السابقة. وقد أطال الأستاذ سعيد الأفغاني في الرد على أبي حيان، ناقلًا كثيرًا من كلام الأستاذ/ محمد الخضر حسين في بحثه « الاستشهاد بالحديث » الذي نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وانتهيا إلى جواز الاستشهاد بالحديث، مُرَجِّحَيْنِ ذلك بصنيع اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين الذين استشهدوا به. في أصول النحو ص ٤٩: ٥٨.

عن الأصول، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول، فيصح الاحتجاج به في النقول »[١].

وسوف نعرض لموقف أبي حيان في (منهج السالك) بالتفصيل بعد هذه التقدمة.

المذهب الثالث: مذهب من توسَّط في ذلك؛ فأجاز الاستشهادَ ببعض الأحاديث ومنع الاستشهادَ ببعضها الآخر.

وهو مذهبُ الشاطبيِّ؛ ولذا نعى هو الآخر على ابن مالك إطلاقَه الجوازَ في ذلك، وذكر أنه خالف في ذلك جميع النحويين المتقدمين الذين يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذِكْرُ الخَنَا والفحش، ويتركون الأحاديث الصحيحة أَنْ يستشهدوا بها؛ لِمَا ثَبَتَ عندهم مِنْ نَقْلِهَا على المعنى، وأطال في ذلك، ثم قال[٢]: « وإذا فرض في الحديث ما نُقِلَ بلفظه، وعُرِفَ بذلك بِنَصٍّ أو بقرينةٍ تدل على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أَوْلَى ما يحتجُّ به النحويون واللغويون والبيانيون، ويبنون عليه علومهم، وعلى هذا نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عُرِفَ أن الـمُعْتَنَى به فيه نَقْلُ معانيه لا نَقْلُ ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللسان.

والثاني: ما عُرِفَ أن الـمُعْتَنَى به فيه نَقْلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بها؛ فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ﷺ، ككتابه إلى همدان... وكتابه إلى وائل بن حُجْرٍ...، إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرَّى فيها اللفظُ.

وابن مالك -رحمه الله- لم يُفصِّل هذا التفصيل الضروريَّ الذي لا بد منه، فبَنَى الأحكام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفًا، إلا أن ابن خروف، يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبين في

---

(١) منهج السالك ص ١.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٢: ٤٠٥، وينظر: الخزانة ١/ ١٢، ١٣، وغيرها من المصادر السابقة.

ذلك، حتى قال ابنُ الضائع: لا أدري هل يأتي بها بانيًا عليها أم هي لمجرد التمثيل؟ هذا معنى كلامه، وكأنَّ ابن مالك بَنَى -والله أعلم- على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقًا، وهو قول ضعيف؛ يردُّه المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة، غَيْرَ مختصٍّ بزمان الصحابة دون غيرهم...، فالحَقُّ أن ابن مالك في هذه القاعدة غيرُ مصيب ».

۞ **وقد رَدَّ الدماميني** مذهبَ المانعين بكلام طويل يشبه كلام الشاطبيِّ، وقد حكاه عنه البغدادي[(١)].

وربما كان هذا المذهب الثالث هو الأقرب إلى القبول؛ إذ المشهورُ عن علماء الحديث التدقيقُ والتمحيصُ في تدوين الأحاديث النبوية، كما أرى أنه مما يُرَجِّحُ القول بجواز الاستشهاد بالحديث: أن بعض مَنْ صَرَّحَ بمنع الاستشهاد بالحديث، ونَعَى على ابن مالك استشهاده به بكثرة -وهو أبو حيان- قد استشهد بالأحاديث والآثار في كتبه؛ حيث إنه أورد في كتاب « ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب» خمسة وخمسين حديثًا، وساق بعضَها على سبيل الاستشهاد بها[(٢)]، كما تقدم كلامه في «منهج السالك»، واستشهاده فيه بتسعة وعشرين حديثًا، وكذا فعل الشاطبيُّ في «المقاصد الشافية»[(٣)].

كما أن القول بامتناع أئمة النحويين المتقدمين عن الاستدلال بالحديث الشريف على وجه الإطلاق قولٌ فيه نظرٌ؛ وأدَقُّ منه أن يُقال: إن مَن استدلَّ منهم به قد قَلَّ عنده عددُ الشواهد من الحديث بالنسبة إلى أنواع الشواهد الأخرى، كالشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية، وإن الحديث النبوي لم يأخذ المكانة التي كان ينبغي أن يأخذها عند هؤلاء الأئمة الذين أسسوا للقواعد والأقيسة النحوية، معتمدين على القرآن

---

(١) الخزانة ١/ ١٤، ١٥.

(٢) ينظر: فهرس الحديث والآثار ٥/ ٢٥٢١: ٢٥٢٣، وينظر: في أصول النحو للأستاذ/ سعيد الأفغاني ص ٥٤، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣١٩، ٤٢٦.

(٣) ينظر: فهرس الأحاديث والآثار ١٠/ ٦٣-٧٢، ففيه ما يربو على مئة وخمسين حديثًا.

الكريم، وكلام العرب نثرًا وشعرًا.

۞ تقول الدكتورة خديجة الحديثي[١]: « فالنحاة الأوائل -كما تبيَّن من هذا البحث- قد احتجوا بالحديث، ولم يرفضوه، لكنهم احتجوا به على قلة، مع التصريح بأن ما يحتجُّون به حديث، أو مع إغفال الإشارة إلى أنه من الحديث، إنما كانوا يذكرونه كأية عبارة عربية يوردونها، أو يتمثلون به مع الأمثلة والشواهد الأخرى، كما فعل سيبويه وبعض من تابعوه فيما احتجَّ به من أحاديث ».

ولعل السبب في أن المانعين لم يعتمدوا الحديث في الاستشهاد اعتمادَهم القرآنَ الكريم وكلامَ العرب: أنه لم تتوفر لهم تلك الثروة الحديثية الغزيرة التي توفرت للمتأخرين من النحويين بعد اكتمال تدوينها على أيدي الحفَّاظ من أهل الحديث.

۞ يقول **الأستاذ سعيد الأفغاني**[٢]: « ولا عجبَ في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين، بل إن ذلك هو المنتظر المعقول، إذ كان العالِمُ من الأوائل يعلم رواياتٍ محدودةً، وخيرُهم من صنَّف مفرداتِ اللغة في موضوعٍ واحدٍ، كالأصمعي مثلًا، ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كل ما صَنَّفَ السابقون فكانت أوسع إحاطةً، ثم جاءت طبقةٌ بعد طبقة، وأُلفت المعاجمُ المحيطةُ بكل ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين، فكانوا أوسع علمًا، ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثية شيئًا وافرًا مكَّنهم من أن تكون نظرتهم أشملَ وأحكامهم أسدَّ، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين، كأبي عمرو بن العلاء والأصمعيِّ وسيبويه، لعضُّوا عليها بالنواجذ، ولغَيَّرُوا -فرحين مغتبطين- كثيرًا من قواعدهم التي صاحبها -حين وضعِها- شُحُّ المورد، ولكانوا أشدَّ المنكرين على أبي حيان جمودَه وضِيقَ نظرتِه، وانتجاعَه الجدب، والخصبُ محيطٌ به من كل جانب ».

۞ ويقول **الدكتور مهدي المخزومي** بعد أن أكَّد على حرص رواة الحديث

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٤٠٠.

(٢) في أصول النحو ص٤٩، ٥٠.

على سلامة ما يَرْوُونَ[١]: « فتركُ الاستشهاد بالأحاديث التي يرويها هؤلاء وأمثالُهم خسارةٌ كبيرةٌ أنزلها بالعربية تقعُّرُ النحاة وتحذلُقهم، ولا يسع الدارسَ إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه ابن مالك ومن شايعه في اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد اللغويُّ والنحويُّ عليها ».

أبو حيان الأندلسي والاستشهاد بالحديث الشريف

في كتابه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)

جاء الاستشهادُ بالحديث النبوي والآثار عند أبي حيان في «منهج السالك» في المرتبة الرابعة بعد القرآن الكريم والشعر وأقوال العرب، حيث استشهد بتسعة وعشرين حديثًا للنبي ﷺ، وسبعة آثار للصحابة.

وكان أبو حيان يذكر دائما أن ما يستشهد به حديثٌ للنبي ﷺ، ولم يخالف أبو حيان ذلك إلا في موضع واحد، استشهد فيه بما أورده ابنُ مالك على أنه حديث نبوي، دون نص على أنه حديث، فقال[٢]: « وكما رُوِيَ: « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا، وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا »[٣]، وهو شاهدٌ على حذف كان واسمها بعد "إن" الشرطية، والصحيح أن هذا قول مأثور، ليس بحديث.

وقد تقدم ذكرُ موقف أبي حيان المشهور من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ولكن موقفه في "منهج السالك" يختلف عن هذا الموقف السابق ذكره، فإنه

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٩٢.

(٢) منهج السالك ص ٥٩.

(٣) أورده سيبويه على أنه مثال صناعي، وعبارته فيه: « وذلك قولك: الناسُ مَجْزِيُّون بأعمالهم، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ». الكتاب ١/ ٢٥٨، لكن ابن مالك أورده على أنه حديث نبوي، والصحيح أنه ليس بحديث، فقد ذكر السخاويُّ في المقاصد الحسنة أنه وقع في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها أنه حديث، وذكر أنه روي موقوفا على ابن عباس -رضي الله عنهما-، وذكر أبو عبد الرحمن الحوت البيروتي في أسنى المطالب أن قول النحويين: إنه حديثٌ غلطٌ. ينظر: المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ص ١٤٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٤١٨، والمقاصد الحسنة ١٨٦، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٢، وأسنى المطالب ٥٠٨، والسير الحثيث ١/ ٢٨٢. عن محقق الكتاب.

يُفهَم من كلامه في «منهج السالك» توسُّطُه في المسألة، وميلُه إلى تجويز الاستشهاد بما صحَّتْ روايتُه، وأنه من لفظ الرسول ﷺ، بالإضافة إلى استشهاده بهذا العدد السابق ذكره من الأحاديث والآثار.

يدلُّ على ذلك ما ذكره أبو حيان في مقدمة (منهج السالك) أن من مقاصده لتأليف هذا الكتاب قوله: « وربما اختارَ [يعني ابن مالك] ما ليس بالمختار ولا المشهور، وترك ما عليه العملُ من مذاهب الجمهور، مقتفيًا في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال، أو بصري لم يُنسَجْ له -لشذوذه- على منوال، وبانيًا قواعدَ على نادرٍ في المنقولِ شاذٍّ في القياس، خارجٍ عن الأصول، وأَثَرٍ لم يَصِحَّ أنه من لفظ الرسول، فيَصِحَّ الاحتجاجُ به في النُّقُولِ »[(١)].

يُفْهَمُ من هذا أن أبا حيان يرى أن الأثر إذا صَحَّ أنه من لفظ الرسول ﷺ، جاز الاستشهادُ به.

أما موقفه التفصيلي من الاستشهاد بالحديث فيتمثل فيما يأتي:

◉ أنه كان يستشهد بالحديث أو الأثر غالبًا على القاعدة النحوية:

ومن أمثلة ذلك:

١- جواز إفراد «أفعل» التفضيل المقترن بـ «أل» ومطابقته للموصوف:

قال أبو حيان[(٢)]: « وجاء في الحديث: « ألاَ أُخْبِرُكُمْ بأَحَبِّكُمْ إليَّ وأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجالسَ يومَ القِيامةِ؟ أَحاسِنُكُمْ أَخْلاقًا »[(٣)] الحديث بتمامه، فقال: « أحبكم وأقربكم » فأفرد، وقال: « أحاسنكم» فجمع ».

---

(١) منهج السالك ص ١.

(٢) منهج السالك ص ٤١١.

(٣) رُوِيَ الحديث بألفاظ مختلفة، رواه الإمام أحمد في مسنده ٢/ ١٨٥، ٤/ ١٩٣، ١٩٤، والترمذي في سننه ٣/ ٢٤٩، ٢٥٠ أبواب البر والصلة: باب ما جاء في معالي الأخلاق، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ١٩٤ كتاب الشهادات: باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها.

٢-حذف المضاف إليه من أول الاسمين المتعاطفين؛ لدلالة الثاني عليه:

قال أبو حيان[١]: « ومما يتعين فيه الحذف من الأول قوله:

* بِمِـثْلِ أَوْ أَنْفَـعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ *

* عَلَّقْتُ آمَالِي، فَعَمَّتِ النِّعَمْ[٢] *

وجاء في الحديث: « إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيُفْتَنُ فِي قَبْرِهِ مِثْلَ أو قَرِيبًا من فِتْنَةِ الدَّجَّالِ »[٣]، التقدير: بِمِثْلِ وَبْلِ الدِّيَمِ، ومِثْلَ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، ومما يتعين فيه الحذف من الثاني قوله:

خَمْسُ ذَوْدٍ أَوْ سِتٌّ عُوِّضْتُ مِنْهَا مِئَةً غَيْرَ أَبْكُرٍ وإِفَالِ[٤]

وفي الحديث عن أبي بَرْزَةَ: « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أو ثَمَانِيَ »[٥].

٣-تشبيه الفعل المتعدِّي باللازم:

قال أبو حيان[٦]: « هل تفعل العرب هذا النوع من التشبيه بالفعل اللازم، فتشبه بالفعل المتعدِّي كما شبَّهت الوصف باسم الفاعل المتعدِّي؟، في ذلك خلافٌ، ذهب بعضُ المتأخرين إلى أن العرب تفعل ذلك، فأجاز: زيدٌ تَفَقَّأَ الشَّحْمُ، والتقدير

---

(١) منهج السالك ص ٣٠٢.

(٢) البيتان من الرجز المشطور، لم أقف على قائلهما، وهما في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٠، وارتشاف الضَّرَب ٤/ ١٨٢١، والتذييل والتكميل ١٢/ ٨٦، والمساعد ٢/ ٣٥٢، وأوضح المسالك ٣/ ١٧٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٦٠، والتصريح ١/ ٧٣١.

(٣) هذا جزءٌ من حديثٍ رواه البخاريُّ عن أسماء بنت أبي بكر في صحيحه ١/ ٥٤ كتاب الوضوء: باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل، ٢/ ٢٨ كتاب الكسوف: باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف.

(٤) البيت من الخفيف، لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٠، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٨، والتذييل والتكميل ١٢/ ٩٠.

(٥) هذا جزءٌ من حديثٍ رواه البخاريُّ عن أبي برزة الأسلمي في صحيحه ٢/ ٦١، ٦٢ كتاب الكسوف: باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة، ولفظه فيه: « وإني غزوتُ مع رسول الله ﷺ ستَّ غزواتٍ أو سَبْعَ غزواتٍ أو ثمانٍ».

(٦) منهج السالك ص ٣٦٨.

عنده: زيدٌ تَفَقَّأَ شَحْمُهُ، ثم جعل الضمير فاعلًا، ونصب «الشحم» تشبيها بالمفعول به، واستدل على هذا بقولهم في الأثر: « كانَتِ امْرَأَةٌ على عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ»[(١)]، على التشبيه بالمفعول به، وكان الأستاذ أبو علي يذهب إلى أن النصب على التشبيه بالمفعول لا يكون في الأفعال، وإنما يكون في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين على الشروط المذكورة، ويتأول الحديث على حذف الحرف، وقال صاحب «الكافي»: والذي يظهر لي ما ذكر، وأن هذا لا يكون في الأفعال، ويدل على أنك لا تقول: زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ، ولا تَصَبَّبَ العَرَقُ، فإنِ ادُّعِيَ أنه يقال هذا فقد ادَّعَى ما لم يُسْمَعْ، وإنما قاله بالقياس على ما جاء في الأثر: « تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ »، وقد مضى تأويلُه، ولا تقوم الحجة بمتأوَّلٍ، ويكون هذا بمنزلة: زيدٌ يَسِيلُ بالعَرَقِ، وهذا الزِّقُّ يَسِيلُ بالماءِ، كأنه قال: يَسِيلُ الماءُ، ويكون بمنزلة: ذَهَبْتُ به وأَذْهَبْتُهُ » .

٤-مجيء «فِي» للسببية:

قال أبو حيان[(٢)]: « وأما كون « فِي » سببيةً فنحوُ ما رُوي في الحديث: « دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا »[(٣)].

٥-مجيء الحال جامدةً:

ذكر أبو حيان قول ابن مالك في الخلاصة:

وَيَكْثُرُ الجُمُـــودُ فِي سِعْـرٍ وفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَـــلُّفِ[(٤)]

(١) رواه أبو داود في سننه عن أم سلمة ١/ ٦٧، ٦٨ كتاب الطهارة: باب في المرأة تستحاض، والنسائي في السنن الكبرى ١/ ٣٣٣ كتاب الحيض: باب المعتادة لا تميز بين الدمين.

(٢) منهج السالك ص ٢٤٦.

(٣) هذا جزءٌ من حديثٍ رواه البخاريُّ بسنده عن ابن عمر في صحيحه ٤/ ١٠٠، كتاب بدء الخلق: باب «إذا وقع الذبابُ في شرابِ أحدِكُمْ فلْيَغْمِسْهُ فإن في أحد جناحيه داءً وفي الآخر شفاء، وخمس من الدواب فواسق يُقْتَلْنَ في الحَرَمِ » ، ورواه مسلم عن أبي هريرة في صحيحه ٨/ ٩٨ كتاب التوبة: باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقتْ غضبَه.

(٤) ألفية ابن مالك ص ٢٨.

ثم قال[١]: « الجمود هنا ضد الاشتقاق، وذكر أن ذلك يكثر في السِّعْرِ، ومَثَّلَ ذلك في البيت الثاني بقوله:

* بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا ..... [٢] *

فـ«مُدًّا» منصوبٌ على الحال، وليس بوصف ولا مشتق، وقوله: « وفي مُبْدِي تَأَوُّلٍ» مَثَّلَ ذلك بقوله: يَدًا بِيَدٍ، أي: مُنَاجَزَةً، وكذلك:

* كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ..... [٣] *

أي: كَرَّ زيدٌ شجاعًا، ومن ذلك قوله ﷺ: « وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ الـمَلَكُ رَجُلًا»[٤]، فـ"رجلا" منصوبٌ على الحال وهو جامد».

٦- مطابقة "أفعل" التفضيل للمقرون به:

قال أبو حيان[٥]: « وإن لم ينو فيه معنى « مِنْ » طابق ما قرن به، وذلك نحو قولهم: النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ[٦]، أي: عادِلاَهُمْ، هذا شرح كلام الناظم، فشَرَطَ في تجويز الوجهين في المضاف إلى المعرفة أن يكون على معنى «مِنْ»، وقد خالف ابنُ السَّرَّاجِ في استعماله مطابِقًا لِمَا قبله، فمنع ذلك، وذلك يتعين إذا أضيف إلى معرفة أن لا يطابق، وما ذهب إليه يردُّه السماع، وقد جاء في كتاب الله بالوجهين، قال تعالى:

---

(١) منهج السالك ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) هذا جزءٌ من حديثٍ رواه البخاريُّ عن السيدة عائشة في صحيحه ١/ ٢٣، ٣ باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله .

(٥) منهج السالك ص ٤١١.

(٦) ينظر هذا القول في: المفصل ص ١٢٠، وشرحه لابن يعيش ٣/ ٥، ٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨١.

﴿لَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾[١]، فأفرد «أحرص» ولم يجمعه، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[٢] ولم يفرد، وجاء في الحديث: « أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟، أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقًا.. الحديث بتمامه»[٣]، فقال: « أحبكم وأقربكم » فأفرد، وقال: « أحاسنكم» فجمع».

◉ وهناك مواضعُ أخرى استشهد فيها أبو حيان بالأحاديث على أحكام مطردة[٤].

– وربما رَجَّحَ أبو حيان وجهًا ما استنادًا إلى حديث الشريف، وقد وقفتُ على حديث واحد استشهد به أبو حيان على مسألتين:

الأولى: تقنية الوصف على لغة «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ»: قال أبو حيان[٥]: « وقد كان القاضي أبو محمدِ بن حَوْطِ اللهِ يقول: مَنْ زَعَمَ أن هذا لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ فقد غلط، والدليلُ على صحة تثنيته وجمعِه ما جاء في الحديث من قوله: « أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟[٦]».

والثانية: المضاف إلى ياء المتكلم: قال أبو حيان[٧]: « وأما المجموع على حَدِّ المثنَّى فتقول في الرفع: جاء ضارِبِيَّ، وأصلُه: ضارِبُويَ، اجتمعتْ واوٌ وياءٌ، وسُبقتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأدغمتْ في الياء...، وفي الحديث: « أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ"؟ أصله: أَوَمُخْرِجُويَ؟، وتقول في النصب: رأيت ضاربي، وفي الجر: مررت بضاربي، فيستوي اللفظان في الرفع والنصب والجر، ويختلف بالتقدير».

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٣) رُوِيَ الحديث بألفاظ مختلفة، رواه الإمام أحمد في مسنده ٢/ ١٨٥، ٤/ ١٩٣، ١٩٤، والترمذي في سننه ٣/ ٢٤٩، ٢٥٠ أبواب البر والصلة: باب ما جاء في معالي الأخلاق، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ١٩٤ كتاب الشهادات: باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها.

(٤) ينظر: منهج السالك ص ٨٣، ١٧٢، ١٧٧، ٢٤٥، ٢٦٢، ٢٩٢، ٣٢٢، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٧٦، ٤٠٠.

(٥) منهج السالك ص ٣٦.

(٦) هذا جزءٌ من الحديث الذي سبق تخريجه قبل قليل، وهو: « وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلا».

(٧) منهج السالك ص ٣٠٨.

◉ وربما استشهد أبو حيان بالحديث على قلة الوجه النحوي أو ضعفه أو شذوذه، وربما رَدَّ الاستشهادَ بهذا الحديث، ومن أمثلته:

١-رده على من زعم أن "رأى" إذا كانت بصرية تعدت إلى مفعولين.

قال أبو حيان[١]: « ومن زعم أن « رأى » إذا كانت بصرية تعدَّتْ إلى اثنين، مستدلا بما روي في الحديث من قول عائشة: « لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وما لَنَا طَعَامٌ إلا الأَسْوَدَانِ »[٢]، فلا حُجَّةَ له فيه؛ إِذْ هي بمعنى العِلْم، أي: قد عَلِمْتُنَا، و«رأى» تستعمل بمعنى «عَلِمَ»، فتكون إِذْ ذاكَ من أفعال القلوب، ولا نجعله مما حُمِلَ على الشاذِّ الذي لا يُقَاسُ عليه » .

٢-حذف المُفَسِّرِ في باب «نِعْمَ وبِئْسَ».

قال أبو حيان[٣]: « ومثال ما حُذِفَ فيه التمييزُ والمخصوصُ قوله: « مَنْ تَوَضَّأَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ»[٤]، أي: فَبِالرُّخْصَةِ أَخَذَ، ونِعْمَتْ رُخْصَةُ الوُضُوءِ».

ولم يذكر أبو حيان رواياتٍ للأحاديث التي يَستشهِدُ بها، ولم يَستشهِدْ بأحاديث على معانٍ لغوية.

◉ وأما الآثار : فقد ذكرنا من قبلُ أنه استشهد بسبعة آثار للصحابة، وقد نسب خمسة منها، ولم ينسب اثنين، وكان يستشهد بهذه الآثار في الغالب على القواعد النحوية المطردة.

١-فمن ذلك : استشهاد بأثرٍ لعبدالله بن مسعود، حيث قال[٥]: « ولذلك سمع:

---

(١) منهج السالك ص ٩٧.

(٢) رواه الإمام أحمد عن معاوية بن قرة عن أبيه في المسند ٤/ ١٩، وعن السيدة عائشة في المسند ٦/ ١٠٨.

(٣) منهج السالك ص ٣٩٠.

(٤) رواه الإمام أحمد عن سمرة بن جندب في المسند ٥/ ٨، ١١، ١٥، ١٦، والدارمي في سننه ١/ ٣٦٢ كتاب الصلاة: باب الغسل يوم الجمعة.

(٥) منهج السالك ص ٣٩٢.

نِعْمَ عَبْدُ اللهِ خالدٌ، و«بئس عبدالله أنا إن كان كذا»، ولا يجوز: نِعْمَ غُلَامُ زَيْدٍ؛ لأن عبدالله ينطلق على كل أحد، فكأنه قال: نِعْمَ الـمَرْءُ خالدٌ».

٢-**ومنها** : قولان لعليِّ بنِ أبي طالبٍ ولعَمْرِو بنِ مَعْدِي كَرِبَ، استشهد بهما على جواز الفصل بين « أَفْعَلِ » التعجبِ ومعمولِهِ، حيث قال[١]: « وقد ثبت الفصل بينهما بذلك في لسان العرب: نَثْرِهَا ونَظْمِهَا، فمن النثر قَوْلُ عَمْرِو بنِ مَعْدِي كَرِبَ: لِلَّهِ دَرُّ بَنِي مُجَاشِعٍ، ما أَحْسَنَ في الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وأَكْثَر في اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا، ومن كلامهم: ما أَحْسَنَ بالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ، ومن كلام عَلِيٍّ: أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا اليَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيعًا مُجَدَّلًا».

٣-**ومنها** : قول لعمر بن الخطاب، ولم ينسبه، وهو الابتداء بالنكرة الموصوفة، وهو قول: « لتَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرَادَةٍ »[٢].

٤-**ومنها** : قول لعمر، ولم ينسبه -أيضًا- ، استشهد به على تنكير اسم «لا» النافية للجنس، حيث قال[٣]: « وقوله: (اجعلْ لـ «لا» في نكرة) يعني أنها لا تعمل عمل «إنّ»إلا في نكرةٍ، فأما ما جاء من نصب المعرفة بعدها نحو قولهم: قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها»... وأشباهها، فمُتَأَوَّلٌ على حَذْفِ مُضَافٍ، أي: ولا مِثْلَ أَبِي حَسَنٍ، أو عَلَى أَنْ يُرَادَ به النكرةُ، أي: لا أَحَدَ مِمَّنْ يَتَسَمَّى بهذا الاسم، فهو نكرةٌ من جميع جِهَاتِه ».

واستشهد أبو حيان بِأَثَرٍ واحدٍ على نُدُورِ جَرِّ الكافِ الضميرَ، حيث قال[٤]: « ونَدَرَ جَرُّ الكافِ المضمرَ في قول الحسن البصري: أنا كَكَ وأنت كِيْ، يريد: أنا مِثْلُكَ، وأَنْتَ مِثْلِي ».

---

(١) منهج السالك ص ٣٨١.

(٢) منهج السالك ص ٣٩٨، وهذا جزءٌ من أثر روي عن عمر ﷺ حين سأله رجلٌ عن الجراد يقتله المحرِم، رواه عبد الرزاق في مصنفه ٤/ ٤١٠ كتاب المناسك: باب الهر والجراد، ورواه ابن أبي شيبة مَرَّةً عن عمر، ومَرَّةً أخرى عن ابن عباس في مصنفه ٤/ ٥٢٧، ٤/ ٥٢٨ كتاب الحج: باب في المحرم يقتل الجرادة.

(٣) منهج السالك ص ٨٦.

(٤) منهج السالك ص ٢٣٧.

خاتمة

بعد هذه الجولة السريعة مع موقف أبي حيان من الاستشهاد بالحديث والأثر من خلال كتابه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

۞ أن الاستشهاد بالحديث النبوي والآثار عند أبي حيان جاء في المرتبة الأخيرة في الاستشهاد، فقد استشهد بتسعة وعشرين حديثًا للنبي ﷺ، وسبعةِ آثارٍ للصحابة.

۞ أن موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في (منهج السالك) يختلف عن موقفه منه في كتبه الأخرى؛ فقد توسَّطَ في (منهج السالك) في مسألة الاستشهاد بالحديث، وظهر أنه يُجَوِّزُ الاستشهاد بما صَحَّتْ روايتُه، وأنه من لفظ الرسول ﷺ.

۞ أنه كان يذكر دائما أن ما يستشهد به حديثٌ للنبي ﷺ.

۞ أنه كان يستشهد بالحديث أو الأثر في الغالب على القواعد النحوية المطردة، وربما رَجَّحَ وجهًا نحويًّا ما لوروده في حديث شريف.

۞ أنه استشهد بالحديث في موضعين على وجهٍ نحويٍّ ضعيفٍ، ورَدَّ الاستشهاد بحديثٍ في موضع آخر.

۞ أنه لم يذكر رواياتٍ للأحاديث المستشهَد بها.

۞ أنه لم يستشهد بأي حديث أو أثر على معانٍ لغوية.

المَصَادر والمَرَاجِع

١- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٢- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية: مكاتبة بين الدماميني وسراج الدين البُلْقيني، تحقيق رياض بن حسن الخوام،عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٣- الاستشهاد بالحديث في اللغة للشيخ، محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، العدد الثالث، ١٣٥٥هـ = ١٩٣٦م.

٤- أصول التفكير النحوي للدكتور، علي أبو المكارم، دار غريب بالقاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م.

٥- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي بالرباط، ط ٢، ١٩٨٣م.

٦- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء للدكتور، محمد عيد، عالم الكتب بالقاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

٧- أصول النحو عند ابن مالك، تأليف خالد سعد محمد شعبان، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٨- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط ٤، ١٤٣٠هـ ٢٠١٠م.

٩- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار السلام بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

١٠- أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة بالقاهرة.

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.

١٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط ١، ١٤١٩هـ = ١٩٨٩م، وكنوز إشبيليا بالرياض.

١٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي القاهرة، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

١٤- الحجة للقراء السبعة للفارسي، علق عليه كامل مصطفى الهنداوي، منشورات محمد علي

بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١٥- أبو حيان النحوي للدكتورة، خديجة الحديثي، بغداد، ١٩٦٦م.

١٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٧- سنن الترمذي الجامع الصحيح للإمام الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٨- سنن الدارمي، طبع بعناية، محمد أحمد دهمان، مطبعة الاعتدال، دمشق.

١٩- سنن أبي داود، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م.

٢٠- السنن الكبرى للحافظ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الفكر، بيروت.

٢١- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، محمود فجال، أضواء السلف بالرياض، ط ٢، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٢٢- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٢٣- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ =١٩٩٠ م.

٢٤- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١هـ =٢٠٠٠م.

٢٥- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن بن خروف الإشبيلي، تحقيق سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ١٤١٩هـ، والقسمان: الثاني والثالث مطبوعان في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ١٤٢٧هـ، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٢٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ =١٩٨٠م.

٢٧- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، وزارة الأوقاف العراقية، ط ١، ١٩٧٧م.

٢٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ.

٢٩- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت، بدون.

٣٠- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١- صحيح البخاري، دار الفكر بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٣٢- صحيح مسلم بشرح النووي (شرح مسلم للنووي)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٣٣- في أصول النحو للأستاذ، سعيد الأفغاني، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٣٤- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق محمود فجال، دار البحوث والدراسات الإسلامية بدبي، ط ٢، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

٣٥- القياس في اللغة العربية للدكتور، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٣٦- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢.

٣٧- ، كتاب سيبويه، تحقيق الأستاذ، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط ١.

٣٨- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٣٩- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٤٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت.

٤١- المصنف للحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، [١٣٩٢هـ].

٤٢- معاني القرآن للفراء، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور القاهرة.

٤٣- المفصل في علم العربية للزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، ١٩٩٣م.

٤٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٤٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، دار صادر، بيروت.

٤٦- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٤٧- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، أضواء السلف بالرياض.

٤٨- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨١م.

قال ﷺ : « نَضَّرَ اللهُ امرأ سَمِعَ مقالتي فَوَعَاهَا
فأدَّاها كما سَمِعَها »

نُصُوصٌ

باب يُعنىٰ بنشر نصوص مُحَقَّقة
تتعلق بالسُّنَّة والحديث
تُنشر لأوَّل مرَّة

إِشْرَاقَاتُ الأُصُول
فِي عِلْمِ حَدِيثِ الرَّسُول

رسالةٌ في مُصْطَلح الحَدِيث

تأليف

أبي محمّد جلال بن محمّد بن عبيد الله القايني البخاري الهروي
ت ٨٣٨ هـ

تحقيق

عمرو عبد العظيم الحُويني

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي هدى لطاعته وألـهم، وعلَّم الإنسان مالم يكن يعلم، أسأله شكر ما مَنَّ به وأنعم، وعُقبى خيرٍ يكمل بها نعماه ويختم، وصلواته على محمد نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وبعد : فدونك أثرٌ من آثار أحد علماء القرن التاسع الهجري، في علم مصطلح الحديث، ذكر مؤلفه في فاتحته أنه جمع مادته من عدة كتب ذكرها؛ لكن عند التحقيق نجد أن كتابه يُعدُّ مُختصرًا لكتاب « الخلاصة في معرفة الحديث » لشرف الدين الطِّـيـبِـيِّ (ت ٧٤٣هـ).

نعم، نقل عن غيره؛ لكن غالب كتابه مختصرٌ عن كتاب الطِّيبي، رحمه الله.

والكتاب مختصر موجز، يصلح متنًا في المصطلح، قال مؤلفُه في غاشيته « هذه الفصول متون الأصول، ومجملات كتب علوم الحديث، كتبتُها على وجه الإيجاز، ليتيسر استحضارُها، فإن هذا الفن قد غرُب » .

وقال في مقدمته : « هذا موجز مشتمل على أقل ما لا بد لطالب الحديث، بل لكل طالب نوع من العلوم الشرعية في معرفة علوم الحديث، كتبته حين وصلتُ إلى بلدة نيسابور، حسب اقتراح جماعة من العلماء، منقحًا موضحًا موجزًا مستصفًى من كتب الحفَّاظ الكبار، وأئمة الأمصار والأخبار » .

أما المؤلف فقد توفي في النصف الأول من القرن التاسع، والمعلومات عنه شحيحة، ولم يذكره – فيما وقفتُ عليه – إلا إسماعيل باشا البغدادي، وحاجِّي خليفة، فهل ترْجمه أحدُ العلماء الذين لم يُطبع تراثهم إلى الآن؟ أم شأنه شأن

بعض المُؤلِّفين الذين لم يُنقَل لنا عنهم إلا أقل القليل الذي لا يشفي؟

ولعلَّ ما لم يُطبَع من كتب أسلافنا يُميط اللثام ويجيب عن كثيرٍ من التساؤلات من هذا القبيل.

حقَّقتُ رسالته عن نسختيْن خطّيتيْن، قريبي العهد بالمؤلِّف، على النحو الآتي:

١ـ نسختُ النصَّ من النسخة (أ)، ولفَّقْتُ بين النُّسختيْن.

٢ـ عزوْتُ النقولاتِ بالرسالة إلى مصادرها.

٣ـ خرَّجْتُ الأحاديثَ مع بيان حكمها صحَّةً وضعفًا.

٤ـ وصنعتُ فهرسًا للمصادر.

وختامًا: ما كان من توفيقٍ فإنما هو محضُ تفضُّلٍ منه سبحانه، وما كان من زلل؛ فإن الخطأ من سيما البشر، وحسبي قول الأوَّل:

وما أُبرِّئُ نفسي إنني بشرُ أسْهو وأُخطئُ ما لم يحمني قدَرُ

ولا ترى عُذُرًا أَوْلَى بذي زَللٍ من أن يقول مُقِرًّا: إنني بشرُ

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم وبارَكَ على محمدٍ وآله وصحبه.

وكتب

عمرو عبد العظيم الحُوَيْني

الجمعة ١٥ من شوال ١٤٣٩هـ

٢٩ من يونيه ٢٠١٨م

قرية حُوَيْن – مركز الرِّياض – كفر الشيخ

ترجمة المؤلف

هو: أبو محمد جلال بن محمد بن عبيد الله القايني، البخاري، الهرويّ. المتوفى سنة ٨٣٨هـ.

لم أقف له على ترجمة؛ إلا ما ذكره إسماعيل باشا البغدادي[١]، حيث قال: « القايني محمد بن عبدالله جلال الدين القايني - قاين بعد الألف ياء مثناة والنون، بلدة بين طبس ونيسابور - مولدًا والنسفي موطنا، المتوفى بهراة سنة ٨٣٨ ثمان وثلاثين وثمان مئة، له: إشراقات الأصول في أحاديث الرسول ﷺ » .

وزاد في « إيضاح المكنون » [٢] : « الحنفي » .

وقال حاجي خليفة[٣] : « إشراقات الأصول في أحاديث الرسول » ، مختصر في أصول الحديث. لجلال بن محمد القايني » .

ووقع اسمه في بداية النسخة (أ) : « جلال بن محمد بن عبيد الله القايني مَولِدًا، والبُخاريُّ مَحْتِدًا، والهَرَوِيُّ مَسْكنًا ومَكسبًا » .

وفي بداية النسخة (ب) : « أبو محمد جلال بن محمد بن عبيد الله القايني مَولِدًا، والبُخارِيُّ مَحْتِدًا، والهَرَوِيُّ مَكسبًا ومَسْكنًا » .

---

(١) « هدية العارفين » (٣/ ٢١٤ط دار إحياء التراث).

(٢) (٣/٨٦).

(٣) « كشف الظنون » (١/ ٨١ط دار إحياء التراث).

قال أبو علي البكري[١] : « القايني منسوبٌ إلى بلدة قاين، من أعمال طَبَس، بين نيسابور وأصبهان » .

أما شيوخُه: فلم أقفْ إلا على شيخين ذكرهما في كتابنا هذا، وهما: الإمام ابن الجزري، والإمام حسام الدين محمد بن جلال العبيدي.

وأما مؤلَّفاتُه : فقد ذكر في أثناء كتابنا هذا في الحديث الموضوع، كتابًا له بعنوان « لوامع الأصول » .

ووقفتُ له على مُصنَّفٍ آخر غيرهما، وهو « شرح نصاب الصبيان » ، موجودٌ منه نسخة خطِّيَّة بمعهد المخطوطات، بباكو- أذربيجان.

(١) « الأربعين حديثًا » (صـ١٢٨ ط دار الغرب).

قلت: ومدينة طَبَس تقع شمال شرق إيران. ونيسابور مدينة تقع شمال شرق إيران أيضًا. وأصبهان مدينة تقع وسط إيران حاليًا. أما هراة، فمدينة أفغانيَّة، تقع غرب أفغانستان، علىٰ الحدود الإيرانيَّة. أما مدينة بُخارَىٰ، فهي إحدىٰ مُدُن جمهورية أوزبكستان الحاليَّة.

وصف النسخ الخطية

اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على نُسخَتيْن خطيتيْن، وهاك وصفهما:

النسخة الأولى: من محفوظات الخزانة الزاهدية، لصاحبها الشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي الباكستاني، وعليها ختمُه.

عبارة عن ٣١ ورقة، بكل ورقة وجهان، بكل وجه ١٥ سطرا.

جاء في قيد فراغها « نقل هذه النسخة الشريفة الموسومة بـ « إشراقات الأصول في علم حديث الرسول » ، العبد الضعيف الفقير إلى الله الغني: محمد بن عبد الرحمن النجحي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات، في يوم الجمعة الرابع عشر من جمادَى الآخِرة[1] سنة خمسٍ وسبعين وثمان مئة » .

ورمزْتُ لها بـ (أ).

النسخة الثانية: وهي من محفوظات مكتبة غازي خسرو بسراييفو، تحت رقم (٤٤٢٩).

عبارة عن ٢٦ ورقة، بكل ورقة وجهان، بكل وجه ١٩ سطرا.

لم يُذكَر فيها اسم ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

ورمزْتُ لها بـ (ب).

(١) في الأصل: الآخر، وهو خطأ.

نماذج من صور المخطوطات

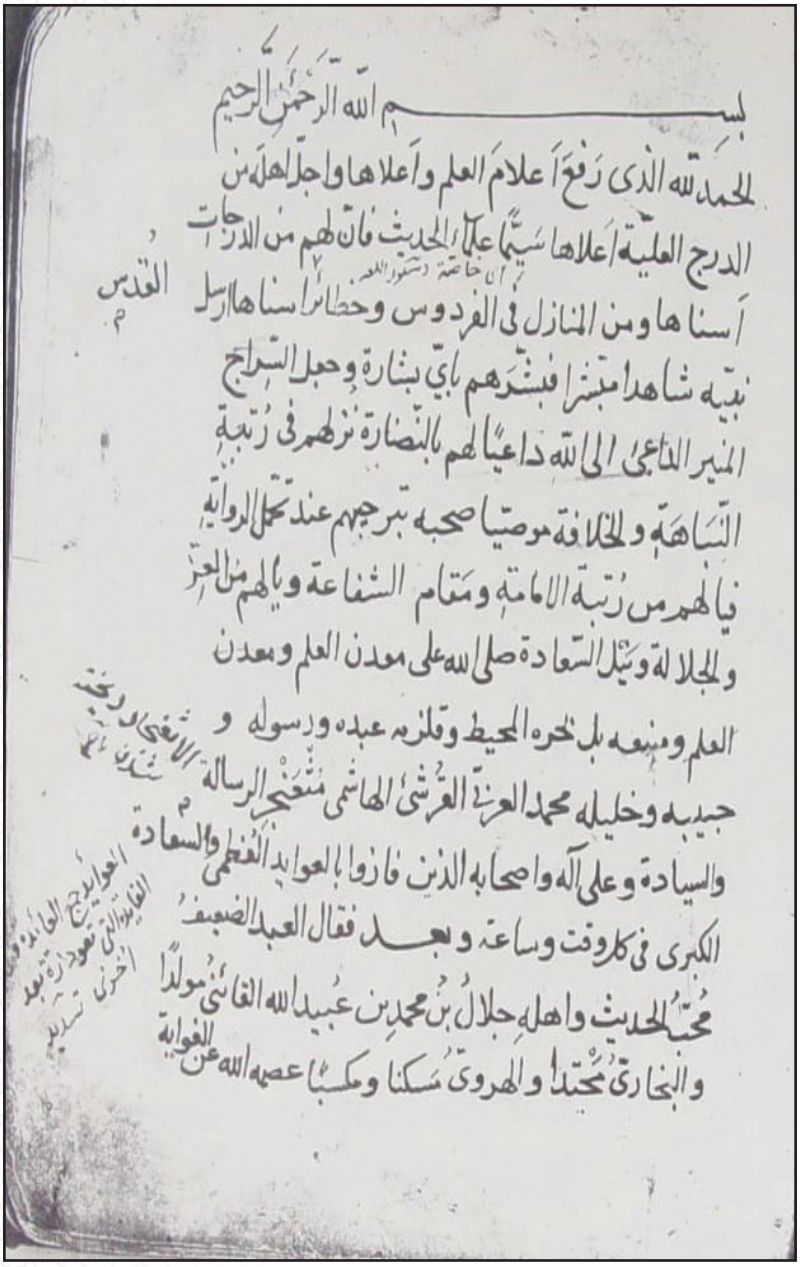

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي رفع أعلام العلم وأعلاها وأجل لهله من
الدرج العلية أعلاها سيما علماء الحديث فان لهم من الدرجات
أسناها ومن المنازل في الفردوس وخطائرها أسناها أرسل
نبيه شاهدا ومبشرا فبشرهم بأي بشارة وجعل السراج
المنير الداعي الى الله داعيا لهم بالنضارة نزلهم في رتبة
النباهة والخلافة موصيا صحبه بترجيحهم عند تحمل الرواية
فيا لهم من رتبة الامامة ومقام الشفاعة ويا لهم من العز
والجلالة ونيل السعادة صلى الله على معدن العلم ومعدن
العلم ومنبعه بل بحره المحيط وقلزمه عبده ورسوله و
حبيبه وخليله محمد العربي القرشي الهاشمي مشفع الرسالة
والسيادة وعلى آله واصحابه الذين فازوا بالعوايد العظمى والسعادة
الكبرى في كل وقت وساعة وبعد فقال العبد الضعيف
محب الحديث واهله جلال بن محمد بن عبيد الله القايني مولدا
والبخاري محتدا والهروي مسكنا ومكسبا عصمه الله عن الغواية

الورقة الأولىٰ من النسخة (أ)

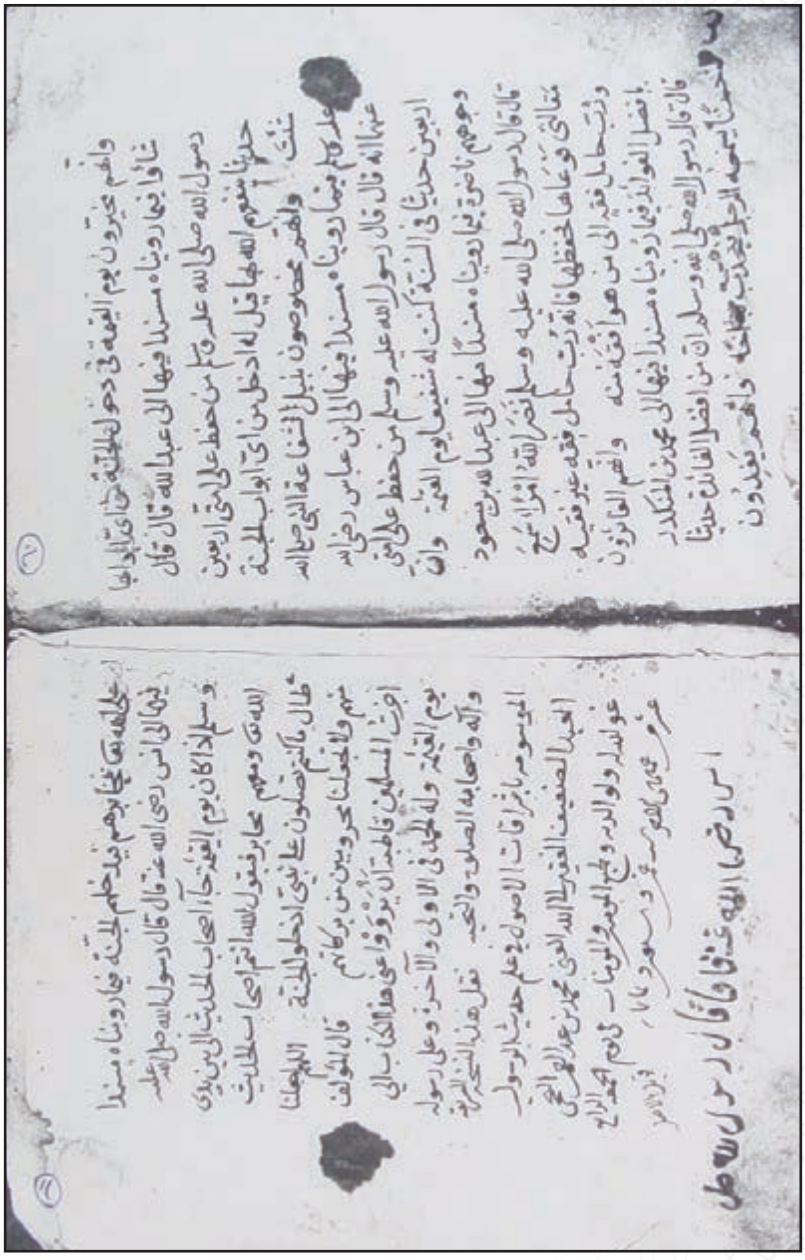

الورقة الأخيرة من النسخة (أ).

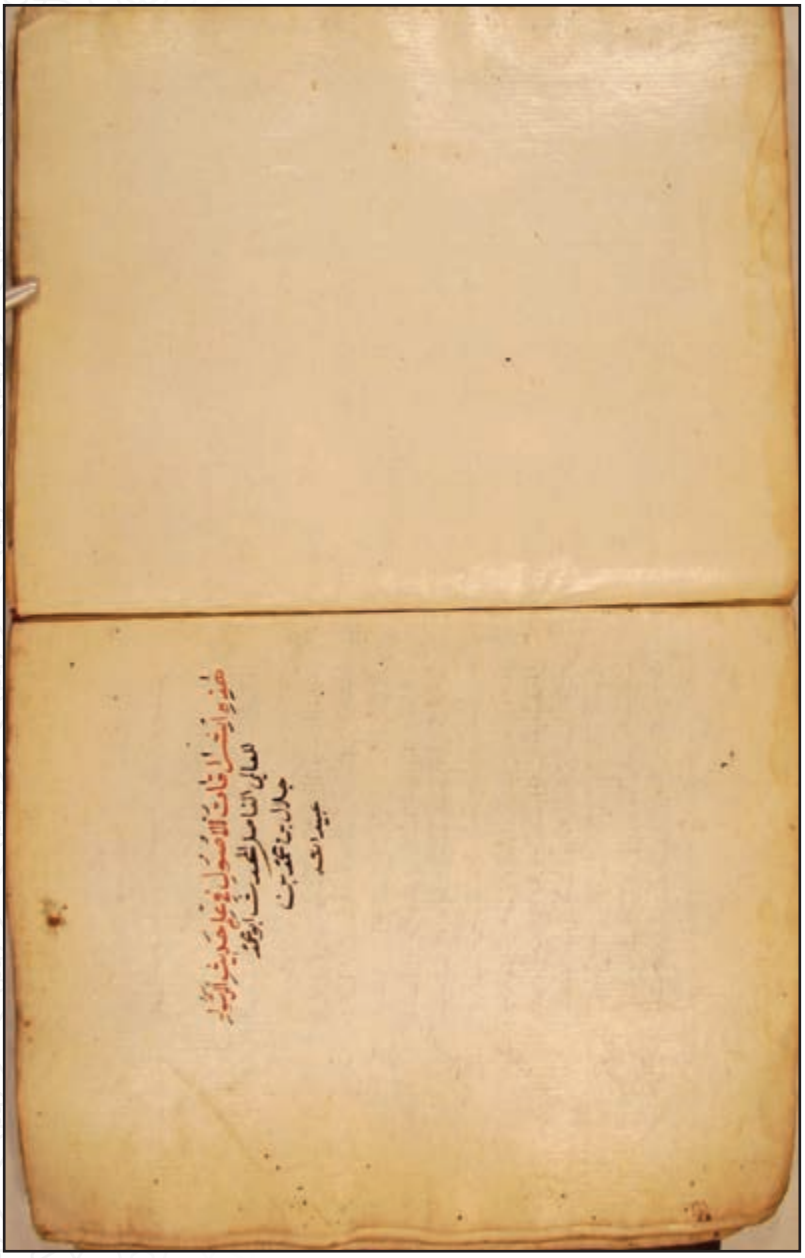

صفحة العنوان من النسخة (ب).

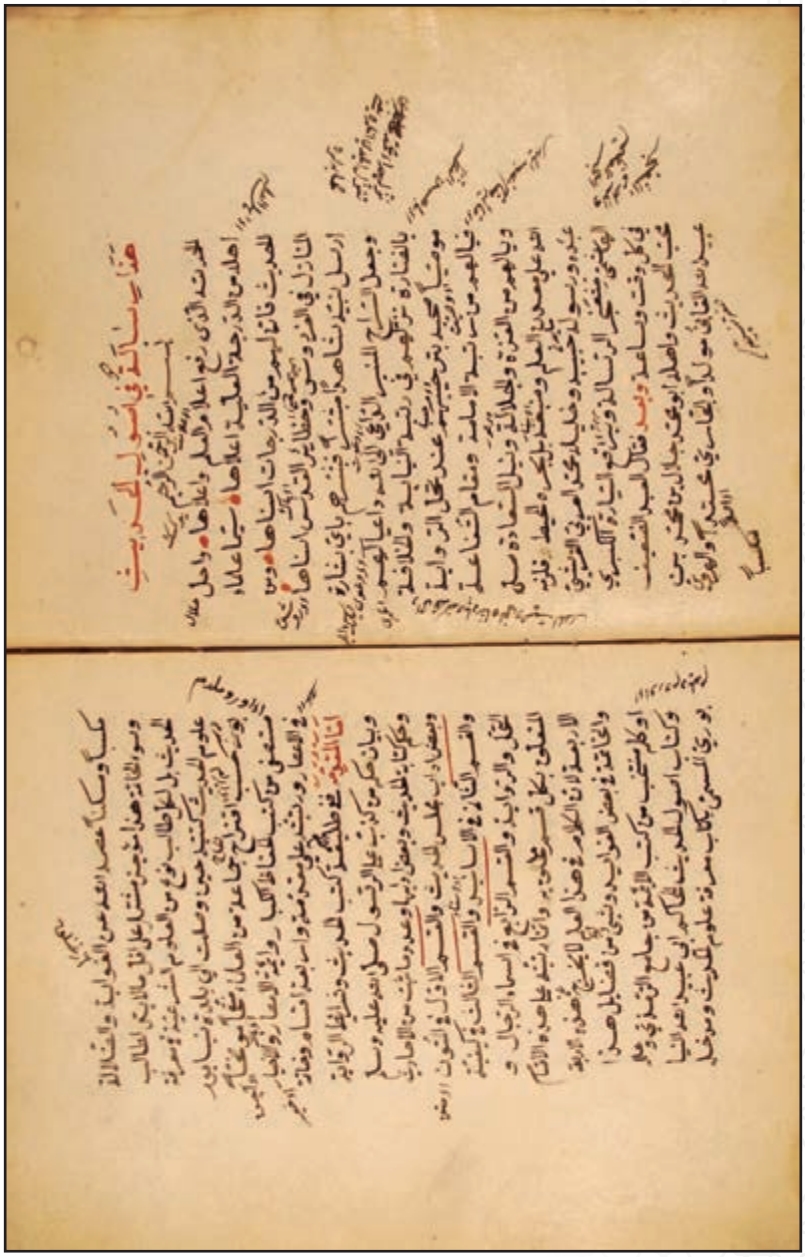

الورقة الثانية من النسخة (ب).

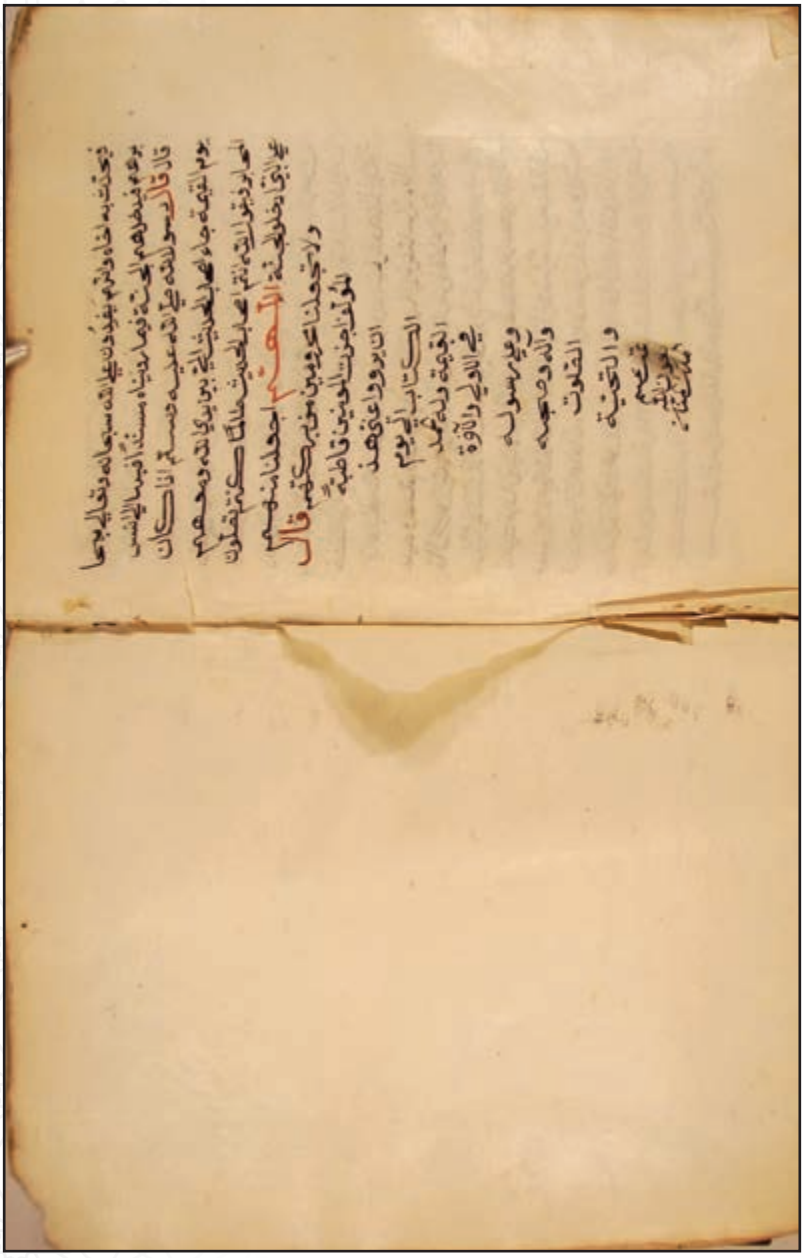

الورقة الأخيرة من النسخة (ب).

النَّصُّ المُحَقَّق

(١/ ب)

بسم الله الرحمن الرحيم [١]

الحمد لله الذي رفع أعلام العلم وأعلاها، وأحلَّ أهله من الدرج[٢] العليَّة أعلاها، سيَّما علماء الحديث فإن لهم من الدرجات أسناها، ومن المنازل في الفردوس وحظائر القدس أسناها، أرسل نبيه شاهدًا مبشرًا فبشَّرهم بأيِّ بشارة، وجعل السراج المنير الداعي إلى الله داعيًا لهم بالنضارة، نزَّلهم في رتبة النباهة[٣] والخلافة، موصيًا صحبه بترحيبهم عند تحمل الرواية، فيا لهم من رتبة الإمامة ومقام الشفاعة، ويا لهم من العز والجلالة ونَيل السعادة، صلى الله على معدن العلم ومنبعه، بل بحره المحيط وقلزمه، عبده ورسوله وحبيبه وخليله، محمد العربي القرشي الهاشمي مُثْعنْجِر[٤] الرسالة[٥] والسيادة، [وعلى آله وأصحابه الذين فازوا بالعوائد[٦] العظمى، والسعادة][٧] الكبرى، في كل وقتٍ وساعة.

وبعد :

فقال العبد الضعيف مُحبُّ الحديث وأهلِه، أبو محمد[٨]، جلال بن محمد بن

---

(١) وقع قبل البسملة في (ب) « هذا(!) رسالة في أصول الحديث » .

(٢) في (ب) « الدرجة » .

(٣) في (ب) « النيابة » .

(٤) المثعنجر، الدم الذي يسيل يتبع بعضه بعضًا. كما في « لسان العرب » لابن منظور(١/ ٤٧٠ ط صادر). وسُمِّيَ به الرجل الشجاع الفائق، كما في « المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية » للعيني (١/ ٣٥٩).

(٥) في (ب) « الرسالة، وبرقع السيادة » .

(٦) جاء تفسيرها في هامش (أ) « العوائد جمع العائدة، وهي الفائدة التي تعود مرة بعد أخرى » .

(٧) من (أ).

(٨) من (ب).

عبيد الله القائني مولدًا، والبخاري محتدًا، والهروي مسكنًا ومكسبًا[١]، عصَمَهُ الله عن الغواية (٢/ أ) والضلالة وسوء الخاتمة:

[هذا موجزٌ مشتملٌ على][٢] أقل ما لا بد لطالب الحديث، بل لكل طالب نوع من العلوم الشرعية في معرفة علوم الحديث، كتبته حين وصلتُ إلى بلدة نيسابور، حسب اقتراح جماعة من العلماء، منقحًا موضحًا موجزًا مستصفًى من كتب الحفاظ الكبار، وأئمة الأمصار والأخبار[٣]، ورتبتُه على: مقدمةٍ وأربعة أقسامٍ وخاتمةٍ.

أما المقدمة: ففي طليعة علم الحديث، وشرائط الرواية(٤)، وبيان حكم مَنْ كذب على الرسول ﷺ، وحكم كتابة الحديث، وبعض آدابها، وعدد ما يثبت من الأحاديث، وبعض آداب مجلس الحديث.

والقسم الأول: في المتون.

والقسم الثالث: في الأسانيد.

والقسم الثالث: في كيفية التحمُّل والرواية.

والقسم الرابع: في أسماء الرجال.

والمتعلق بكل قسمٍ ملحقٌ به.

وإنما رتبتُه على هذه الأقسام الأربعة؛ لأن الكلام في هذا العلم لا يخرج عن هذه الأربعة.

والخاتمة: في بعض الفوائد، وشيء من فضائل هذا العلم.

---

(١) في (ب) « مكسبًا ومسكنًا » .

(٢) في (أ) « هذه النسخة » .

(٣) في (ب) « والأخيار في الأعصار » .

(٤) في (أ): الروابط.

وكلُّه مُنتَخبٌ من كتب الأئمة:

من جامع الترمذي، وعِلَله، وكتاب أصول الحديث للحاكم أبي عبدالله النيسابوري، المسمَّى (٢/ب) بكتاب معرفة علوم الحديث، ومدخَله، وكفاية الخطيب أبي بكر البغدادي، وجامعه[١]، وكتاب علوم الحديث للشيخ تقي الدين ابن الصلاح [إمام الشام][٢]، وكتاب منهل الروي للإمام بدر الدين ابن جماعة قاضي مصر، ومؤلفات الشيخ الإمام محيي الدين النواوي مثل الإرشاد، [والتقريب والتيسير، وشرح صحيح مسلم][٣] وغيره، وخلاصة العلامة شرف الدين الطيبي شارح الكشاف، وبداية شيخنا الإمام العلامة الجزري، وهدايته.

فعبارات هذه النسخة عبارات الأئمة، وليس من هذا الفقير إلا سوء[٤] الترتيب، وسميتُه بـ:

« إشراقات الأصول في علم حديث الرسول ﷺ »

والنية في تأليفه التسهيل على الطالبين، والرغبة في شفاعة رسول رب العالمين، والأعمال بالنيات، وأسأل الله تعالى أن ينفع به الصالحين، وهو الموفِّق والمعين.

(١) في (ب) « المسمى بجامع... » .

(٢) من (ب).

(٣) من (ب)

(٤) كذا هي في النسختين الخطيتين، ولعلَّ صوابها : « سِوَى » .

المقدمة

وفيها فصول سبعة:

الفصل الأول

في طليعة كتب الحديث

[أخبرني شيخُنا (شيخ)[١] الإسلام المحقق العلاَّمة حسام الدين محمد بن جلال العبيدي[٢]، بسنده إلى][٣] الحاكم أبي عبدالله النيسابوري رحمه الله، في النوع الخمسين من كتابه في « علوم الحديث »[٤]، أنه قال « قد روينا عن جماعة من أئمة الحديث أنهم استحبوا أن (٣/ ا) يَبْدَأ الحديثيُّ بجمع بابَيْن: الأعمال بالنيات، ونضَّر الله امرَأً سمع مقالتي فوَعَاها » .

وروينا في كتاب « الأذكار »[٥] للإمام محيي الدين النواوي، رحمه الله تعالى، أنه قال في حديث الأعمال بالنيات « هذا حديث صحيح متفق على صحته، مجمع على عظم موقعه وجلالته، وهو أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، وكان السلف وتابعوهم من الخلف رحمهم الله تعالى يستحبون استفتاح المصنفات بهذا الحديث، تنبيهًا للمُطالع على حسن النية، واهتمامه بذلك واعتنائه به، رُوِّينا عن الإمام أبى سعيد عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله قال: من أراد أن يصنف كتابًا فليبدأ بهذا الحديث. وقال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله: كان المتقدمون من شيوخنا رحمهم

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) من (ب)، ووقع مكانها في (أ) « روينا عن » .

(٤) (صـ ٢٥٠ ط دار الكتب العلمية).

(٥) (صـ ٣٢ ط دار ابن حزم).

الله يستحبون تقديم حديث : « الأعمال بالنيات » أمام كلِّ شيء يُنشَأُ ويُبتدَأُ من أمور الدين لعموم الحاجة إليه في جميع أنواعها » . انتهى كلام النواوي رحمه الله.

وقال أبو الفتوح الطائي[١] [في أربعينه][٢] « هذا حديث كبير عالٍ متفق على صحته، مستفيض من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، رواه [عنه][٣] أكثر من مئتي نفس، (٣/ ب) عامتهم أئمة معروفون » .

رُوي عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال « يدخل في هذا الحديث ثلثُ العلم »[٤].

وقال أبو داود السجستاني رحمه الله تعالى: الفقه يدور على أربعة أحاديث[٥]:

- الحلالُ بيِّن والحرامُ بيِّن [وهو ما رُوِّينا عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إن الحلال بيِّن، وإن الحرام بيِّن، وبينهما مشتبهاتٌ لا يعلمهن كثيرٌ من الناس، فمن اتقى الشبهاتِ استبرأ لدينه وعِرْضِه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحِمَى يوشكُ أن يرتع فيه، ألا وإنَّ لكلِّ مَلِكٍ حِمَى، ألا وإنَّ حِمَى الله محارمُه، ألا وإنَّ في الجسد مُضغَةً إذا صلحتْ صلح الجسدُ كلُّه، وإذا فسدتْ فسدَ الجسدُ كلُّه، ألا وهي القلبُ. متفقٌ عليه بين البخاري ومسلم، رَوَياهُ من طُرقٍ بألفاظٍ متقاربة][٦].

---

(١) هو أبو الفتوح الطائي، محمد بن أبي جعفر الهمداني، توفي سنة خمسٍ وخمسين وخمس مئة. ينظر: « تاريخ الإسلام » للذهبي (١٢/ ١٠١ ط دار الغرب).

(٢) من (ب). وكتابه عنوانه « الأربعون في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين » .

(٣) من (ب).

(٤) أخرجه البيهقي في « الكبرى » (٢/ ١٤ ط الهند).

(٥) أخرجه الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (٢/ ٢٩٠ رقم ١٨٨٧ - ط المعارف).

(٦) ليست في (أ).

- و[حديث][(١)]الأعمال بالنيات [وهو ما رويناه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمالُ بالنيات، وإنما لكلِّ امرىء ما نوى، فمن كانت هجرتُه إلى الله ورسوله فهجرتُه إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرتُه لدُنْيا يصيبُها أو امرأةٍ ينكِحُها فهجرتُه إلى ما هاجَرَ إليه. متفقٌ على صحَّته.

- و[حديث][(٢)] ما نهيتُكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتُكم به فأْتُوا منه ما استطعتم.

- و[حديث][(٣)] لا ضَرَرَ ولا ضِرار، [يعني في الإسلام][(٤)].

وفي « الأذكار »[(٥)] [للإمام][(٦)] النواوي رحمه الله: « قيل: إنما يحفظ الرجل على قدر نيَّته، وقيل: إنما يُعطَى الناسُ على قدر نيَّاتهم ».

الفصل الثاني

في ذِكْر كتابة الحديث، وذِكْر أوَّل من صنَّف في الحديث

اعلم أن السلف رحمهم الله اختلفوا في كتابة الحديث، فكرهها طائفة، وأباحها أخرى.

ثم أجمع أتباع التابعين على جوازه.

فقيل: أوَّل مَن صنَّف فيه ابنُ جريج، وقيل: مالِكٌ، وقيل: الربيع بن صبيح، [ثم انتشر تدوينُه وجمعُه، وظهر فوائد ذلك ونفعه][(٧)]، وعلى كاتبه صرف الهمة إلى

---

(١) من (ب).

(٢) من (ب).

(٣) من (ب).

(٤) ليست في (أ).

(٥) (صـ ٣٣).

(٦) ليست في (أ).

(٧) ليست في (ب).

ضبطه وتحقيقه شكلا ونقطًا، بحيث يؤمن اللبس معه، ولا يشتغل بتقييد الواضع، وقيل: يشكل الجميع لأجل المبتدي وغير المتبحِّر، ويكون اعتناؤه بضبط الملبِس من أسماء الرجال أكثر؛ لأنه نقليٌّ محضٌ، ويستحب ضبط المشكل (٤/ أ) في المتن، وبيانه في الحاشية؛ لأنه أبلغ، ويُحقق حروف الخط ولا يعلقه تعليقًا، ولا يدققه لتخفيف حَمْله في السفر، فإن الخط علامة، فأحسَنُه أبيَنُه[(١)].

الفصل الثالث

في كتابة الصلاة والتسليم والترضِّي والترحُّم

وعلى كاتب الحديث أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ وعلى آله وأصحابه بعدد كلمات الله وألطافه كلما كتبه، ولا يَسأم من تكراره وإن لم يكن في الأصل، ومَن أغفل ذلك حُرِم حظًّا عظيمًا، ويُصلِّي بلسانه ﷺ كلما كتبه أيضًا، وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء رضي الله عنهم، ويُكره الاقتصار على الصلاة دون التسليم، أو على العكس[(٢)].

[كذا قاله الإمام تقي الدين ابن الصلاح، وغيره][(٣)].

قال [شيخنا الإمام رُحلة الأرض، مسنِد العالم محمد بن][(٤)] الجزري [أدام الله تعالى بركاته][(٥)] في « بدايته » : « وفيه نظر » .

وسمعتُه [من لفظه][(٦)] أيضًا.

---

(١) هذا الفصل بنصه من كتاب « الخلاصة في معرفة الحديث » لشرف الدين الطيبي (صـ ١٧٤ ط المكتبة الإسلامية).

(٢) بنصه من « الخلاصة » للطيبي (صـ ١٧٥).

(٣) من (ب).

(٤) ليست في (أ)، والذي فيه « الإمام » .

(٥) من (ب).

(٦) من (ب).

« ولكن روى ابنُ الصلاح، عن حمزة الكناني: كنتُ أكتب الحديث وأكتفي بالصلاة على رسول الله ﷺ، فرأيتُ النبي ﷺ في المنام، فقال لي: ما لك لا تُتِمُّ الصلاةَ عليَّ؟، قال: فما كتبتُ بعد ذلك الصلاةَ إلا مع التسليم.

ويُكره الرمزُ (٤/ ب) بالصلاة والترضِّي في الكتابة، بل يكتب ذلك بكماله »[١].

[كذا قاله الأئمة][٢].

الفصل الرابع

في التصحيح

ويجب عليه مقابلة كتابه بأصل شيخه، وإن كان إجازة، ويكفي [مُقابلة][٣] ثقة، ولو بفرعٍ [قوبل][٤]بأصل الشيخ، فإن لم يقابل به وكان الناقل صحيح النقل قليل السقط ونَقَل من الأصل، فقد جوَّز الرواية منه: الأستاذ أبو إسحاق، والخطيب، وغيرُهما[٥].

الفصل الخامس

في عدد ما ثبت [من الحديث][٦]

روينا عن ابن الجوزي أنه قال[٧]: إنَّ حصر الأحاديث يبعد إمكانُه[٨]، غير أن

---

(١) بنصه من « الخلاصة » للطيبي (صـ ١٧٥).

(٢) من (ب).

(٣) من (ب).

(٤) من (ب).

(٥) هذا الفصل بنصه من « الخلاصة » للطيبي (صـ ١٧٥).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) ينظر « المختصر في أصول الحديث » للشريف الجرجاني (صـ ٦٧ ط مكتبة الرشد).

(٨) في (أ) « إحكامه ».

جماعةً بالغوا في تتبُّعها، وحصروها في أعدادها.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: صَحَّ [سواء كان على وجه الصحة أو الحسن أو الضعف][(١)] من الأحاديث سبعُ مئةِ ألفٍ وكسر.

وقُرِئ عليه مسنده، فقال: هذا كتاب قد جمعتُه وانتقيتُه[(٢)] من أكثر من سبع مئة ألف وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون فيه من الحديث فارجعوا إليه، وما لم تجدوا فيه فليس بحجة.

فإن قيل: كلُّ ما يحويه مسنده أربعون ألف حديث، منها عشرة آلاف مكررة، فكيف يقول: صَحَّ سبعُ مئةِ ألفٍ وكسر مع هذا؟

(٥/ أ) فأجيب[(٣)]: بأن المراد من هذا العدد: الطُّرُق لا المتون.

قال الشيخ أبو المكارم[(٤)]: قوله « وما [لم][(٥)] تجدوا فيه فليس بحجة » ، الظاهر أنه موضوعٌ على أحمد رحمه الله؛ لأن في الصحيحين من الأحاديث مالم يوجد في المسند، مع إجماع المسلمين على صحَّتها وحُجِّيَّتها.

وقال: سمعتُ بعض أئمة الحديث يقولون: المتون الموجودة اليوم تبلغ مئة ألف، وأكثرها صِحَاحٌ، فكيف يُقال[(٦)]: مالم تجدوا في المسند فليس بحجَّة،

---

(١) من (ب).

(٢) في (ب) « أتقنته » .

(٣) ينظر المرجع السابق.

(٤) لم أقف على هذا النقل إلا عند صديق حسن خان في « الحطة في ذكر الصحاح الستة » (صـ٥٨ ط دار الكتب العلمية)، وأبو المكارم، هو علي بن شهاب الصديقي [كما في « الحطة »]، ولم أقف على مَن ترجمه.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) في (أ) « يقولون » .

والأحاديث البالغة سبع مئة ألف [وكسر، ليست هي الطُّرُق؛ بل كانت متونًا فذهبتْ بموت حافظيها][(١)].

الفصل السادس

في شرائط رواية الحديث

روينا في صحيح مسلم[(٢)]، عن رسول الله ﷺ أنه قال: من كذب عليَّ متعمِّدًا فليتبوأ مقعدَه من النار.

[ورُوِّينا في مؤلفات ابن الجوزي هذا الحديث تسعين طريقًا مع كسر؛ لأنه رَوَى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ثمانيةٌ وتسعون نفرًا من الصحابة، منهم العشرة المبشَّرة، وبلغ إلينا متواترًا][(٣)].

وروينا فيه[(٤)] أيضا(٥) عنه ﷺ أنه قال: كفى بالمرء كذِبًا أن يحدِّث بكلِّ ما سمع.

وروينا فيه أيضًا[(٦)] عنه ﷺ: يكون في آخر الزمان دجَّالون كذَّابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم.

روينا هذه الأحاديث الثلاثة في [أول][(٧)] صحيح مسلم رحمه الله.

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) في مقدمة صحيحه (١/ ١٠ رقم ٣).

(٣) من (ب).

(٤) في (ب) « في صحيح مسلم ».

(٥) (١/ ١٠ رقم ٥).

(٦) (١/ ١٢ رقم ٧).

(٧) ساقط من (ب).

وروينا [أيضًا][(١)] في صحيح مسلم[(٢)]، قال مالك رحمه الله: اعلم (٥/ ب) أنه ليس يسلم رجل حدَّث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا أبدًا وهو يحدِّثُ بكل ما سمع.

وقال إياس رحمه الله تعالى[(٣)]: إياك والشناعة في الحديث؛ فإنه قلَّما حملها أحدٌ إلا ذلَّ في نفسه، وكُذِّب في حديثه.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه[(٤)]: ما أنتَ بمحدِّثٍ قومًا حديثًا لا يبلغه عقولُهم إلا كان لبعضهم فتنة.

روى كلَّها مسلمٌ رحمه الله.

قال الإمام محيي الدين النواوي رحمه الله تعالى في شرح صحيح مسلم[(٥)]: «قوله فليتبوأ [مقعده][(٦)]، أي: فلينزله، وقيل معناه: فليتخذْ منزله من النار. ثم [قيل][(٧)]: إنه دعاءٌ بلفظ الأمر، أي: بوَّأَهُ الله ذلك، وقيل: هو خبرٌ بلفظ الأمر، معناه: قد استوجب ذلك فليوطِّنْ نفسه عليه، يعني: أن هذا جزاؤه، وقد يُجازَى به، وقد يعفو الله الكريم عنه، ولا يقطع عليه بدخول النار، وهذا سبيل كل ما جاء من الوعيد بالنار لأصحاب الكبائر غير الكافر، فكلها يقال فيها: هذه جزاؤه، وقد يُجازَى، وقد يُعفَى، ثم إنْ جُوزِيَ وأُدخل النارَ فلا يخلد فيها، بل لا بد من خروجه منها بفضل الله ورحمته، (٦/ أ) ولا يخلد [في النار][(٨)] أحدٌ مات على التوحيد.

---

(١) من (أ).

(٢) (١/ ١٠ رقم ٥).

(٣) الموضع السابق في « صحيح مسلم » .

(٤) المرجع السابق.

(٥) (١/ ٦٨-٦٩، ط دار إحياء التراث).

(٦) من (ب).

(٧) في (أ) « قال » .

(٨) من « شرح صحيح مسلم » .

وهـذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة والجماعة. وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا: الإخبار عن الشيء على خلاف الواقع سهوًا كان أو عمدًا. هذا مذهب أهل السنة. وشَرَطَ المعتزلةُ العَمْدِيَّةَ فيه » .

وفي هذا الحديث فوائدُ وقواعد:

منها: أنَّ الحق معنا في أن العمدية ليست بشرط في كون الخبر كذبًا.

[ومنها : ما يجيء في الفصل الآتي][1].

الفصل السابع

في أحكام الكذب على الرسول ﷺ، وبعض شرائط الرواية

وفيها مسائل:

◉ المسألة الأولى:

روينا في شرح صحيح مسلم[2] للإمام النواوي رحمه الله: أن الكذب على الرسول ﷺ حرامٌ، وفاحشةٌ عظيمة، وموبقة كبيرة. هذا متَّفَق عليه؛ لكن اختلفوا في أنه هل يكفر أم لا من غير أن يستحله؟

المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف أنه لا يكفر، وقال الشيخ أبو محمد الجويني، والدُ إمامِ الحرمينِ أبي[3] المعالي: إنه يكفر بتعمُّد الكذب عليه؛ ﷺ، وحكى إمامُ الحرمين عن والده هذا المذهب، وأنه يقول في دروسه كثيرًا: من كذب على رسول الله ﷺ عمدًا كفر وأُريق دمُه، وضعَّف إمامُ الحرمين (٦/ ب) هذا القول،

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) (١/ ٦٩).

(٣) في النسختين الخطيتين « أبو » .

وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب، وإنه هفوة [عظيمة][١]، و[الصواب][٢] ما قدَّمناه عن الجمهور.

قلتُ: هذه الجملة من شرح صحيح مسلم للإمام محيي الدين النواوي رحمه الله تعالى؛ ولكنْ كنتُ في حضرة شيخنا الإمام [الجليل الحافظ الكبير رحلةِ الأرض، مسندِ العالم مولانا شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن][٣] الجزري الدمشقي العمري[٤] يومًا بظاهر [بلدة][٥] هَراة حين خرج منها عازمًا على زيارة بيت الله، والمعاودة إلى شيراز، في شعبان سنة إحدى وعشرين وثمان مئة، فأعطاني[٦] جزءًا جُمع في الكفريَّات، فنظرتُ فيه فإذا فيه مسائلُ كثيرة، منها أنه نقل عن الحافظ الذهبي صاحب الكاشف أنه قال في كتاب « الكبائر »[٧]: من كذب على رسول الله ﷺ متعمدًا، إنْ كان في الحلال والحرام يكفر بالإجماع، وإن كان في الترغيب والترهيب يكفر عند الجمهور.

فقلتُ للشيخ: هذا مخالفٌ لما قاله الإمام النواوي [رحمه الله في شرح صحيح مسلم، فلم ينكر على هذه الرواية التي نقلت عن الحافظ الذهبي، وفي ترجمة شعب الإيمان، قال: إن كان الكذب عمدًا على الرسول ﷺ في الحلال والحرام، يكفر، وفي غير ذلك، قال بعض العلماء يكفر؛ لأن الكذب

(١) من (ب).

(٢) من شرح صحيح مسلم.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) هو الإمام الحافظ علم القراء شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي ولد سنة (٧٥١هـ)، وتوفي سنة (٨٣٣هـ). ينظر « شذرات الذهب » لابن العماد (٩/ ٢٩٨ ط دار ابن كثير).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب) « فأتاني ».

(٧) ينظر (صـ ٧٠-٧١ ط دار الندوة)، وليس فيها هذا النص الذي نقله المصنف عنه.

عليه إحداثُ شرعٍ، ولأنه كَذِبٌ على الله في الحقيقة؛ إذ هو لا ينطق عن الهوى، إنْ هو إلا وحيٌ يوحى][(١)].

◉ المسألة الثانية:

روينا في شرح صحيح مسلم[(٢)]: أن من كذب عليه ﷺ عمدًا في حديث واحد فُسِّقَ ورُدَّتْ [روايتُه][(٣)] كلها، وبطل الاحتجاج بجميعها، (٧/ أ) فلو تاب وحَسُنتْ توبتُه فقد قال جماعةٌ من العلماء منهم: أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي، وأبو بكر الصيرفي من فقهاء أصحاب الشافعي، وأصحاب الوجوه منهم ومتقدِّميهم في الأصول والفروع: لا تؤثر توبته في ذلك، ولا تقبل روايته أبدًا، بل يحتم جرحه دائمًا.

وأطلق الصيرفيُّ وقال: كلُّ من أسقَطْنا خبرَه من أهل النقل بكذبٍ وجدناه [عليه][(٤)]، لم نعد لقبوله بتوبةٍ [تظهر][(٥)]، ومن ضعَّفْنا نقْلَه لم نجعله قويًّا بعد ذلك، وقال: ذلك مما افترقتْ فيه الرواية والشهادة. ولم أرَ دليلًا لمذهب هؤلاء، ويجوزُ أن يوجَّه بأن ذلك تغليظٌ وزجرٌ بليغٌ عن الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته؛ فإنه يصير شرعا مستمرًّا إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإنَّ مفسدتهما قاصرةٌ ليست عامة.

قلتُ: والذي ذكر هؤلاء الأئمة ضعيفٌ مخالفٌ للقواعد الشرعية، والمختار: القطع بصحة توبته في هذا، وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة،

---

(١) من (ب).

(٢) (١/ ٦٩-٧٠).

(٣) في (ب) « رواياته ».

(٤) من (ب).

(٥) من شرح صحيح مسلم.

وهى الإقلاع عن المعصية والندم على فعلها (٧/ ب) والعزم ألا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافرًا فأسلم، فأكثرُ الصحابة كانوا بهذه الصفة، وأجمعوا على قبول شهادتهم، ولا فرق بين الرواية والشهادة والرواية في هذا.

هذه الجملة أيضًا من شرح صحيح مسلم، وقوله.

قلتُ: وهذا الذى ذكره هؤلاءِ الأئمةُ إلى آخره من كلام النواوي [أيضًا][(١)].

المسألة الثالثة:

رويناه في شرح صحيح مسلم[(٢)] أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام وبين ما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب والمواعظ وغيرِ ذلك، وكلُّه حرام من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يُعتَدُّ بهم في الإجماع، خلافا للكرَّاميَّة الطائفة المبتدعة، في زعمهم الباطل أنه يجوز وضعُ الحديث في الترغيب والترهيب، وتابَعَهم في هذا كثيرون من الجهلة الذين ينسبون أنفُسَهم إلى الزهد [أو ينسبُهم جهلةٌ مثلُهم][(٣)]، وشُبهَةُ زعمِهم الباطلِ أنه جاء في رواية » من كذب عليَّ متعمِّدًا لِيُضِلَّ به فليتبوأْ مقعدَه من النار «

وزعم بعضُهم أن (٨/ أ) هذا كذبٌ له [لا كذبٌ عليه، وهذا الذي انتحلوه وفعلوه واستدلُّوا به][(٤)] غايةُ الجهالة ونهايةُ الغفلة، وأدلُّ الدلائل على بعدهم من معرفة شيء من قواعد الشرع، وقد جمعوا فيه جملا من الأغاليط اللائقة

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) (١/ ٧٠).

(٣) من شرح صحيح مسلم.

(٤) ساقط من (ب).

بعقولهم السخيفة وأذهانهم البعيدة الفاسدة، فخالفوا قول الله تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا »[١]، وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة، والأحاديث الصريحة المشهورة في إعظام شهادة الزور، وخالفوا [إجماع][٢] [أهل][٣] الحَلِّ والعَقْد، وغير ذلك من الدلائل القطعيات في تحريم الكذِب على آحاد الناس، فكيف بمن قولُه شرعٌ وكلامُه وحيٌ. وإذا نظر في قولهم وجد كذبًا على الله تعالى لقوله « وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى »[٤].

ومن أعجب الأشياء قولُهم: هذا كـذِبٌ له، وهذا جهلٌ منهم بلسانِ العرب وخطابِ الشرع، فإن كل ذلك [عندهم][٥] كذِبٌ عليه، وأما [الحديثُ][٦] الذي تعلقوا به، فأجاب العلماءُ عنه بأجوبة أحسَنُها وأخصَرُها:

أن قوله: ليضلَّ (٨/ ب) الناس. زيادة باطلة، اتفق الحفاظُ على إبطالها، وأنها لا تُعرف صحيحةً بحالٍ.

الثاني: جواب أبى جعفر الطحاوي رحمه الله، أنها لو صحَّتْ لكانت للتأكيد، كقوله تعالى « فمن أظلم ممن افترى على الله كذبًا ليضل الناس »[٧].

والثالث: أن اللام في: ليضلَّ. ليست لام التعليل، بل هي لام الصيرورة والعاقبة،

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

(٢) سورة النجم: الآيتان ٣، ٤.

(٣) من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) من شرح صحيح مسلم.

(٦) في (أ) « الأحاديث ».

(٧) سورة الأنعام: الآية ١٤٤.

معناه: أن عاقبة كذِبه يصير إلى الإضلال به، كقوله تعالي « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوًّا وحزنًا »[١]، ونظائره في القرآن وكلام العرب أكثرُ من أن يُحصر، وعلى هذا يكون معناه: فقد يصير عاقبةُ أمرِ كذِبه إضلالًا.

وعلى الجملة فمذهبُهم أردى من أن يُعنَى بإيراده، وأفسَدُ من أن يُحتاج إلى إفساده.

هذه الجملة أيضًا [من][٢] شرح صحيح مسلم للإمام النواوي.

المسألة الرابعة:

رويناه في شرح صحيح مسلم[٣]: يحرم رواية الحديث الموضوع، إذا علم أو غلب على ظنه وضعُه، فمن روى حديثًا علم أو ظن وضعه ولا يبيِّن حالَ روايته، فهو داخلٌ في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ، ويدل عليه أيضًا الحديث الذى خرجه مسلم (٩/ أ) في صحيحه: من حدَّث عني بحديث يرى أنه كذِبٌ فهو أحد الكاذبين.

المسألة الخامسة:

روينا في شرح صحيح مسلم[٤]: قال العلماء: ينبغي لمن أراد رواية حديثٍ [أو ذكره][٥] أن ينظر إن كان صحيحًا أو حسنًا، يقول: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا أو نحو ذلك من صيغ الجزم، وإن كان ضعيفًا فلا يقول: قال أو فعل أو أمر أو نهى،

---

(١) سورة القصص: الآية ٨.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) (١/ ٧١).

(٤) الموضع السابق.

(٥) من شرح صحيح مسلم.

وشبه ذلك من صيغ الجزم، بل يقول: رُوِي عنه كذا، أو يُروَى أو يُذكَر أو يُحكَى أو بَلَغَنا، وما أشبهَه.

◉ المسألة السادسة:

روينا في شرح صحيح مسلم[١]: قال العلماء: وينبغي لقارئ الحديث أن يَعرف من النحو واللغة وأسماء الرجال ما يَسْلَمُ به [قولُه][٢] من الغلط.

(١) الموضع السابق.

(٢) من (ب).

القسم الأول

في المتن وأقسامه [وأنواعه][1]

وفيه فصول:

الفصل الأول

في تفصيل أجناس الحديث وأنواعه

أقسام الحديث ثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف.

وأنواعه ثلاثون: منها ما يشترك فيه الأقسام الثلاثة - أعني الصحيح والحسن والضعيف -، ومنها ما يختصُّ بالضعيف.

فالضرب الأول ثمانية عشر:

المسند والمتصل (٩/ب) والمرفوع والمعنعن والمعلَّق والفرد والمدرج والمشهور والغريب والعزيز والمصحَّف والمسلسل وزيادات الثقات والاعتبار بالشواهد والمتابعات ومختلِف الحديث والناسخ والمنسوخ وغريب اللفظ وفقهه والإسناد العالي.

والضرب الثاني، وهو ما يختصُّ بالضعيف، اثنا عشر:

الموقوف والمقطوع والمرسل والمنقطع والمعضَل والشاذ والمنكر والمعلَّل والمدلَّس والمضطرب والمقلوب والموضوع.

---

(١) من (أ).

الفصل الثاني

في حدود الأقسام الثلاثة

الصحيح[١]:

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسَلِمَ عن شذوذ وعلة.

وأول من صنَّف في الصحيح المجرَّد: الإمام البخاري، ثم مسلم، وكتابُهما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى.

وأما قول الشافعي رحمه الله: ما أعلم شيئًا بعد كتاب الله تعالى أصحَّ من موطأ مالك[٢].

فقبل وجود الكتابين.

ثم البخاري أصحُّهُما صحيحًا عند الجمهور.

(١٠/ أ) والموجود في كل واحد منهما بغير تكرار نحو أربعة آلاف حديث، وأما [مع][٣] المكرر ففي البخاري سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثا، وفي مسلم أكثر من ذلك.

وروينا في « جامع الأصول »[٤] أن البخاري قال: خرَّجتُ كتابي الصحيح من زهاء ست مئة ألف حديث، وما وضعتُ فيه حديثًا إلا صلَّيتُ ركعتين.

---

(١) يراجع « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ٣٦)، فعبارة المؤلف عنها.

(٢) أخرجه البيهقي في « مناقب الشافعي » (١/ ٥٠٧) وغيره.

(٣) من (ب).

(٤) (١/ ١٨٦).

وأعلى أقسام الصحيح: ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به البخاريُّ، ثم [ما][(١)] انفرد به مسلم، ثم ما هو على شرطهما وإن لم يخرجاه، ثم ما هو على شرط البخاري، ثم على شرط مسلم، ثم ما صحَّحه غيرُهما من الأئمة.

فهذه سبعة أقسام.

والحَسَن:

هو مسند مَن قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة، وروى كلاهما من غير وجه، وسلم عن شذوذ وعلة.

هذا تعريف بعض المتأخرين[(٢)] بعد ما نظر في تعريفات المتقدمين وضعَّفها.

وفي هذا الموضع أبحاث طويلة.

فرع[(٣)]:

الحسن حُجَّة كالصحيح وإن كان دونه؛ ولذلك أدرجه بعضُ أهل الحديث فيه ولم يفرده عنه، وهو ظاهر كلام الحاكم في تصرفاته.

قال ابن الصلاح[(٤)]: وأما (١٠/ ب) تسمية محيي السنة رحمه الله في المصابيح، السنن بالحسان فتساهُلٌ؛ لأن منها الصِّحاح والحِسان والضِّعاف. وقول الترمذي

---

(١) من (ب).

(٢) هو شرف الدين الطيبي، كما في « خلاصته » (صـ ٤٥).

(٣) بنصه من « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ ٤٥-٤٦).

(٤) نصُّ عبارة ابن الصلاح، كما في « مقدمته » (صـ ٣٧ ط دار الفكر) « مَا صَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْمَصَابِيحِ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ تَقْسِيمِ أَحَادِيثِهِ إِلَى نَوْعَيْنِ: الصِّحَاحِ وَالْحِسَانِ، مُرِيدًا بِالصِّحَاحِ مَا وَرَدَ فِي أَحَدِ الصَّحِيحَيْنِ أَوْ فِيهِمَا، وَبِالْحِسَانِ مَا أَوْرَدَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَشْبَاهُهُمَا فِي تَصَانِيفِهِمْ. فَهَذَا اصْطِلَاحٌ لَا يُعْرَفُ، وَلَيْسَ الْحَسَنُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ عِبَارَةً عَنْ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الْكُتُبُ تَشْتَمِلُ عَلَى حَسَنٍ وَغَيْرِ حَسَنٍ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ ».

وغيرِه: حديث حسن صحيح، أيْ روي بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة، والآخر يقتضي الحُسْن، أو المراد بالحسن الحسن اللغوي، و[هو][(١)] ما يميل إليه النفس ويستحسنه. انتهى

[وسمعتُ شيخنا الإمام العلامة المحقق المقرئ المحدث شمس الملة والدين محمد بن الجزري، أن قولهم: حسن صحيح، هو دون قولهم: صحيح؛ لأن هذه إشارة إلى واسطة بين الصحيح والحسن، وهذه الجملة كقولنا: هذا حلو وهذا حامض][(٢)].

والضعيف[(٣)]:

كل حديث لم يجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن المقدَّم ذكرها، وتتفاوت درجاته في الضعف بحسبِ بُعْدِه من شروط الصحة، كما تتفاوتُ درجاتُ الصحيح بحسب تمكُّنه منه.

وقسَّمه أبو حاتم ابنُ حِبَّان إلى قريبٍ من خمسين قسمًا، وكلُّها داخل في الضابطة المذكورة.

فرع:

يجوز عند المحدِّثين وغيرِهم التساهلُ في أسانيد الضعيف - سوى الموضوع - وروايته من غير بيان ضعفه في المواعظ والقصص وفضائل الأعمال، لا في صفات الله تعالى وأحكام الحلال والحرام، فإن ذلك لا تجوزُ روايته مع العلم به إلا مُبيَّنًا حالُه.

---

(١) من (ب).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ينظر « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ٤٨)؛ فإن عبارة المؤلف عنها.

الفصل الثالث

في الحدود[١]

الضرب الأول من الأنواع:

المسند:

في قول (١١/أ) الخطيب رحمه الله تعالى: هو ما اتصل سندُه من راويهِ إلى منتهاهُ، وأكثر ما يُستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره.

وقال الحاكم: هو ما اتصل سنده مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

المتصل:

ويسمى أيضًا الموصول، وهو كلُّ ما اتصل إسناده، وكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه سواء كان مرفوعًا إلى النبي ﷺ أو موقوفًا على غيره.

المرفوع:

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصَّة من قول أو فعل أو تقرير، سواء كان متصلًا أو منقطعًا. هذا هو المشهور.

فقد ظهر الفرقُ من هذا بين المسند والمتصل والمرفوع.

فإنَّ المتصل قد يكون مرفوعًا وغيرَ مرفوع.

والمرفوع قد يكون متصلًا وغيرَ متصل.

أما المسند على قول الحاكم فينبغي أن يكون متصلًا مرفوعًا.

---

(١) هذا الفصل بنصِّه من كتاب « الخلاصة في معرفة الحديث » لشرف الدين الطيبي (صـ ٥٠-٦٩).

المُعَنْعَن:

هو الذي يُقال في سنده: فلان عن فلان.

المُعَلَّق:

وهو ما حُذِف من مبدأ إسناده واحدٌ فأكثر، كقول الشافعي رحمه الله: قال نافع، أو قال مالك، قال ابن عمر، أو قال النبيُّ ﷺ.

الإفراد:

وهو قسمان:

أحدهما: (١١/ ب) فرد عن جميع الرواة.

والثاني: مفرد بالنسبة إلى جهة، كقولهم: تفرَّد به أهلُ مكة وأهلُ المدينة.

المدرج:

وهو أقسام:

أحدهما: ما أدرج في الحديث من كلام بعض رواته، فيرويه من بعده متصلًا، فيتوهَّم أنه من الحديث.

الثاني: أن يكون عنده مَتْنانِ بإسنادين، أو طرف من متن بسند غيرِ سنده، فيرويهما معًا بسندٍ واحد.

الثالث: أن يسمع حديثًا من جماعة مختلفين في سنده أو متنه، فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف، وتعمد كل واحد من الثلاثة حرام.

المشهور:

هو ما شاع عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم، أو عندهم وعند غيرهم، كحديث: الأعمال بالنيات.

الغريــب والعزيــز:

الغريب: هو الذى انفرد به العدلُ الضابطُ ممن يجمع حديثه ويقبل، فإنْ رواه اثنان أو ثلاثة يسمى عزيزًا، وإنْ رواه جماعة سمي مشهورًا، ومن الأفراد ما ليس بغريب كالأفراد المضافة إلى البلدان.

المُصَحَّف:

وهو تغييرُ لفظٍ أو معنًى.

واللفظي (١٢/ أ) إما تصحيف بصر أو سمع، وقد يكون في السند أو في المتن، وهذا فنٌّ جليلٌ إنما تُحققه الحُذَّاقُ من الحفَّاظ، والدارقطنيُّ والخطابيُّ منهم، ولهما فيه تصنيفٌ مفيد.

المُسَلْسَل:

هو ما تتابع فيه رجالُ إسناده عند روايته على صفة أو حالة، إما في الراوي قولًا كحديث القسم، أو فعلًا كحديث التشبيك باليد، أو في الرواية كالمسلسل باتفاق أسماء الرواة وأسماء آبائهم[١].

زيادة الثقة:

وهي أقسام:

أحدها: أن يقع منافيًا لما رواه سائرُ الثقات، وحكم هذه الزَّدُّ كالشاذّ.

الثاني: أن لا يكون فيه منافاةٌ ولا مخالفةٌ أصلًا لما رواه غيرُه، كالحديث الذي تفرَّد برواية جملته ثقةٌ، ولم يتعرَّضْ فيه لما رواه الغير بمخالفةٍ أصلًا، فهذا مقبولٌ، ونقل الخطيبُ اتفاقَ العلماءِ عليه.

---

(١) جاءت الفقرة الثالثة متقدمة على الأولى هنا في (ب)، والسياق من (أ).

الثالث: زيادة لفظةٍ في حديث لم يذكرها سائرُ من رواه.

وقال الخطيب[١]: مذهب الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث أن الزيادة من الثقة مقبولةٌ إذا انفرد بها.

الاعتبار بالمُتابَعات والشواهد:

وهي أمورٌ يتعرفون بها حالَ الحديث، والاعتبار هو النظر في (١٢/ ب) حال الحديث هل تفرَّد به راويه أم لا ؟ وهل هو معروف أم لا؟

وطريق الاعتبار في الأخبار أن يقال مثلا: روى حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فإذا نظر أن حمادًا رواه ولم يتابع عليه، فينظر هل روى ذلك ثقةٌ غيرُ أيوب، عن ابن سيرين؟ فإنْ لم يوجد ذلك فثقةٌ غيرُ ابن سيرين رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وإلا فصحابيٌّ غيرُ أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأيُّ ذلك وُجِد يُعلَمُ به أن للحديث أصلًا، وإلا فلَا.

والمتابعة: أن يرويه غيرُ حماد، عن أيوب. وهو المتابعة التامة.

أو غيرُ أيوب، عن ابن سيرين.

أو غيرُ ابن سيرين، عن أبي هريرة.

أو غيرُ أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وكل هذا يسمى متابعة غيرَ تامة لبُعدها.

ويسمِّي الحاكمُ في المدخل المتابعةَ شاهدًا.

والشاهدُ: أن يُرْوَى حديثٌ بمعنى حديثٍ لا بلفظِه.

---

(١) « الكفاية في علم الرواية » (صـ ٤٢٤ ط المكتبة العلمية- المدينة).

فالاعتبارُ هو الاجتهاد في حال الحديث ليطلع على المتابعات والشواهد.

مُختلِف الحديث:

وهو أن يوجد حديثان [متضادان][(١)] في المعنى في الظاهر (١٣/ أ) فيجمع بينهما أو يرجِّح أحدهما، وهو فنٌّ مهمٌّ يضطر إليه جميعُ طوائف العلماء، وإنما يملك القيامَ به الأئمةُ من أهل الحديث والفقه والأصول الغوَّاصون على المعاني والبيان، وقد صنف الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فيه كتابه المعروف به، ولم يقصد استيعابه بل ذكر جملة تنبِّه العارف على طريق الجمع بين الأحاديث في غير ما ذكره، ثم صنَّف فيه ابنُ قتيبة فأحسنَ في بعض، ومن جمع الأوصاف المذكورة لم يشكل عليه شيء من ذلك.

قال ابنُ خزيمة[(٢)]: لا أعرف حديثين صحيحين [متضادين][(٣)]، فمن كان عنده فليأتني لأؤلِّف بينهما.

والمختلِف قسمان:

أحدهما: أن يمكن الجمعُ بينهما، فيتعين المصيرُ إلى ذلك، ويجب العملُ بهما، كحديث: لا عدوى، وحديث « لا يُورِدُ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ ».

ووجهُ الجمع: أنه ﷺ نفى في الأول ما كان يعتقده الجاهليُّ من أنَّ ذلك يُعْدي بطبعه، ولهذا قال: فمن أعدى الأول.

وفي الثاني [أعلمَ][(٤)] بأن الله تعالى جعل ذلك سببًا لذلك، وحذَّر من الضرر الذي يغلب وجودُه بفعل الله تعالى.

والثاني: أن لا يمكن الجمع بينهما، فإن علمنا أن أحدهما ناسخٌ قدمناه، وإلا

---

(١) في (ب) « متناقضان ».

(٢) أخرجه الخطيب في « الكفاية في علم الرواية » (صـ ٤٣٢).

(٣) في (ب) « متناقضين ».

(٤) من (أ).

عملنا بالراجح منهما، (١٣/ ب) كالترجيح بصفات الرواة وكثرتهم، في خمسين وجهًا من أنواع الترجيح، جمعها الحافظُ الإمامُ أبو بكر الحازميُّ في كتابه الناسخ والمنسوخ [وهو كتابٌ شريفٌ][(١)].

الناسخ والمنسوخ:

الناسخ: كل حدث دلَّ على رفع حكم شرعي سابق.

[وهذا الظاهر، وفي الحقيقة النَّسْخُ هو بيان انتهاء مدة الحكم، كقول الطبيب للمريض: اشرب كذا مطلقًا، ثم يقول له: لا تشربه فإني الطبيب، يريد بقوله الثاني بيان انتهاء مدة حكمه المطلق في قول الأول، وكذا في قول الشارع من الناسخ والمنسوخ][(٢)].

ومنسوخه: كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

وهذا فنٌّ صعبٌ مهم، كان للشافعي، رحمه الله، فيه يدٌ طُولَى، وسابقةٌ أولى، وأدخل بعض أهل الحديث فيه ما ليس منه لخفاء معناه.

غريب اللفظ وفقهه:

أما [غريبه][(٣)] فهو ما جاء في المتن من [لفظ][(٤)] غامض بعيد الفهم لقلة استعماله، وهو فنٌّ مُهِمٌّ.

والفائق للزمخشري فيه فائقٌ على كل غاية، وينبغي ألا يقلد فيه إلا مصنف إمام جليل.

---

(١) من (ب).

(٢) من (ب).

(٣) وقعت في (أ) و(ب) « لفظه » . والتصويب من « الخلاصة » للطيبي (صـ٦٨) وعنها ينقل المؤلف نصًّا.

(٤) من (أ).

[(١)] وأما فقهُه فهو ما يتضمن من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذا دأب الفقهاء الأعلام كالأئمة الأربعة رضي الله عنهم.

وفي هذا الفن مصنفات كثيرة: كمعالم السُّنَن للخطابي، والتمهيد لابن عبد البر.

الإسناد العالي:

وهو أيضًا مشترك، فإنه قد يكون للضعيف إسناد عالٍ، كما يكون للصحيح (١٤/ أ) والحسن، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى فذلك ثمانية عشر نوعًا.

الفصل الرابع

في حدود الضرب الثاني، الذي هو مختصٌّ بالضعيف[(٢)]

الموقوف:

وهو عند الإطلاق: ما رُوِيَ عن الصحابيِّ من قول أو فعل أو نحو ذلك، متصلًا كان أو منقطعًا، وقد يُستعمل في غير الصحابي مقيدًا، مثل: وقفة معمر على همام، ووقفة مالك على نافع.

وبعض الفقهاء يسمي الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، وأما أهل الحديث فيطلقون الأثر عليهما.

المقطوع:

وهو ما جاء من التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفًا عليهم، واستعمله الشافعيُّ، وأبو القاسم الطبرانيُّ رحمهما الله تعالى في المنقطع وسيأتي بيانه.

---

(١) سقط من هنا وحتى أثناء المرسل، من النسخة (ب). وسأُنبِّه هناك عند انتهاء السقط.

(٢) هذا الفصل برُمَّته من « الخلاصة في معرفة الحديث » لشرف الدين الطيبي (صـ ٧٠).

المرسل:

وهو قولُ التابعيِّ الكبيرِ: قال رسولُ الله ﷺ كذا أو فعل كذا، فهو مرسلٌ باتفاق.

وأما قولُ مَنْ دون التابعيِّ: قال رسولُ الله ﷺ، فاختلفوا في تسميته مرسلًا:

فقال الحاكمُ وغيرُه من أهل الحديث: لا يُسَمَّى مرسلًا، وقالوا: المرسَلُ مختصٌّ بالتابعيِّ عن النبي ﷺ، وعلى هذا التقدير فإنْ كان الساقطُ واحدًا (١٤/ب) سمي منقطعًا، وإنْ كان اثنين فأكثر سمي معضلًا ومنقطعًا أيضًا، والمعروف في الفقه وأصوله أن كلَّ ذلك يسمى مرسلًا، وبه قطع الخطيب، قال: إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال رواية التابعي عن النبي ﷺ، ولو قال التابعيُّ الصغيرُ كالزهري مثلًا: قال رسولُ الله ﷺ.

وقلنا بقول الحاكم.

فالمشهور أنه مرسل كالتابعي الكبير.

وحكى ابنُ عبد البر: أن قومًا يُسَمُّونَ[ـهُ][(١)] منقطعًا لا مرسلا؛ لأن أكثر روايتهم عن التابعي.

فرع: قيل يُحتجُّ بالمرسل مطلقًا، ورَدَّه قومٌ مطلقًا، والأَوْلى إنْ صحَّ مخرجه لمجيئه من وجه آخر مسندًا من غير رجال الأول فهو حُجَّة، وعليه جماهيرُ العلماء والمحدثين؛ ولذلك احتجَّ الشافعيُّ رحمه الله تعالى بمراسيل ابن المسيب لما وجدت مسانيد من وجوه أُخَر، ولا يختص ذلك[(٢)] عنده بمراسيل سعيد كما يتوهم بعضُ الفقهاء من أصحابنا.

فإنْ قيل: إذا وُجد المسند فالعمل به [لا بالمرسل؟ قلنا: المرسل الذي يُعمل

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) إلى هنا انتهى السقط من النسخة (ب).

به][1] ما كان راويه ثقةً مُتقِنًا ليس فيه إلا الإرسال، بخلاف المسند فإن راوِيه ليس كَراوِيه، فجَعْلُ (١٥/ أ) الأول أصلًا، والثاني تابعًا، أَوْلَى من العكس.

المُنقَطِع:

عند الجمهور: هو الذي لم يتصل إسناده علي أي وجه كان، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره، إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع رواية من دون التابعي عن الصحابي، مثل: مالك، عن ابن عمر.

وقال الحاكم[2] وغيره: المنقطع ما اختل فيه قبل الوصول إلى التابعي رجل سواء كان محذوفًا أو مبهمًا.

المعضل:

يقال: أعضله فهو معضل بفتح الضاد.

وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعدًا، كقول مالك: قال رسول الله ﷺ.

الشاذ:

قال الشافعي رحمه الله: [الشاذ][3] هو ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الناس[4].

المنكر:

قيل ما تفرد به وليس ثقة ولا ضابطًا.

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) ينظر « معرفة علوم الحديث » (صـ٢٨).

(٣) من (ب).

(٤) أخرجه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » (صـ١١٩).

المعلَّل:

اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلِّ علومه وأدقِّها، وإنما يتمكن من ذلك أهلُ الخبرة والفهم الثاقب.

وهي أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

فالحديث المعلل: هو الذي اطُّلِعَ على ما يقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منه.

المُدَلَّس:

ما أُخْفِيَ عَيْبُه.

وهو قسمان:

أحدهما: ما يقع في الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه (١٥/ ب) أو عاصره مالم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه.

والثاني: ما يقع في الشيوخ، وهو أن يروي عن الشيخ حديثًا سمعه فيسميه أو يُكنِّيه [أو ينسبه][(١)] أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف.

والأول مكروهٌ جدًّا، واختلفوا في رواية من عرف به.

وأما الثاني فأمرُه أَخَفُّ، وتتفاوتُ الكراهة فيه بحسب الغرض الحامل عليه.

المضطرِب:

هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضُهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له.

---

(١) من (أ).

المقلوب:

وهو أن يكون حديثٌ مشهورٌ عن راوٍ، فيجعل عن راوٍ آخر ليرغبوا فيه لغرابته، كحديث مشهور عن سالم جعل عن نافع؛ ليصير بذلك غريبًا مرغوبًا فيه.

رُوِيَ أن البخاريَّ قدم بغداد، فاجتمع قوم من أصحاب الحديث، وعمدوا إلى مئة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه، فلما فرغوا من إلقائها التفت اليهم فرَدَّ (١٦/ أ) كلَّ متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه فأذعنوا له بالفضل[1].

الموضـــوع:

هو المختلق، وهو شر الضعيف وأرْدَى أقسامه، ولا يحل روايته مع العلم به في أي معنى كان إلا مع بيان حاله، بخلاف غيره من أقسام الضعيف الذي يحتمل صدقها باطنًا، فإنه يجوزُ روايتها في الترغيب والترهيب مطلقًا من غير بيان، ويعرف الوضع بأسباب بُيِّنت في المطَوَّلات، وقد بيَّنتُ بعضها في « لوامع الأصول » ، فذلك اثنا عشر نوعًا يختص بالضعيف.

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » (٢/ ٣٤٠) وغيره.

القسم الثاني

في السَّنَد

أي معرفة أوصاف الرواة ومن يقبل روايته ومن لا يقبل، وهي من أجل أنواع علوم الحديث وأهمها؛ إذ به يتميز الصحيح عن الضعيف، والكلام فيه أحد عشر نوعًا.

النوع الأول

[في][١] صفة من يقبل روايته ومن لا يقبل[٢]

وفيه فصول [سبعة][٣]:

الأول: أجمع جماهير علماء الحديث والأصول والفقه على أنه يشترط في من يحتج بحديثه: العدالة والضبط.

فالعدالة فيه: أن يكون مسلمًا بالغًا عاقلًا سليمًا (١٦/ب) من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

والضبط: أن يكون [متيقظًا][٤] حافظًا إنْ حدَّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إنْ حدَّث منه، عارفًا بما يختلُّ به المعنى إنْ رُوِيَ به، ولا يُشترط الذكورةُ والحريةُ، ولا العلمُ بفِقْهٍ وعربيَّةٍ، ولا البصرُ ولا العدد.

---

(١) من (ب).

(٢) هذا النوع بنصِّه من « الخلاصة في معرفة الحديث » لشرف الدين الطيبي (صـ ٩٩ وما بعدها).

(٣) من (ب).

(٤) في (أ) « مستيقظًا » .

الثاني:

تُعرَف العدالة بتنصيص عدلين أو بالاستفاضة، ويعرف ضبطه بأن يعتبر روايته بروايات الثقات؛ فإن وافقهم كان ضابطًا، وإن كان كثير المخالفة لهم عرفنا اختلالَ ضبطه، ولم يحتج بحديث.

والتعديل مقبول من غير ذكر سببه على الصحيح، والجرح لا يُقبَلُ إلا مفسَّرًا.

ويثبت الجرح والتعديل في الرواة بقول واحد على الصحيح، وقيل: لا بد من اثنين كالشهادة، فإن اتفق في شخص جرح وتعديل فالجرح مُقدَّم.

الثالث: لا تُقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن ينام حالة السماع، أو يشتغل عنه، أو يحدث لا من أصلٍ مُصحَّح، أو من عرف بقبول التلقين في الحديث من غير كتب وحفظ، أو بكثرة السهو إذا لم يحدِّث من أصلٍ صحيح، أو مَنْ كثُرَت الشواذُّ والمناكيرُ في حديثه.

(١٧/ أ) قال أحمد وغيره: من بُيِّن غلطُه فلم يَرجِع وأصرَّ عليه سقطتْ روايته.

ولا يُقبل رواية مجهول الحال ظاهرًا وباطنًا، والمختار قبول رواية مجهول العدالة باطنا لا ظاهرا، وهو المستور.

ولا يُقبل رواية مجهول العين، وهو كلُّ من لم يَعرِفه العلماءُ، ولم يُعرَف حديثه إلا من جهة راوٍ واحدٍ.

الرابع: لا يُقبل رواية المبتدع الذي يَكفُر ببدعته باتفاق.

والمبتدع بغيرها فيه ثلاثةُ أقوال:

قيل: لا يُقبل مطلقًا.

وقيل: إن لم يستحل الكذب لنصرة أهله ومذهبه قُبِل، وإن استحلَّ كالخطَّابيَّة لم يُقبل.

ويُعْزَى [هذه][(١)] إلى الشافعي، رحمه الله.

وقيل: إن كان داعيةً [لمذهبه][(٢)] لم يُقبَل، وإن لا قُبل، وهذا الذي عليه الأكثر.

الخامس: التائب من الكذب وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، إلا التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا تقبل روايته أبدًا وإن حسنتْ توبته.

قال السمعاني[(٣)]: من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه.

[وقد تقدم هذا الحكم وما قال الإمام النواوي رحمه الله عليه في المقدمة][(٤)].

السادس: اختلفوا فيمن أخذ على الحديث أجرًا، فقال قوم: لا تقبل روايته، ورخَّص في ذلك قوم آخرون.

السابع: أعرض الناس في هذه (١٧/ب) الأعصار عن مجموع الشروط المذكورة، واكتفوا من عدالة الراوي بكونه مستورًا، ومِن ضبطه بوجود سماعه مثبتًا بخطٍّ موثوقٍ به، وروايته من أصلٍ موافقٍ لأصل شيخه.

النوع الثاني : [في][(٥)] الإسناد العالي والنازل[(٦)]

والإسنادُ خصيصةٌ لهذه الأمة، وسُنَّةٌ من السنن، وطلبُ عُلُوِّه سُنَّة؛ ولذلك أستحِبُّ الرحلةَ فيه.

---

(١) كذا بالنسختين الخطيتين!

(٢) من (أ).

(٣) في « قواطع الأدلة » له (١/ ٣٤٦ ط دار الكتب العلمية)، ونقله عنه ابنُ الصلاح في « المقدمة » (صـ ١١٦).

(٤) من (ب).

(٥) من (ب).

(٦) ينظر « الخلاصة في معرفة الحديث » لشرف الدين الطيبي (صـ ٥٨-٥٩).

قال أحمد بن حنبل رحمه الله: طلب الإسناد العالي سُنَّةٌ عمن سلف[١].

النوع الثالث: [في][٢] المزيد في الأسانيد

وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلًا أو أكثر وهمًا منه أو غلطًا.

[وقد صنَّف الخطيبُ فيه كتابه المعروف بذلك][٣].

النوع الرابع: [في][٤] التدليس

وهو قسمان: تدليسُ الإسناد، وتدليسُ الشيوخ كما مرَّ.

النوع الخامس: [في][٥] تباعد وفاة الراويين عن شيخ واحد

وفائدتُه: حلاوةُ علوِّ الإسنادِ في القلوب[٦].

النوع السادس: [في][٧] رواية الأقران عن الأقران

وهم الأكْفاء المتقاربون في السن والإسناد.

وهو قسمان: أحدهما:

المدبج: وهو أن يروي كل واحد من القرينين [عن][٨] صاحبه، كرواية عائشة عن أبي هريرة، وروى هو (١٨/ أ) عنها.

---

(١) أخرجه الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (١/ ١٢٣رقم ١١٧).

(٢) من (ب).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) من (ب).

(٥) من (ب).

(٦) ينظر « مقدمة » ابن الصلاح (صـ ١٨٩ ط دار الفارابي)، و « المنهل الروي » للقاضي ابن جماعة (صـ ٧٣ ط دار الفكر)، و « التقييد والإيضاح » للحافظ العراقي (صـ ٣٥٠).

(٧) من (ب).

(٨) من (ب).

والثاني: غير المدبج، وهو أن يروي أحدهما عن صاحبه ولا يروي الآخر.

النوع السابع : [في][١] رواية الآباء عن الأبناء

وللخطيب فيه كتابٌ.

النوع الثامن: في رواية الأبناء عن الآباء

ولأبي نصر الوائلي[٢] في هذا النوع كتابٌ.

النوع التاسع: [في][٣] من لم يرو عنه إلا واحد

قيل: لمسلم فيه كتابٌ.

النوع العاشر: [في][٤] رواية الأكابر عن الأصاغر

النوع الحادي عشر: [في العنعنة في السند][٥]

وهو السند الذي يقال فيه فلان عن فلان، وقد تقدم ذكره.

---

(١) من (ب).

(٢) هو عبيد الله بن سعيد بن حاتم، أبو نصر الوائلي (ت ٤٤٤هـ)، نزيل مصر، ومؤلف كتاب « الإبانة الكبرى » . ينظر في ترجمته « تاريخ الإسلام » للذهبي (٩/ ٦٥٧) وغيره.

(٣) من (ب).

(٤) من (ب).

(٥) وقعت في (أ) « الصفة في السند » .

القسم الثالث

[في تحمُّل][١] الحديث وطرق نقله وضبطه وروايته وما يتعلق به

والكلام فيه ستة أنواع:

النوع الأول[٢]: في أهلية التحمُّل

يصحُّ [التحمُّل][٣] قبل الإسلام، وقبل البلوغ، ومَنَعَ الثانيَ قومٌ، وأخطأوا لاتفاق الناس على قبول رواية الحسن والحسين، وابن عباس رضي الله عنهم.

النوع الثاني: في طُرُق تحَمُّل الحديث[٤]

وهي ثمانية، بعضُها بالاتفاق وبعضُها بالاختلاف:

الطريق الأول: السَّماع من لفظ الشيخ، سواء كان إملاء أو تحديثًا، وسواء كان من (١٨/ ب) حفظه أو كتابه، وهذا أرفع الطرق عند الجماهير.

قال الخطيب[٥]: أرفع العبارات في ذلك: سمعتُ، ثم حدَّثنا، وحدَّثني، ثم يتلو ذلك قول: أخبرنا، وهو كثيرٌ في الاستعمال.

قال ابنُ الصلاح[٦]: كان هذا قبل أن يشيع تخصيصُ أخبرنا بما قُرِئ على الشيخ.

فحينئذٍ يجبُ حدَّثنا.

---

(١) في (ب) « في سماع التحمل ».

(٢) من « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ ١١٣).

(٣) من (ب).

(٤) من « الخلاصة » (صـ ١١٧).

(٥) في « الكفاية » (صـ ٢٨٤).

(٦) في « مقدمته » (صـ ١٣٥).

وقال الخطيبُ[١]: ثم يتلو قول أخبرنا، أنبأنا ونبَّأنا، وهو قليلٌ في الاستعمال.

قال القاضي ابنُ جماعة[٢]: لا سيما بعد غلبته في الإجازة.

الطريق الثاني: القراءة على الشيخ، ويسميها أكثر قدماء المحدثين عرضًا؛ لأن القارئ يعرضه على الشيخ، سواء قرأ هو أم غيره وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أو من حفظه، وسواء كان الشيخ يحفظ أم لا إذا كان يمسك أصله هو، أو ثقة غيره، وهو رواية صحيحة باتفاق خلافًا لبعض من لا يعتد به.

[واختلفوا في أن القراءة على الشيخ مثل السَّماع من لفظه في المزية، أو فوقه، أو دونه؟

فنُقل عن أبي حنيفة ومالك وغيرهما ترجيحُ القراءة على الشيخ.

ويروى عن مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة أنها سواء، وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة، والبخاري][٣].

وإذا روى السامع بهذه الطريق فله عبارات، أحوطها أن يقول: قرأتُ على فلان، أو: قُرئ عليه وأنا أسمع فأقرَّ به، ويتلوه قول: حدثنا، أو: أخبرنا، مقيدًا بقيد: قراءةً عليه، ونحو ذلك.

(١٩/أ) واختلفوا في استعمال: حدثنا وأخبرنا [مطلقتين، فمنع ابن المبارك وأحمد بن حنبل والنسائي][٤] وغيرهم.

وجوَّزهما الزهري ومالك وسفيان بن عيينة وغيرهم. وهو مذهب البخاري.

---

(١) في « الكفاية في معرفة الحديث » (صـ٢٨٦).

(٢) في « المنهل الروي » (صـ٨٠).

(٣) من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

والمذهب الثالث: أنه يجوز إطلاق أخبرنا، ولا يجوز إطلاق حدثنا، وهو مذهب الشافعي وأصحابه، ومسلم وجمهور أهل المشرق، وهو الشائع الغالب الآن.

الطريق الثالث: الإجازة المجرَّدة.

وهي أنواع:

الأول: أعلاها، [إجازة معيَّن لمعيَّن، كأجزتُكَ كتابَ البخاريِّ مثلًا][(١)]، والصحيح عند الجمهور من علماء المحدثين والفقهاء جواز الرواية، و[وجوب][(٢)] العمل بها.

الثاني: إجازة معيَّن في غير معين، كقوله: أجزتُكَ مسموعاتي ومروياتي، والجمهورُ على جواز الرواية بها، ووجوبِ العمل.

الثالث: إجازة العموم، كقوله: أجزتُ المسلمين، أو لمن أدرك زماني، وجوَّزها الخطيب مطلقًا.

الرابع: إجازة مجهول، أو في مجهول، وهذه إجازة باطلة، (١٩/ ب) لا فائدة منها.

الخامس: الإجازة المعلَّقة، مثل: أجزتُ من شاء فلان، أو: إن شاء زيدٌ إجازة أحد أجزتُه، والأظهرُ أنها لا تصح.

وبه أفتى القاضي أبو الطيِّب.

وقال أبو يعلى ابن الفراء الحنبلي، وابن عمروس المالكي: يصح.

السادس: إجازة المعدوم، كقوله: أجزتُ لمن يولد لفلان، وفيها خلافٌ، فأجازها الخطيبُ، وحكاه عن ابن الفراء وابن عمروس.

وأبطلها القاضي أبو الطيب، وابنُ الصباغ، وهو الصحيح.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ).

السابع: إجازة مالم يتحمله المجيزُ ليرويه المجازُ إذا تحمَّله المجيزُ، وضعَّفه بعضُ المتأخرين، ومنعه بعضُهم، وهو الصحيح.

الثامن: إجازة المجاز، مثل قوله: أجزتُ لك مجازاتي، والصحيح جوازه، قطع به الدارقطني، وأبو نعيم، وأبو الفتح المقدسي.

فرع: إنما تُسْتَحْسَنُ[1] الإجازةُ إذا كان المجيزُ عالـمًا بما يجيزُه، والـمُجازُ من أهل العلم؛ لأنها توسُّعٌ يحتاجُ إليه أهلُ العلم.

(٢٠/ أ) وشرَطَه بعضُهم، وحُكِيَ عن مالك.

وقال ابنُ عبد البر[2] « الصحيح أنه لا يجوز إلا لماهرٍ في الصناعة، وفي معيَّن لا يُشكِلُ إسنادُه ».

الطريق الرابع: المناولة.

وهي نوعان:

أحدهما: المقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة.

والثاني: المجرَّدة عن الإجازة، وهو أن يناوله كتابًا ويقول: هذا سماعي مقتصرًا عليه، فالصحيح أنه لا يجوز له الرواية بها، وبه قال الفقهاء وأهل الأصول، وعابوا من جوَّزه من المحدثين.

فرع: جوَّز الزهري ومالك إطلاق « حدثنا » و « أخبرنا » في المناولة، وهو لائقٌ بمذهب من يجعل غرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعًا.

---

(١) في النسختين الخطيتين « يستحسن ».

(٢) في « جامع بيان العلم وفضله » (٢/ ١١٥٩ ط دار ابن الجوزي)، ونصه « الإِجَازَةُ لاَ تَجُوزُ إِلا لِلْمَاهِرِ بِالصِّنَاعَةِ حَاذِقٍ بِهَا، يَعْرِفُ كَيْفَ يَتَنَاوَلُهَا، وَتَكُونُ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ مَعْرُوفٍ لَا يَشْكُلُ إِسْنَادُهُ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ ».

وعن أبي نعيم الأصبهاني والمرزباني وغيرِهما جوازُه في الإجازة المجرَّدة عن المناولة، والصحيح الذي عليه الجمهور وأهل التحري المنع عن ذلك وتخصيص ذلك بعبارة تشعر بالإجازة كحدثنا إجازة، (٢٠/ ب) أو مناولة، أو إذنًا، أو أجازني، أو ناولني وشبه ذلك، واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق أنبأنا في الإجازة، واختاره قوم، ومال إليه البيهقي.

الطريق الخامس: المكاتبة: وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو يأذن بكتبه.

وهي أيضًا ضربان: مقرونة بالإجازة، ومجرَّدة عنها.

فالمقرونة بالإجازة في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بها.

وأما المجردة فأجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين، والعبارة فيها: كتب إليَّ فلان، أو أخبرني فلان كتابة.

الطريق السادس: الإعلام، وهو أن يُعلم الشيخُ الطالبَ أن هذا الكتاب روايته أو سماعه، مقتصرًا على ذلك، فجوَّز الرواية به كثيرٌ من أهل الحديث والأصول والفقه.

الطريق السابع: الوصية، وهي أن يوصي الراوي عند موته أو سفره، لشخص بكتاب يرويه، فجوَّز بعضُ السلف للمُوصَى له رواية ذلك عن الموصي كالإعلام، (٢١/ أ) والصحيح الصواب أنه لا يجوز.

الطريق الثامن: الوجادة: وهو أن يقف على كتابٍ بخط شخص فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص ولم يسمعها منه الواجد ولا له منه إجازة أو نحوها، فله أن يقول: وجدتُ بخط فلان، وما أشبه ذلك.

فرع: إذا وجد حديثًا في تأليف شخص وليس بخطه، فله أن يقول: قال فلان، أو ذكر فلان.

فرع: العمل بالوجادة، قيل: لا يجوز، وقيل: يجوز.

النوع الثالث: في كتابة الحديث[١]

وقد كتبتُ شيئًا عنه في أول الكتاب.

وبقي فصول:

الأول: الكلام في التصحيح والتمريض والتضبيب، وهي من شأن [المتقنين][٢].

فالتصحيح: كتابة «صح» على كلامٍ صحَّ روايةً ومعنًى؛ لكنه عُرضةٌ للشك أو الخلاف.

والتضبيب: وقد يسمى التمريض أيضًا، وهو: أن يمد خطًّا أوَّلُه كرأس الضاد على ثابتٍ نقلًا، فاسدٍ لفظًا أو معنًى، أو ضعيف أو ناقص.

ومن الناقص موضع الإرسال أو الانقطاع، وربما اقتصر بعضُهم في علامة التصحيح على (٢١/ ب) الصاد فأشبهت الضبَّة.

الثاني: غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في حدَّثنا وأخبرنا، وشاع بحيث لا يخفى، فيكتبون مِنْ حدثنا: أثنا، أوْ نا، أوْ دنا.

ومِنْ أخبرنا: أبنا، أوْ أنا، أوْ رنا.

وإذا كان للحديث إسنادانِ أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد آخر «ح».

قالوا: ولم يأتنا عمن تقدم بيانُ أمرِها، لكنْ كتب بعضُ الحفاظ موضعًا «صحَّ»، فأشعر بأنها رمزُه، وقيل: هي من التحويل من إسناد إلى إسناد، وقيل: هي من الحيلولة؛ لأنها تحول بين الإسنادين، وليست من الحديث فلا يُتلفَّظ شيء في مكانها، وقيل: هي إشارة إلى قولنا الحديث.

---

(١) من «الخلاصة في معرفة الحديث» لشرف الدين الطيبي (صـ١٧٦).

(٢) في (ب) «المتفننين».

والمغاربة يقولون مكانها في القراءة: الحديث، ومن العلماء من يقول » حا « ويمرُّ، وهو المختار.

الثالث: قال الخطيب: ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع منه الكتاب وكنيته ونسبته، ثم يسوق ما سمعه منه على (٢٢/ أ) لفظه، ويكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه، وتاريخ السماع، وإنْ أحبَّ كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب، كذا فعله الشيوخ، ولا بأس بكتابته آخر الكتاب، وحيث لا يخفى منه.

وينبغي أن يكون كتابة طبقة السَّماع بخط شيخ موثوق به معروفِ الخط، ولا بأس عند ذلك بأن لا يصحِّح عليه الشيخُ، ولا بأس أن يكتب سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة.

الرابع: يجعل بين كل حديثين دارةً، واستحبَّ الخطيبُ أن يكون غُفْلًا، أيْ بلا علامة، فإذا قابل نقطَ وسطَها.

النوع الرابع: في كيفية رواية الحديث[1]

شدَّد قوم في الرواية فأفرطوا، وتساهل آخرون ففرَّطوا، فقال بعض المشددين: لا حجة إلا فيما رواه من حِفظه. رُوي ذلك عن أبي حنيفة، رضي الله عنه، ومالك، والصيدلاني، رحمهم الله.

وقال بعضُهم: يجوز من كتابه إلا إذا خرج من يده.

وقال بعضُ المتساهلين: يجوز الرواية من نُسَخٍ غيرِ مقابلةٍ بأصولهم، فجعلهم الحاكمُ (٢٢/ ب) مجروحين، وهذا كثير، وتعاطاه قوم من أكابر العلماء والصلحاء.

والصواب ما عليه الجمهور، وهو التوسُّط بين الإفراط والتفريط، فإذا قام في

(١) من « الخلاصة » للطيبي (١٣٧).

التحمُّل والضبط والمقابلة بما تقدَّم جازت الرواية منه، وكذا إن غاب عنه [الكتاب][(١)] إذا كان الغالب سلامتَه من التغيير، ولا سيما إن كان ممن لا يخفى عليه تغييره غالبًا.

النوع الخامس: في آداب الراوي[(٢)]

اعلم أن علم الحديث علم شريف، يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وهو من علوم الآخرة، فمن حُرِمه حُرِم خيرًا كثيرًا، ومن رُزِقه مع حُسْن النية [فقد نال أجرًا كبيرًا، فعلى مُعانِيه تصحيحُ النية][(٣)] وإخلاصُها وتطهيرُ القلب من الأغراض الدنيوية من رياسة أو طلب مال أو غير ذلك مما لا يُراد به وجهُ الله تعالى.

قال سفيانُ الثوريُّ[(٤)]: كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديثَ تعبَّد قبل ذلك عشرين سنة.

قال أبو محمد ابنُ خلَّاد[(٥)]: المستحبُّ للمتصدِّي لإسماع الحديث أن يبلغ خمسين؛ لأنها انتهاء الكهولة، وفيها يجتمع الأَشُدُّ.

(٢٣/ أ) قال: وليس بمنكرٍ أن يحدِّث عند استيفاء الأربعين؛ لأنها حدُّ الاستواء ومنتهى الكمال.

وأنكر القاضي عياض[(٦)] على ابن خلاد ذلك؛ لأن جماعة من السلف نشروا علمًا لا يُحصَى ولم يبلغوا ذلك، والحق أنه متى احتيج إلى ما عنده استُحِبَّ له التصدِّي

---

(١) من « الخلاصة في معرفة الحديث » ، وعنه ينقل المؤلف نصًّا.

(٢) ينظر « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ ١٦٧).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) أخرجه الخطيب في « الكفاية » (صـ ٥٤).

(٥) « الإلماع » للقاضي عياض (صـ ٢٠٠).

(٦) انظر الموضع السابق.

لنشره في أي سنٍّ كان، كمالكٍ والشافعيِّ وغيرِهما، ومتى خُشِيَ عليه الهرمُ والتخليطُ أمسك عن التحديث، وينبغي أن لا يحدِّث بحضرة من هو أولى منه لسِنِّه وعلمِه وغيرِ ذلك، وقيل: لا يحدِّث في بلد فيه من هو أولى منه، وإذا طُلِب منه ما يعلمه عندَ أَوْلَى منه[١] أَرْشَدَ إليه؛ لأن الدين النصيحة، ولا يمتنع من تحديث أحد لعدم صحة نيته؛ فإنه يُرجى [له][٢] تصحيحُها، وليحرصْ علي نشره، ويبتغي جزيل أجره، وإذا أراد حضورَ مجلسِ التحديث تطهَّر وتطيَّب وسرَّح لحيتَه، ثم يجلس متمكنًا بوقارٍ، فإن رفع أحدٌ صوتَه زَبَرَهُ[٣].

رُوِى ذلك كلُّه عن مالكٍ رحمه الله، وكان يكره أن يحدِّث في الطريق أو وهو قائم أو مستعجل، ويُقبِل (٢٣/ب) على الحاضرين كلِّهم إذا أمكن، ولا يسرد الحديث سردًا لا يدرك بعضُهم فهمَه، ويفتتح مجلسه ويختمه بتحميد الله والصلاةِ على رسول الله ﷺ ودعاءٍ يليقُ بالحال، وينبغي للمحدِّث العارفِ عقدُ مجلسٍ لإملاء الحديث فإنه[٤] أعلى مراتب الرواية.

النوع السادس: في آداب طالب الحديث[٥]

يجب عليه تصحيحُ النية وتحقيقُ الإخلاص، ويبتهلُ إلى الله تعالى في التوفيق والتيسير، ويأخذ نفسه بالأخلاق المرضية والآداب السنية.

فعن سفيانَ الثوريِّ[٦]: ما أعلمُ عملاً أفضلَ من طلب الحديث لمن أراد الله به.

واختلف في الزمن الذى يصح فيه سماعُ الصبي، فقيل: خمس سنين، وقيل:

---

(١) أيْ: عند مَنْ هو أولَى منه.

(٢) من (ب).

(٣) زَبَرَهُ: نهاهُ وانتهَرَه.

(٤) في الأصل: وأنه. والتصويب من: مقدِّمة ابن الصَّلاح وتدريبِ الراوي.

(٥) من « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ ١٧١-١٧٣).

(٦) أخرجه البيهقي في « المدخل إلى السنن الكبرى » (صـ ٣٠٩رقم ٤٧٠).

أربع سنين، وعليه استقر عمل المتأخرين، يكتبون لابن خمس: سمع، ولمن دونه: حضر أو أُحضِر.

وليبتدئْ بسماعِ أَرْجَحِ شيوخِ بلدِه إسنادًا وعلمًا، وليُؤَدِّ زكاة الحديث، وليُعَظِّمْ شيخَه، فإذا فاز بفائدةٍ أرشد إليها غيرَه من الطلبة؛ فإن كتمان ذلك لُؤْمٌ، ولا يمنعه الحياءُ والكبرُ في الأخذ ممن دونه (٢٤/ أ) سِنًّا أو نَسَبًا أو منزلةً، وليصبر على جفاء شيخه، وليعتنِ بالمهمِّ، ويُقدِّم [في][(١)] ذلك كلِّه الصحيحينِ، ثم بقيَّة كتب الأئمة، كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، ثم كتاب السنن الكبير للبيهقي، فإنا لا نعلم مثله في بابه، ثم المسانيد، كمسند أحمد بن حنبل وغيره، ثم من كتب العلل: كتابه، وكتاب الدارقطني، ومن التواريخ: [تواريخ][(٢)] البخاري، وابن أبي خيثمة، ومن كتب الجرح والتعديل: كتاب ابن أبي حاتم، ومن مشكل الأسماء: كتاب ابن ماكولا، ويعتني بكتب غريب الحديث وشروحه، وكلما مرَّ به مشكلٌ بحث عنه وأتقنه، ثم حفظه وكتبه، ويتحفَّظ الحديث قليلًا قليلًا، ويشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل له، معتنيًا بشرحه وبيان مشكله وإتقانه، فقلَّمَا تمهَّر على علم الحديث من لم يفعله. ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقان: أجودهما على الأبواب، كما فعله البخاري ومسلم، فيذكر في كل باب ما عنده فيه. الثانية: على المسانيد، (٢٤/ ب) [فيجمع][(٣)] في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه، وعلى هذه الطريقة يرتب على الحروف، أو على القبائل، فيُقَدَّم بنو هاشم، ثم الأقرب فالأقرب، وقد يرتب بالسابقة، فيقدم العشرة ثم أهل بدر ثم الحديبية ثم من هاجر بينها وبين الفتح، ثم أصاغر الصحابة، ثم النساء يبدأ بأمهات المؤمنين، رضي الله عنهم.

(١) من (ب)

(٢) في (أ) « تاريخ » .

(٣) من (ب).

القسم الرابع
في أسماء الرجال وطبقات العلماء
وما يتصل بذلك[١]

والكلام فيه أحد وعشرون نوعًا:

النوع الأول: في معرفة الصحابة رضي الله عنهم

هذا فنٌّ مهم عظيم الفائدة، يُعرَف به المرسل والمتصل، وقد صُنِّفَ فيه كتب كثيرة، ومن أجودها كتابُ الاستيعاب لابن عبد البر؛ لكن شأنه يذكر ما شجر بينهم، وبحكاياته من الإخباريين، وقد جمع فيها ابن الأثير كتابًا حسنًا جامعًا، وضبط وأجاد فيه.

وفيه فصول:

الأول: اختُلِف في حَدِّ الصحابيِّ، والمعروف عند أهل الحديث وبعضِ أصحاب الأصول: أنه كلُّ من رأى رسول الله ﷺ وهو مسلم، قاله البخاريُّ في صحيحه.

(٢٥/ أ) وأسند الخطيب[٢] عن أحمد بن حنبل أنه قال في أصحاب النبي ﷺ: من صحبه سنة أو شهرًا أو يومًا أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه.

وعند بعض الأصوليين: من طالت مجالسته على طريق التبع والأخذ عنه.

وعند سعيد بن المسيب: هو من صحب رسول الله ﷺ سنة أو غَزَا غزوةً. وهو ضعيف.

والثاني: الصحابة كلهم عدول، سواء لَابَسُو الفتن أم لا، بإجماعِ مَنْ يُعتَدُّ بهم.

---

(١) هذا القسم برُمَّته من « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ ١٤٩ وما بعدها).

(٢) في « الكفاية » (صـ ٥١).

قال أبو زرعة الرازي رحمه الله[١]: قُبِضَ رسولُ الله ﷺ عن مئة ألف و أربعة عشر ألفًا من الصحابة، ممن [روى عنه و][٢] سمع منه.

واختُلِف في عدد طبقاتهم، وجعلهم الحاكمُ اثنتي[٣] عشرة طبقة.

الثالث: أولهم [إسلامًا][٤] من الرجال أبو بكر، رضي الله عنه، ومن الصبيان عليّ، رضي الله عنه، ومن النساء خديجة، رضي الله عنها، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال، رضي الله عنهم.

الرابع: أكثرهم حديثًا أبو هريرة، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأنس، رضي الله عنهم.

[النوع][٥] الثاني: في معرفة التابعين

التابعي: هو كل مسلم صحب صحابيًّا، وقيل: مَنْ لَقِيَهُ، وهو الأظهر.

قال الحاكمُ: هم [خمس عشرة][٦] طبقة: الأولى: من أدرك العشرة.

ومِنْ أكابر التابعين الفقهاءُ السبعةُ (٢٥/ ب) من أهل المدينة: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد [بن أبي بكر][٧]، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة [بن][٨] عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة، وسليمان بن يسار، فهؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز.

---

(١) أخرجه الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (٢/ ٢٩٣ رقم ١٨٩٤) وغيره.

(٢) من المصادر.

(٣) في (أ): اثني.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) من (ب).

(٦) في (أ): خمسة عشر.

(٧) من (ب).

(٨) من (ب).

النوع الثالث: في طبقات الرواة

[وهو فنٌّ مهمٌّ، وطبقات بن سعد[١] عظيم الفوائد فيه][٢]، وهو ثقة لكنه يروي عن الضعفاء.

والطبقة: القوم المتشابهون، وقد يكونون من طبقةٍ باعتبارٍ، [و][٣] مِنْ طبقتينِ باعتبارٍ.

النوع الرابع: في الأسماء والكنى

وقد صنف فيه ابنُ المديني، ثم مسلم، ثم النسائي، ثم الحاكم أبو أحمد شيخ الحاكم أبي عبدالله، ثم ابن منده وغيرهم.

والمراد بهذا النوع بيان أسماء ذوي الكنى.

وهو أقسام:

الأول: من سُمي بالكنية، وليس له اسمٌ غيرها، كأبي بلال الأشعري.

الثاني: من عُرف بكنيةٍ ولم يُعرَف هل له اسمٌ أم لا، كأبي مويهبة مولى النبي ﷺ.

الثالث: من لُقِّب بكنيته وله اسم وكنية غيرها، كأبي تراب لعلي بن أبي طالب أبي الحسن.

وهذا المدخل لا يحتمل بيان جميع الأقسام من هذا النوع، (٢٦/أ) ولا سائر الأنواع الباقية في هذا القسم، فلنقتصرْ على عدها مجملًا للتنبيه.

النوع الخامس: في كنية من عرف باسمه

وهذا النوع ضد النوع الرابع؛ لأنه في بيان أسماء من عُرف بالكنية، وهذا في بيان كُنية من عُرف باسمه.

---

(١) في الأصل: سعيد.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) من (ب)

النوع السادس: في الألقاب[١]

النوع السابع: المختلف والمؤتلف[٢]

وهو فنٌّ جليل، يَقبُح جهلُه بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه كثُر خطؤه، وهو ما يأتلف في الخط، أي يتفق صورته ويختلف لفظه، مثل: سلَّام، كله مُشدَّد إلا خمسة: والد عبدالله بن سلَام الصحابي، ومحمد بن سلَام شيخ البخاري، وسلَام بن محمد المقدسي، وسلَام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلَام الجبَّائي المعتزلي، وسلَام بن أبي الحقيق.

النوع الثامن: المتفق والمفترق[٣]

وهو ما اتفق خطًّا ولفظًا ويفترق مُسَمَّاهُ، وللخطيب فيه كتابٌ، كالخليل بن أحمد، ستة أولهم شيخ سيبويه.

النوع التاسع: ما تركَّب من النوعين

وهو أن يتفق أسماؤهما ويأتلف ويختلف أسماء أبويهما أو أنسابهما أو عكسه، وللخطيب فيه كتابٌ حسنٌ، (٢٦/ ب) سماه « تلخيص المتشابه في الرسم » .

مثل: موسى بن عَلِيٍّ، بفتح العين كثيرون، وموسى بن عُلِيٍّ بضم العين، ومحمد بن عبدالله المخَـرِّمي، بضم الميم وفتح الخاء وكسر الراء المشددة، محدِّث مشهور نُسِب إلي المخرم ببغداد، ومحمد بن عبدالله المخْـرَمي، بفتح الميم وسكون الخاء وتخفيف الراء المفتوحة، روى عن الشافعي.

---

(١) لم يذكر المؤلف شيئًا تحت هذا النوع.

(٢) ينظر « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ١٥٦).

(٣) « الخلاصة » للطيبي (صـ١٥٧).

النوع العاشر: المتشابهون في الاسم واسم الأب، المُتَمائِزُون في التقديم والتأخير

مثل: الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد.

النوع الحادي عشر: من نُسِب إلى غير أبيه

مثل: أبي عبيدة ابن الجراح، منسوبٌ إلى جده، واسم أبيه عبدالله.

النوع الثاني عشر: النِّسَب المخالفة لظاهرها

مثل: أبي مسعود البدري، نزل بدرًا فنُسِب إليها، ولم يشهد وقعتها.

النوع الثالث عشر: الأسماء المفردة

مثل: جُبيب بضم الجيم.

النوع الرابع عشر: مَنْ ذُكِر بأسماء وصفاتٍ مختلفة

وهو فنٌّ تمسُّ الحاجةُ إليه لمعرفة التدليس، وصنَّف عبدُ الغني بن سعيد المصري وغيره.

النوع الخامس عشر: معرفة (٢٧/ أ) الموالي[1]

وأهـمُّ ذلك معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل مطلقًا، كفُلَان القرشي ويكون مولى لهم، ثم منهم مولى العتاقة، ومنهم مولى الإسلام، كالبخاري الإمام، [مولى](٢) الجعفيين ولاء الإسلام، ومنهم مولى الحلف، كمالك بن أنس الإمام، هو ونفره موالى لتيم قريش بالحلف.

---

(١) من « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ ١٦٢).

(٢) من (ب).

النوع السادس عشر: معرفة الأسماء المبهمة[١]

وقد صنَّف فيه عبدُ الغني بن سعيد، ثم الخطيبُ، ثم غيرُهما.

قال القاضي ابن جماعة[٢]: وأكثرُ مَنْ جمع فيه فيما أعلمه ابن بشكوال المغربي.

ونظيره كحديث ابن عباس، رضي الله عنهما: أن رجلا قال: يا رسول الله، الحجُّ كلَّ عامٍ؟

النوع السابع عشر: معرفة الثقات والضعفاء[٣]

وهذا النوع [من][٤] أجلِّ أنواع علوم الحديث وأهمها، وهو الذي به يُعرف الصحيح والضعيف، وفيه تصانيف كثيرة:

منها: ما أُفرد في الضعفاء ككتاب البخاري، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني، وغيرها.

ومنها: ما أُفرد في الثقات ككتاب الثقات لابن حِبَّان.

ومنها: ما هو مشترك كتاريخ (٢٧/ ب) البخاري، وابن أبي خُثَيْمة، وابن أبي حاتم.

وجُوِّز الجرحُ والتعديلُ صيانةً للشريعة.

النوع الثامن عشر: مَن خلَّط من الثقات

وهو فنٌّ مهمٌّ، لا يُعرَف فيه تصنيفٌ مفردٌ به وهو جديرٌ بذلك.

---

(١) ينظر «الخلاصة» للطيبي (صـ١٥٩).

(٢) في «المنهل الروي» (صـ١٣٦).

(٣) من «الخلاصة في معرفة الحديث» للطيبي (صـ٩٩).

(٤) من (ب).

ثم هؤلاء منهم من خلَّط لخرفه، أو لذهاب بصره، أو لغير ذلك، [فيُقبَل ما رُوي عنهم قبل الاختلاط، ويُردُّ ما بعده وما شك][١] فيه[٢].

النوع التاسع عشر: في أوطان الرواة.

وهو مما يَفتقِرُ إلى معرفته حُفَّاظُ الحديث في كثيرٍ من تصرفاتهم وتصانيفهم، ومن مظانهم كتاب الطبقات لابن سعد[٣].

النوع العشرون: في الأُخوَّة

هذا فنٌّ من معارف أهل الحديث، صنَّف فيه ابنُ المديني، ثم النسائي، ثم السراج وغيرُهم، مثاله: عمر وزيد ابنا الخطاب.

النوع الحادي والعشرون: في التواريخ والوَفَيَات[٤]

وهو فنٌّ مهمٌّ، يُعرَف به اتصالُ الحديث وانقطاعُه.

وفيه فصول:

◉ **الأول: الصحيح** أن سِنَّ (٢٨/ أ) سيد البشر ﷺ ثلاث وستون سنة، وكذا سِنُّ أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، ثلاث وستون سنة، وقُبِض رسولُ الله ﷺ ضحى يوم الاثنين لاثنتَيْ[٥] عشرة خلتْ من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته، ومات أبو بكر، رضي الله عنه، [في جمادي الأولى[٦] سنة ثلاث عشرة، وعمر][٧] في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، وعثمان، رضي الله عنه، في ذي الحجة سنة خمس

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ينظر « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ ١٠٥).

(٣) في النسختين الخطيتين: سعيد.

(٤) من « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ ١٦٣).

(٥) من (ب)، ووقعت في (أ): لاثني.

(٦) في الأصل: الأول، وهو خطأ.

(٧) ساقط من (ب).

وثلاثين، عن اثنين وثمانين، وقيل: تسعين، وقيل: غيره، وعليٌّ، رضي الله عنه، في شهر رمضان سنة أربعين، عن ثلاث وستين، وقيل: أربع، وقيل: خمس.

◉ **الثاني: [في][1] أصحاب كتب الحديث المعتمدة:**

البخاري، ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال [المكرم][2] سنة أربع وتسعين ومئة، ومات بسمرقند ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومئتين، عن اثنين وستين سنة.

ومسلم، مات بنيسابور لخمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومئتين، ابن خمس وخمسين.

وأبو داود السجستاني، مات (٢٨/ب) بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومئتين.

وأبو عيسي الترمذي، مات بترمذ لثلاث عشرة مضت من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومئتين.

وأبو عبد الرحمن النسائي، مات سنة ثلاث وثلاث مئة بمكة، وقيل: بالرملة.

◉ **الثالث: سبعة من الحفاظ بعدهم أحسنوا التصنيفَ وعَظُمَ به الانتفاع:**

۞ **الدارقطني** أبو الحسن عليّ بن عمر، مات ببغداد في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مئة، وولد فيها سنة ست وثلاث مئة.

۞ **ثم الحاكم** أبو عبدالله النيسابوري، مات بها في صفر سنة خمس وأربع مئة، وولد بها في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة.

۞ **ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد،** حافظ مصر، ولد في ذي القعدة سنة اثنتين[3]

---

(١) من (ب).

(٢) من (ب).

(٣) وقعت في (أ): لاثنين، والمثبت من (ب).

وثلاثين وثلاث مئة، ومات بمصر في صفر سنة تسع وأربع مئة، عن ستة وسبعين.

۞ **وأبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني،** مات بها في صفر سنة ثلاثين وأربع مئة، عن ست وتسعين سنة.

۞ **ثم أبو عمر بن عبد البر،** (٢٩/أ) حافظ المغرب، توفي بشاطبة سنة ثلاث وستين وأربع مئة، عن خمس وتسعين.

۞ **ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي،** مات بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربع مئة، عن أربع وسبعين سنة.

۞ **ثم أبو بكر الخطيب البغدادي،** مات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربع مئة، عن إحدى وسبعين سنة.

وقال الناس في تلك السنة: مات فيها حافظُ المشرق وحافظُ المغرب، يَعْنُون الخطيبَ وابنَ عبدِ البرِّ، رضى الله عنهم أجمعين.

الخاتمة

قال العبد الضعيف، محبُّ الحديث وأهله، غفر الله له:

هذه الفصول متونُ الأصول، ومجملاتُ كتبِ علومِ الحديث، كتبتُها على وجه الإيجاز، ليتيسَّرَ استحضارُها، فإن هذا الفن قد غَرَبَ، وقد قرأتُ على شيخنا الإمام العلامة مولانا حسام الدين محمد بن الشيخ الناسك جلال العبيدي، في أول كتاب علوم الحديث للحاكم أبي عبدالله النيسابوري رحمه الله، (٢٩/ ب) قال الحاكم[١] « فإني لما رأيتُ البدع في زماننا قد كثرتْ، ومعرفة الناس بأصول السنن قلَّتْ، مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طلبها في الإهمال والإغفال، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف، يشتمل على ذكر أنواع علوم الحديث » .

قلتُ: إذا قال الحاكم هذا القول في زمانه، فإيش نقول في هذا الزمان؛ فإنه لا يبقى من علم أصول الحديث رسمٌ ولا اسمٌ، ولا يقرع الآذان بشيء من هذا في المدارس، وأنت خبيرٌ بصدق هذا الحديث، مع أن هذا العلم حقيقٌ بأن يقدَّم على كل العلوم الشرعية؛ إذْ كلها يُحتاج إليه، وقد ثبت أن نيل السعادات الأبدية، والكمالات السرمدية، بمتابعة رسول الله ﷺ، وذلك إنما يتيسر بعد العلم بأفعاله وأقواله وتقريراته، التي هي ثانيةُ أدِلَّةِ علوم الإسلام، ومادة الأصول والأحكام، وتلو كلام الله الملك العلَّام، وهو من أفضل العلوم فائدةً، وأشرفها عائدةً، ولا يرغب في نشره (٣٠/ أ) إلا كلُّ تقيٍّ، ولا يزهد في نصره إلا كل منافق شقي، وإذا رأيتَ الرجل يزهد في سماع الحديث وروايته، فاعلمْ أنَّ فيه علامةَ الإلحاد.

---

(١) « معرفة علوم الحديث » (١-٢).

رُوينا في « الخلاصة »[(١)] عن أبي نصر بن سلام أنه قال: ليس شيءٌ أثقل على أهل الإلحاد، ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته وإسناده.

وكفى بأهل الحديث شرفًا وفضلًا، أن رسول الله ﷺ جعلهم خلفاءه، فيما رويناه مسندًا في مسلسلات الشيخ الإمام قدوة المحدثين مولانا سعيد الملة والدين محمد بن مسعود الكازروني[(٢)]، رحمه الله تعالى، إلى عليِّ بن أبي طالب، رضي الله عنه، يقول: خرج علينا رسولُ الله ﷺ فقال « اللهم ارحم خلفائي » ، قلنا: يا رسول الله، ومن خلفاؤك؟ قال « الذين يأتون من بعدي يَرْوُونَ أحاديثي وسُنَّتي، ويُعلِّمُونها الناسَ »[(٣)].

وأنهم مبشرون بالجنة، فيما رَوَيْنا مسندًا فيها [أي في المسلسلات المذكورة][(٤)] إلى ابن عباسٍ، رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ « من أدَّى حديثًا إلى أمتي لتُقامَ به سُنَّةٌ، أو تُثلَمَ به بدعةٌ، فله الجنَّة »[(٥)].

وأنَّ تعلُّم الحديث وتعليمه (٣٠/ ب) خيرٌ من عبادة الستين، فيما رويناه مسندًا فيها، أي في المسلسلات المذكورة، إلى البراء بن عازب، رضي الله عنه، قال: قال

---

(١) « الخلاصة في معرفة الحديث » للطيبي (صـ ٤).

(٢) توفى سنة ٧٥٨هـ، وترجمه الحافظ في « الدرر الكامنة » (٦/ ٧).

(٣) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٨٣). والحديث أخرجه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في « المحدث الفاصل » (صـ ١٦٣)، وأبو نعيم في « تاريخ أصبهان » (١/ ١١١) وغيرهما. وحكم عليه الزيلعيُّ في « نصب الراية » (١/ ٣٤٨) بأنه حديث موضوع. وقال الذهبي في « الميزان » (١/ ٢٧٠): باطل.

(٤) من (ب).

(٥) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٨٤). والحديث أخرجه ابن شاذان « مشيخته الصغرى » (صـ ٣٨ رقم٤٦)، والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (صـ ٧٩)، وقاضي المارستان في «مشيخته» (٣/ ١٣٢٧رقم ٦٨٢). وفيه إسماعيلُ بنُ يحيى بن عبيد الله التميمي، قال ابنُ عديّ: يحدِّث عن الثقات بالبواطيل. وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث. وقال الأزدي: ركنٌ من أركان الكذب، لا تحلُّ الرواية عنه. والراوي عنه: عبد الرحيم بن حبيب، قال ابنُ حبَّان: لعله وضع أكثرَ من خمس مئة حديث على رسول الله ﷺ.

رسولُ الله ﷺ : « من تعلَّم حديثينِ اثنينِ ينفع بهما نفسَه أو يُعَلِّمُهما غيرَه فينتفع بهما، كان خيرًا من عبادة ستين سنة » (١).

وأنَّ الاشتغال بهذا الفن خيرٌ من الأرض وما عليها من الذهب والفضة، فيما رويناه مسندًا فيها إلى [أبي] جعفر بن محمد بن علي، رضي الله عنهم، قال: قال رسول الله ﷺ : « سارعوا في طلب العلم، فلحديثٌ عن صادقٍ خيرٌ من الأرض وما عليها من ذهب وفضة » (٢).

وأن النبي ﷺ أوصى بإكرامهم وترحيبهم، فيما رويناه مسندًا فيها إلى أبي هارون العبدي قال: [كنا إذا أتينا أبا سعيد الخدري، قال:](٣) مرحبًا بوصية رسول الله ﷺ قال: قلنا وما وصيةُ رسول الله ﷺ؟ قال: قال لنا رسولُ الله ﷺ : « إنه سيأتي من بعدي قومٌ يسألونكم الحديثَ عني، فإذا جاءكم فالطفوا بهم وحدثوهم » (٤).

(٣١/ أ) وأنهم مخيَّرون يوم القيامة في دخول الجنة من أيِّ أبوابها شاءوا، فيما رويناه مسندًا فيها إلى عبدالله قال: قال رسولُ الله ﷺ : « مَنْ حفظ على أمتي أربعين

---

(١) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٨٥). والحديث أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/ ٩٠)، والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (صـ ٨٠)، من طريق شيخٍ يُكَنَّى بأبي الحسن، عن نفيع بن الحارث، عن البراء بن عازب، به. وهذا إسناد ساقط. نفيع بن الحارث، قال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: لم يكن بشيء. وتركه الدارقطني. وقال ابن عبد البر: اتفق أهل العلم بالحديث علىٰ نكارة حديثه وضعفه، وكذبه بعضهم، وأجمعوا علىٰ ترك الرواية عنه وليس هو عندهم بشيء. وقال الساجي: كان منكر الحديث، يكذب. والشيخ الراوي عنه مجهول.

(٢) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٨٦). والحديث أخرجه الخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (صـ ٨٠)، ولا يصح.

(٣) من (ب).

(٤) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٨٧). والحديث أخرجه الخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (صـ ٢١)، وآفَتُه أبو هارون العبدي، قال أحمد بن حنبل: متروك. وقال يحيى بن معين: ليس بثقة. وفي رواية ابن الجنيد: كان غير ثقة يكذب.

حديثًا ينفعهم الله بها، قيل له: ادخل من أي أبواب الجنة شئتَ »[(١)].

وأنهم مخصوصون بنَيْلِ شفاعة النبي ﷺ فيما رويناه مسندًا فيها إلى ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه قال: قال رسولُ الله ﷺ : « مَنْ حفظ على أمتي أربعين حديثًا في السُّنَّة، كنتُ له شفيعًا يوم القيامة »[(٢)].

وأنَّ وجوههم ناضرة، فيما رويناه مسندًا فيها إلى عبدالله بن مسعود، قال: قال رسولُ الله ﷺ : « نضر الله امرَأً سمع مقالتي فوعاها [فحفِظها][(٣)]، فإنه رُبَّ حاملِ فقهٍ غير فقيه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه »[(٤)].

وأنهم الفائزون بأفضل الفوائد، فيما رويناه مسندًا فيها [أي في المسلسلات المذكورة](٥) إلى محمد بن المنكدر، قال: قال رسولُ الله ﷺ : « إن من أفضل الفائدة حديثًا حسنًا يسمعه الرجلُ فيحدِّث به أخًا »[(٦)].

وأنهم يَفِدُون (٣١/ ب) على الله تعالى بمحابرهم فيُدخِلُهم الجنة، فيما رويناه

---

(١) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٨٨). والحديث أخرجه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٤/ ١٨٩) وقال: غريب. وقال البيهقي في « الشعب » (٣/ ٢٤٠) « هَذَا مَتْنٌ مَشْهُورٌ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ » .

(٢) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٨٩). والحديث أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١/ ٣٣٠) وغيره. وضعَّفه الدارقطنيُّ في « العلل » (٦/ ٣٣). وقال النووي في مقدمة الأربعين النووية » اتفق الحفاظُ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه » . وقال ابنُ الملقن في « البدر المنير » (٧/ ٢٧٨) « هَذَا الحَدِيث مَرْوِيٌّ من طرق عديدة بألفاظٍ متنوعة، وَاتفقَ الحفاظُ عَلَى ضعفها وَإِن تعدَّدت » . وقال تلميذُه ابن حجر في « التلخيص الحبير » (٣/ ٢٠٢) « جَمَعْتُ طُرُقَهُ في جُزْءٍ لَيْسَ فِيهَا طَرِيقٌ تَسْلَمُ مِنْ عِلَّةٍ قَادِحَةٍ » .

(٣) في (ب) « فأدَّاها » .

(٤) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٩٠). والحديث أخرجه الترمذي (٥/ ٣٤رقم٢٦٥٧)، وابن ماجة (١/ ١٥٧رقم٢٣٢)، وغيرهما. وهو حديث صحيح.

(٥) من (ب).

(٦) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٩١). والحديث أخرجه ابنُ عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (١/ ٢٦١رقم ٣٢١)، وهو ضعيف لإرساله.

مسندًا فيها إلى أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ : « إذا كان يومُ القيامة جاء أصحابُ الحديث إليَّ، بين يدي الله تعالى، ومعهم محابر، فيقول الله: أنتم أصحابُ الحديثِ؛ طالما كنتم تُصَلُّونَ على نبِيِّي؛ ادخلوا الجنة »[١].

اللهم اجعلنا منهم، ولا تجعلنا محرومين من بركاتهم.

قال المؤلف:

أجزتُ المسلمين قاطبةً أن يَرْوُوا عني هذا الكتاب إلى يوم القيامة، وله الحمدُ في الأولى والآخرة، وعلى رسوله وآله وأصحابه الصلاةُ والتحيةُ.

[نقل هذه النسخة الشريفة الموسومة بـ « **إشراقات الأصول في علم حديث الرسول** » ، العبد الضعيف الفقير إلى الله الغني: محمد بن عبد الرحمن النجحي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات، في يوم الجمعة الرابع عشر من جمادى الآخرة[٢] سنة خمسٍ وسبعين وثمان مئة[٣]][٤].

(١) في « مسلسلات الكازروني » (صـ ٩٢). والحديث أخرجه أبو سعدٍ السمعانيُّ في « أدب الإملاء والاستملاء » (صـ ١٥٢)، والسبكي في « طبقات الشافعية » (١/ ١٧٩).

(٢) في الأصل: الآخر، وهو خطأ.

(٣) في هامش (أ) « قوبل بالأصل » .

(٤) من (أ).

المَصَادر والمَرَاجِع

١- أدب الإملاء والاستملاء: عبد الكريم بن محمد بن منصور، أبو سعد التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق ماكس فايسفايلر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٢- الأذكار: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٣- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مصر، دار التراث، ١٣٧٩هـ = ١٩٧٠م.

٤- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، السعودية، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٥- تاريخ الإسلام: الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

٦- تاريخ أصبهان: الإمام أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٧- تاريخ بغداد: الإمام الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٨- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: الإمام العراقي (ت٨٠٦ه)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، السعودية، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق حسن بن عباس قطب، مصر، دار قرطبة، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

١٠- جامع بيان العلم وفضله: الإمام ابن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ) تحقيق أبي الأشبال الزهيري، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١١- جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان.

١٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمود الطحان، السعودية، دار المعارف.

١٣- الحطة في ذكر الصحاح الستة: صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ)، مصر، مكتبة السعادة، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

١٥- الخلاصة في معرفة الحديث: شرف الدين الطيبي (ت٧٤٣هـ)، تحقيق أبي عاصم الشوامي الأثري، مصر، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

١٦- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد خان، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

١٧- السنن: الإمام ابن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، بيروت، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

١٨- السنن: الإمام أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

١٩- السنن الكبرى: الإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ)، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٤هـ.

٢٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢١- شرح صحيح مسلم: الإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.

٢٢- شرف أصحاب الحديث: الإمام الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد سعيد خطي أوغلي، أنقرة، دار إحياء السنة النبوية.

٢٣- شعب الإيمان: الإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، السعودية، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

٢٤- صحيح مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢٥- طبقات الشافعية الكبرى: الإمام تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ.

٢٦- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: الإمام أبو الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، السعودية، دار طيبة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢٧- علوم الحديث: الإمام ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٨- قواطع الأدلة في الأصول: الإمام أبو المظفر السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ = ١٩٩٩م.

٢٩- الكامل في ضعفاء الرجال: الإمام ابن عدي (ت٣٦٥هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٣٠- الكبائر: الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، بيروت، دار الندوة الجديدة.

٣١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، بغداد، مكتبة المثنى.

٣٢- الكفاية في علم الرواية: الإمام الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق أبي عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المدينة النبوية، المكتبة العلمية.

٣٣- لسان العرب: ابن منظور (ت٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.

٣٤- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: أبو محمد الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

٣٥- المختصر في أصول الحديث: الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق علي وزين، السعودية، مكتبة الرشد، ١٤٠٧ه.

٣٦- المدخل إلى السنن الكبرى: الإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

٣٧- مسلسلات الكازروني: سعيد الدين بن مسعود الكازروني (ت٧٥٨هـ)، تحقيق أبي الحسن عبدالله بن عبد العزيز الشبراوي، مصر، دار الرسالة للنشر والتوزيع، ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.

٣٨- المشيخة الصغرى: أبو عليّ الحسن ابن شاذان (ت٤٢٥هـ)، تحقيق عصام موسى هادي، السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٣٩- المشيخة الكبرى (أحاديث الشيوخ الثقات): قاضي المارستان (ت٥٣٥هـ)، تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني، السعودية، دار عالم الفوائد، ١٤٢٢هـ.

٤٠- معرفة علوم الحديث: الإمام أبو عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٤١- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، مصر، دار السلام، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٤٢- مناقب الشافعي: الإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مصر، دار التراث، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

٤٣- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: القاضي ابن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦هـ.

٤٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

٤٥- نصب الراية: الإمام الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤٦- هديَّة العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، بيروت، دار إحياء التراث.

شرحُ حديث: إنّما الأعمالُ بالنيات

من كتاب «البَدْر المُنِير السَّاري في الكلام على صحيح البخاري»

تأليف

أبي عليّ قُطب الدّين عبد الكريم بن عبد النور بن مُنير الحلبي

ت ٧٣٥ هـ

تحقيق

خالد عبد العظيم الحُويني

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

أمَّا بعد:

فإنَّ كتاب البدر المنير الساري في الكلام على صحيح البخاري، لمؤلفه: قطب الدين الحلبي رحمه الله (ت:٧٣٥هـ) أحدُ الشروح النَّادرة لصحيح الإمام البخاري. لم يتمَّه صاحبه، بل وصل فيه إلى النِّصْف، ولم يصلنا – على حدِّ علمي- من هذا النِّصْف إلا ثلاث قطع:

أحدها: قطعة في شرح الحديث الأول من صحيح البخاري حديث « إنما الأعمال بالنيات » وهي موضوع تحقيقنا.

ثانيها: قطعة في شرح كتاب العلم، وهي موضوع أطروحتي لنيل درجة الماجستير من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة. وقد انتهيتُ من تحقيقها -والحمد لله- وفي انتظار المناقشة قريبًا، إن شاء الله.

ثالثها: قطعة في شرح كتاب الطهارة، وقد شارفتُ على الانتهاء من تحقيقها. وسوف أقدمهم للطبع قريبًا، إن شاء الله.

أمَّا عن هذه القطعة: فقد حقَّقتُها عن نسختها الخطيَّة الوحيدة، والتي كُتبت من أصلٍ منقولٍ من أصل المصنف وفي حياته، وخطتي في التحقيق كالتالي:

- نسختُ النَّصَّ من نسخته الخطية.

- عزوتُ النُّقُولاتِ الواردة فيها إلى مصادرها قدر الإمكان.

- خرَّجْتُ أحاديثها مع بيان حكمها.

- وأخيرًا صنعتُ فهرسًا للمراجع.

أسأل الله - عز وجل - أن يجعل ذلك خالصًا لوجهه الكريم، وفي ميزان حسناتي يوم ألقاه.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبينا محمَّد وآله وصحبه وسلَّم.

وكتب

خالد عبد العظيم الحويني

الثلاثاء ٢٥ من ذي القَعْدَة ١٤٣٩هـ

٧ من أغسطس ٢٠١٨م

قرية حُوَيْن - محافظة كفر الشيخ - مصر

ترجمة المُصَنِّف

اسمه:

هو الإمام قطب الدين، أبو علي، أو أبو محمد، عبد الكريم بن عبد النور بن منيِّر بن عبد الكريم بن علي بن عبد الحق بن عبد الصمد بن عبد النور الحلبي الأصل، ثمَّ المصري، الحنفي، المعروف بابن أخت الشيخ نصر المنبجي.

مولده:

اختلف في سنة مولده : فالأكثرون كالذهبي[١] والوادي آشي[٢] وابن كثير[٣] وابن حجر[٤] وابن تغري بردي[٥] والسيوطي[٦] أنه ولد في رجب سنة أربع وستين وست مئة بحلب. وذهب ابن الجزري[٧] وإسماعيل البغدادي(٨) إلى أنه ولد سنة ثلاث وستين وست مئة. والصحيح: الأول.

قال محيي الدين الحنفي : « مولده في سادس عشر سنة ثلاث وستين قال: هكذا أخبرني والدي، قال: والصحيح سنة أربع وستين، وكتب بخطِّه هكذا مرات عديدة[٩].

---

(١) معجم الشيوخ الكبير، للذهبي (ج١/ ٤١٢).

(٢) برنامج الوادي آشي (ص٧٧).

(٣) البداية والنهاية، لابن كثير (ج١٨/ ٣٧٨).

(٤) الدرر الكامنة، لابن حجر (ج٣/ ١٩٩).

(٥) النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (ج٩/ ٣٠٦).

(٦) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (ج١/ ٣٥٨).

(٧) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (ج١/ ٤٠٢).

(٨) هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ج١/ ٦١٠).

(٩) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لـ محيي الدين الحنفي (ج١/ ٣٢٥).

رحلته في طلب العلم:

قال الذهبي : « ورحل وتعب وحصَّل، وكتب، وأخذ عن أصحاب ابن طبرزد فمن بعدهم »[١].

وقال الوادي آشي : « رحل في طلب العلم إلى الأقطار المستبحرة التي زخرت فيها بحار العلم والمعرفة كمصر والشام والحجاز وغيرها »[٢].

شيوخه:

قال الوادي آشي : « ومن شيوخه في الحديث جماعة كبيرة يزيدون على الألف بالسَّماع بالديار المصرية، والشام، والحجاز ودمشق وغيرها »[٣].

فمن هؤلاء: أحمد بن منصور بن مكي، وإسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله، وأبو بكر بن أبي الفضل بن فضالة بن عامر الحلبي، وخليل بن أبي بكر بن محمد بن صديق المراغي، وخليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، وسالم بن عمر بن عقيل بن محمد بن نصر الله الربعي المنبجي، وسعيد بن منصور بن إبراهيم الحراني، والأمير علم الدين، سنجر بن عبدالله الجاولي، وابن خطيب المِزَّة عبد الرحيم بن يوسف بن يحيى الموصلي، وعزُّ الدين عبد العزيز بن عبد المنعم بن الصيقل الحرَّاني، وعبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي، وعلي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، أبو الحسن، المعروف بالفخر ابن البخاري، ومحمود بن أبي بكر الكلاباذي البخاري الفرضي، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، ومحمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي، الوادي آشي، ومحمد بن علي بن وهب القشيري، وأبو الفتح ابن دقيق العيد، ومحمد بن محمد بن عبد الرحمن ابن القوبع، ومحمد بن مكي بن سعد القرشي المصري، وخاله الشيخ نصر بن سليمان بن عمر المنبجي.

---

(١) تذكرة الحفاظ، للذهبي (ج٤/ ١٥٠٠).

(٢) برنامج الوادي آشي (ص ٧٧).

(٣) المصدر السابق .

تلاميذه:

ذكر الصفدي بعضهم ثم قال : « وعدد كبير »[١]، وكذلك فعل ابنُ تغري بردي، وقال : « وعدَّة كثيرة »[٢].

فمنهم: أبو الحسين أحمد بن أيبك بن عبدالله الدمياطي، وصلاح الدين الصفدي، وعبد الرحمن بن أحمد بن المبارك بن حماد الغزي، وعبد القادر بن محمد بن نصر الله ابن سلام، أبو محمد بن أبي الوفاء القرشي، وتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، والأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، وعمر بن عبد المحسن بن رزين الحموي، وسراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن، وشمس الدين أبو عبدالله الذهبي، ومحمد بن جابر الوادي آشي، ومحمد بن هبة الله بن أحمد بن يعلى ابن الشجاع، وعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي، وغيرهم.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

قال الإمام الذهبي : « الإمام، المحدث، الحافظ، المصنف، المقرئ، بقية السلف، قطب الدين، جمع وخرج وألف تواليف متقنة، مع السكينة، وملازمة العلم، والمطالعة، ومعرفة الرجال، ونقد الحديث »[٣].

وقال الصفدي : « الشيخ الإمام الحافظ مفيد الديار المصرية... كتب العالي والنازل، وجمع، وخرَّج وألَّف... مع الفهم والبصر بالرجال، والمشاركة في الفقه وغير ذلك... وكان فيه تواضع وحسن سيرة.. »[٤].

وقال ابن كثير : « أحد مشاهير المحدثين، والقائمين بحفظ الحديث وروايته

(١) الوافي بالوفيات، للصفدي (ج١٩/ ٥٦).

(٢) المنهل الصافي، لابن تغري بردي (ج٧/ ٣٣٧).

(٣) معجم المحدثين، للذهبي (ج١/ ١٥٠).

(٤) الوافي بالوفيات (ج١٩/ ٨٠-٨١).

وتدوينه، وشرحه والكلام عليه، وقرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث، وقرأ الشاطبية والألفية، وبرع في فنِّ الحديث، وكتب كثيرًا، وكان حَسَنَ الأخلاق، مُطَّرِحًا للكلفة، كثيرَ المطالعة والاشتغال إلى أن توفي »[١].

وقال تقي الدين الحنفي : « الإمام العارف القدوة الحافظ المحدث، قطب الدين، كان سَمْحًا بعارية الكتب والأجزاء. قال ابن شاكر في « عيون التواريخ » : وكان كثير الاشتغال والمطالعة، حسن الأخلاق، من أرباب المروءات، أوقاته معمورة، وكان مدرس الحديث بجامع الحاكم، ومعيدًا في أماكن »[٢].

مؤلفاته:

قال الإمام الذهبي « وله تواليف مفيدة »[٣].

وقال ابن تغري بردي « صاحب المصنفات »[٤].

فمن مؤلفاته التي ذكرَتْها المصادر:

- عمل أربعين بلدانيات، وأربعين تساعيات، وأربعين متباينات.
- الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد.
- البدر المنير الساري في الكلام على صحيح البخاري.
- تاريخ مصر.
- خطط مصر.
- شرح السيرة النبوية لعبد الغني المقدسي في مجلدين، وسمَّاه « المورد العذب

(١) البداية والنهاية (ج١٤/ ١٧١).

(٢) الطبقات السنية، للحنفي (ج٤/ ٣٧٥).

(٣) معجم الشيوخ الكبير (ج١/ ٤١٢).

(٤) النجوم الزاهرة (ج٩/ ٣٠٦).

الهني في الكلام على سيرة عبد الغني » .

- شرح هداية الحكمة المنسوبة للأبهري.

- القدح المعلَّى في الكلام على بعض أحاديث كتاب المحلَّى لابن حزم.

- مشيخة في عدَّة أجزاء اشتملت على ألف شيخ[١].

وفاته:

بعد حياة حافلة بالعلم والاشتغال به، توفي الإمام قطب الدين الحلبي في يوم الأحد سلخ شهر رجب سنة ٧٣٥هـ[٢]، وقيل: سنة ٧٤٥هـ[٣]، والقول الأول هو قول أغلب المصادر، وهو الراجح. والله أعلم.

وكانت وفاته بالقاهرة بمنزله، خارج باب النَّصْر، بجوار زاوية خاله نصر المنبجي، ودفن بها عن إحدى وسبعين سنة[٤].

وصف النسخة الخطية:

بعد البحث في فهارس المكتبات والمخطوطات لم أقف لتلك القطعة إلا على نسخة واحدة محفوظة في دار الكتب المصرية (حديث طلعت برقم ٤٨٦) في ١٩ ورقة، في كلِّ ورقة وجهان، في كل وجه ١٥ سطرًا.

سقط منها ورقة، وكتب الناسخُ في هامشها « وجد في الأصل المكتتب منه نقص ورقة، فترك هذا البياض هنا لكي يُنظر » ، كُتبت بخطٍّ نسخي، جاء عنوانُها كالآتي:

---

(١) يراجع : كشف الظنون (ج١/ ١٥٨)، هدية العارفين (ج١/ ٦١٠) الأعلام، للزركلي(ج٤/ ١٧٧) معجم المؤلفين، لكحالة (ج٢/ ٢٠٨).

(٢) أعيان العصر، للصفدي (ج٣/ ١٣٦) والمنهل الصافي (ج٧/ ٣٣٧).

(٣) تاج التراجِم، لابن قطلوبغا (ص ١٩٨).

(٤) الطبقات السنية، لتقي الدين الحنفي (ج٤/ ٣٧٥) وشذرات الذهب لابن العماد (ج٣/ ١١١).

« من كتاب البدر المنير الساري في الكلام على صحيح البخاري جمع العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الكريم بن عبد النور بن منيِّر الحلبي، عفا الله عز وجل عنه » .

وفي قيد فراغها كتب الناسخ : « إلى هنا يسَّر اللهُ تعالى... بلغ مقابلة مصححة متقنة مع ضابطه... على الأصل المنقول منه حسب الإمكان. وهو منقول من أصل المصنف رحمه الله تعالى » .

۞ وقال أيضًا على الأصل المنقول منه ما صُورَتُه :

« قرأتُ جميع هذا الجزء من كتاب البدر المنير الساري في الكلام على صحيح البخاري على مُؤلِّفه وناظم عقده... شيخنا الإمام العالم الأوحد الحافظ الناقد الأضبط الأعرف الدُّرَّة: قطب الدين، أبي محمد، عبد الكريم بن عبد النور بن منيِّر الحلبي أَيَّدَه الله تعالى ونفع بعلمه وأثابه، وصحَّحْتُه معه بأصله الذي بخطِّ يدِه المنقول هذا منه. وذلك بمنزل شيخنا أبي محمد المذكور بظاهر القاهرة خارج باب النصر يوم الجمعة الثاني والعشرين من رجب عام اثنين وعشر وسبع مئة. وأجاز لي روايته عنه ورواية ما يجوز له روايته ».

قال ذلك وكتبه: أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسي .

نماذج من صور المخطوطات

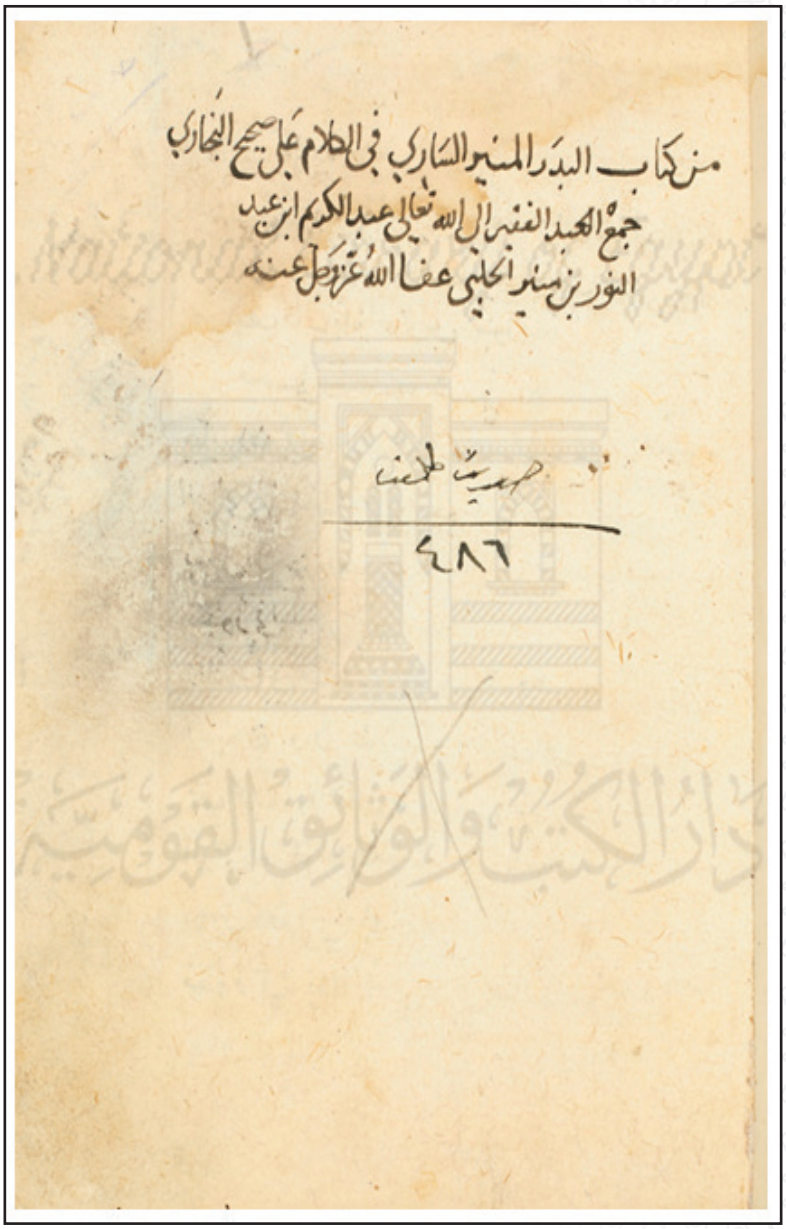
من كتاب البدر المنير الساري في الكلام على صحيح البخاري
جمع العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الكريم ابن عبيد
النور بن منير الحلبي عفا الله عز وجل عنه

٤٨٦

صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم
قال ابو عبد الله محمد اسمعيل البخاري رحمه الله
كيف كان بدء الوحي الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ٥
هكذا وقع في بعض نسخ البخاري بغير باب وذلك في النسخة
التي هي سماعنا على ابي العز عبد العزيز الحراني وفي
بعض النسخ باب كيف كان الى اخره باثبات باب
ويجوز في اعراب باب وجهان احدهما تنوينه بالرفع
والثاني بغير تنوين على الاضافة ويجمع ابوابا ويقال
ابوبة ٥ وبدء يجوز فيه وجهان الهمز وتركه الاول
من الابتداء والثاني من الظهور فيكون بدوا كعفو ٥
والوحي اصله الاعلام في خفاء وسرعة وكل ما دللت
به من كلام خفي او الهام او كتابة او رسالة او اشارة
فهو وحي يقال اوحى ووحى لغتان الاول افصح وبها جاء

الورقة الأولى

وأما ام قيس فذكرها ابن الاثير في المهاجرات
وقال روى الاعمش عن ابي وايل عن ابن مسعود
قال كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها ام قيس
فابت ان تتزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها
فكنا نسميه مهاجر ام قيس ○ وذكر بن دحية
ان اسمها قيلة ○ وقوله فهجرته الى ما هاجر
اليه يريد ان ذلك حظه وليس له عند الله اجر

على الاصل المنقول منه ما صورته
قوات جميع هذا الجزء من كتاب الوحي المبين
الساري في الكلام على صحيح البخاري على مولفه وناظم
عقده وممرصه شيخنا الامام العالم الاوحد الحافظ
الناقد الاضبط الاعرف المدره قطب الدين
ابو محمد عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي
ابن لسها رفع بعلمه وانامه وصحبته معه باحله
الذي خط يده المنقول هذا منه وذلك بمنزله سنجا
ابن محمد المدرسه بظاهر القاهره خارج باب النصر
يوم الجمعه الثاني والعشرين من رجب عام اثنا
وعشرين وسبعمائه واجاز لي روايته عنه وروايه ما يجوز له
روايته مالك ذلك له احمد عبد القادر احمد مكتوم
ابن احمد محمد سليم بن مجلي العيسى

الورقة الأخيرة

النَّصُّ المُحَقَّق

(٢/ ظ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

قال أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ؟

هكذا وقع في بعض نسخ البخاري بغير باب، وذلك في النسخة التي هي سماعُنا على أبي العز عبد العزيز الحراني. وفي بعض النسخ باب: كيف كان، إلى آخره، بإثبات باب.

ويجوز في إعراب باب وجهان أحدها: تنويه بالرفع. والثاني: بغير تنوين على الإضافة، ويجمع أبوابًا، ويقال: أَبْوِبَة.

وبدء يجوز فيه وجهان: الهمز، وتركه. الأول: من الابتداء، والثاني: من الظهور، فيكون بُدُوًّا كقُعُودٍ.

والوحيُ أصلُه الإعلام في خفاء وسرعة، وكلُّ ما دللتَ به من كلام خفي أو إلهامٍ أو كنايةٍ أو رسالة أو إشارة، فهو وحيٌ. يُقال: أوحى، ووحى لغتان: الأول: أفصح. وبها جاء (٢/ و) القرآن.[١]

ثمّ الوحي في حق الأنبياء عليهم السلام على ضروبٍ :

أحدها: أن يرى في المنام كالحديث الآتي قريبًا أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة.[٢]

---

(١) انظر: التلخيص شرح الجامع الصحيح، للإمام النووي (١/ ٢٨٧).

(٢) صحيح البخاري (ح٣).

وقال إبراهيم عليه السلام : ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢] .

والثاني: أن ينفث في رُوعِه أي في نفْسِه وخَلَدِه. والنفث: شبيه بالنفخ. قال عليه السلام » إنَّ روح القدس نَفَثَ في رُوعي أنَّ نَفْسًا لن تموت حتى تستكمل رزقها وأجلها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب «[1]. وقيل: إنَّ هذا كان وَحْيَ داود عليه السلام.

وعن مجاهد وبعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى : ٥١] . قال: هو أن ينفث في روعه بالوحي.

والثالث: أن يأتيه الوحيُ في مثل صلصلة الجرس؛ ليستجمع قلبه، فيكون أوعى لما يسمع. وهذا يأتي قريبًا، إن شاء الله تعالى.

والرابع: أن يتمثل له الملك وهو جبريل ﷺ (٣/ ظ) رجلا، وهو في الحديث، ويأتي قريبًا أيضًا، إن شاء الله تعالى[2]، وقد رآه بعضُ الصحابة كما في حديث : « هذا جبريلُ جاءكم يُعَلِّمُكُمْ أمرَ دينِكُم » وفي صورة دحية الكلبي.

وقال أبو سعد أحمد بن محمد البغدادي: أكثر ما في الشريعة ممَّا أوحي إلى رسول الله ﷺ على لسان جبريل عليه السلام.

والخامس: أن يأتيَه جبريلُ عليه السلام في صورته التي خلقه الله عليها له ست مئة جناح.

والسادس: أنْ يُكلِّمَه الله من وراء حجاب، إمَّا في اليقظة، ككلامه تعالى لنبينا محمد ﷺ ليلة الإسراء، ولموسى عليه السلام. قال تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] .

وإمَّا في النَّوم، كما في حديث معاذٍ الذي خرَّجه الترمذيُّ أنه قال عليه السلام:

---

(١) أخرجه البغوي في شرح السنة (ح٤١١٢) عن عبدالله بن مسعود.

(٢) صحيح البخاري (ح٥٠).

«أتاني ربي في أحسن صورة فقال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟.. الحديث »[١].

والسابع: نزول إسرافيل عليه وعليهما السلام. ذكر (٣/ و) أبو عمر ابن عبد البر من طُرُقٍ. منها:

ما أورده من جهة الإمام أحمد بن حنبل، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي قال : « أُنزلتْ عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة، فقرن بنبوته إسرافيل عليه السلام ثلاث سنين، وكان يُكلِّمه الكلمة والشيء، ولم ينزل عليه القرآنُ على لسانه، فلما مضت ثلاث سنين قرن بنبوته جبريل عليه السلام، فنزل القرآن على لسانه » .[٢]

وهذه الضروب السبعة ذكرها أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي.[٣]

وقال أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النواوي: ومن الوحي الرؤيا والإلهام[٤]، فقرن الإلهام بالرؤيا. وفهم بعضُ النَّاس أنَّ الإلهام أيضًا يقع من جملة الوحي المنسوب للأنبياء.

وذكر أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف المعروف بابن قُرْقُول: أنَّ الإلهام وحيٌ لغير الأنبياء، كالوحي إلى النحل، وإنَّ من الوحي ما يكونُ بمعنى الإشارة. قال الله تعالى: (٤/ ظ) ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ [مريم : ١١] . وبمعنى الأمر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ ﴾ [المائدة : ١١١] .

قيل: أمرهم.

---

(١) سنن الترمذي (ح٣٢٣٥) ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(٢) دلائل النبوة، للبيهقي (٢/ ١٣٢).

(٣) الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية، للسهيلي (٢/ ٣٩٣).

(٤) شرح النووي على مسلم (٣/ ٦).

قال البخاري رحمه الله « وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ ﴾ [النساء : ١٦٣] . » يجوز في قول البخاري، وقول الله: رفع اللام وجرُّها، معطوف على: كيف كان؟ كما تقدَّم في إثبات باب وحذفه.

ثمَّ قيل في إيراد البخاري لهذه الآية الكريمة في أول صحيحه هذا وجهان: أحدهما: أنه أراد أن يبدأ كتابه بشيءٍ من القرآن العزيز، فابتدأ بهذه الآية؛ لأنَّ فيها مناسبةً للترجمة.

فأمر الله سبحانه وتعالى نبيَّه محمدًا ﷺ، كما أمر النبيين قبله، يُوحي إليه كما أوحَى إليهم، وحيَ رسالةٍ لا وحيَ إلهامٍ.

وقيل: إن البخاري لم يذكر لكتابه خُطبة، وأراد أن يبتدئ كتابه بذكر الله؛ للرواية التي في مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن يحيى بن (٤/ و) آدم، حدثنا ابن المبارك، عن الأوزاعيِّ، عن قرَّة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سَلَمَة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ « كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُفتح بذِكْر الله فهو أبتر- أو قال: أقطع »[(١)]. فابتدأ بالآية الكريمة؛ لأنَّ القرآن ذِكْرُ الله.

قال الله تعالى: : ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

قال البخاريُّ رحمه الله: حدثنا الحميدي، عبدالله بن الزبير، حدثنا سفيان، ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، أخبرني: محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعتُ عمر بن الخطاب على المنبر يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « إنَّما الأعمالُ بالنيَّات، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوى، فمن كانت هجرتُه إلى دُنيا يُصيبها، أو امرأةٍ ينكِحُها، فهجرتُه إلى ما هاجرَ إليه » .

هكذا وقع هذا الحديثُ في صحيح البخاري هنا ناقصًا لم يذكر : « فمن كانت

(١) مسند أحمد (ح٨٧١٢) قال الدارقطني في سننه (١/ ٤٢٧) : « تفرد به قرة عن الزهري ... وارسله غيره عن الزهري عن النبي ... وقرة ليس بقوي في الحديث ... والمرسل هو الصواب » .

هجرته (٥/ ظ) إلى الله ورسوله، فهجرتُه إلى الله ورسوله » .

وذكر البخاريُّ، رحمه الله، هذا الحديثَ في كتابه الصحيح في ستة مواضع غير هذا الموضع، فأخرجه أيضًا في آخر كتاب الإيمان[١]، وأول العتق[٢]، وأول الهجرة[٣]، وأول النكاح[٤]، وآخر الأيمان والنُّذُور[٥]، وأول ترك الحيل[٦]. وفي جميعها ذكر هذه الزيادة.

قال الخطابيُّ رحمه الله : « ولستُ أدري كيف وقع هذا الإغفالُ، ومِنْ جهة مَنْ عرض من رواته؟! ولستُ أَشُكُّ في أنَّ ذلك لم يقع من جهة الحميدي، فقد رواه لنا الأثباتُ من طريق الحميدي تامًّا غير ناقصٍ، وأورده، فقال: حدثنا ابن الأعرابي، حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرَّة قال: وحدثنا أحمد بن إبراهيم بن مالك الرازي، ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي.. فذكر الحديث تامًّا غير ناقصٍ، ثمَّ قال: فهذا رواية الحميدي، عن سفيان تامَّة غير ناقصة.[٧]

وذكر شيخنا أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور بن المنيِّر: أنَّ البخاري لم يذكر هنا –يعني: هذه الزيادة– قال: وهي هنا أمسُّ بالمقصود (٥/ و) وذكرها في كتاب الإيمان، فافهم أنَّ كلَّ من هاجر إلى شيءٍ، فهجرته إليه، فدخل في عمومه الهجرةُ إلى الله. قال: ومن عادته –يعني: البخاري– أنْ يترك الاستدلالَ بالظاهر الجليِّ، ويعدل إلى الرمز الخفيِّ.[٨]

---

(١) صحيح البخاري (ح٥٤).

(٢) صحيح البخاري (ح٢٥٢٩).

(٣) صحيح البخاري (ح٣٨٩٨).

(٤) صحيح البخاري (ح٥٠٧٠).

(٥) صحيح البخاري (ح٦٦٨٩).

(٦) صحيح البخاري (ح٦٩٥٣).

(٧) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، للخطابي (ج١/ ١٠٩-١١٠).

(٨) المتواري على تراجِم أبواب البخاري، لابن المنير (ص ٤٩).

وهذا الحديث صحيحٌ متفقٌ على صحته وثبوته، وقد تقدَّم أنَّ البخاري أخرجه في سبعة مواضع، وأخرجه مسلمٌ في كتاب الجهاد من ثمانية طُرُقٍ في موضعٍ واحدٍ منه.(١) وأخرجه أبو داود في الطلاق.(٢) والترمذي في الجهاد.(٣) والنسائي في الطهارة(٤)، والإيمان(٥)، والطلاق.(٦) وابن ماجه في الزهد.(٧)

وكتب إليَّ المحدِّث أبو محمد إدريس بن محمد بن مُزَيزٍ من حَمَاة يقول: رأيتُ عمر بن الخطاب في المنام، فقلتُ له: حدِّثْني حديثًا ترويه عن رسول الله ﷺ، فحدَّثَني حديثًا نَسِيتُه، فقلتُ له: أنتَ سمعتَ رسولَ الله ﷺ يقول : « إنَّما الأعمالُ بالنيَّات... الحديث » ؟ قال: نعم! فقلتُ: أُحدِّثُ عنكَ به؟ قال: نعم. ثمَّ قيل: (٦/ ظ) إنَّ هذا الحديثَ رواه عن النبيِّ ﷺ جماعةٌ منهم: عمر بن الخطاب، وابنه عبدالله، وأبو سعيد الخدري، وابن عباس، وأبو هريرة، ومعاوية.

قال الخطابي: ولا أعلم خلافًا بين أهل الحديث في أنَّ الخبر لم يصح مُسندًا عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلم إلا من رواية عمر بن الخطاب. وقد غلط بعضُ الرواة، فرواه من طريق أبي سعيد، ثمَّ قال: حدَّثَناه إبراهيم بن فراسٍ، قال: حدثنا موسى بن هارون، حدثنا نوح بن حبيبٍ، حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، ثنا مالك بن أنسٍ، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ : « إنَّما الأعمالُ بالنيَّة » فذكر نَحْوًا من حديث عمر. قال: وهذا

---

(١) صحيح مسلم (١٩٠٧/ ١٥٥).

(٢) سنن أبي داود (ح٢٢٠١).

(٣) سنن الترمذي (ح١٦٤٧).

(٤) سنن النسائي (ج١/ ٥٨ رقم ٧٥).

(٥) سنن النسائي (ح٦/ ١٥٨ رقم ٣٤٣٧).

(٦) سنن النسائي (٧/ ١٣ رقم ٣٧٩٤).

(٧) سنن ابن ماجه (ح٤٢٢٧).

عند أهل المعرفة بالحديث مقلوبٌ، وإنَّما هو إسناد حديث آخر أُلصق به هذا المتن. قال الخطابي: ويُقال: إنَّ الغلط إنَّما جاء من قِبل نوح بن حبيبٍ.(١)

هكذا قال الخطابي: إنَّ نوح بن حبيب (٦/ و) نُسب الغلطُ إليه. وليس كذلك، والله أعلم؛ فإنَّ الحافظ أبا القاسم ابن عساكر رواه في كتابه « غرائب مالك » بسنده إلى علي بن الحسن الذهلي، قال: ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن مالك.. الحديث.

فانتفى أن يكون الغلط من نوحٍ؛ لأنَّ نوحًا، وعلي بن الحسن الذهلي روياه عن عبد المجيد. فكيف يُحكم بالغلط على نوحٍ؟! والظاهر أنَّ الغلط من شيخهما عبد المجيد؟!

فإنَّ ابن عساكر قال: وعبد المجيد الذي تفرد به، والمحفوظ في هذا حديث مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر.

وذكر الدارقطني أيضًا أنَّ عبد المجيد تفرَّد بهذه الرواية دُون أصحاب مالك.(٢)

وقال أبو القاسم ابن بشكوال: سمعتُ أبا محمد عبد الرحمن بن أبي عبدالله محمد بن عتَّابٍ يقول: سمعتُ أبي يقول في حديث عمر هذا: لم يروه عن النبيِّ ﷺ غيرُ (٧/ ظ) عمر، ولا عن عمر غيرُ علقمة، ولا عن علقمة غيرُ محمد بن إبراهيم.

وقال حمزة بن محمد الكناني في « الأول من تخريج أبي نصر الوائلي، عن أبي الحسن أحمد بن القاسم بن مرزوق » : « لا أعلم روى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ غير عمر، ولا عن عمر غير علقمة، ولا عن علقمة غير محمد بن إبراهيم، ولا رواه عن محمد بن إبراهيم غير يحيى بن سعيد » .

وقال النووي: مدارُهُ -يعني: هذا الحديث- على يحيى بن سعيد. وقال: قال

(١) أعلام الحديث (ج١/ ١١٠-١١١).

(٢) علل الدارقطني (١١/ ٢٥٣).

الحفاظ: لا تصحُّ روايته عن النبيِّ ﷺ إلا من جهة عمر، ولا عن عمر إلا من جهة علقمة، ولا عن علقمة إلا من جهة محمد بن إبراهيم، ولا عن محمدٍ إلا من جهة يحيى بن سعيد، وعن يحيى انتشر.(١)

وقال الدارقطني: ورواه حجاج بن أرطاة، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة.(٢)

وذكر الحاكم أبو أحمد: أنَّ موسى بن عقبة (٧/ و) رواه عن نافع، وعلقمة بن وقاص.

وقال الدارقطني: وحدَّث بهذا الحديث شيخٌ من أهل الجزيرة يُقال له: سهل بن صقير، عن الدراوردي، وابن عيينة، وأنس بن عياض، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة، ووهم على هؤلاء الثلاثة فيه، وإنَّما رواه هؤلاء الثلاثة وغيرهم، عن يحيى بن سعيد، لا عن محمد بن عمرو، وإنَّما رواه عن محمد بن عمرو بن علقمة، الربيع بن زياد الهمداني وحده، ولم يُتابَعْ عليه إلا من رواية سهل بن صقير على هؤلاء الثلاثة.(٣)

ورواه أبو القاسم ابن عساكر بسنده إلى أبي هبيرة محمد بن الوليد الدمشقي، ثنا أبو مُسهِرٍ، ثنا يزيد بن السِّمط، ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أنس بن مالك أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « إنَّما الأعمال بالنيَّات... الحديث » .

قال أبو القاسم ابن عساكر: (٨/ ظ) المحفوظ حديث محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاصٍ، عن عمر قال: وهذا غريبٌ جدًّا.

قال النووي: رواه عن يحيى بن سعيد أكثر من مئتي إنسانٍ أكثرهم أئمةٌ، فهو حديثٌ مشهورٌ بالنسبة إلى آخره غريبٌ بالنسبة إلى أوله، وليس متواترًا؛ لفقد شرط

(١) التلخيص شرح الجامع الصحيح (١/ ٣١٤) وشرح النووي على مسلم (١٣/ ٥٤).

(٢) علل الدارقطني (٢/ ١٩٣).

(٣) علل الدارقطني (٢/ ١٩١).

التواتر في أوله، ولكنه مُجمعٌ على صحته، وعِظَم موقعِهِ وجلالتِهِ. قال: وقيل: رواه عن يحيى بن سعيد ما يُنيِّفُ عن مئتين وخمسين إمامًا، ومنهم سفيان بن عيينة المذكور في سند البخاري هنا.(١)

وأخبرنا أبو حامد محمد بن علي بن محمود بن الصابوني في كتابه إليَّ من دمشق قال: ذكر الحافظ أبو موسى المديني في بعض مصنفاته أنَّه رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري سبع مئة رجلٍ.

وفي سند هذا الحديث لطيفة: وهي أنَّ فيه ثلاثة تابعيين يروي بعضُهم عن بعض: علقمة (٨/ و) ومحمد بن إبراهيم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهو رأى سعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر.(٢)

وقال شيخنا قاضي القضاة، أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب القشيري: شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيفٍ في أسباب الحديث كما صُنِّف في أسباب النُّزول للكتاب العزيز، فوقفتُ من ذلك على شيءٍ يسيرٍ منه. قال: وهذا الحديث سببه مُهاجِرُ أُمِّ قيس.(٣)

وذكر ابن الجوزي: أنَّ سببه ذلك.(٤) وذكر أبو الخطاب ابن دحية أنَّ النبيَّ ﷺ خطب بهذا الحديث حين أوصله اللهُ إلى دار الهجرة. وذكره أيضًا السفاقسي، وابنُ بطَّال، كما يأتي.

وذَكَر البخاري، رحمه الله، هذا الحديث في أول كتابه لـمَعَانٍ، أحدُها: ما ذكره أبو محمد عبد الواحد بن محمد السفاقسي.

---

(١) شرح النووي على مسلم (١٣/ ٥٤) والتلخيص شرح الجامع الصحيح (١/ ٣١٤).

(٢) التلخيص شرح الجامع الصحيح، للنووي (١/ ٣١٢).

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد (١/ ٦٢).

(٤) كشف المشْكِل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (١/ ٨٥).

وذكره أيضًا أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطَّال: أنَّه قصد في تأليفه وجه الله تعالى.(١)

(٩/ ظ) وفائدة هذا المعنى أن يكون تنبيهًا لكلِّ مَنْ قرأ كتابه أن يقصد به وجه الله تعالى كما قصده البخاريُّ في تأليفه، وجعل هذا الحديث في أول كتابه عِوَضًا عن الخطبة التي يبدأ بها المؤلفون، ونعم العِوَض، وبه خطب النبيُّ ﷺ حين وصل إلى دار الهجرة.

وقال أبو عبدالله ابن الفخار: إنما ذكر هذا الحديث في هذا الباب؛ لأنه متعلقٌ بالآية التي في الترجمة، والمعنى الجامع بينهما : أن الله تعالى أوحى إلى محمد، وإلى الأنبياء: أن الأعمال بالنيات بدليل قوله تعالى:﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] . وقال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا ﴾ [الشورى : ١٣] .

وقال شيخُنا أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجُدامي المعروف بابن المنير: إنْ قُلتَ ما موقع حديث عمر من الترجمة؟ وأين هو من بدء الوحي؟ فقال: أُشكِل هذا قديمًا على الناس، فحمله بعضُهم على قصد الخُطبة، والمقدمة للكتاب (٩/ و) لا على مطابقة الترجمة. وقيل: غير هذا.

قال شيخُنا: والذي وقع لي أنه قصده -والله أعلم- أنَّ الحديث اشتمل على أنَّ من هاجر إلى الله وحده، والنبيُّ ﷺ كان مقدِّمةُ النُّبوَّة في حقِّه هجرتَه إلى الله، وإلى الخلوة بمناجاته، والتقرُّب إليه بعباداته في غار حِرَاء، فلما ألهمه اللهُ صدق الهجرة إليه، وطلب وجدَّ وجد، فهجرتُه إليه كانت بدء فضله عليه باصطفائه، وإنزال الوحي عليه مُضافًا إلى التأييد الإلهي، والتوفيق الرباني الذي هو الأصل، والمرجع، والمبدأ، والموئل.(٢)

---

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (ج١/ ٣١).

(٢) المتواري على تراجِم أبواب البخاري (ص ٤٨-٤٩).

وذكر أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة: زعموا أنَّ حديث الأعمال ليس فيه شيء ممَّا تضمنت الترجمة حتى بلغني أنَّ بعض المتقدِّمين وضع في هذا الباب وشِبْهِه وَضْعًا يُشنِّع به على البخاري، وهذا الحديث -والله أعلم- نَفْسُ ما ترجم به، وأولى الأحاديث به، ووَجْهُه أنَّ الله لـمَّا اصطفى (١٠/ ظ) محمدًا ﷺ من أطيب الأصلاب، وفطره على الإيمان، وزيَّنه في قلبه، وكرَّه إليه الكفر، والفسوق، والعصيان، وعبادة الأوثان، ولم يجد في جاهلية قومه شرعًا يَعبُدُ اللهَ عليه، ولا حُكمًا يلجأُ عند الإشكال إليه لجأ إلى دعاء ربِّه تعالى، وتضرَّع إليه، فوهب له تبارك وتعالى أول أسباب النبُوَّة، وهو الرؤيا الصالحة التي هي جزء من أجزاء النبُوَّة، فكان ذلك ترشيحًا له من الله للنبُوَّة، فلمَّا رأى ما وهب اللهُ له من ذلك، فأطلعه به على كثير من الغيوب والإنذارات تحقَّق طمعه في الإجابة، فأخلص النيَّة لله في العمل، والانقطاع إليه، وحُبِّبَ إليه الخلاءُ، فقبل اللهُ توبتَه بصحة نيَّته، ووهب له ما نوى كما أمَّل ورَجَا إجابةً لخالص دعواته. وقال: وأيُّ معنًى أولى بهذه الترجمة من هذا الحديث.

وهذه (١٠/ و) الأقاويل تأويلات، والذي يظهر -والله أعلم- أن البخاري إنَّما قدَّمه تبعًا لما قاله شيخُه عبد الرحمن بن مَهْدِي شيخُ هذه الصناعة قال: لو صَنَّفْتُ الأبوابَ لجعلتُ حديث عمر -يعني: هذا- في أول كلِّ باب.[١]

وذكر الإمامان أبو عبدالله، محمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن محمد بن حنبل: أنَّ هذا الحديث ثلث العلم.[٢]

---

(١) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (١/ ٥٦).

(٢) المصدر السابق (ج١/ ٥٦-٥٨).

وجاء في هامش الأصل « واعلم وفقك الله للعلم وجعلك من أهله: أن هذا الحديث أصلٌ من أصول الدين لا يجوز لأحد من المسلمين أن يؤدي ما افترض الله عليه من فريضة ولا يتقرب إليه بنافلة إلا بنية خالصة صادقة لا رياء فيها ولا سمعة ولا يريد بها إلا وجه الله عز وجل فلا يُشرِك فيها مع الله غيره؛ لأنَّ الله تعالىٰ لا يَقبَلُ من العمل إلا ما أُخلِصَ له وأُريدَ به وجهُه » .

قال أبو بكر البيهقي: لأنَّ كسب العبد بقلبه ولسانه وجوارحه، فالنية أحد الأقسام الثلاثة، وهي أرجَحُها؛ لأنها تكون عبادةً بانفرادها بخلاف القسمين الآخرين، ولذلك كانت نيَّةُ المؤمن خيرًا من عمله، ولأنَّ القول والعمل يدخُلُهما الفسادُ بالرياء بخلاف النيَّة[١] .

وعن الشافعي أيضًا: أنَّه يدخل في سبعين بابًا من الفقه.

وعن الإمام أحمد: أصولُ الإسلام على ثلاثة أحاديث: الأعمال بالنية، وحديث عائشة : « من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو رَدٌّ » ، وحديث النعمان بن بشير « حلالٌ بيِّن وحرامٌ بيِّن » .

وروى أبو سعيد ابن الأعرابي، (١١/ ظ) حدثنا أبو داود قال: أقمتُ بطرسوس عشرين سنة، فاجتهدتُ في المسند، فإذا هو أربعة آلاف حديث، ثمَّ نظرتُ فإذا مدارُ الأربعة آلاف على أربعة أحاديث: حديث « حلال بيِّن وحرام بيِّن » فهذا ربع العلم. وحديث... [٢]،[٣] (١١/ و) عبد الواحد المقدسي، فجاء مجلدةً كبيرةً تكلَّمتُ فيه على نسب سيدنا محمد ﷺ منه إلى آدم، واشتقاق الأسماء العربية فيه، ومعنى العبرانية والسريانية فيه، وعلى مولده، ووفاته، وغزواته، وكُتَّابه، وأزواجه، وخُدَّامه، ومواليه، وصفاته، وأخلاقه، ومعجزاته، فهو سيِّدُنا ونبيُّنا محمد ﷺ، وأحمد، وله أسماء مشهورة.[٤]

---

(١) انظر الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني (١/ ٢٢).

(٢) كتب الناسخ في هامش الأصل « وُجِد في الأصل المكتَتَب منه نقصُ ورقة، فتُرِكَ هذا البياضُ هنا لكي يُنظَر » .

قلتُ: ذكره الخطابي في « معالم السنن » (٤/ ٣٦٦) فجاء فيه » ... وثانيها: حديث عمر: الأعمال بالنيات، وثالثها: حديث أبي هريرة: إنَّ الله طيِّبٌ لا يقبل إلا الطيِّب، ورابعها: حديث أبي هريرة أيضًا: مِنْ حُسْن إسلام المرءِ تركُه ما لا يعنيه » .

(٣) انظر جامع العلوم والحكم (١/ ٥٦-٥٨).

(٤) يقصد بذلك كتابه، المسمَّى « المورد العذب الهني في الكلام على سيرة عبد الغني » ، طبعته دارُ النوادر، تحقيق: نور الدين طالب، ط: ٢٠١٤م. وطُبع أيضًا في دار التوحيد، تحقيق: عمر بن أحمد آل عباس. ط: ٢٠١٧م.

وذكر القاضي أبو بكر ابن العربي منها: أربعة وستين اسمًا[١]، وذكر بعضها ابن الجوزي[٢]، وزاد خمسةً غير ما ذكر ابن العربي، وكُنيته: أبو القاسم.

قال أبو نعيم: القاسم ابن رسول الله ﷺ بِكْرُ وَلَدِه، وبه كان يُكنى، وكنَّاه جبريلُ عليه السلام أبا إبراهيم.

وفي كتاب الذخائر والأعلاق: أنَّ كُنيته في التوراة: أبو الأرامل، وعبدالله والده، كنيته: أبو قُثَم، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو أحمد. ولم يكن له وَلَدٌ ذَكَرٌ ولا أنثى غير النبي ﷺ.[٣]

ابن عبد المطلب. (١٢/ ظ) قيل: اسمه شيبة. وقيل: عامر. وكنيته: أبو الحارث بأكبر بنيه. وقيل: أبو البطحاء.

ابن هاشم، واسمه: عمرو. وكنيته: أبو نضلة. بن أبي عبد شمس عبد مناف، واسمه: المغيرة بن أبي المغيرة. قُصي، واسمه زيد بن أبي زُهرة. كلاب، واسمه: حكيم بن أبي يقظة. مرة بن أبي هُصَيص، كعب بن أبي كعب، لؤي بن أبي تميم، غالب بن أبي غالب، فهر وهو جماع قريش في قول هشام بن الكلبي. بن أبي الحارث، مالك بن أبي يخلد النضر. وأمُّه: بَرَّةُ بنتُ مُرِّ بنِ أُدٍّ بنِ طابِخَةَ.

ذكر الزبير بن بكار في كتاب النسب له، وتبعه أبو القاسم السهيلي، وتبعه أبو الربيع بن سالم: أنَّ النضر بن كنانة بن خزيمة بن مرّة، أمُّه برَّة بنت مرّ، خلف عليها كنانة بعد أبيه خزيمة، على ما كانت الجاهلية تفعله إذا مات الرجل خلف على زوجته بعده أكبرُ بنيه من غيرها، وذكروا أنَّ الله تعالى نهى عن ذلك بقوله تعالى: : ﴿ وَلَا

---

(١) عارضة الأحوذي (١٠/ ٢٨١) وقال في « أحكام القرآن » ، كلاهما لأبي بكر ابن العربي (٣/ ٥٨٠) ، وقال فيه : « وأما أسماءُ النبي – ﷺ – فلم أحصها إلا من جهة الورود الظاهر لصيغة الأسماء البينة، فوعيت منها جملة، الحاضر الآن منها سبعة وستون اسما... » .

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٤٢٣).

(٣) انظر التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (٢٠/ ١١٤).

﴿ نَكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء : ٢٢] . (١٢/ و)

أي: إلا ما قد سلف من تحليل ذلك قبل الإسلام.

قال السهيليُّ: وفائدة الاستثناء في قوله تعالى:: ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ .

أن لا يُعاب نسبُ النبيِّ ﷺ[(١)].

ولما وقفتُ على مثل هذا القول تعَجَّبتُ من كون أنَّ مثل هذا وقع في نسب سيدنا محمد ﷺ من أنَّ النَّضر وُلِدَ لكنانة من زوج أبيه خزيمة. وقد روى المدائني، عن أبي الحويرث، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: « ما ولدني شيءٌ من سفاح أهل الجاهلية إلا نكاح كنكاح الإسلام »[(٢)] .

ثمَّ إنَّني رأيتُ أبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ أزال هذا الإشكالَ، وبيَّنه في كتاب سمَّاه « الأصنام » ، ذكر فيه أديان العرب، ومعتقداتها، ومعاملاتها.

قال فيه : « وخلف كنانة بن خزيمة على زوجة أبيه بعد وفاته، وهي برَّة بنت أُدٍّ بن طابخة بن إلياس بن مُضر فلم تلد لكنانة ذكرًا ولا أنثى، ولكن (١٣/ ظ) كانت ابنة أخيها، وهي برَّة بنت مرٍّ بن أُدٍّ بن طابخة عند كنانة بن خزيمة ولدت له النضر بن كنانة. وإنما غلط كثير من الناس لما سمعوا أن كنانة خلف على زوجة أبيه، ولاتفاقِ اسمهما، وتقاربِ نسبِهما.

قال: وهذا الذي عليه مشايخنا وأهل العلم والنسب. ومعاذ الله أن يكون أصاب

---

(١) الروض الأنف (٢/ ٣٥٧).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٣٢٩ رقم ١٠٨١٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٠٧ رقم ١٤٠٧٦) من طريق المديني، عن أبي الحويرث، عن ابن عباس. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٢١٤) « رواه الطبراني عن المديني، عن أبي الحويرث. ولم أعرف المديني ولا شيخه، وبقية رجاله وُثِّقُوا » . وقال ابن الملقن في البدر المنير (٧/ ٦٣٤) « قال الطبراني: المديني هو عندي فليح بن سليمان. كذا قال، ويحتمل أن يكون إبراهيم بن أبي اليحيى الضعيف، أو عبدالله بن أبي جعفر والد عليّ بن المديني وهو ضعيف أيضًا، وأبو الحويرث اسمه: عبد الرحمن بن معاوية مختلف فيه، قال مالك والنسائي: ليس بثقة » .

رسول الله ﷺ مقت نكاحٍ، والحمد لله الذي طهَّره وطهَّر به » .[١]

ولم أجد هذا لغير الجاحظ، ولم يكن في نسب رسول الله ﷺ مَنْ قِيل فيه مثل ذلك. وكنانة يُكنى: أبا النضر بن أبي أسد، خزيمة بن أبي الهُذيل، مدركة بن أبي عمرو، إلياس بن أبي ربيعة، نزار بن أبي قُضاعة، مَعَدّ بن عدنان بن أُدٍّ بتشديد الدال المهملة، بن أدد وهو مصروف، بن مُقوَّم بتشديد الواو وفتحها. وقيل: فيها الكسر، بن ناحور بالنون والحاء المهملة، بن تيرح بفتح التاء المثناة من فوق (١٣/ و) والراء، بن يَشجُب بضمِّ الجيم، بن يَعرُب بضمِّ الراء، بن نابت بالنون، بن إسماعيل، بن إبراهيم خليل الرحمن، بن تارح بالمثناة من فوق وبعد الألف راء ثمَّ حاء مهملة. وقيل: آزر، بن ناحور بالنون والحاء والراء المهملتين، بن ساروح بالمهملات، بن راعو بضم العين المهملة، وقيل: بالمعجمة، وقيل: أرغو بالغين المعجمة، بن فالخ بالفاء وفتح اللام ثم خاء معجمة، وقيل: فالغ بالغين المعجمة، بن عيبر بعين مهملة ثمَّ ياء مثناة من تحت ساكنة ثم باء موحدة وراء، ويقال: عابر بالألف، بن شالخ بالمعجمتين بينهما ألف ولام مفتوحة، بن أرفخشذ بالراء الساكنة ثم فاء مفتوحة، ثم خاء معجمة ساكنة ثم شين معجمة مفتوحة وذال معجمة، بن سام، بن نوح، بن لامك بفتح الميم وكسرها ثم كاف، بن متوشلخ بميم مفتوحة وتاء ثاني الحروف مضمومة، وقيل: مفتوحة مشددة وواو ساكنة ثم شين معجمة ولام مفتوحتان، وقيَّد بعضُهم اللام بالكسر وخاء معجمة، ويقال: بضمِّ (١٤/ ظ) الميم وفتح التاء والواو وسين ساكنة، بن خنوخ بخاء معجمة، وقيل: حاء مهملة وبعد الواو خاء معجمة، بن يرد بياءٍ بِاثنينِ من تحتها وراء ساكنة ودال مهملة، بن مهيل بميم مفتوحة، ويقال: مهلاييل، بن قينن بالقاف، ويقال: قينان، بن يانش بألف بعد ياء مثناة من تحت ثم نون مضمومة وشين معجمة، ويقال: آنش، ويقال: آنوش بضمِّ النون والشين المعجمة، بن شيث، بن آدم عليه السلام.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص الحبير » (٣/ ٣٨٣) « وادعى الجاحظ أن برَّة لم تلد لكنانة ذكرا ولا أنثى، وأن ابنة النضر من برَّة بنت مر بن أد، وهي بنت أخي برَّة بنت أد، قال: ومِنْ ثم اشتبه على الناس ذلك. قلتُ: فإنْ صحَّ ما ذكره أزالَ الإشكال » .

وأمَّا معنى جميع هذه الأسماء واشتقاقها، فقد ذكرتُه، وذكرتُ ما وقع لي من أمهاتهم وأحوالهم وما جرى لكلِّ واحدٍ منهم في ترجمته في كتابي « شرح السيرة » المذكورة، ويرِدُ بعضُه في هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

الكلام على متن الحديث

قوله ﷺ « إنما الأعمال بالنيَّات » :

وفي رواية : « إنما الأعمال بالنيَّة » ، وفي رواية : « إنما العمل بالنيَّة » ، وفي كتاب « يا أيها الناس » : « إنما الأعمال بالنيَّة » (١٤/ و) ؟، وهذا كلُّه هو الصحيح.

والذي في أول كتاب الشهاب للقضاعي « الأعمال بالنيَّات » ، بحذف إنما. رواه كذلك القضاعي في مسند كتابه الشهاب، عن عبد الرحمن بن عمر التجيبي، قال: أبنا أحمد بن محمد بن زياد، أبنا محمد بن عبد الملك الدَّقيقي، ثنا يزيد بن هارون، أنا يحيى بن سعيد.[(١)]

فوقع نقص « إنما » من واحدٍ من الرواة دون يزيد بن هارون؛ فإنَّه رُوي من طريق صحيحة إليه بإثبات « إنما » .

وقال الحافظ أبو موسى المديني وغيره: لا يصح إسناده، يعني: بدون « إنما »[(٢)] .

---

(١) مسند الشهاب، للقضاعي (١/ ٣٥).

(٢) التلخيص شرح الجامع الصحيح (١/ ٣١٣) وقال الإمام ابن الملقن » فقال الحافظ أبو موسى الأصبهاني: لا يصح إسنادها. وأقره النووي على ذلك في « تلخيصه » وغيره، وهو غريب منهما، فهي رواية صحيحة أخرجها إمامان حافظان، وحكَما بصحتها: أحدهما: أبو حاتم ابن حبان، فإنه أورده في « صحيحه » عن عليّ بن محمد القباني، ثنا عبدالله بن هاشم الطوسي، ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد، عن علقمة عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : « الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ.. » الحديث بطوله. ثانيهما: شيخه الحاكم أبو عبدالله، فإنه أورده في كتابه «الأربعين في شعار أهل الحديث » عن أبي بكر ابن خزيمة، ثنا القعنبي، ثنا مالك، عن يحيىٰ بن سعيد به سواء، ثمَّ حكم بصحته، وأورده ابن الجارود في « المنتقىٰ » بلفظ سادس عن ابن المقرئ، ثنا سفيان، عن يحيىٰ : «إن الأعمال بالنية، وإن لكل امرئ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه، ومن كانت هجرته إلىٰ دنيا.. » . وانظر: فتح الباري، لابن حجر (١/ ٣٥).

و « **إنَّما** » كلمة تدلُّ على الحصر، وتأتي أيضًا للتأكيد نحو: إنما الرجل زيدٌ. ومعناها: إثبات الحكم في المذكور، ونفيه عمَّا عداه. ثمَّ تارة تقتضي الحصر المطلق، وتارة تقتضي حصرًا مخصوصًا، ويُفهم ذلك بالقرائن. وهي ملفقة من نفي وإثبات؛ لأنَّ « إنَّ » للتحقيق، و « ما » للنفي، فيُعمل بركنيها نفيًا وإثباتًا.

❁ **وقوله « إنما الأعمال بالنيات »** بكسر النون وتشديد الياء وهذا هو المشهور، (١٥/ ظ) وحكى النووي تخفيفَها. وأصلُ النية الطلب، وقيل: القصدُ للشيء بالقلب، وقيل: عزيمة القلب.

قال الخطابي: لم يُرِدْ أعيان الأعمال؛ لأنها حاصلة حِسًّا وعيانًا بغير نيَّة، وإنما معناه أن صحة أحكام الأعمال في حقِّ الدِّين إنما يقع بالنيَّة، وأنَّ النيَّات هي الفاصلة بين ما يصح من الأفعال وما لا يصح.[١]

وذكر شيخُنا أبو الفتح القشيري: أنه لا بد من حذفٍ في قوله « إنما الأعمال بالنية » ، فاختلف العلماءُ في تقديره، فالذين اشترطوا النيَّة قدَّرُوهُ: صحة الأعمال بالنيات، والذين لم يشرطوها قدَّرُوهُ: كمال الأعمال بالنيات.

قال: ورُجِّح الأول بأنَّ الصحة أكثر لزومًا للحقيقة من الكمال، فالحملُ عليه أولى؛ لأنَّ كلَّ ما كان ألزمَ للشيء كان أقربَ إلى خُطُورِهِ بالبال عند إطلاق اللفظ، ويقدرونه أيضًا: إنما اعتبار الأعمال بالنيات.[٢]

وذكر القاضي أبو بكر ابن العربي فقال: وقال علماؤنا إنَّ المراد بهذا الحديث يعني الحديث الذي خرَّجَه (١٥/ و) الترمذيُّ وابنُ ماجه[٣] عن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ : « لا وضوء لمن لم يذكر اسمَ الله عليه » ، هو النيَّة؛ لأنَّ الذكر

---

(١) أعلام الحديث (١/ ١١٢).

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٦١).

(٣) سنن الترمذي (ح٢٥)، وسنن ابن ماجه (ح٣٩٨) .

يُضَادُّ النسيانَ، والنسيان والذكر إنما يتضادان بالمحلِّ الواحد، ومحلُّ النسيان القلب، فمحلُّ الذكر إذًا القلب، وذِكْرُ القلب: هو النيَّة. وذَكَر أنَّ هذا الحديث ضعيفٌ. قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثًا صحيحًا.(١)

وقال شيخُنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السَّروجي الحنفي قاضي قضاة الحنفية بالديار المصرية: التقدير ثوابها لا صحتُها؛ لأنَّه الذي يطَّرِدُ، فإنَّ كثيرًا من الأعمال تُوجد وتُعتبر شرعًا بدونها؛ ولأنَّ إضمار الثواب متفقٌ على إرادته؛ ولأنَّه يلزم منِ انتفاء الصحة انتفاءُ الثواب دون العكس، فكان ما ذهبنا إليه أقلَّ إضمارًا، فهو أولى؛ ولأنَّ إضمار الجواز والصحة يُؤدِّي إلى نسخ الكتاب بخبر الواحد (١٦/ ظ) وهو ممتنع؛ ولأنَّ العامل في قوله بالنيَّة مُقدَّرٌ بإجماع النُّحَاة، ولا يجوزُ أن يتعلق بالأعمال؛ لأنَّها رفع بالابتداء، فيبقى بلا خبر، فلا يجوز، فالمقدَّر إمَّا مجزئة أو صحيحة أو مثيبة، فمثيبة أولى بالتقدير لوجهين: أحدهما: أنَّ عند عدم النيَّة لا يبطل أصلُ العمل، وعلى إضمار الصحة والإجزاء يبطُل، فلا يبطل بالشكِّ. الثاني: قوله «ولكل امرئ ما نوى» ، يدلُّ على الثواب والأجر؛ لأنَّ الذي له إنما هو الثواب، وأما العمل فعليه.(٢)

قال بعضُ علماء الحنفية: إنَّ الصحة والكمال مقدَّران غير منطوقٍ بهما، والتقدير: إضمار، والإضمار على خلاف القياس، فكلُّ ما أدَّى إلى تقليله كان أولى في تقدير كمال الأعمال أقلّ؛ لأنه يلزم من نفي الكمال الصحة، ويلزم من نفي الصحة نفي الكمال، فمن قدَّر نفي الصحة يلزم منه نفيُ الجواز، فيصير المنفيُّ شيئين: الصحة والكمال، وإذا نُفي الكمالُ لا يلزم منه نفيُ الصحة (١٦/ و) فتعيَّن أنَّ نفي شيءٍ واحدٍ أولى من نفي شيئين، وهذا تقدَّم إلا أنَّه أبْيَنُ.

---

(١) عارضة الأحوذي (١/ ٣٩).

(٢) انظر: طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي (٢/ ٧).

وذكر النووي: الأعمالُ ضربانِ: ضربٌ يُشترَط النيةُ لصحته، ويحصُلُ الثوابُ فيه. كالأركان الأربعة وغير ذلك ممَّا أجمع العلماءُ على أنَّه لا يصحُّ إلا بنيَّةٍ، وكالوضوء، والغسل، والتيمم، وطواف الحجِّ والعمرة، والوقوف ممَّا اشترط النيَّة فيه بعض العلماء.

وضربٌ لا تُشترَط النيَّةُ لصحته، لكنْ يُشترَط حُصُول الثواب. كسترِ العورة، والأذانِ، والإقامةِ، وابتداءِ السلام وردِّه، وتشميتِ العاطس وردِّه، وعيادةِ المريض، واتباعِ الجنائز، وإماطةِ الأذى، وبناءِ المدارسِ والرُّبُط، والأوقاف، والهبات، والوصايا، والصدقات، وردِّ الأماناتِ ونحوِها.

وأمَّا إزالةُ النجاسة، فالمشهورُ عندنا أنَّه لا يفتقر إلى نيَّة؛ لأنها من باب التُّروك، والتركُ لا يحتاجُ إلى نيَّة، وقد نُقِل الإجماعُ فيها. (١٧/ ظ) قال: وشذَّ بعضُ أصحابِنا فأوجَبَها.[١]

وقال الإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن رُشد المالكي في كتابه « بداية المجتهد» : « اختلف علماءُ الأمصار هل النيَّةُ شرطٌ في صحة الوضوء أم لا؟ بعد اتفاقهم على اشتراط النيَّة في العبادات. فذهب فريقٌ منهم إلى أنَّه شرط، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي ثور، وداود، وبه قال إسحاق. وذهب فريق آخر إلى أنَّها ليست بشرطٍ، وهو مذهب أبي حنيفة، والثوري.[٢] ورُوي عن الحسن بن صالح بن حيٍّ. وعن مالك رواية شاذَّة: أنَّ الوضوء يُجزئ بغير نيَّة. وعن الأوزاعي: أنَّ الطهارة والتيمم لا يفتقرانِ إلى نيَّة. ذكر ذلك السفاقسي.

وسبب اختلافهم: تردُّد الوضوء بين أن يكون عبادةً محضةً غير معقولة المعنى. كغسل النجاسة؛ فإنَّهم لا يختلفون أنَّ العبادة المحضة مفتقرة إلى النيَّة، والعبادة

(١) شرح النووي على مسلم (١٣/ ٥٤).

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد (١/ ١٥).

المفهومة المعنى غير مفتقرة إلى النيَّة (١٧/ و)، والوضوء فيه شبه؛ فلذلك وقع الاختلاف فيه؛ لأنَّه يجمع عبادةً ونظافةً.[١]

واستدلَّ أيضًا لمن يقول: بعدم وجوب النيَّة في الوضوء بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] .الآية.

قالوا: إنما أُمر بغسل هذه الأعضاء الأربعة في الوضوء، وقد فعل ما أُمر به.

وبالحديث الذي علَّم النبيُّ ﷺ الأعرابيَّ الوضوءَ فيه[٢]، ولم يذكر النيَّة؛ لأنَّه علَّمه المجْزِئَ، والأعرابيُّ كان جاهلًا بأحكام الوضوء، ولو كانت النيَّة شرطًا في الوضوء لبيَّنها عليه السلام للأعرابيِّ؛ لأنَّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

واستدلَّ أيضًا بحديث أمِّ سلمة في صحيح مسلم: أنَّ النبي عليه السلام علَّمها فقال : « إنما يكفيكِ أنْ تحثي على رأسكِ ثلاثَ حثيات »[٣]. فعلَّمها الغسلَ الكامل بقوله « ثلاث حثيات » ، وإلا فالحثية الواحدة المستوعبَة كافيةٌ بحصول الطهارة، ولم يذكر لها النيَّة. **(١٨/ ظ)** .

◉ وقوله : « وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوى » :

قال السفاقسي: رُوِّيناه بكسر الراء. وكذلك لغة القرآن، وأنَّه معرب في حرفين من آخره. وفيه ثلاث لغات: إذا جئتَ بألف الوصل تعرب من مكانين، كما تقدَّم. واللغة الثانية: فتح الراء على كلِّ حالٍ، وإعرابها على كلِّ حالٍ. ولا جمع له من لفظه.

قال النوويُّ: قالوا فائدة ذكر الثاني بعد الأول: بيان اشتراط تعيين المنوي، فإنْ

---

(١) بداية المجتهد (١/ ١٥).

(٢) يقصد ما أخرجه النسائي في سننه (١/ ٨٨ رقم ١٤٠) عن عبدالله بن عمرو: قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء، فأراه الوضوءَ ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال « هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم » .

(٣) صحيح مسلم (٣٣٠/ ٥٨).

كان على الإنسان صلاةٌ مَقْضِيَّة لا يكفيه أن ينويَ الصلاة الفائتة، بل يُشترط أن ينويَ كونَها ظهرًا أو عصرًا أو غيرهما. ولولا اللفظ لاقتضى الأول صحة النيَّة بلا تعيين[١].

وذكر الإمام تاج الدين السمعاني: أنَّ في قوله « وإنَّما لامرئٍ ما نوى »، دلالة على أن الأعمال الخارجة عن العبادة قد تُفيد الثواب إذا نوى فاعلُها بها القُربة، كالأكل والشرب إذا نوى بهما القوَّة على الطاعة، والنَّوم إذا قصد به ترويح البدن للعبادة، والوطء إذا أراد به (١٨/ و) التعفف عن الفاحشة[٢].

قال عليه السلام : « وفي بُضع أحدكم صدقة ». قالوا: يا رسول الله، يأتي أحدُنا شهوتَه ويكونُ له فيها أجرٌ؟ قال: أرأيتَ لو وَضَعَها في الحرام، يكون عليه وِزْرٌ؟ قالوا: بلى. قال: « فكذلك إذا وضعها في الحلال يكون له أجرٌ »[٣].

◉ وقوله : « فمن كانت هجرتُه » :

الهجرة: أصلُها الترك. وهنا: تركُ الوطن.

والهجرة إلى الله ورسوله تقع على أمورٍ أحدها: الهجرة الأولى إلى الحبشة عندما آذى الكفارُ الصحابةَ. الثانية: هجرةٌ من مكَّة إلى المدينة. الثالثة: هجرة القبائل إلى رسول الله ﷺ؛ لتعلم الشرائع، ثم يرجعون إلى المواطن، فيعلِّمون قومهم. الرابعة: هجرةُ مَنْ أسلم من أهل مكة؛ ليأتيَ إلى رسول الله ﷺ، ثم يرجع إلى مكَّة. الخامسة: هجرةُ ما نهى الله عنه.

قال شيخُنا أبو الفتح: ومعنى الحديث، وحكمه: يتناول الجميع غير أنَّ السبب يقتضي أنَّ المراد بالحديث (١٩/ ظ) الهجرة من مكة إلى المدينة؛ لأنَّ مُهاجِر أُمِّ قيس هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة، وإنَّما هاجر؛ ليتزوج أمَّ قيس،

---

(١) شرح النووي على مسلم (١٣/ ٥٤).

(٢) انظر: عمدة القاري، للعيني (١/ ٢٧) و فتح الباري لابن حجر (١/ ١٤).

(٣) صحيح مسلم (١٠٠٦/ ٥٣) عن أبي ذر.

ولهذا خُصَّ في الحديث ذِكْرُ المرأة دون سائر الأعراض الدنيوية، ثمَّ أُتبع بالدنيا.[١]

وذكر النوويُّ سؤالًا: وهو كيف ذُكرت المرأةُ مع الدنيا مع أنها داخلةٌ فيها؟ فأجاب: أنَّه لا يلزم دخولها في هذه الصيغة؛ لأنَّ لفظة دنيا نكرة وهي لا تعمُّ في الإثبات، فلا يلزم دخول المرأة فيها. الثاني: أنَّه جاء أنَّ سبب هذا الحديث مهاجر أمِّ قيس. الثالث: أنَّه للتنبيه على زيادة التحذير.[٢]

ثمَّ في رواية: « فمن كانت هجرتُه إلى الله ورسوله، فهجرتُه إلى الله ورسوله » المقرَّر عند أهل العربية أنَّ الشرط والجزاء والمبتدأ والخبر يتغايرانِ، وهنا وقعَ الاتحادُ؟ وجوابه: أنَّ التقدير: فمن كانت هجرتُه إلى الله ورسوله نيَّةً وقصدًا، فهجرتُه إلى الله ورسوله حُكْمًا وشرعًا.[٣]

وفائدة التكرار، ولم (١٩/ و) يقل: فهجرتُه إليهما أدبٌ من النّبيِّ ﷺ؛ لئلَّا يجمع بين ذِكْر الله ورسوله.

فقد ورد الإنكارُ على الخطيب الذي قال : « من يُطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يَعصهما فقد غوى » ، فقال له عليه السلام : « بئس الخطيب أنت » .[٤]

◉ وقوله : « ومن كانت هجرتُه إلى دُنيا » :

هي بضمِّ الدال على المشهور ، وحكى ابن قتيبة وغيرُه كسرَها، وهي من دنوتُ لدُنُوِّها وسبقها لدار الآخرة.[٥]

وفي حقيقتها قولانِ للمتكلِّمين: أحدها: ما على الأرض من الهواء والجوِّ.

---

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٦٢).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٣/ ٥٥).

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٦٢).

(٤) صحيح مسلم (٨٧٠/ ٤٨).

(٥) أدب الكاتب، لابن قتيبة (ص ٤٢٥، ٦٠٣).

والثاني: كلُّ المخلوقات من الجواهر والأعراض.

ودُنيا مقصور غير منون على المشهور. وبه جاءت الرواية. ويجوز في لغة غريبة تنوينُها، رواها أبو الهيثم الكشميهني في أصله من صحيح البخاري. وأُنكر عليه ذلك حتي قيل: لم يكن من أهل العلم.

ومهاجر أمِّ قيس لم نعلم أنَّ أحدًا ذكَر اسمَه، وخفيَ اسمُه لُطْفًا من الله تعالى به.

(٢٠/ ظ) وأمَّا أمُّ قيسٍ فذكَرها ابنُ الأثير في المهاجرات. وقال: روى الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود قال: كان فينا رجلٌ خطب امرأةً يُقال لها: أمُّ قيسٍ، فأبتْ أن تتزوَّجَه حتى يُهاجر، فهاجر، فتزوَّجَها، فكنَّا نُسمِّيه: مهاجر أمِّ قيس.[١] وذكر ابن دحية أنَّ اسمها: قَتيلة.[٢]

وقوله : « فهجرتُه إلى ما هاجر إليه »:

يُريد أنَّ ذلك حظُّه، وليس له عند الله أجر.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٠٣ رقم ٨٥٤٠) قال العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٦/ ٢٣٨٤): رواه الطبراني بإسناد جيد.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير (٧/ ٣٦٩).

المَصَادر والمَرَاجِع

١- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لـ محمد بن عليّ بن وهب، أبي الفتح، ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، نشرة: مطبعة السنة المحمدية. دون تاريخ.

٢- أحكام القرآن ، لـ محمد بن عبدالله، أبي بكر، ابن أبي العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. نشرة: دار الكتب العلمية، بيروت. ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٣- أدب الكاتب، لـ عبدالله بن مسلم، أبي محمد، ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي. نشرة: مؤسسة الرسالة، بيروت. دون تاريخ.

٤- أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، لـ علي بن أبي الكرم، محمد بن عبد الكريم، أبي الحسن، ابن الأثير (ت:٦٣٠هـ)، تحقيق: عليّ محمد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود. نشرة: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٥- الأعلام، لـ محمود بن محمد، خير الدين، الزركلي (ت:١٣٩٦هـ)، نشرة: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢م.

٦- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، لـ حَمْد بن محمد، أبي سليمان، الخطَّابي (ت:٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد سعد عبد الرحمن آل مسعود. نشرة: جامعة أمِّ القرى- مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٧- أعيان العصر وأعوان النصر، لـ خليل بن أيبك، صلاح الدين، الصفدي (ت:٧٦٤هـ)، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون. نشرة: دار الفكر المعاصر- بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٨- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لـ محمد بن أحمد بن محمد، أبي الوليد، ابن رشد (ت: ٥٩٥هـ)، نشرة: دار الحديث، القاهرة. ط: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٩- البداية والنهاية، لـ إسماعيل بن عمر بن كثير، أبي الفداء، القرشي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي. نشرة: دار هجر. ط: الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٠- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لـ عمر بن علي بن أحمد، سراج الدين، ابن المُلقِّن (ت:٨٠٤هـ). تحقيق: جماعة من المحققين. نشرة: دار الهجرة، الرياض. ط: الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١١- برنامج الوادي آشي، لـ محمد بن جابر بن محمد، أبي عبدالله، الوادي آشي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد محفوظ. نشرة: دار الغرب الإسلامي، أثينا، بيروت. ط: الأولى، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٢- تاج التراجم في طبقات الحنفية، لـ قاسم بن قطلوبغا، أبي الفداء، السودوني (ت: ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. نشرة: دار القلم، دمشق. ط: الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

١٣- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، لـ العراقي، وابن السبكي، والزبيدي. استخراج: محمود محمد الحدَّاد. نشرة: دار العاصمة، الرياض. ط: الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

١٤- تذكرة الحفاظ، لـ محمد بن أحمد بن عثمان، أبي عبدالله، الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، نشرة: دار الكتب العلمية، بيروت. ط: الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٥- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لـ أحمد بن عليّ بن محمد، أبي الفضل، ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، نشرة: دار الكتب العلمية، بيروت. ط: الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٨٩م.

١٦- التلخيص شرح الجامع الصحيح، لـ يحيى بن شرف النووي، أبي زكريا (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي. نشرة: دار طيبة، الرياض. ط: الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٧- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لـ عمر بن علي بن أحمد، أبي حفص، ابن الملقن (ت:٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح والبحث العلمي، بإشراف: خالد الرباط، وجمعة فتحي. نشرة: وزارة الأوقاف القطرية. ط: الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٨- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، لـ عبد الرحمن بن أحمد، زين الدين، ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس. نشرة: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط: السابعة، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٩- الجواهر المُضِيَّة في طبقات الحنفيَّة، لـ عبد القادر بن محمد بن نصر الله، أبي محمد، القرشي (ت:٧٧٥هـ)، نشرة: مير محمد كتب خانه، كراتشي، باكستان. بدون تاريخ

٢٠- حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لـ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. نشرة: دار إحياء الكتب العربية، مصر. ط: الأولى، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٢١- الدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لـ أحمد بن علي بن محمد، أبي الفضل، ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان. نشرة: دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند. ط: الثانية، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٢٢- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لـ أحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر، البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، نشرة: دار الكتب العلمية، بيروت. ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٣- الرَّوْض الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لـ عبد الرحمن بن عبدالله، أبي القاسم، السُّهَيْلي (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. نشرة: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٤- سنن ابن ماجه ، لـ محمد بن يزيد القزويني، أبي عبدالله، ابن ماجه (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. نشرة: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي. بدون تاريخ.

٢٥- سنن أبي داود، لـ أبي داود السجستاني. تحقيق: عزت عبيد دعَّاس. نشرة: مكتبة الحنفاء. ط: الأولى، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م.

٢٦- سنن الترمذي، لـ محمد بن عيسى بن سورة، أبي عيسى، الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي. نشرة: مصطفى البابي الحلبي، مصر. ط: الثانية، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

٢٧- سنن الداراقطني ، لعلي بن عمر بن أحمد ، أبي الحسن الدَّاراقطني (ت: ٣٥٨هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة ، نشرة : مؤسسة الرسالة ، بيروت : ط١ ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م .

٢٨- سنن النسائي، لـ أحمد بن شعيب بن عليّ، أبي عبد الرحمن، النَّسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشرة: مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٩- شرح السنة ، لـ الحسين بن مسعود بن محمد، أبي محمد، البغوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش. نشرة: المكتب الإسلامي، بيروت. ط: الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٣٠- شرح صحيح البخاري(شرح ابن بطال) ، لـ عليّ بن خلف بن عبد الملك، أبي الحسن، ابن بَطَّال (ت:٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. نشرة: مكتبة الرشد، الرياض. ط: الثانية، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

٣١- شرح النووي على مسلم ، لـ النووي. نشرة: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٣٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لـ عبد الحي بن أحمد بن محمد، ابن العِماد (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط. نشرة: دار ابن كثير، دمشق، بيروت. ط: الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٣٣- صحيح البخاري ، لـ الإمام محمد بن إسماعيل، أبي عبدالله، البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر. نشرة: دار طوق النجاة، بيروت. ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٤- صحيح مسلم ، لـ مسلم بن الحجاج، أبي الحسين، القشيري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٣٥- الطبقات السَّنِيَّة في تراجم الحنفيَّة، لـ تقيّ الدين، بن عبد القادر، التميمي، الداري (ت: ١٠١٠هـ)

٣٦- طرح التثريب في شرح التقريب ، لـ أبي الفضل العراقي، وأكمله ابنُه وليُّ الدين. نشرة: دار إحياء التراث. بدون تاريخ.

٣٧- عارِضَة الأحوذيِّ بشرح صحيح الترمذيِّ ، لـ محمد بن عبدالله، أبي بكر، ابن العربي (٥٤٣هـ)، نشرة: دار الكتب العلمية، مصوَّرة الطبعة المصرية القديمة. بدون تاريخ

٣٨- عِلَل الدارقطني (العلل الواردة في الأحاديث النبوية)، لـ علي بن عمر بن أحمد، أبي الحسن، الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ومحمد صالح الدباسي. نشرة: دار طيبة، الرياض. وابن الجوزي، الدمام. ط: الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٣٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لـ محمود بن أحمد بن موسى، أبي محمد، بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، نشرة: دار إحياء التراث العربي، بيروت. بدون تاريخ.

٤٠- غاية النهاية في طبقات القراء، لـ محمد بن علي بن يوسف، أبي الخير، ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، اعتنى به: برجستراسر. نشرة: مكتبة ابن تيمية مصر. ط: الأولى، ١٣٥١هـ.

٤١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لـ الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي. نشرة: دار المعرفة، بيروت. ط: ١٣٧٩هـ.

٤٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لـ حاجي خليفة. نشرة: مكتبة المثنَّى، العراق. ط: ١٩٤١م.

٤٣- كشف المُشْكِل من حديث الصحيحين، لـ عبد الرحمن بن عليّ بن محمد، أبي الفرج، ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عليّ حسين البوَّاب. نشرة: دار الوطن، الرياض. بدون تاريخ.

٤٤- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، لـ محمد بن يوسف بن عليّ، شمس الدين، الكرماني (ت: ٧٨٦هـ)، نشرة: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط: الثانية، ١٤٠١هـ.

٤٥- المتواري على تراجِم أبواب البخاري، لـ أحمد بن محمد بن منصور، أبي العباس، ابن المنيِّر الإسكندراني (ت: ٦٨٣هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. نشرة: مكتبة المعلا، الكويت. ط: الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

٤٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لـ عليّ بن أبي بكر بن سليمان، أبي الحسن، نور الدين الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي. نشرة: مكتبة القدسي، القاهرة. ط: ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٤٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لـ أحمد بن محمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون. نشرة: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط: الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٤٨- مسند الشِّهاب، لـ محمد بن سلامة بن جعفر، أبي عبدالله، القضاعي (ت: ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. نشرة: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط: الثانية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٤٩- معالم السُّنَن (شرح سنن أبي داود)، لـ حمد بن محمد بن إبراهيم، أبي سليمان، الخطَّابي (ت: ٣٨٨هـ)، نشرة: المطبعة العلمية، حلب. ط: الأولى، ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م.

٥٠- معجم الشيوخ الكبير، لـ الذهبي. تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. نشرة: مكتبة الصِّدِّيق، الطائف - السعودية. ط: الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٥١- المعجم الكبير، لـ سليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم، الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. نشرة: مكتبة الزهراء، الموصل. ط: ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.

٥٢- معجم المؤلفين، لـ عمر بن رضا بن محمد، كحَّالة (ت: ١٤٠٨هـ)، نشرة: مكتبة المثنَّى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت. بدون تاريخ.

٥٣- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، لـ يوسف بن تَغْري بَرْدي، أبي المحاسن (ت: ٨٧٤هـ). تحقيق: محمد محمد أمين. نشرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٤م.

٥٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لـ ابن تَغْري بَرْدي. نشرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

٥٥- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين، لـ إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم، البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، نشرة وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٩٥١م. وأعادت طبعه بالأوفست، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٦- الوافي بالوَفَيَات، لـ خليل بن أيبك الصفدي، صلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: لجنة من المحققين، باعتناء: هلموت ريتر. نشرة: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت. ط: ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

لمراسلة المجلة على البريد الإلكتروني

waqf.journal@gmail.com

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

الحشر: ٧

وقف السنة والتراث النبوي

المملكة العربية السعودية
جدة، حي الشرفية، شارع الملك فهد (الستين)
عمارة أبا الخيل، الدور الثاني رقم ٢٠١

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الالكتروني
waqf.journal@gmail.com